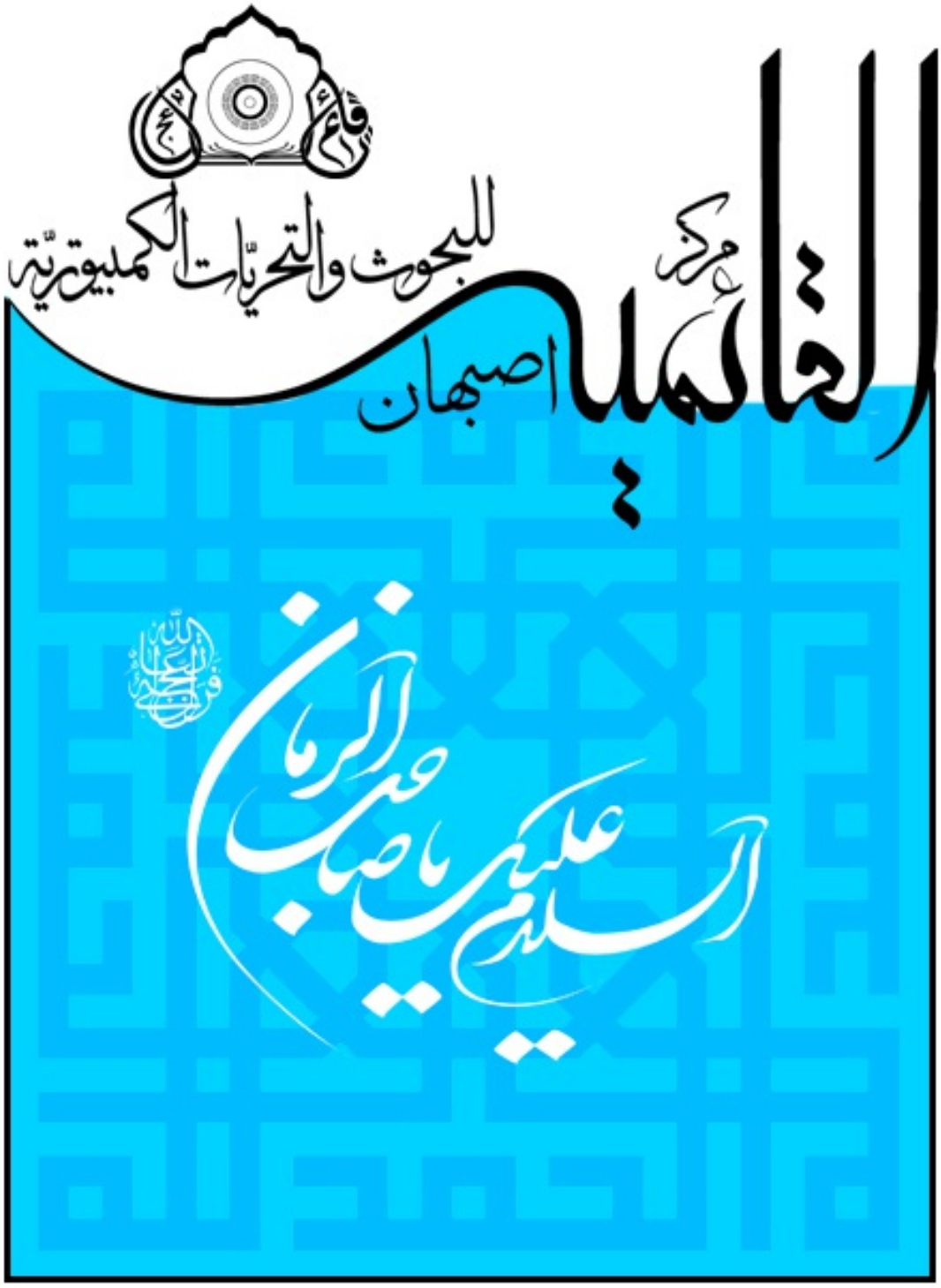

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

فقه الصادق

تأليف

فقيه العصر آية الله العظمى المجتهد المجاهد

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني

١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

فقه الصادق علیه السلام

كاتب:

محمد صادق روحانی

نشرت فی الطباعة:

دارالكتاب

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، المجلد ۱۲ ----- ۱۳
اشارة ----- ۱۳
[تتمة کتاب الحج] ----- ۱۳
[تتمة الباب الثامن فی افعال الحج] ----- ۱۳
اشارة ----- ۱۳
الفصل الثالث: فی الوقوف بالمشعر ----- ۱۴
اشارة ----- ۱۴
البحث الأول فی مقدماته ----- ۱۴
البحث الثانی: فی کیفیته. ----- ۱۵
: [اعتبار النیة فی الوقوف] ----- ۱۶
[اعتبار الکون فیه بین طلوع الفجر الی طلوع الشمس] ----- ۱۶
اشارة ----- ۱۶
إجزاء الوقوف بالمشعر نهاراً ----- ۱۷
حکم من أفاض من المشعر قبل طلوع الفجر ----- ۱۹
عدم وجوب استیعاب زمان الوقوف ----- ۱۹
عدم وجوب المبیت بالمشعر ----- ۲۰
البحث الثالث: فی جملة من الأحکام غیر ما مرّ ----- ۲۲
اشارة ----- ۲۲
[أوقات الاختیار و الاضطرار للموقفین] ----- ۲۲
اشارة ----- ۲۲
حکم من أدرک اختیاری عرفة خاصة ----- ۲۲
حکم من أدرک المشعر خاصة ----- ۲۴

إجزاء الوقوف بالمشعر نهاراً ----- ۲۵
الصُّور المركّبة ----- ۲۶
حكم من فاته الحج بعد الإحرام ----- ۲۸
اشارة ----- ۲۸
انقلاب الحج الى العمرة قهرا ----- ۲۹
مستحبّات الوقوف بالمشعر ----- ۳۰
الفصل الرابع: فی نزول منی ----- ۳۲
اشارة ----- ۳۲
أحدها: رمی جمرة العقبة ----- ۳۲
اشارة ----- ۳۲
[المقام الأول] واجبات الرمی ----- ۳۳
الأول: [كون الرمی فی يوم النحر] ----- ۳۳
الثانی: أن يرمی بسبع حصيات ----- ۳۴
الثالث: أن تكون الحصيات ملتقطة من الحرم ----- ۳۴
الرابع: أن يكون الحصيات أبكاراً ----- ۳۴
الخامس: أن يكون ذلک مع النية ----- ۳۴
السادس: إصابة الجمرة ----- ۳۵
السابع: أن يكون إصابة الجمرة و الرمی بفعله ----- ۳۵
الثامن: أن يلقی بما يسمّی رمياً ----- ۳۵
التاسع: أن يرميها بيده ----- ۳۵
العاشر: أن يتلاحق الحصيات ----- ۳۵
الحادی عشر: أن يكون ما يرمی به حجراً ----- ۳۶
المقام الثانی: فی المستحبات ----- ۳۶
الثانی ممّا يجب بمنی: الذبح ----- ۳۹

اشارة ----- ۳۹
وجوب الهدی علی المتمتّع ----- ۴۰
[واجبات الهدی] ----- ۴۲
اشارة ----- ۴۲
[النیة] ----- ۴۲
[ذبحه بمنی] ----- ۴۲
وجوب ذبح الهدی یوم النحر ----- ۴۳
عدم إجزاء الهدی إلّا عن واحد ----- ۴۴
[جنس الهدی و سنّه و وصفه و عدده و مصرفه] ----- ۴۶
اشارة ----- ۴۶
[وجوب کون الهدی من النعم] ----- ۴۶
اعتبار السن فی الهدی ----- ۴۷
اعتبار کون الهدی تامّاً ----- ۴۷
اشارة ----- ۴۷
عدم إجزاء المهزول ----- ۵۱
حکم ما لو بان النقص بعد نقد الثمن ----- ۵۲
مستحبّات الهدی ----- ۵۳
اشارة ----- ۵۳
۱- أن تکون سمینة ----- ۵۳
۲- أن یکون قد عرف بها ----- ۵۳
۳- أن یکون إناثاً من الإبل و البقر و ذکراناً من الضأن و المعز ----- ۵۴
۴- و الدعاء عند الذبح ----- ۵۴
عدم وجوب الأکل من الهدی ----- ۵۴
اشارة ----- ۵۴

هل يجب أكل المالک منه أم لا؟ ---- ۵۴
عدم وجوب إطعام شیء من الهدی ---- ۵۶
[استحباب أن يأكل ثلثه و يهدی ثلثه و يطعم ثلثه] ---- ۵۷
إخراج لحم الهدی من منی ---- ۵۷
حكم من عجز عن الهدی و كان واجداً لثمنه ---- ۵۸
الصوم بدل عن الهدی ---- ۶۰
حكم صوم أيام التشريق بمنی ---- ۶۲
وجوب الهدی علی من لم يصم الثلاثة فی ذی الحجة ---- ۶۴
لو وجد الهدی بعد الصوم ---- ۶۶
فی أنّ صوم السبعة بعد الوصول الی البلد ---- ۶۷
حكم من أقام بمكة ---- ۶۸
من مات و لم يكن له هدی و وجب عليه الصيام ---- ۶۹
أقسام الهدی ---- ۷۰
بيان محلّ ذبح هدی القران أو نحره ---- ۷۱
جواز ركوب الهدی ما لم يضرّ به و تعيّنه للذبح ---- ۷۲
عدم وجوب البدل لو هلک هدی القران ---- ۷۳
عدم إعطاء الجزار الجلود ---- ۷۵
تأكّد استحباب الاضحية ---- ۷۶
وقت الاضحية بمنی و الأمصار ---- ۷۷
فی بيان جملة من أحكام الاضحية ---- ۷۹
من مناسک منی: الحلق أو التقصير ---- ۸۱
اشارة ---- ۸۱
وجوب تأخير الحلق أو التقصير عن الذبح ---- ۸۳
لا يتعيّن الحلق علی الصرورة ---- ۸۴

وجوب التقصير على النساء ----- ۸۷
بعث الشعر الى منى للدفن ----- ۸۹
حكم من ليس على رأسه شعر ----- ۹۰
وجوب تقديم التقصير على زيارة البيت ----- ۹۱
خاتمة: فى بيان ما يوجب حلية محرمات الاحرام، و مواطن التحلل ----- ۹۳
اشارة ----- ۹۳
ممّا يوجب الحلية، الحلق أو التقصير؟ ----- ۹۴
حلية الطيب بطواف الزيارة ----- ۹۷
حلّية النساء بطواف النساء ----- ۹۸
الفصل الخامس: فى بقية المناسک، ----- ۱۰۰
اشارة ----- ۱۰۰
[الرجوع الى مكة للإتيان ببقية المناسک] ----- ۱۰۰
مناسكه حينئذٍ بمكة طواف البيت للحج و ركعتاه و السعى ----- ۱۰۳
وجوب طواف النساء فى الحج ----- ۱۰۳
وجوب طواف النساء فى العمرة ----- ۱۰۴
وجوب تقديم السعى على طواف النساء ----- ۱۰۶
وجوب العود الى منى للمبيت بها ليالى التشريق ----- ۱۰۸
عدم لزوم المبيت بمنى لو بات بمكة مشتغلًا بالعبادة ----- ۱۱۲
بيان زمان المبيت بمنى ----- ۱۱۳
ثبوت الدم على من لم يبت بمنى ----- ۱۱۴
اشارة ----- ۱۱۴
لزوم ثلاث شياه لو بات الليالى الثلاث بغير منى ----- ۱۱۵
جواز المبيت بغير منى لذوى الأعذار ----- ۱۱۶
وجوب رمى الجمار الثلاث أيام التشريق ----- ۱۱۷

اعتبار الترتیب فی رمی الجمار ---- ۱۱۹
وقت الرمی ---- ۱۲۱
جواز النفر الأول للمتقی ---- ۱۲۴
الشرط الثانی لجواز النفر الأول ---- ۱۲۸
عدم جواز النفر فی الأول قبل الزوال ---- ۱۲۹
خاتمة: فی بیان مسائل ---- ۱۳۰
: الاولی و لو نسی رمی یوم قضاه من الغد ---- ۱۳۰
حکم من نسی رمی جمرة و جهل عینها ---- ۱۳۲
حکم من نسی رمی الجمار حتی دخل مکة ---- ۱۳۳
جواز الرمی عن المعذور ---- ۱۳۵
و الخامسة: یستحب الاقامة بمنی أیام التشریق ---- ۱۳۶
الفصل السادس: فیما یستحب بعد الفراغ ---- ۱۳۷
اشارة ---- ۱۳۷
[العود الی مکة و طواف الوداع] ---- ۱۳۷
استحباب دخول الکعبة ---- ۱۳۸
[الدخول بغیر حذاء و الصلاة فی زوایاها و بین الاسطوانتین و علی الرخامة الحمراء] ---- ۱۳۹
استحباب التحصیب ---- ۱۴۰
[دخول مسجد الخیف و الصلاة فیه] ---- ۱۴۱
[الخروج من المسجد الحرام من باب الحناطین] ---- ۱۴۱
[السجود عند باب المسجد قبل الخروج] ---- ۱۴۱
[التصدق بدرهم] ---- ۱۴۲
خاتمة: فی نبذة ممّا یتعلق بمکة المکرمة، و المدینة المنورة ---- ۱۴۲
اشارة ---- ۱۴۲
[حکم المجاورة بمکة] ---- ۱۴۲

حکم من أحدث و لجأ الی الحرم ----- ۱۴۴
تحدید حرم المدینة ----- ۱۴۶
الاجبار علی زیارة النبی صلّی اللّه علیه و آله ----- ۱۴۸
[استحباب المجاورة (بالمدینة)] ----- ۱۴۹
استحباب زیارة النبی صلّی اللّه علیه و آله ----- ۱۴۹
استحباب زیارة فاطمة علیها السلام عند الروضة ----- ۱۵۱
[استحباب زیارة الأئمة و الشهداء] ----- ۱۵۲
الاعتکاف ثلاثة أیام بها ----- ۱۵۲
الباب التاسع: فی العمرة ----- ۱۵۲
[العمرة المفردة واجبة] ----- ۱۵۲
العمرة المفردة واجبة علی حاضری المسجد الحرام ----- ۱۵۴
صورة العمرة المفردة ----- ۱۵۵
صحة العمرة المفردة فی جمیع أیام السنة ----- ۱۵۶
إجزاء العمرة المتمتع بها ندباً عن المفردة المندوبة ----- ۱۵۷
بیان اقل الفصل بین العمرتین ----- ۱۵۹
الباب العاشر: فی المصدود و المحصور ----- ۱۶۱
اشارة ----- ۱۶۱
أمّا المقدمة ففی بیان الإحصار و الصد ----- ۱۶۱
أما المقام الأول ففی أحکام المصدود ----- ۱۶۲
اشارة ----- ۱۶۲
[المصدود لا یتحلل إلّا بعد الذبح أو النحر] ----- ۱۶۲
اشارة ----- ۱۶۲
عدم توقف التحلل علی التقصیر او الحلق ----- ۱۶۴
عدم توقف الحلیة علی نیة التحلل ----- ۱۶۵

تحقق الصدّ عن الحج بالمنع عن الموقفين ----- ۱۶۶
المصدود يجب عليه الحج فی القابل إن كان واجباً ----- ۱۶۸
[لو كان هناک طريق آخر غير ما سلكه فلا صد] ----- ۱۶۸
[عدم وجوب التحلل بالهدی علی المصدود] ----- ۱۶۸
كفاية الهدی الذی ساقه المصدود عن هدی آخر ----- ۱۶۹
حكم المصدود الذی لم يسق هدياً ----- ۱۷۰
المعتمر المصدود كالحاج ----- ۱۷۱
تحقق الصد بالحبس ظلماً ----- ۱۷۲
حكم من أفسد حجّه فصدّ ----- ۱۷۲
و المقام الثانی: فی المحصر ----- ۱۷۳
اشارة ----- ۱۷۳
[عدم الخلاف فی وجوب الهدی علی المحصر] ----- ۱۷۳
اشارة ----- ۱۷۳
وجوب بعث الهدی علی المحصر ----- ۱۷۴
لا يحل المحصر من النساء حتی يحج ----- ۱۷۷
اشارة ----- ۱۷۷
بيان ما به تحلّ النساء للمحصر إن كان حجّه تطوّعاً ----- ۱۷۹
حكم ما لو بعث المحصر هديه ثمّ زال المانع ----- ۱۸۱
حكم ما لو بان أنّ هدی المحصر لم يذبح ----- ۱۸۳
حكم القارن اذا احصر ----- ۱۸۴
يستحب بعث الهدی الی منی ----- ۱۸۵
تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية ----- ۱۸۶

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، المجلد ۱۲

اشارة

سرشناسه : روحانی، سیدمحمدصادق، ۱۳۰۳ -

عنوان و نام پدیدآور : فقه الصادق/ تالیف محمدصادق الحسینی الروحانی.

مشخصات نشر : قم: دار الکتاب، ۱۴ق = ۱۳ -

مشخصات ظاهری : ج.

شابک : ۲۰۰۰ ریال (ج.۲، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۳، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۶، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۷، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۸، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۹، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۰، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۱، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (۱۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۹، چاپ سوم)

یادداشت : عربی.

یادداشت : فهرستنویسی براساس جلد شانزدهم، ۱۴۱۳ق = ۱۳۷۱.

یادداشت : این کتاب شرحی بر تبصره المتعلمین فی احکام الدین علامه حلی است.

یادداشت : ج.۱ - ۱۰ و ۱۵ (چاپ سوم: ۱۴۱۲ق = ۱۳۷۰).

یادداشت : ج.۱۱، ۱۴ (چاپ سوم: ۱۴۱۳ق = ۱۳۷۱).

یادداشت : ج.۱۹ (چاپ سوم: ۱۴۱۴ق. = ۱۳۷۲).

یادداشت : کتابنامه.

عنوان دیگر : تبصره‌المتعلمین فی احکام‌الدین.

موضوع : علامه حلی، حسن‌بن یوسف، ۷۲۶ - ۶۴۸ق. تبصره المتعلمین فی احکام الدین -- نقد و تفسیر

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۷ق.

شناسه افزوده : علامه حلی، حسن‌بن یوسف، ۷۲۶ - ۶۴۸ق. تبصره المتعلمین فی احکام الدین. شرح

رده بندی کنگره : BP۱۸۲/۳/ع۸ت۲۰۲۱۴ ۱۳۰۰ی

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م۷۳-۲۴

[تتمة کتاب الحج]

[تتمة الباب الثامن فی افعال الحج]

اشارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِیمِ

الحمد للّه الذی أوجب الحج تشییداً للدین و جعله من القواعد التی علیها بناء الإسلام و الصلاة علی محمد المبعوث علی کافة الأنام، و علی آله هُداة الخلق و أعلام الحق.

و بعد فهذا هو الجزء الثانی عشر من کتابنا فقه الصادق و قد وفقنا لطبعه و المرجو من اللّه تعالی التوفیق لنشر بقیة الأجزاء فإنّه ولی التوفیق.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۹

الفصل الثالث: فی الوقوف بالمشعر.

و إذا غربت الشمس من یوم عرفة أفاض الی المشعر، و یستحب أن یقتصد فی المسیر و یدعو عند الکثیب الأحمر

الفصل الثالث: فی الوقوف بالمشعر

اشارة

و هو ثالث أفعال الحج، و یقال للمشعر، المزدلفة کما صرّح به فی بعض النصوص کما أنه یقال له: الجمع کما فی جملة من الأخبار.

و الکلام فیه إمّا فی مقدماته أو فی کیفیته أو فی أحکامه، فهاهنا ثلاثة أبحاث:

البحث الأول فی مقدماته

و هی امور:

منها: أنه إذا غربت الشمس من یوم عرفة أفاض من عرفات الی المشعر و هو واجب إن قلنا بوجوب مقدّمة الواجب.

و یستحب أن یقتصد فی المسیر الی المشعر و یفیض بالاستغفار.

و منها: أن یدعو عند الکثیب الأحمر ففی صحیح معاویة بن عمار، قال أبو عبد اللّه علیه السلام: إذا غربت الشمس فأفض مع الناس و علیک السکینة و الوقار، و أفض من حیث أفاض الناس، و استغفر اللّه إنّ اللّه غفور رحیم، فإذا انتهیت الی الکثیب الأحمر عن یمین الطریق فقل: اللّهم ارحم موقفی و زد فی عملی و سلّم لی دینی و تقبّل مناسکی. و إیاک و الوجیف الذی یصنعه کثیر من الناس فإنّه بلغنا أنّ الحج لیس بوجیف الخیل و لا إیضاع الابل و لکن اتقوا اللّه و سیروا سیراً جمیلًا و لا توطئوا ضعیفاً و لا توطئوا مسلماً، اقتصدوا فی السیر فإنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله کان یقف بناقته حتی کان یصیب رأسها مقدم الرحل و یقول: ایها الناس علیکم بالدعة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۰

و یؤخّر العشاءین حتی یصلیهما فیه و لو صار ربع اللیل.

فسنّة رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله تتبع.

قال معاویة بن عمار: و سمعت أبا عبد اللّه علیه السلام یقول: اللّهم أعتقنی من النار. یکررها حتی أفاض الناس. قلت: أ لا تفیض قد أفاض الناس؟ قال: إنی أخاف الزحام و أخاف أن أشرک فی عنت انسان «۱».

الوجیف و الإیضاع کلاهما بمعنی: الاسراع، و الکثیب الأحمر هو التل من الرمل عن یمین الطریق.

و منها: أن یؤخّر العشاءین حتی یصلّیهما فیه و لو صار ربع اللیل بلا خلاف، بل ثُلثه، بل عن المنتهی دعوی الاجماع علیه.

و یشهد به صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه علیه السلام: لا تصلّ المغرب حتی تأتی جمعاً فصلّ بها المغرب و العشاء الآخرة باذان و إقامتین «۲».

و صحیح محمد بن مسلم عن أحدهما (علیه السلام): لا تصلّ المغرب حتی تأتی جمعاً، و إن ذهب ثُلث اللیل «۳».

و صحیح منصور بن حازم عن الامام الصادق علیه السلام: صلاة المغرب و العشاء بجمع بأذان واحد و إقامتین، و لا تصلّ بینهما شیئاً «۴» و نحوها غیرها.

و ظاهرها و إن کان وجوب التأخیر الی المشعر کما عن ظاهر الشیخ فی الخلاف و النهایة و العمانی و ابن زهرة إلا أنّه یتعین حملها علی الاستحباب بقرینة جملة اخری من النصوص صریحة فی ذلک کصحیح هشام بن الحکم عن أبی عبد اللّه علیه السلام:

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۵ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۶ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۱

و یجمع بینهما بأذان و اقامتین

لا بأس بأن یصلّی الرجل المغرب إذا أمسی بعرفة «۱».

و صحیح محمد عنه علیه السلام: عثر محمل أبی بین عرفة و المزدلفة فنزل فصلّی المغرب و صلّی العشاء بالمزدلفة «۲».

و ربما یجمع بین الطائفتین بحمل الثانیة علی صورة الاضطرار، و هو لا وجه له، بخلاف ما ذکرناه من الجمع.

ثمّ إنی لم أعثر علی روایة متعرضة لخصوص الربع، بل فی بعض النصوص التحدید بالثُلث، و بعضها مطلق مصرّح بأنه و إن مضی من اللیل ما مضی.

و عن کشف اللثام: و لعلّ من اقتصر علی الربع نظر الی أخبار توقیت المغرب بالربع و حمل الثُّلث علی أن یکون بعد الفراغ من العشاء عنده.

و فیه: أنّ المصنّف ممّن لا یری ذلک، و قد صرّح ببقاء وقت العشاءین الی انتصاف اللیل.

و یستحب أیضاً أن یجمع بینهما بأذان و إقامتین من غیر نوافل بینهما، کما یشهد به النصوص کصحیح منصور المتقدم و نحوه غیره.

و أما ما فی صحیح أبان: صلّیت خلف أبی عبد اللّه المغرب بالمزدلفة فقام فصلّی المغرب ثمّ صلّی العشاء الآخرة و لم یرکع فیما بینهما ثمّ صلّیت خلفه بعد ذلک بسنة فلمّا صلّی المغرب قام فتنفل بأربع رکعات «۳» فمحمول علی إرادة بیان الجواز.

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۶ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۲

و تجب فیه النیة و الکون فیه بین طلوع الفجر الی طلوع الشمس

اعتبار النیة فی الوقوف

البحث الثانی: فی کیفیته.

: [اعتبار النیة فی الوقوف]

و یجب فیه النیـة بمعنی الإرادة المحرّکـة للعضـلات نحو الفعل، و کون ذلک عن داعٍ قربی؛ لأنّه من العبادات، و اعتبار ذلک فیها من الواضـحات الثابتـة بالأدلّـة، و قـد مرّ تفصـیل ذلک فی الاحرام کما أنّه ظهر ممّا ذکرناه هناک أنّه لا یعتبر الاخطار، بل یکفی الـداعی الموجود فی النفس.

و هل یعتبر قصد کون وقوفه لحجّة الإسـلام أو غیرها کما فی التذکرة، أم لا؟ وجهان مبنیان علی کون ذلک من قبیل عنوان الظهریة و العصـریة من العناوین القصدیة الدخیلة فی المأمور به أم لا، و حیث إنّ الأظهر فی المبنی هو الثانی؛ للأصل و للنصوص الدالّة علی أنّ من وقف بالمزدلفة و صلّی فیها و ذکر اللّه یحصل الواجب و إن جهل بکون الموقف هو المزدلفة، فالحقّ عدم اعتباره.

[اعتبار الکون فیه بین طلوع الفجر الی طلوع الشمس]

اشارة

و یعتبر أیضاً الکون فیه بین طلوع الفجر الی طلوع الشـمس للرجل المختار غیر ذی العذر کما هو المشهور، و عن المدارک و المفاتیح و کشف اللثام دعوی الإجماع علیه.

و عن الـدروس أن وقت الاختیار لیلـة النحر الی طلوع الشـمس، و نسـبه بعضـهم الی ظاهر الأکثر نظراً الی حکمهم بجبره الافاضـة قبل الفجر بدم شاة فقط، و بحکمهم بصحة الحجّ لو أفاض قبله.

و لکن حیث إنّ الجبر بالـدم قرینـة علی عـدم الجواز و لاـ أقـلّ من عـدم الدلالـة علیه، و صـحة الحـج لو أفـاض قبله دلیـل عـدم کونه بالخصوص رکناً لا عدم وجوبه، مع

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۳

]...[

أنّ فی الصـحة کلامـاً سـیأتی، فالظاهر عـدم قولهم بما ذکر، و لنعم ما أفاده بعض المحققین قال: و یشـبه أن یکون النزاع لفظیاً فیکون مراد من جعل ما بین الطلوعین خاصـة الوقت الاختیاری ما یحرم ترک الوقوف فیه و من ضمّ معه قبل الفجر أراد ما یوجب ترکه عمداً بطلان الحج، انتهی.

و کیف کان فیشـهد للأول: صـحیح معاویة بن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السـلام: أصبح علی طهر بعد ما تصلّی الفجر فقف إن شئت قریبـاً من الجبـل و إن شـئت حیث شـئت فإذا وقفت فاحمـد اللّه عز و جل و اثن علیه و اذکر من آلائه و بلائه ما قـدرت علیه- الی أن قال- ثمّ أفض حیث یشرف لک ثبیر و تری الإبل مواضع أخفافها «۱».

و مرسـل جمیـل عن بعض أصـحابنا عن أحـدهما علیهمـا السـلام: لا بأس أن یفیض الرجل بلیل إذا کان خائفاً «۲». فإن مفهومه ثبوت البـأس إذا لم یکن خائفـاً و هو دلیـل الحرمـة، لکن غایـة مـا یـدلّ علیه لزوم الوقوف بعـد طلوع الفجر، و لا یـدلّ علی أنّ منتهاه طلوع الشمس.

و اسـتدلّ فی الحدائق علی امتداده الی طلوع الشـمس: بالأخبار الدالّة علی أنّ من أدرک المشعر قبل طلوع الشمس فقد أدرک الحج، و من لم یدرکه فی ذلک الوقت فقد فاته الحج «۳».

و قد استدلّ للقول الآخر بصحیح هشام بن سالم و غیره عن أبی عبد اللّه علیه السلام: فی التقدم من منی الی عرفات قبل طلوع الشمس لا بأس به، و التقدم من

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الوقوف بالمشعر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۴

]...[

مزدلفة الی منی یرمون الجمار و یصلّون الفجر فی منازلهم بمنی لا بأس به «۱».

و بحسن مسمع عن أبی إبراهیم علیه السلام فی رجل وقف مع الناس بجمع ثمّ أفاض قبل أن یفیض الناس، قال علیه السلام: إن کان جاهلًا فلا شیء علیه و إن کان أفاض قبل طلوع الفجر فعلیه دم شاة «۲»؛ إذ لو وجب الوقوف بعد الفجر لما سکت عن أمره بالرجوع.

و بالأخبار الآتیة الدالّة علی أنّ من أدرک المشعر قبل طلوع الشمس فقد أدرک الحج.

و بخبر علی بن عطیة قال: أفضنا من المزدلفة بلیل أنا و هشام بن عبد الملک الکوفی فکان هشام خائفاً فانتهینا الی جمرة العقبة قبل طلوع الفجر، فقال لی هشام: أی شیء أحدثنا فی حجّنا فنحن کذلک إذ لقینا أبو الحسن موسی علیه السلام قد رمی الجمار، و انصرف فطابت نفس هشام «۳».

و لکن یرد علی الأول: أنّه مطلق قابل للحمل علی ذی العذر، فالجمع بینه و بین ما تقدّم یقتضی ذلک. و یرد علی الثانی: أنّ السکوت لیس دلیل عدم الوجوب، و لذا سکت فی نصوص الافاضة من عرفات قبل غروب الشمس عن الأمر بالعود.

و یرد علی الثالث: أنّ تلک الأخبار لا تنافی وجوب غیر ذلک معه.

و أما الرابع فهو قضیة فی واقعة، و لعله علیه السلام کان معذوراً، هذا کلّه للرجل المتمکّن المختار.

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۱۶ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۴ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۵

و لو فاته لضرورة فإلی الزوال

إجزاء الوقوف بالمشعر نهاراً

و لو فاته الوقوف بین الطلوعین لضرورة ف من طلوع الشمس الی الزوال بلا خلاف، بل علیه الاجماع کما ادّعاه غیر واحد.

و یشهد له جملة من النصوص کصحیح ابن عمار عن الامام الصادق علیه السلام: من أفاض من عرفات الی منی فلیرجع و لیأت جمعاً و لیقف بها و إن کان قد وجد الناس قد أفاضوا من جمع «۱».

و موثق یونس عنه علیه السلام فی رجل أفاض من عرفات فمرّ بالمشعر فلم یقف حتی انتهی الی منی فرمی الجمرة و لم یعلم حتی

ارتفع النهار، قال علیه السلام: یرجع الی المشعر فیقف به ثمّ یرجع و یرمی الجمرة «۲»، و نحوهما غیرهما؛ و هی و إن لم یحدّد المنتهی فیها بزوال الشمس إلّا أنّه یشهد لذلک النصوص الدالّة علی أنّ من أدرک المشعر قبل زوال الشمس فقد أدرک الحج کصحیح جمیل عن مولانا الصادق علیه السلام: من أدرک المشعر یوم النحر قبل زوال الشمس فقد أدرک الحج «۳». الحدیث.

و موثّق إسحاق عن أبی الحسن علیه السلام فی من لم یدرک الموقفین: إذا أدرک مزدلفة فوقف بها قبل أن تزول الشمس یوم النحر فقد أدرک الحج «۴» و نحوهما غیر هما.

---

(۱) الوسائل باب ۲۱ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۱ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۸.

(۴) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۶

]...[

و عن السید: امتداد هذا الوقت الاضطراری الی غروب الشمس و إن کان المصنّف- رحمه اللّه- ینکره.

و استدل له بإطلاق ما دلّ علی أنّ من أدرک المشعر فقد أدرک الحج.

و لکن یرد علیه: أنّ المراد به من أدرکه فی الوقت المحدّد له لا مطلقاً کما هو واضح، و الکلام الآن فیه.

ثمّ إنّ للوقوف بالمشعر وقتاً اضطراریاً آخر مشوباً بالاختیاری، و هو لیلة النحر الی طلوع الشمس، و هی وقت للمرأة و لذی العذر، بلا خلاف.

و فی المنتهی: و هو قول کل من یحفظ عنه العلم. انتهی.

و یشهد به مرسل جمیل المتقدم: لا بأس أن یفیض الرجل بلیل إذا کان خائفاً.

و صحیح سعید الأعرج، قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: جعلت فداک معنا نساء فافیض بهنّ بلیل؟ فقال علیه السلام: نعم، تریدأن تصنع کما صنع رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله؟ قلت: نعم. قال: أفض بهن بلیل و لا تفض بهن حتی تقف بهن بجمع ثمّ أفض بهن حتی تأتی الجمرة العظمی فترمین الجمرة «۱». الحدیث.

و صحیح أبی بصیر عنه علیه السلام: رخّص رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله للنساء و الضعفاء أن یفیضوا من جمع بلیل و أن یرموا الجمرة بلیل فإذا أرادوا أن یزوروا البیت وکّلوا من یذبح عنهن «۲».

و خبر علی بن أبی حمزة عن أحدهما علیهما السلام: أی امرأة أو رجل خائف أفاض من المشعر لیلًا فلا بأس فلیرم الجمرة. «۳» الحدیث.

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱۷ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۷

و لو أفاض قبل الفجر عالماً عامداً کفّر بشاة و صح حجه إن وقف بعرفة

و صحیح هشام المتقدم: و التقدّم من مزدلفة الی منی یرمون الجمار و یصلّون الفجر فی منازلهم بمنی لا بأس؛ فإنّ المتیقن منه المحمول علیه النساء و ذو العذر..

الی غیر ذلک من الأخبار، و قد صرّح فی هذه النصوص بالنساء و الضعفاء و الصبیان و الرجل الخائف، و علیه فاستفادة حکم کلّ ذی عذر واضحة، لصدق الضعیف علیه، مضافاً الی أنّه من التصریح بهؤلاء بضمیمة إرسال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله اسامة مع النساء کما فی ذیل صحیح أبی بصیر یستفاد کبری کلیة، أضف الی ذلک کلّه إطلاق صحیح هشام؛ فإنّ المتیقّن خروج الرجل غیر ذی العذر منه فیبقی الباقی فلا إشکال فی الحکم.

حکم من أفاض من المشعر قبل طلوع الفجر

و تمام الکلام فی هذه المسألة بالتعرض لفروع:

۱- إنّ غیر ذی العذر من الرجال لا یجوز له الافاضة من المشعر قبل طلوع الفجر لکون الوقوف بعده واجباً علیه و لو أفاض قبل الفجر عالماً عامداً کفّر بشاة و صحّ حجّه إن وقف بعرفة کما هو المشهور بین الأصحاب.

و فی الجواهر: شهرة عظیمة کادت تکون إجماعاً.

و یشهد به حسن مسمع المتقدم فی رجل وقف مع الناس، بجمع ثمّ أفاض قبل أن یفیض الناس، فقال علیه السلام: إن کان جاهلًا فلا شیء علیه، و إن کان أفاض قبل طلوع الفجر فعلیه دم شاة. و دلالة الخبر علی لزوم الشاة واضحة، و أما صحة حجّه و التقیید بأن یقف بعرفات فسیأتی الکلام فیهما فی الأحکام فی المسألة الاولی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۸

و یجوز للمرأة و الخائف الافاضة قبله

و قد عرفت أنه یجوز للمرأة و الخائف الإفاضة قبله و لا شیء علیهما.

عدم وجوب استیعاب زمان الوقوف

۲- قد عرفت أنّ للوقوف بالمشعر أوقاتاً ثلاثة: الاختیاری و الاضطراری و الاختیاری المشوب بالاضطراری، و الواجب من کلٍّ منها المسمّی، و لا یجب الاستیعاب.

أمّا فی الأول فهو المشهور بین الأصحاب، و عن التذکرة دعوی الإجماع علیه.

و عن الصدوقین و المفید و السید و غیرهم وجوب الوقوف الی طلوع الشمس.

و عن بعضهم وجوبه من طلوع الفجر.

یشهد للأول إطلاق الأمر بالوقوف فی صحیح ابن عمار المتقدم المتحقّق بالمسمّی.

و صحیح هشام بن الحکم عن الامام الصادق علیه السلام: من أدرک المشعر الحرام و علیه خمسة من الناس فقد أدرک الحج «۱».

فإنّه کنایة عن بقاء قلیل من الوقت. و نحوه غیره.

و مرسل جمیل عنه علیه السلام: ینبغی للإمام أن یقف بجمع حتی تطلع الشمس و سائر الناس إن شاءوا عجّلوا، و إن شاءوا أخّروا «۲».

و النصوص الدالّة علی أنّ من صلّی بالمشعر أجزأه.

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۹

]...[

و استدلّ للقول الثانی، بالأمر بالإفاضة حین یشرق لک ثبیر فی صحیح ابن عمار المتقدم.

و بصحیح هشام بن الحکم عن أبی عبد اللّه علیه السلام: لا تجاوز وادی محسر حتی تطلع الشمس «۱».

و لکن یرد علی الأول: أنه قد وردت نصوص کثیرة دالّة علی أنّ الافاضة قبل طلوع الشمس بقلیل أحبّ کموثق إسحاق بن عمار عن أبی إبراهیم علیه السلام، قال: سألته أی ساعة أحبّ إلیک أن افیض من جمع؟ قال علیه السلام: قبل أن تطلع الشمس بقلیل فهو أحبّ الساعات الیّ. قلت: فإن مکثنا حتی تطلع الشمس؟ قال علیه السلام: لا بأس «۲» و نحوه غیره.

و علیه فیحمل الصحیح علی إرادة الاسفار من الإشراق لو لم یکن بنفسه ظاهراً فیه بقرینة قوله: حین تری الابل أخفافها.

و یرد الثانی: أنّ وادی محسر من حدود المشعر لا منه، و عدم التجاوز عنه أعمّ من عدم الافاضة من المشعر، مع أنّه لا یمنع عن عدم الافاضة من المشعر بنحو لا یستلزم التجاوز عن ذلک الوادی.

و عن جماعة وجوب الوقوف إلیه علی الإمام خاصة أی أمیر الحاج، و استدلّوا له بما تقدّم، بخبر جمیل المتقدم: ینبغی للإمام أن یقف بجمع حتی تطلع الشمس.

و ما تقدّم قد مرّ ما فیه، و خبر جمیل لا ظهور له فی الوجوب کما لا یخفی لو لم یکن ظاهراً فی الفضل.

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۰

]...[

و أما القول الثالث فلم یذکر له وجه، بل الأمر بالوقوف فی صحیح ابن عمار بعد صلاة الفجر یشهد بخلافه، کما أن الأصل ینفیه.

و أما الوقت الثالث فکفایة مسمّی الوقوف فیه إجماعیة، و قوله علیه السلام فی صحیح أبی بصیر: فیفیض عند المشعر الحرام ساعة. و تصریح جمیع نصوصه بالإفاضة لیلًا و رمی، الجمار فیه شاهدان به، أما الأول فواضح و أما الثانی؛ فلانّه یعمّ أی وقت من اللیل أراد، و ما فی بعضها من التأخّر عن زوال اللیل؛ لعدم القائل بوجوبه یحمل علی الندب.

و أما الثانی فالظاهر أنّه لا خلاف فی کفایة مسمّی الوقوف فیه أیضاً، و یشهد به قوله علیه السلام: فی صحیح العطار: فلیقف قلیلًا بالمشعر الحرام «۱».

عدم وجوب المبیت بالمشعر

۳- هل یجب المبیت بالمشعر کما نسبه فی الجواهر الی ظاهر الأکثر، أم لا یجب کما عن جماعة من المحقّقین منهم المحقق و المصنف- رحمه اللّه- فی جملة من کتبهما؟ وجهان.

قد استدلّ للأول بصحیح الحلبی عن الامام الصادق علیه السلام فی حدیث: و لا تجاوز الحیاض لیلة المزدلفة «۲».

(۱) الوسائل باب ۲۴ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۱

و حد المشعر بین المأزمین الی الحیاض الی وادی محسر

و بصحیح ابن عمار عنه علیه السلام، أصبح علی طهر بعد ما تصلّی الفجر «۱» بدعوی: أنه ظاهر فی المفروغیة عن المبیت.

و بخبر عبد الحمید عنه (علیه السلام) عن انه لِمَ سمّی الأبطح أبطَح، قال: لأنّ آدم علیه السلام أمر أن یتبطح فی بطحاء جمع فانبطح حتی انفجر الصبح «۲».

و بمفهوم مرسل جمیل المتقدم: لا بأس أن یفیض الرجل بلیل إذا کان فائضاً.

و بما دلّ علی ثبوت الدم علی من أفاض قبل الفجر، و بالتأسّی «۳».

و فی الجمیع نظر، أما الأول؛ فلأنّ عدم التجاوز عن الحیاض أعمّ من المبیت فی المزدلفة؛ لإمکان التقدم علیها، مع أنّ الصحیح مصدر بقوله علیه السلام: و یستحب للصرورة أن یقف علی المشعر و یطأه برجله و لا یجاوز، الی آخره، فیمکن أن یکون قوله: و لا یجاوز، عطفاً علی قوله: یقف، فیکون مستحباً.

و أما الثانی، فلأنّه یلائم مع رجحان المبیت أیضاً. و به یظهر ما فی الثالث.

و أما الرابع؛ فلأنّ عدم الإفاضة أعمّ من المبیت فیه فیقدم فیه لدرک الوقت الاختیاری.

و أما الخامس؛ فلأنّ الظاهر کون الدم لترک الوقوف الاختیاری.

و أما السادس؛ فلأنّه لا یمکن إثبات أکثر من الاستحباب به، فالأظهر هو عدم الوجوب؛ للأصل.

۴- و حدّ المشعر ما بین المأزمین الی الحیاض الی وادی محسر بلا خلاف،

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۱۷ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۲

و هذا الوقوف رکن من ترکه لیلا و نهارا عمدا بطل حجه و لو کان ناسیا و أدرک عرفات صح حجهٔ- مسائل- الاولی وقت الوقوف الاختیاری بعرفهٔ من زوال الشمس یوم عرفهٔ الی غروبها و الاضطراری الی الفجر و وقت الوقوف الاختیاری بالمشعر من طلوع الفجر یوم النحر الی طلوع الشمس و الاضطراری الی الزوال

و النصوص شاهدهٔ به، و قد عقد فی الوسائل باباً لذلک، و ذکر فیه جملهٔ من النصوص.

۵- و قد مرّ أنّ هذا الوقوف رکن فمن ترکه لیلًا و نهاراً عمداً بطل حجّه، و لو کان ناسیاً و أدرک عرفات صحّ حجه و سیأتی تمام الکلام فی ذلک و حکم جمیع الصُّور.

أوقات الاختیار و الاضطرار للموقفین

البحث الثالث: فی جملة من الأحکام غیر ما مرّ

اشارة

فی ضمن البحثین السابقین.

و فیه مسائل:

[أوقات الاختیار و الاضطرار للموقفین]

اشارة

الاولی: قد ظهر ممّا ذکرناه أنّ أوقات الوقوفین خمسة: وقت الوقوف الاختیاری بعرفات و هو من زوال الشمس یوم عرفة الی غروبها، و وقته الاضطراری و هو من غروب شمس عرفة الی طلوع الفجر من یوم النحر و وقت الوقوف الاختیاری بالمشعر و هو من طلوع الفجر یوم النحر الی طلوع الشمس و وقت الاختیاری المشوب بالاضطراری و هو اضطراری عرفة و وقت الاضطراری المحض و هو من طلوع شمس یوم النحر الی الزوال.

و قد مرّ أنّه لو ترک الوقوفین جمیعاً فقد بطل حجّه من غیر فرق بین کونه عن علم أو جهل أو نسیان، و علیه اجماع علماء الإسلام.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۳

]...[

و لو أدرک شیئاً من الوقوفین ففیه صُور خمس منها مفردة، و هی اختیاری عرفة و اضطراریها و اختیاری المشعر المحض و اختیاریة المشوب بالاضطراری و الاضطراری المحض، و ست اخری منها مرکّبة من هذه الأقسام الخمسة: الاختیاریان و الاضطراریان و اختیاری کل منهما مع اضطراری الآخر و اختیاری عرفة مع اختیاری المشوب للمشعر و اضطراریها معه، و نذکر بعون اللّه تعالی حکم کلّ من الصُّور مستقلًا من حیث صحّة الحجّ و عدمها.

حکم من أدرک اختیاری عرفة خاصة

الصورة الاولی: ما لو أدرک اختیاری عرفة خاصة و فیها أقوال:

الأول: صحة الحج، ذهب إلیها المصنف- رحمه اللّه- فی جملة من کتبه، و المحقق و الشهیدان و غیرهم، بل نسب الی المشهور، بل عن ثانی الشهیدین: نفی الخلاف فیها، و عن المفاتیح عن بعضهم الإجماع علیها.

الثانی: بطلان الحج. کما عن المنتهی و المدارک و المفاتیح.

الثالث: التفصیل بین العامد العالم فالثانی، و الجاهل و الناسی و المضطر فالأول، و لا یبعد خروج العالم العامد عن محلّ الکلام و عدم التزام أحد من القائلین بالصحة بصحة حج العالم العامد، و علیه ففی المسألة قولان.

و کیف کان فقد استدلّ للأول بالنبوی المشهور: الحج عرفة «۱».

و بحسن ابن اذینة عن الامام الصادق علیه السلام عن قول اللّه عزّ و جل

---

(۱) المستدرک باب ۱۸ من أبواب احرام الحج حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۴

]...[

الْحَجِّ الْأَکْبَرِ فقال علیه السلام: الحجّ الأکبر: الموقف بعرفة و رمی الجمار «۱».

و بصحیح ابن أبی عمیر عن محمد بن یحیی الخثعمی عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی رجل لم یقف بالمزدلفة و لم یبت بها حتی أتی منی، قال علیه السلام: أ لم یر الناس؟ أ لم ینکر منی حین دخلها؟ قلت: فإنّه جهل ذلک. قال علیه السلام: یرجع. قلت إنّ ذلک قد فاته. قال علیه السلام: لا بأس به «۲» و نحوه خبره الآخر.

و بصحیح علی بن رئاب عن الامام الصادق علیه السلام: من أفاض مع الناس من عرفات فلم یلبث معهم بجمع و مضی الی منی متعمداً أو مستخفاً فعلیه بدنة «۳» و نحوه صحیح حریز «۴».

أقول: إنّ بعض هذه الوجوه غیر تام، إذ یرد علی الأول: أنه غیر مروی من طُرقنا، مع أنه فی مقام بیان أهمّیة الحج و إلّا فیبطل الحج بترک جملة اخری من الأجزاء قطعاً، و به یظهر ما فی الثانی.

و أما الأخیران فغایة ما یدلّان علیه ثبوت البدنة علی من ترکه، و هذا لا یستلزم صحة الحج، و قد مرّ فی مبحث الکفّارات أنّ بعض محرّمات الإحرام یوجب الکفارة و بطلان الحج.

نعم دلالة خبری الخثعمی تامة، و المناقشة فی سندیهما من جهة کونه عامیاً بعد کون الراوی عنه ابن أبی عمیر و توثیق النجاشی الخثعمی. فی غیر محلّها، و هما و إن اختصّا بالجاهل إلّا أنّه یلحق به الناسی و المضطر؛ لعدم القول بالفصل بینهما و بینه.

---

(۱) الوسائل باب ۱۹ من أبواب حرام الحج حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۲۶ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۲۶ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۵

]...[

و قد استدلّ للقول الآخر بالنصوص «۱» الدالّة علی أنّ من أدرک جمعاً إمّا مطلقاً أو قبل زوال الشمس فقد أدرک الحج.

و بما دلّ من الأخبار علی أنّ من أدرک جمعاً بعد طلوع الشمس فقد فاته الحج کخبری محمد بن فضیل و محمد بن سنان «۲».

و بخبر الحلبیین عن مولانا الصادق علیه السلام: اذا فاتتک المزدلفة فقد فاتک الحج «۳».

و لکن الجمیع أعم من خبری الخثعمی المتقدمین، لعمومها بالنسبة الی الجاهل باختیاری المشعر و غیره، و اختصاصهما بالجاهل به، فیقیّد إطلاقها بهما، فالأظهر صحة الحج، إلا فی صورة العلم و العمد، و فی تلک الصورة تجب البدنة و الحج من قابل.

الصورة الثانیة: أن یدرک اضطراری عرفة، فعن الشهید فی الدروس: أنّه غیر مجزٍ قولًا واحداً، و نقل الإجماع علیه عن غیر واحد.

و فیه: إنّ مقتضی خبری الخثعمی و إن کان الصحة إلّا انّ تسالم الأصحاب علی البطلان یوجب البناء علیه، و ترک العمل بالخبرین فی المورد.

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الوقوف بالمشعر.

(۲) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۳- ۴.

(۳) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۶

]...[

حکم من أدرک المشعر خاصة

الثالثة: أن یدرک اختیاری المشعر خاصة، لا إشکال نصاً و فتوی فی صحة حجّه إن کان ترکه الوقوف بعرفة غیر عمدی، و إلّا فیبطل الحج، و قد تقدم تفصیل القول فیه فی أحکام الوقوف بعرفات.

الصورة الرابعة: أن یدرک المشعر لیلًا، فعن الشهید الثانی القول بصحة حجّه.

و عن الذخیرة البناء علی البطلان.

و فی المستند: الظاهر عدم الإجزاء لمن ترک عرفة عمداً و الإجزاء لغیره مطلقاً.

فالکلام فی موردین:

الأول: لو ترک عرفة عمداً فقد یقال: إنّ مقتضی إطلاق ما دل علی أن من أدرک مزدلفة فقد أدرک الحج کصحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق علیه السلام: من أدرک جمعاً فقد أدرک الحج «۱». و نحوه غیره- صحة حجّه، و مقتضی ما دلّ علی نفی الحج عن أصحاب الأراک، کخبر أبی بصیر عنه علیه السلام: إنّ أصحاب الأراک الذین ینزلون تحت الأراک لا حج لهم «۲» و نحوه غیره- بطلانه، و النسبة بین الطائفتین عموم من وجه، و حیث إنّ المختار فی تعارض العامین من وجه هو الرجوع الی أخبار الترجیح فیرجع إلیها، و هی تقتضی تقدیم نصوص الصحة لموافقة أخبار البطلان للعامة.

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من أبواب احرام الحج و الوقوف بعرفة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۷

]...[

قال فی التذکرة: و أمّا العامة فقالوا: لو فاته الوقوف بعرفات فقد فاته الحج مطلقاً سواء وقف بالمشعر أو لا، انتهی.

و لکن قد مرّ أنّه وقت للمرأة وذی العذر، فالرجل غیر المعذور لا یکون ذلک وقتاً له، فلا یشمله إطلاق دلیل الصحة.

و یدل علی البطلان مضافاً الی ذلک صحیح الحلبی عن الامام الصادق علیه السلام عن الرجل یأتی بعد ما یفیض الناس من عرفات، فقال: إن کان فی مهل حتی یأتی عرفات فی لیلته فیقف بها ثمّ یفیض فیدرک الناس بالمشعر قبل أن یفیضوا فلا یتمّ حجّه حتی یأتی عرفات من لیلته لیقف بها «۱»: فإنّه إذا کان ترک اضطراری عرفة عمداً موجباً للبطلان فترک اختیاریها أولی بذلک.

الثانی: ما لو ترکها عن غیر عمد، و قد استدل لصحة حجّه بصحیح الحلبی المتقدم و غیره من النصوص الدالّة علی أنّ من فاتته عرفة و وقف بالمشعر أو أقام به أو أدرک الناس به تمّ حجّه «۲» فإنّها بإطلاقها تشمل المقام و هی أخصّ مطلق ممّا دلّ علی نفی الحج عن أصحاب الأراک، فتقیّده، و التخصیص بما بین الطلوعین لا وجه له.

و یرده: أولًا إنّ شمول تلک النصوص المتضمّنة إدراک المشعر قبل طلوع الشمس المنصرف عن الإدراک فی اللیل ممنوع.

و ثانیاً أنّه لا بد من التقیید بالمرأة وذی العذر؛ لما عرفت من أنّه لیس وقتاً للرجل غیر ذی العذر، فالأظهر هو البطلان مطلقاً.

---

(۱) الوسائل باب ۱۹ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الوقوف بالمشعر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۸

]...[

إجزاء الوقوف بالمشعر نهاراً

الصورة الخامسة: أن یدرک اضطراری المشعر خاصة، فإن ترک عرفة عمداً بطل حجّه، لما مرّ، و إن کان ترکه غیر عمدی فالمشهور بین الأصحاب بطلان الحج، و عن المختلف دعوی الإجماع علیه.

و عن الصدوق فی العلل، و الاسکافی، و ظاهر السید و الحلبی و ثانی الشهیدین و صاحب المدارک القول بالاجتزاء به، و جعله الشهید- قدس سره- أقرب.

یشهد للأول: نصوص کثیرة، بل عن المفید أنّ أخبار عدم الاجتزاء به متواترة کصحیح حریز عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن رجل مفرد للحج فاته الموقفان جمیعاً، فقال علیه السلام: له الی طلوع الشمس یوم النحر فإن طلعت الشمس من یوم النحر فلیس له حج و یجعلها عمرة و علیه الحج من قابل «۱».

و خبری محمد بن فضیل و محمد بن سنان عن أبی الحسن علیه السلام عن الحد الذی إذا أدرکه الرجل أدرک الحج، فقال علیه السلام: إذا أتی جمعاً و الناس فی المشعر قبل طلوع الشمس فقد أدرک الحج و لا عمرة له، و إن لم یأت جمعاً حتی تطلع الشمس فهی عمرة مفردة و لا حجّ له، فإن شاء أقام و إن شاء رجع و علیه الحجّ من قابل «۲».

و نحوها غیرها.

و بإزاء هذه النصوص روایات دالّة علی إدراک الحج بإدراک المشعر قبل زوال

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۳- ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۹

]...[

الشمس کصحیح عبد اللّه بن المغیرة: جاءنا رجل بمنی فقال: إنّی لم أدرک الناس بالموقفین جمیعاً- الی أن قال- فدخل إسحاق بن عمار علی أبی الحسن علیه السلام فسأله عن ذلک، فقال علیه السلام: إذا أدرک مزدلفة فوقف بها قبل أن تزول الشمس یوم النحر فقد أدرک الحج «۱».

و صحیح جمیل عن الامام الصادق علیه السلام: من أدرک المشعر الحرام یوم النحر قبل زوال الشمس فقد أدرک الحج «۲».

و صحیح ابن أبی عمیر عن بعض أصحابه عنه علیه السلام تدری لِمَ جعل ثلاث هنا؟ قلت: لا. قال علیه السلام: فمن أدرک شیئاً منها

فقد أدرک الحج «۳» و نحوها غیرها، و بعض هذه النصوص و إن کان قابلًا للمناقشة إلّا أنّ أکثرها تامّة الدلالة علی ذلک.

و قد یقال: إنّ الطائفة الثانیة أعمّ من الاولی من جهتین: إحداهما: عموم الثانیة لمن أدرک عرفة و لو اضطراریها، و عدمه، و الاولی مختصة بمن لم یدرکها، ثانیتهما: عمومها لما قبل طلوع الشمس أیضاً، فیقید إطلاقها بالاولی، فإن تمّ ذلک، فهو، و إلّا فان صحّت دعوی إعراض الأصحاب عن الثانیة فالمتّبع هو الاولی، و إن لم تتمّ و وقعت المعارضة بینهما یقدم الاولی؛ للشهرة، فالأظهر هو البطلان فی هذه الصورة.

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۹- ۱۲.

(۳) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۹- ۱۲.

]...[

الصُّور المرکّبة

السادسة: أن یدرک الاختیاریین من الوقوفین، و صحة الحج حینئذٍ ضروریة.

السابعة: أن یدرک اختیاری عرفة مع لیلی المشعر خاصة، فإن کان ترکه اختیاری المشعر عن غیر علم و عمد و کان ذا عذر، أو کان الحاج مرأة فلا إشکال فی الصحة، لإدراکه کلا الوقوفین، و إن کان ترکه إیاه عن علم و عمد و کان رجلًا فالأظهر هو الصحة کما علیها الأکثر علی ما فی المستند.

و صاحب الجواهر- قدس سره- عند بیان صُور الترکیب یصرّح بالبطلان، و لکن فی مبحث الوقوف بالمشعر فی مسألة ما لو أفاض قبل الفجر عامداً بعد أن کان به لیلًا یبنی علی الصحة و یدّعی أنّ علیها الشهرة العظیمة التی کادت تکون إجماعاً.

و کیف کان فیشهد للصحة: حسن مسمع عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی رجل وقف مع الناس بجمع ثمّ أفاض قبل أن یفیض الناس، قال علیه السلام: إن کان جاهلًا فلا شیء علیه، و إن کان أفاض قبل طلوع الفجر فعلیه دم شاة «۱».

و اورد علیه تارة بضعف السند، و اخری بأنّه فی مقام بیان حکم الجاهل المفیض قبل الفجر و بعده فیکون حینئذٍ من مسألة ذی العذر و ثالثة أنه لا ینطبق علی فتوی الأصحاب فإنّهم قیّدوه بدرک عرفة، و الخبر مطلق من هذه الجهة.

و لکن یردّ الأول: أنه حسن و منجبر بالعمل کما اعترف به المستشکل فی غیر المقام.

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

]...[

و یردّ الثانی: أنّ الجاهل لا شیء علیه لو أفاض قبل الفجر، مع أنّه لا داعی و لا وجه لتقیید إطلاقه به.

و یرد الثالث: أنّه غیر متعرض لحکم صورتی درک عرفة و عدمه فیبقی ما یقتضی الفساد ممّا دل علی وجوب وقوف عرفة و أنّه لا حجّ لمن ترکه.

الثامنة: أن یدرک اختیاری عرفة مع اضطراری المشعر فی النهار، فإن کان ترک اختیاری المشعر اضطراریاً صحّ حجّه إجماعاً و الأدلّة متطابقة علیه؛ فإنّه جعل وقتاً لذلک، و إن کان ترکه عمدیاً، فعن غیر واحد دعوی الاجماع علی بطلان الحج؛ لترکه اختیاری المشعر عمداً.

و یشهد به النصوص «۱» الکثیرة- المتقدم طرف منها- المتضمنة أنه إن لم یأت جمعاً حتی تطلع الشمس فهی عمرة مفردة و لا حج له، أو ما یقرب ذلک.

و لا یعارضها ما دلّ «۲» علی أنّ من أدرک المشعر قبل زوال الشمس فقد أدرک الحج، لاختصاصه بغیر العامد التارک للاختیاری منه.

التاسعة: أن یدرک اضطراری عرفة مع لیلی المشعر، فإن کان ترک اختیاری عرفة عمدیاً بطل حجه؛ لما مرّ فی مبحث الوقوف بعرفة من أنّ ترک اختیاریها عمداً موجب للبطلان، و إن کان غیر عمدی فإن کان ترک اختیاری المشعر عن عذر أو کان امرأة صحّ حجّه؛ لما مرّ من صحة الحج مع إدراک اللیلی وحده فی الفرض فمع اضطراری عرفة بطریق أولی، و إن کان ترکه إیاه عن غیر عذر صحّ حجّه؛ لإطلاق حسن مسمع المتقدم فإنّه یقیّد إطلاقه بمن لم یدرک عرفة أصلًا، و یبقی من أدرک

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الوقوف بالمشعر..

(۲) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الوقوف بالمشعر.

]...[

اضطراریها تحت الإطلاق فالأظهر هی الصحة مطلقاً.

العاشرة: أن یدرک اضطراری عرفة مع اختیاری المشعر، فإن کان ترکه اختیاری عرفة عمدیاً بطل حجّه، و إلّا صح إجماعاً، و یظهر وجهه مما مرّ.

الحادیة عشرة أن یدرک اضطراری عرفة مع اضطراری المشعر النهاری، فإن کان ترکه اختیاری عرفة عمدیاً بطل؛ لما مرّ، و إن کان عن عذر فإن کان ترک اختیاری المشعر عمدیاً بطل أیضاً؛ لما مرّ، و إن کان غیر عمدی ففیه قولان، (أحدهما: ما عن الشیخ و الصدوق و السید و الاسکافی و الحلبیین و المحقّق و المصنف فی أکثر کتبه و أکثر المتأخّرین، و هی: صحة الحج.

الثانی: ما عن جمع آخرین و هو: البطلان.

و ظاهر المصنف- رحمه اللّه- فی الکتاب التردّد فیه.

و الأظهر: هو الأول، لصحیح الحسن العطار عن الصادق علیه السلام: إذا أدرک الحاج عرفات قبل طلوع الفجر فأقبل من عرفات و لم یدرک الناس بجمع و وجدهم قد أفاضوا فلیقف قلیلًا بالمشعر الحرام و لیلحق الناس بمنی و لا شیء علیه «۱».

و أما العمومات المتضمّنة لأن من لم یدرک المزدلفة قبل طلوع الشمس فلا حجّ له- فهی أعمّ من الصحیحة فیقید إطلاقها بها، و معارضة مع ما دل علی أنّ من أدرکها قبل زوال الشمس فقد أدرک الحج، و النسبة عموم من وجه، و الترجیح مع نصوص الدرک.

---

(۱) الوسائل باب ۲۴ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

فإن أدرک أحد الموقفین اختیاراً وفاته الآخر لضرورة صح حجه، و إن أدرک الاضطراریین معاً فاته الحج علی قول، أما لو أدرک

أحدهما فانّه يبطل حجه إجماعاً.

الثانية: من فاته الحج سقطت عنه أفعاله و يحل بعمرة مفردة، و يقضى الحج فى القابل مع الوجوب.

ف قد تلخّص ممّا ذكرناه أنّه إن أدرك أحد الموقفين اختياراً وفاته الآخر لضرورة صحّ حجّه، و إن أدرك الاضطراريين معاً فاته الحج على قول و إن كان الأظهر الصحّة فى بعض الفروض أما لو أدرك أحدهما فإنّه يبطل حجّه إجماعاً كذا فى المتن، و لكن قد مرّ القول بالصحة و ما هو الحقّ عندنا.

حكم من فاته الحج بعد الإحرام

اشارة

الثانية: من فاته الحج بعد الإحرام بفوات أحد الموقفين و نحوه سقطت عنه أفعاله أى بقية مناسكه من الهدى و الرمى و المبيت بمنى و الحلق و التقصير فيها أو الموقف الباقى إن فات قبله و يحلّ عن إحرامه بعمرة مفردة مع الإمكان فيأتى بأفعالها ثمّ يتحلّل بما يتحلّل به المعتمر و يقضى الحج فى القابل مع استقرار الوجوب فى ذمته بلا خلاف فى شىء من الأحكام الثلاثة و فى المستند: بإجماع العلماء المحقّق و المحكى فى الأحكام الثلاثة. انتهى.

يشهد للحكم الأول: مضافاً الى الأصل- خبر إسحاق عن أبى الحسن عليه السلام عن رجل دخل مكة مفرداً للحج فخشى أن يفوته الموقف فقال: له يومه الى طلوع الشمس من يوم النحر فإذا طلعت الشمس فليس له حج. فقلت له: كيف يصنع بإحرامه؟ قال عليه السلام: يأتى مكة فيطوف بالبيت و يسعى بين الصفا و المروة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۳۴

]...[

فقلت له: إذا صنع ذلك فما يصنع بعد؟ قال عليه السلام: إن شاء أقام بمكة و إن شاء رجع الى الناس بمنى و ليس منهم فى شىء، و إن شاء رجع الى أهله و عليه الحج من قابل «۱» و صحيح حريز الآتى «۲».

و موثّق الفضل بن يونس عن أبى الحسن عليه السلام فى رجل عرض له سلطان فأخذه يوم عرفة قبل أن يعرف و خلى عنه يوم النفر، و إن كان دخل مكة مفرداً للحج فليس عليه ذبح و لا حلق رأسه «۳».

و يشهد للحكمين الأخيرين: مضافاً الى ما مرّ- كثير من النصوص كصحيح ضريس عن الامام الباقر عليه السلام عن رجل خرج متمتعاً بالعمرة الى الحج فلم يبلغ مكة إلّا يوم النحر، فقال عليه السلام: يقيم على إحرامه- الى أن قال- فإن لم يكن اشترط فإنّ عليه الحج من قابل «۴».

و صحيح حريز عن الامام الصادق عليه السلام عن مفرد الحج فاته الموقفان جميعا، فقال عليه السلام: له الى طلوع الشمس من يوم النحر، فإن طلعت الشمس يوم النحر فليس له حج و يجعلها عمرة و عليه الحج من قابل. قال: قلت: كيف يصنع؟ قال عليه السلام: يطوف بالبيت و بالصفا و المروة فإن شاء أقام بمكة و إن شاء أقام بمنى مع الناس، و إن شاء ذهب حيث شاء ليس هو من الناس فى شىء «۵».

و صحيح معاوية بن عمار عن مولانا الصادق عليه السلام: أيّما حاج سائق

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۲۷ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۳ من أبواب الاحصار و الصدّ حدیث ۲ مع اختلاف یسیر.

(۴) الوسائل باب ۲۷ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۲.

(۵) الوسائل باب ۲۷ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۳۵

]...[

للهدی أو مفرد للحج أو متمتّع بالعمرة الی الحج قدم و قد فاته الحج فلیجعلها عمرة و علیه الحج من قابل «۱» و نحوها غیرها.

انقلاب الحج الی العمرة قهرا

فروع:

۱- هل ینقلب الحج الی العمرة قهراً کما عن القواعد و الدروس و الذخیرة و غیرها، فلو أتی بأفعالها من غیر نیة العمرة لکفی، أم یعتبر النیة و لا ینقلب قهراً کما عن التحریر و التذکرة و المنتهی و غیرها؟ وجهان من أن ظاهر قوله فی بعض النصوص: و یجعلها عمرة. و هو لزوم نیة الاعتمار و قلب إحرامه السابق إلیه بالنیة، و من التصریح فی أکثر النصوص بأنها عمرة و أنّه یأتی ببقیة افعال العمرة من غیر تعرّض للنیة أصلًا.

و الأظهر هو الأول؛ لقابلیة حمل قوله: و یجعلها عمرة، علی إرادة فعلها عمرة لا نیتها.

۲- بناءً علی ما اخترناه من الانقلاب عمرة- لو بقی علی إحرامه الی السنة الآتیة یجب علیه إتمام أعمالها ثمّ الإتیان بما علیه من مناسک الحج من حج التمتع أو غیره، و لا یکفی إتمام هذه العمرة عن عمرة التمتع؛ لاعتبار کون عمرة التمتع و حجّه فی سنة واحدة، کما لا یکفی لو کان ما علیه حجّ الافراد أو القران و هو واضح، بل ظاهر النصوص وجوب إتمامها فی تلک السنة للأمر به.

۳- المشهور بین الأصحاب شهره عظیمة: أنّه لا یجب علیه الهدی، و أکثر

---

(۱) الوسائل باب ۲۷ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۳۶

]...[

نصوص الباب من جهة خلوّها عنه شاهدة به، مضافاً الی الأصل.

و نسب الی الصدوقین و بعض الأصحاب وجوبه، و استدلّ له بما تضمّن الأمر به علی المحصور.

و بصحیح ضریس المتقدم بناءً علی نقل الصدوق- رحمه اللّه- إیاه، مع إضافة قوله: و یذبح شاته.

و بخبر الرقی عن الامام الصادق (علیه السلام) قال: کنت معه إذ دخل علیه رجل فقال: قدم الیوم قوم قد فاتهم الحج، فقال علیه السلام: نسأل اللّه العافیة. قال: أری علیهم أن یهریق کلّ واحد منهم دم شاة و یحلّون و علیهم الحج من قابل إن انصرفوا الی بلادهم. الحدیث «۱».

و لکن یرد علی الأول: أنه قیاس مع الفارق.

و علی الثانی: أنه فی من اشترط علی ربّه عند إحرامه، و قد مرّ الکلام فیه فی مبحث الإحرام.

و یتوجّه علی الثالث: مضافاً الی ما قیل فی سنده- أنّه من جهة عدم إفتاء الأصحاب بالوجوب یحمل علی الندب أو علی محامل اخر ککون القوم مصدودین أو محصورین، فإنّ علیهم حینئذٍ هدی التحلّل کما عن کشف اللثام، أو أنّهم قد أحرموا بعمرة لا حج لما علموا أنهم لا یدرکون الموقف فکان یستحب لهم ذبح الشاة و الحلق تشبّهاً بالحاج، أو حمله علی خصوص من اشترط کما عن الشیخ، أو یحمل علی التقیة، و علی أیّ تقدیر لا یعمل بظاهره.

---

(۱) الوسائل باب ۲۷ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۵.

الثالثة: یستحب الوقوف بعد الصلاة

مستحبّات الوقوف بالمشعر

الثالثة: یستحب الوقوف بالمشعر بعد الصلاة بأن یکون نیة الوقوف بعد صلاة الصبح کما صرّح به فی محکی کلماتهم: فی المقنع و الهدایة و الکافی و المراسم و جُمل العلم و العمل و الشرائع و النافع و المنتهی و التذکرة و غیرها.

و استدلّ له بقوله علیه السلام فی صحیح ابن عمار: أصبح علی طهر بعد ما تصلّی الفجر فقف «۱».

و یستحب أیضاً أن یصرف زمان وقوفه فی الدعاء سیّما الدعوات المأثورة؟.

و عن السید و الحلّی و القاضی وجوبه.

و عن المفاتیح و شرحه: أنه لا یخلو من قوة.

و فی المستند: و هو کذلک إلّا أنه یجزیه الیسیر من الدعاء. انتهی.

فقد استدلّ للوجوب بالأمر به فی الآیة الکریمة: فَاذْکُرُوا اللّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرامِ وَ اذْکُرُوهُ کَما هَداکُمْ «۲».

و بظواهر الأوامر فی الأخبار، ففی صحیح ابن عمار المتقدم مراراً: فإذا وقفت فاحمد اللّه عزّ و جلّ و اثن علیه و اذکر من آلائه و بلائه ما قدرت علیه و صلّی علی النبی صلّی اللّه علیه و آله ثمّ لیکن من قولک: اللّهم ربّ المشعر الحرام فکّ رقبتی من النار و أوسع علیَّ من رزقک الحلال و ادرأ عنّی شرّ فسقة الجن و الإنس، اللّهم أنت خیر

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

(۲) البقرة الآیة ۱۹۸.

و وطء المشعر بالرجل للصرورة و الصعود علی قزح و ذکر اللّه علیه.

مطلوب إلیه و خیر مدعوّ و خیر مسئول و لکلّ وافد جائزة فاجعل جائزتی فی موطنی هذا أن تقیلنی عثرتی و تقبل معذرتی و أن تجاوز عن خطیئتی، ثمّ اجعل التقوی من الدنیا زادی. و فی غیره غیر ذلک.

و لکن الدلیلین لو تمّت دلالتهما کان مفادهما وجوب مطلق الذکر و الدعاء، لا صرف زمانه فیهما، و الأظهر حملهما علی الاستحباب،

لتسالم الأصحاب علیه.

و أیضاً یستحب وطء المشعر بالرجل للصرورة لصحیح الحلبی عن الامام الصادق علیه السلام فی حدیث: و یستحب للصرورة أن یقف علی المشعر الحرام و یطأه برجله «۱».

قال الشیخ: المشعر الحرام جبل هناک یسمّی قزح.

و نحوه مرسل ابان «۲».

و فی الریاض: الظاهر أنّ المراد بالمشعر هنا ما هو أخصّ من المزدلفة، و فسّر بجبل قزح فی المبسوط و الوسیلة و الکشّاف و المغرب و غیرها علی ما حکاه عنهم بعض الأجلّة انتهی.

أقول: و یعضده قوله: أن یقف علی المشعر. فإنّ الوقوف علیه غیر الوقوف به، و الأمر سهل بعد کون الحکم استحبابیاً.

و قال جماعة منهم المصنف- ره- إنه یستحب الصعود علی قزح و ذکر اللّه علیه و مدرکه النبویان، و لضعفهما لم یلتزم به، جمع، و لکن یکفی فی الحکم به أخبار من

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۷ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۲.

الرابعة: یستحب التقاط حصی الرمی فیه و یجوز من أیّ جهات الحرم کان عدا المساجد.

بلغ «۱»، و ظاهر المصنف- ره- مغایرة الصعود علی قزح لوطء المشعر، و عن ظاهر الحلبی اتّحاد المسألتین.

الرابعة: یستحب التقاط حصی الرمی منه أی من المشعر بلا خلاف، و فی المستند: إجماعاً محقّقاً و محکیاً مستفیضاً له.

و یشهد به: صحیح ابن عمار: خذ حصی الجمار من جمع و إن أخذته من رحلک بمنی أجزأک «۲».

و یجوز أخذها من أیّ جهات الحرم کان عدا المساجد.

و یشهد به: صحیح زرارة عن الامام الصادق علیه السلام: حصی الجمار إن أخذته من الحرم أجزأک، و إن أخذته من غیر الحرم لم یجزئک «۳».

و موثّق حنان عنه علیه السلام: یجوز أخذ حصی الجمار من جمیع الحرم إلّا من المسجد الحرام و مسجد الخیف «۴» و نحوهما غیرهما.

ثمّ إن الأکثر اقتصروا علی استثناء المسجدین تبعاً للنص، بل عن الصدوق و الشیخ و الحلبی و الحلّی و ابن حمزة التصریح بالجواز من الأخذ من غیرهما، و ظاهر التذکرة الاجماع علیه، و مع ذلک کلّه تعدّی جمع منهم الی سائر المساجد إمّا لإلغاء الخصوصیة و تنقیح المناط، أو للنهی عن إخراج حصی المساجد.

---

(۱) الوسائل باب ۱۸ من أبواب مقدمة العبادات.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۹ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱۹ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۲.

الفصل الرابع: فی نزول منی و یجب یوم النحر بمنی ثلاثة: أحدها رمی جمرة العقبة

. أقول: أما الأول فلا وجه له، لعدم إحراز المناط، و أما الثانی، فقد مرّ فی محلّه عدم حرمة إخراج الحصی منها، و علی فرض الحرمة لا یستفاد منه فساد العمل.

و دعوی: أنه یجب الإعادة فوراً و مقتضاه النهی عن أضداده و منها الرمی، و النهی موجب للفساد، مندفعة: بعدم اقتضاء الأمر بالشیء للنهی عن ضده، فهل یفسد العمل بالرمی بالحصی المأخوذة من المسجدین، أم لا؟ الظاهر ذلک، لأنّ النهی عن أخذها منهما یستفاد منه المنع لا خصوص الحرمة التکلیفیة، و علیه فالفرق بینه و بین أخذ الحصی من سائر المساجد واضح.

رمی جمرة العقبة

الفصل الرابع: فی نزول منی

اشارة

، و یجب یوم النحر بمنی ثلاثة:

أحدها: رمی جمرة العقبة

اشارة

و یقال لها: الجمرة القصوی أیضاً، و هی أقرب الجمرات الثلاث الی مکة، و الخارج من مکة الی منی یصل إلیها أولًا فی یسار الطریق.

و فی المستند: و هی منصوبة الیوم فی جدار عظیم متصل بتلّ بحیث یظهر منه جهتها الواحدة. انتهی.

و فی وجوب ذلک قولان، و فی المنتهی: رمی هذه الجمرة بمنی یوم النحر واجب، و لا نعلم فیه خلافاً. انتهی.

مع أنه فی محکی المختلف نقل جملة من الأقوال المختلفة فی ذلک، فنقل عن الشیخ فی الجمل و ابن البراج و المفید و غیرهم من الأساطین القول بالندب.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۴۱

]...[

و لکن الحلّی فی محکی السرائر ینکر أشدّ الانکار وجود قائل بالاستحباب، قال: لا خلاف بین أصحابنا فی کونه واجباً و لا أظن أحداً من المسلمین یخالف فیه.

أقول: بعض کلماتهم قابل للحمل علی إرادة ما ثبت وجوبه بالسنة کما أفاده، و لکن کلمات کثیر منهم ظاهرة بل صریحة فی إرادة الاستحباب.

و کیف کان فیشهد للوجوب جملة من النصوص کصحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق علیه السلام: خُذ حصی الجمار ثمّ ائت الجمرة القصوی التی عند العقبة فارمها من قبل وجهها و لا ترمها من أعلاها و تقول و الحصی فی یدک الحدیث «۱».

و صحیح سعید الأعرج: قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: معنا نساء. قال علیه السلام: أفض بهن- الی أن قال- ثمّ أفض بهن حتی تأتی الجمرة العظمی فیرمین الجمرة. الحدیث «۲».

و خبر علی بن أبی حمزة عن أحدهما علیهما السلام: أیّ امرأة أو رجل خائف أفاض من المشعر الحرام بلیل فلا بأس، فلیرم الجمرة ثمّ لیمض «۳». الی غیر ذلک من النصوص المتقدمة جملة منها فی المسائل المتقدمة المعتضدة بالتأسّی و فتاوی الفقهاء فلا ینبغی التوقّف فی وجوبه.

ثمّ للرمی واجبات و مستحبات.

المقام الأول: فی واجباته، و هی امور:

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۲.

]...[

[المقام الأول] واجبات الرمی

الأول: [کون الرمی فی یوم النحر]

ما صرّح به المصنف- ره- و هو: لزوم کون الرمی فی یوم النحر، و هو ظاهر الأصحاب.

قال فی المنتهی: رمی هذه الجمرة بمنی یوم النحر واجب، و لا نعلم فیه خلافاً. انتهی.

و یشهد به: جملة من النصوص کصحیح جمیل عن الامام الصادق علیه السلام فی حدیث: قلت له: الی متی یکون رمی الجمار؟ فقال علیه السلام: من ارتفاع النهار الی غروب الشمس «۱».

و خبر صفوان بن مهران، قال: سمعت أبا عبد اللّه علیه السلام یقول: ارم الجمار ما بین طلوع الشمس الی غروبها «۲».

و خبر إسماعیل بن همام عن الامام الرضا علیه السلام: لا ترم الجمرة یوم النحر حتی تطلع الشمس «۳» و نحوها غیرها.

و من الغریب ما فی المستند، قال: لم أعثر بعدُ علی خبر دالّ بصریحه علی وجوب کونه فیه. انتهی.

نعم یجوز للمرأة وذی العذر تقدیمه الی اللیل کالوقوف بالمشعر، و قد تقدّم جملة

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۳ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۷.

بسبع حصیات ملتقطة من الحرم أبکاراً

من النصوص المصرّحة بذلک المقیّدة لإطلاق هذه النصوص.

الثانی: أن یرمی بسبع حصیات

بإجماع علماء الإسلام کما فی کلام جماعة، کذا فی المستند.

و فی المنتهی: و لا نعلم فیه خلافاً و الأصل فیه: فعل النبی صلّی اللّه علیه و آله رماها بسبع حصیات یکبّر فی کلّ حصاة، و هو قول علماء الاسلام. انتهی.

و یشهد به: نصوص منها: خبر أبی بصیر، قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: ذهبت أرمی فإذا فی یدی ست حصیات؛ فقال علیه السلام: خذ واحدةً من تحت رجلیک. قال: و فی خبر آخر: و لا تأخذ من حصی الجمار الذی قد رمی «۱».

و منها: صحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق علیه السلام فی رجل أخذ إحدی و عشرین حصاة فرمی بها فزاد واحدة فلم یدر أیّهن نقص. قال علیه السلام: فلیرجع و لیرم کلّ واحدة بحصاة «۲».

و منها: خبر عبد الأعلی عنه علیه السلام عن رجل رمی الجمرة بست حصیات فوقعت واحدة فی الحصی، قال علیه السلام: یعیدها إن شاء من ساعته و إن شاء من الغد إذا أراد الرمی و لا یأخذ من حصیات الجمار «۳». و نحوها غیرها

الثالث: أن تکون الحصیات ملتقطة من الحرم

بلا خلاف، و یشهد به: صحیح زرارة المتقدم، و قد مرّ الکلام فیه فی مستحبات المشعر.

الرابع: أن یکون الحصیات أبکاراً

أی غیر مرمی بها رمیاً صحیحاً إجماعاً

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب العود الی منی حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۷ من أبواب العود الی منی حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۷ من أبواب العود الی منی حدیث ۳.

مع النیة و إصابة الجمرة بفعله

محقّقاً و محکیاً عن الخلاف و الغنیة و الجواهر، و فی المدارک و المفاتیح و شرحه، و فی الذخیرة: لا أعلم فیه خلافاً بین الأصحاب، کذا فی المستند.

و یشهد به: خبر عبد الأعلی المتقدم: و لا یأخذ من حصی الجمار.

و مرسل حریز المتقدم: لا تأخذ من موضعین من خارج الحرم و من حصی الجمار. و نحوه مرسل الفقیه المنجبر ضعف الجمیع بالعمل المعتضد بالتأسّی و السیرة.

الخامس: أن یکون ذلک مع النیة

لأنه من العبادات، و قد مرّ حکمها و الدلیل علی اعتبارها مراراً.

و

السادس: إصابة الجمرة

فلو لم یصبها لم یجزئ، و فی المنتهی: و لا نعلم فیه خلافاً.

و یشهد به: مضافاً الی عدم صدق رمی الجمرة مع عدم الإصابة- صحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق علیه السلام فی حدیث: فإن رمیت بحصاة فوقعت فی محمل فأعد مکانها، و إن أصابت انساناً أو جملًا ثمّ وقعت علی الجمار أجزأک «۱» و نحوه غیره.

السابع: أن یکون إصابة الجمرة و الرمی بفعله

بالإجماع کما عن المفاتیح- و فی المنتهی: و لا نعلم فیه خلافاً- لأنّ الأمر بالشیء یقتضی المباشرة.

و علیه فلو کانت الحصاة فی یده فصدمه إنسان آخر و القیت الی الجمرة لم یکف، و لو ألقاها و وقعت علی إنسان أو حیوان و وقعت الإصابة فتارة یعلم أنّ حرکة الحیوان أو الانسان دخیلة فی الاصابة بحیث لو لم تکن لم تصب، و اخری یعلم بعدم دخلها

---

(۱) الوسائل باب ۶ من رمی جمرة العقبة حدیث ۱.

بما یسمی رمیاً

فیها، و ثالثة یشک فی ذلک، أما الأول فمقتضی القاعدة عدم الإجزاء، و أما الثانی فالقاعدة و صحیح ابن عمار المتقدم تقتضیان الإجزاء، و أما الثالث فمقتضی القاعدة إحراز الامتثال و هو فی الفرض مشکوک فیه، فیبنی علی عدم الإجزاء.

الثامن: أن یلقی بما یسمّی رمیاً

بلا خلاف، و فی المنتهی: و هو قول العلماء.

فلو وضعها بکفّه فی المرمی لم یجزئه، لأنّ الأمر متعلق بالرمی فیجب تحقّقه.

و فی المنتهی: و لو طرحها قال بعض الجمهور: لا یجزیه لأنه لا یسمّی رمیاً. و قال أصحاب الرأی: یجزیه؛ لأنّه یسمّی رمیاً، و الحاصل إنّ الاختلاف وقع باعتبار الخلاف فی صدق الاسم، فإن سمّی رمیاً أجزأ بلا خلاف، و إلّا لم یجزئ إجماعاً، انتهی.

التاسع: أن یرمیها بیده

، فلو رماها برجله أو بفمه لم یجزئه، للانصراف، و لقوله علیه السلام فی خبر أبی بصیر: خُذ حصی الجمار بیدک الیسری وارم بالیمنی «۱». فتأمل.

العاشر: أن یتلاحق الحصیات

فلو رمی بها دفعة واحدة لم یحسب إلّا واحدة.

و فی الجواهر: و یجب التفریق فی الرمی بلا خلاف أجده فیه، بل عن الخلاف و الجواهر الإجماع علیه، و لعلّه کذلک، و هو الحجّة بعد الانسباق خصوصاً مع ملاحظة الأمر بالتکبیر مع کلّ حصاة، و التأسّی و السیرة. انتهی.

و هل الواجب تلاحق الرمی، فلو أصابت المتلاحقة رمیاً دفعة واحدة أجزأت، کما جزم به صاحب الجواهر ره، أم تلاحق الإصابة ففی الفرض لا یجزی و لکن لو رمی دفعة و تلاحقا فی الإصابة أجزأت کما نسبه فی المستند الی الأصحاب؟ وجهان

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۴۶

]...[

الأحوط رعایة الأمرین.

الحادی عشر: أن یکون ما یرمی به حجراً

، و فی المنتهی: و لا یجوز الرمی بغیر الحجارة قاله علماؤنا. انتهی.

و الوجه فی ذلک: الأمر برمی الحصی فی صحیح زرارة المتقدم: لا ترم الجمار إلّا بالحصی. و هی کما عن القاموس: صغار الحجارة، الواحدة حصاة، و الجمع حصیات، فلا یجزی الرمی بغیر الحجر، کما لا یجوز الرمی بالحجر الکبیر، و کذا الصغیر جدّاً بحیث لا یقع علیه اسم الحصاة، فعن المسالک احترز باشتراط تسمیتها حجراً من نحو الجواهر و الکحل و الزرنیخ و العقیق فإنّها لا تجزی خلافاً للخلاف، و یدخل فیه الحجر الکبیر الذی لا یسمّی حصاة عرفاً، و ممّن اختار جواز الرمی به: الشهید فی الدروس. انتهی.

و المراد بالجمرة البناء المخصوص أو موضعه إن لم یکن کما عن کشف اللثام.

و عن الدروس: أنها اسم لموضع الرمی و هو البناء أو موضعه ممّا یجتمع من الحصی.

و صرح علی بن بابویه بأنّه الأرض.

و عن المدارک: و ینبغی القطع باعتبار إصابة البناء مع وجوده؛ لأنّه المعروف الآن من لفظ الجمرة و لعدم تیقّن الخروج من العهدة بدونه، أمّا مع زواله فالظاهر الاکتفاء باصابة موضعه. انتهی.

المقام الثانی: فی المستحبات

.فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۴۷

و یستحب أن تکون رخوة برشاً قدر الأنملة ملتقطة لا مکسرة

ما یستحب فی الرمی و یستحب أن تکون الحصی رخوة أی غیر صلبة؛ لصحیح هشام بن الحکم عن الامام الصادق (علیه السلام) کره الصم منها «۱» و الصمّ. جمع الأصم. و هو: الصلب من الحجر.

و أن تکون برشاً بأن یکون فیها نقط یخالف لونها کما نسب الی المشهور.

و عن الجوهری و غیره أنه خصوص نقط بیض.

و عن النهایة الأثیریة هو ما فیه مختلط حمرة و بیاضا و غیرهما، و یشهد به صحیح هشام المتقدم خذ البرش.

و أیضاً یستحب أن تکون کلّ حصاة قدر الأنملة ملتقطة و المراد أن یکون کل واحدة مأخوذة من الأرض منفصلة.

و لا تکون مکسّرة من حجر- و یشهد بذلک کلّه: خبر البزنطی عن أبی الحسن علیه السلام: حصی الجمار تکون مثل الأنملة و لا تأخذها سوداء و لا بیضاء و لا حمراء خذها کحلیة منقطة «۲».

و خبر أبی بصیر عن أبی عبد اللّه علیه السلام: التقط الحصی و لا تکسرن منهن شیئاً «۳».

(۱) الوسائل باب ۲۰ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۰ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲۰ من أبواب الوقوف بالمشعر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۴۸

و لا صلبة و الدعاء عند کل حصاة و الطهارة

و قد مرّ أنه یستحب أن لا تکون صلبة.

و یستحب الدعاء عند کل حصاة ففی صحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق علیه السلام: خذ حصی الجمار ثمّ ائت الجمرة القصوی التی عند العقبة فارمها من قبل وجهها و لا ترمها من أعلاها و تقول و الحصی فی یدک: اللّهم هؤلاء حصیاتی فأحصهن لی و ارفعهن فی عملی ثمّ ترمی فتقول مع کل حصاة: اللّه اکبر اللّهم ادحر عنی الشیطان، اللّهم تصدیقاً بکتابک و علی سنة نبیک، اللّهم اجعله حجّاً مبروراً و عملًا مقبولًا و سعیاً مشکوراً و ذنباً مغفوراً «۱».

و ممّا یستحب فیه: الطهارة من الأحداث علی المشهور بین الأصحاب.

و عن المفید و السید و الإسکافی وجوبها فیه.

و النصوص الدالّة علی مطلوبیتها و رجحانها مستفیضة ففی صحیح ابن عمار عنه علیه السلام: و یستحب أن ترمی الجمار علی طهر «۲».

و فی خبر أبی غسان حمید بن مسعود عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن رمی الجمار علی غیر طهور: الجمار عندنا مثل الصفا و المروة حیطان إن طفت بینهما علی غیر طهر لم یضرک و الطهر أحبّ إلیّ فلا تدعه و أنت قادر علیه «۳».

و فی خبر الواسطی عن أبی الحسن علیه السلام: لا ترم الجمار إلّا و أنت طاهر «۴».

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۲ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۵.

(۴) الوسائل باب ۲ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۴۹

و التباعد بمقدار عشرة اذرع الی خمسة عشر ذراعاً و الرمی خذفاً

و فی خبر محمد عن أبی جعفر علیه السلام: لا ترم الجمار إلّا و أنت علی طهر «۱».

و ظاهر أکثر النصوص الوجوب، و جملة منها و إن کانت ظاهرة فی الندب إلّا أنّ کونه بنحو یصلح لرفع الید عمّا هو ظاهر فی الوجوب محلّ تردّد، و لکن بعضها صریح فی عدم الوجوب کخبر أبی غسان المنجبر ضعفه بالشهرة، فإذاً لا إشکال فی الاستحباب.

و من المستحبّات فیه: التباعد عنها بمقدار عشرة اذرع الی خمسة عشر ذراعاً لما فی صحیح معاویة المتقدم: و لیکن فیما بینک و بین الجمرة قدر عشرة أذرع أو خمسة عشر ذراعاً؛ فإنّ المفهوم من هذه العبارة فی أمثال المقام ذلک لا التخییر بین الأقلّ و الأکثر، کی یناقش فیه بعدم المعقولیة.

و عن علی بن بابویه تقدیرهما بالخطا. و هما متقاربان.

و یستحب أیضاً: الرمی خذفاً بإعجام الحروف، علی المشهور شهرة عظیمة، و لم یحک الخلاف إلّا عن السید و الحلّی.

و عن المختلف أنه من متفرّدات السید.

و الشاهد بالحکم خبر البزنطی عن أبی الحسن فی حدیث: تخذفهن خذفاً و تضعها علی الإبهام و تدفعها بظفر السبابة «۲» المحمول علی الاستحباب؛ لتسالم الأصحاب علیه.

و أما ما فی الجواهر من الاستدلال لعدم الوجوب بإطلاقات الأدلّة و الأصل؛

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۷ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۵۰

و أن یستقبل هذه الجمرة و یستدبر القبلة

فیرد علیه: أنهما لا یقاومان النص الخاص.

ثمّ إنّ الخذف هو الرمی بأطراف الأصابع کما عن الخلاص، و نسبه فی محکی السرائر الی أهل اللسان. أو الرمی بالأصابع کما عن الصحاح و الدیوان و غیرهما. أو الرمی من بین إصبعین کما عن المجمل و المفصّل.

و الظاهر اتّحاد هذه الثلاثة؛ لأنّ الرمی بالأصابع یکون غالباً بأطرافها کما یکون فی الغالب بإصبعین.

ثمّ إنّ المستحب هو أن یرمی من طرفی السبابة و الابهام کما فی الخبر، فیکون هذا الفرد منه مستحباً.

ثمّ المحکی عن السرائر و المقنعة و المبسوط و النهایة و المصباح و مختصره و المراسم و الکافی و المهذّب و الجامع و التذکرة و المنتهی و التحریر تخصیصه بباطن الإبهام، بل عن المختلف نسبته الی المشهور.

و الوجه فی ذلک مع إطلاق الخبر: أنّ المأمور به فیه هو الدفع بظفر السبابة و هو لا یتیسّر إلّا بوضعها علی بطن الابهام.

و أما ما عن الانتصار من الدفع بظفر الوسطی عن بطن الإبهام؛ فلا دلیل علیه، و النصّ یخالفه.

و یستحب أیضاً أن یستقبل هذه الجمرة بأن یکون مقابلًا لها و هو نحو رمیها من قبل وجهها و حینئذٍ فیلزمه أن یستدبر القبلة کما صرّح به غیر واحد. و عن المنتهی نسبته الی أکثر اهل العلم، و فی الجواهر: بل لعلّه لا خلاف فیه.

و کیف کان فیشهد له: صحیح ابن عمار المتقدم: فارمها من قبل وجهها و لا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۵۱

و فی غیرها یستقبلها، و یجوز الرمی عن العلیل.

ترمها من أعلاها «۱».

و ما عن الشیخ من أنّ النبی صلّی اللّه علیه و آله رماها مستقبلًا لها مستدبر الکعبة «۲»، بل عن بعض أنّه ورد الخبر باستدبار القبلة فی الرمی یوم النحر و استقبالها فی غیره، و هو دالّ علی الأمرین.

و بذلک یظهر وجه ما ذکره المصنّف- ره- بقوله: و فی غیرها یستقبلها.

و یجوز الرمی عن العلیل و المبطون و المغمی علیه و من أشبههم من أصحاب الأعذار؛ للضرورة، و ظاهر المنتهی الاتفاق علیه.

و یشهد به جملة من النصوص کصحیح ابن عمار و عبد الرحمن بن الحجاج جمیعا عن الامام الصادق علیه السلام: الکسیر و المبطون

یرمی عنهما. قال: و الصبیان یرمی عنهم «۳».

و صحیح إسحاق بن عمار عن أبی إبراهیم علیه السلام عن المریض ترمی عنه الجمار، قال علیه السلام: نعم یحمل الی الجمرة و یرمی عنه، قلت: لا یطیق ذلک، قال علیه السلام یترک فی منزله و یرمی عنه «۴».

و صحیح رفاعة بن موسی عن مولانا الصادق علیه السلام عن رجل اغمی علیه، فقال علیه السلام یرمی عنه الجمار «۵».

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۱.

(۲) المبسوط کتاب الحج فصل النزول بمنی.

(۳) الوسائل باب ۱۷ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱۷ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۲.

(۵) الوسائل باب ۱۷ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۵۲

و الثانی: الذبح و یجب بعد الرمی الذبح مرتباً

و خبر یحیی بن سعید عنه علیه السلام عن امرأة سقطت عن المحمل فانکسرت و لم تقدر علی رمی الجمار، فقال علیه السلام: یرمی عنها «۱». الی غیر ذلک من النصوص.

وجوب کون الذبح بعد الرمی

الثانی ممّا یجب بمنی: الذبح

اشارة

إجماعاً کتاباً و سنّةً کما ستمرّ علیک.

و یجب بعد الرمی الذبح مرتباً کما عن الشیخ فی أحد قولیه و الأکثر، و لکن عن الشیخ فی قوله الآخر، و العمانی و الحلبی و المهذّب و المصنف- ره- فی المختلف: استحباب ذلک.

و عن ظاهر المختلف أنه قول معظم الأصحاب.

و أسنده فی محکی الدروس الی الشهرة.

و أما النصوص فهی طائفتان:

الاولی: ما ظاهره وجوب کون الذبح بعد الرمی کصحیح سعید الأعرج عن الامام الصادق علیه السلام: قلت له: معنا نساء، قال علیه السلام أفض بهن بلیل و لا تفض بهن حتی تقف بهن بجمع ثمّ أفض بهن حتی تأتی الجمرة العظمی فیرمین الجمرة، فإن لم یکن علیهن ذبح فلیأخذن من شعورهن «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۵۳

]...[

و خبر علی بن أبی حمزة عن أحدهما علیه السلام: فلیرم الجمرة ثمّ لیمض و لیأمر من یذبح عنه «۱».

و صحیح معاویة عن أبی عبد اللّه علیه السلام إذا رمیت الجمرة فاشتر هدیک «۲».

الثانیة: ما یدلّ علی جواز التقدیم کصحیح البزنطی عن أبی جعفر الثانی علیه السلام: قلت له: جعلت فداک إنّ رجلًا من أصحابنا رمی الجمرة و حلق قبل أن یذبح؛ فقال: إنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله لمّا کان یوم النحر أتاه طوائف من المسلمین فقالوا: یا رسول اللّه ذبحنا من قبل أن نرمی و حلقنا من قبل أن نذبح فلم یبق شیء ممّا ینبغی أن یقدّموه إلّا أخّروه و لا شیء ممّا ینبغی أن یؤخّروه إلّا قدّموه؛ فقال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: لا حرج و لا حرج. «۳» و نحوه غیره.

و قیل فی الجمع بین الطائفتین: وجوه:

أحدها: حمل الثانیة علی صورة الجهل و النسیان.

ثانیها: حمل الاولی علی الندب.

ثالثها: حمل الثانیة علی إرادة عدم بطلان الحج و عدم الکفارة، و الاولی علی الحکم التکلیفی.

و لکن یدفع الأول: أنّه لا موجب لتخصیص الثانیة بالجاهل و الناسی.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۳۹ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۳۹ من أبواب الذبح حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۵۴

و هو الهدی علی المتمتع خاصّة فی الفرض و النفل

و ان قیل: إنّه یجمع بین الطائفتین بذلک.

قلنا: إنّه جمع تبرعی لا شاهد له.

و یرد علی الثالث: أنه صلّی اللّه علیه و آله لم یقل: لا شیء علیکم. بل قال: لا حرج، و هو ظاهر فی نفی اللزوم التکلیفی، فالأظهر هو الجمع بالحمل علی الاستحباب.

وجوب الهدی علی المتمتّع

ثمّ انه یقع الکلام فیمن یجب علیه الذبح، قال: و هو الهدی علی المتمتّع خاصة فی الفرض و النفل فهاهنا أحکام: وجوب الهدی علی المتمتع، عدم اختصاصه بالفرض، عدم وجوبه علی غیره.

أما الأول فعلیه الإجماع، قال فی المنتهی: و أجمع المسلمون کافة علی وجوب الهدی علی المتمتّع بالعمرة الی الحج. انتهی.

و الکتاب شاهد به، قال اللّه تعالی: فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَی الْحَجِّ فَمَا اسْتَیْسَرَ مِنَ الْهَدْیِ فَمَنْ لَمْ یَجِدْ فَصِیامُ ثَلاثَةِ أَیّامٍ فِی الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذا رَجَعْتُمْ تِلْکَ عَشَرَةٌ کامِلَةٌ ذلِکَ لِمَنْ لَمْ یَکُنْ أَهْلُهُ حاضِرِی الْمَسْجِدِ الْحَرامِ «۱».

و النصوص الكثيرة تدلّ عليه كخبر سعيد الأعرج، قال أبو عبد اللّه عليه السلام: من تمتّع فى أشهر الحج ثمّ أقام بمكة حتى يحضر الحج من قابل فعليه شاة.

---

(۱) البقرة آية ۱۹۶.

قمّى، سيد صادق حسينى روحانى، فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)؛ ج۱۲، ص: ۵۵

و للمولى الزام المملوك بالصوم أو ان يهدى عنه فان عتق قبل أحد الموقفين

الحديث «۱».

و صحيح زرارة عن الامام الباقر عليه السلام فى المتمتع، قال: و عليه الهدى. قلت: و ما الهدى؟ فقال عليه السلام: أفضله بدنة و أوسطه بقرة و آخره شاة «۲».

و صحيح معاوية عن الامام الصادق عليه السلام: يجزى فى المتعة شاة «۳».

و نحوهما غيرهما من النصوص المتواترة الواردة عنهم عليهم السلام بألسنة مختلفة.

و أما الثانى فيشهد له: إطلاق الأخبار و الآية لعدم اختصاصها بمن أتاها فرضاً.

و أما الثالث فقد طفحت كلماتهم بأنّه لا يجب الهدى على غير المتمتّع معتمراً كان أو حاجّاً، مفترضاً أو متنفلًا، مفرداً أو قارناً إلّا ما يسوقه القارن عند الاحرام، و تكرر فى كلماتهم دعوى الإجماع عليه.

و يشهد له: خبر الأعرج عن الامام الصادق عليه السلام: و من تمتّع فى غير أشهر الحج ثمّ جاور بمكة حتى يحضر الحج فليس عليه دم إنّما هى حجة مفردة «۴».

و صحيح ابن عمار عن أبى عبد اللّه عليه السلام عن المفرد، قال عليه السلام: ليس عليه هدى و لا أضحية «۵». الى غير ذلك من النصوص.

فما فى بعض الأخبار من وجوب الهدى على غير المتمتع محمول على الاستحباب.

و للمولى إلزام المملوك بالصوم أو أن يهدى عنه فإن أعتق قبل أحد الموقفين.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الذبح حديث ۱۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب الذبح حديث ۱۱.

(۳) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الذبح حديث ۵.

(۴) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الذبح حديث ۲.

(۵) الوسائل باب ۱ من أبواب الذبح حديث ۴.

لزمه الهدى مع القدرة و إلّا صام، و تجب فيه النية، و ذبحه بمنى

لزمه الهدی مع القدرة و إلّا صام بلا خلاف فی شیء من ذلک، و النصوص دالّة علیه، و لا یهمّنا تفصیل القول فیه.

[واجبات الهدی]

اشارة

وجوب ذبح الهدی بمنی

[النیة]

و یجب فیه النیة لأن الذبح من العبادات، ذکروا ذلک علی وجه إرسال المسلّمات، و اعتبارها فیها من الواضحات، و یعتبر فیها زائداً علی الإرادة المحرّکة ونیة القربة قصد کونه هدی التمتّع مثلًا؛ لأنّ جهات إراقة الدم متعددة فلا یتخلص المذبوح هدیاً إلّا بالقصد.

[ذبحه بمنی]

و ممّا یجب فیه: ذبحه بمنی عند علمائنا کما فی التذکرة، و إجماعاً کما عن المفاتیح.

و یشهد به خبر إبراهیم الکرخی عن الامام الصادق علیه السلام فی رجل قدم بهدیه مکة فی العشر، فقال علیه السلام: إن کان هدیاً واجباً فلا ینحره إلّا بمنی، و إن کان لیس بواجب فلینحره بمکة إن شاء «۱».

و خبر عبد الأعلی، قال أبو عبد اللّه علیه السلام: لا هدی إلّا من الإبل و لا ذبح إلّا بمنی «۲».

و صحیح منصور بن حازم عنه علیه السلام فی رجل یضلّ هدیه فوجده رجل آخر فینحره، فقال علیه السلام: إن کان نحره بمنی فقد أجزأ عن صاحبه الذی ضلّ

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب الذبح حدیث ۶.

یوم النحر

عنه، و إن کان نحره فی غیر منی لم یجزئ عن صاحبه «۱» و نحوها غیرها.

و بإزائها خبران:

۱- ما تضمّن ذبح الإمام علیه السلام بمکة و هو صحیح معاویة، قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: إنّ أهل مکة أنکروا علیک أنک ذبحت هدیک فی منزلک بمکة، فقال علیه السلام: إنّ مکة کلّها منحر «۲».

و لکن فعل الامام علیه السلام قضیة فی واقعة، و لعلّه کان الهدی مندوباً، و قوله یدل علی أنّ مکة منحر بالنسبة الی ذلک الهدی و شبهه.

۲- صحیح ابن عمار عن الامام الصادق علیه السلام فی رجل نسی أن یذبح بمنی حتی زار البیت فاشتری بمکة ثمّ ذبح، قال علیه السلام: لا بأس قد أجزأ عنه «۳».

و لکن ذلک لیس ظاهراً فی الذبح بمکة إلّا أنّ الانصاف أنّ منع دلالتهما علی جواز الذبح بمکة مکابرة، سیما الأول فإنّه و إن کان

فی مورد خاص إلّا أنّ عموم التعلیل یشهد بذلک، فالأظهر بحسب النصوص جواز الذبح بمکة و لکن لعدم إفتاء الأصحاب به ینبغی رعایة الاحتیاط بالذبح بمنی.

وجوب ذبح الهدی یوم النحر

الثالث من واجباته: أن یکون الذبح یوم النحر.

---

(۱) الوسائل باب ۲۸ من أبواب الذبح حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب الذبح حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۳۹ من أبواب الذبح حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۵۸

]...[

و عن المدارک: أنه قول علمائنا.

لکن المسلّم منه عدم تقدیمه علی یوم النحر، و أمّا تأخیره عنه فقد صرّح جماعة بجوازه، و منهم من قال بجواز تأخیره اختیاراً الی آخر ذی الحجة کالشیخ فی المصباح و مختصر المصباح و النهایة، بل و عن الغنیة الإجماع علیه، و منهم من قال بجواز تأخیره اختیاراً الی ثلاثة أیام بعد یوم النحر کصاحب الجواهر، و عن ظاهر المهذب جواز تأخیره عن ذی الحجة، و علی جمیع الأقوال لا خلاف بینهم فی أنه لو أخّره الی آخر ذی الحجة أجزأه.

و أمّا نصوص الباب فمنها: ما یدلّ علی تعین یوم النحر، و هو النبوی: خُذوا عنی مناسککم «۱». بعد مسلّمیه أنّه ذبحه یوم النحر، و النصوص التی مرّت فی الرخصة للنساء و الخائف و نحوه المشتملة علی الأمر لهن بالتوکیل فی الذبح إن خفن الحیض.

و منها: ما یدلّ علی جواز التأخیر الی آخر ذی الحجة و هی مطلقات الکتاب و السنة.

و منها: ما یدلّ علی جواز التأخیر الی آخر ذی الحجة و عدم جواز التأخیر عنه. کصحیح حریز عن الامام الصادق علیه السلام فی متمتع یجد الثمن و لا یجد الغنم، قال: یخلف الثمن عند أهل مکة و یأمر من یشتری له و یذبح عنه و هو یجزی عنه فإن مضی ذو الحجة أخر ذلک الی قابل من ذی الحجة «۲».

و خبر النضر بن قرواش عنه علیه السلام فی الفرض لا یذبح عنه إلّا فی ذی الحجة «۳». و نحوهما غیرهما.

---

(۱) تیسیر الوصول ج ۱ ص ۳۱۲.

(۲) الوسائل باب ۴۴ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۴۴ من أبواب الذبح حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۵۹

]...[

و منها: ما یدلّ علی أنّ وقته أربعة أیام کصحیح علی بن جعفر عن أخیه علیه السلام عن الأضحی کم هو بمنی فقال: أربعة أیام «۱». و نحوه موثّق الساباطی عن الامام الصادق علیه السلام «۲».

و منها: ما یدلّ علی أنّه ثلاثة ایام کخبر منصور بن حازم عن الامام الصادق علیه السلام قال: سمعته یقول: النحر بمنی ثلاثة أیام فمن أراد الصوم لم یصم حتی تمضی الثلاثة الأیام «۳». و نحوه خبر الأسدی «۴». هذه جمیع نصوص الباب.

أما الطائفة الاولی فلا تدلّ علی ما استدلّ بها له؛ فإنّه یرد علی التأسّی: أنّ النبی صلّی اللّه علیه و آله و إن نحر یوم النحر إلّا أنّه لا یعلم کون ذبحه فی ذلک الیوم نسکاً ضرورة احتیاج الذبح الی وقت.

و أما نصوص توکیل النساء فی الذبح فلا تدلّ علی عدم جواز التأخیر؛ إذ یمکن أن یکون جائزاً و یجوز التوکیل أیضاً.

و أما الطائفة الثانیة فیقید إطلاقها بغیرها من النصوص.

و أما الطائفة الثالثة فهی فی المعذور.

و أما الطائفة الخامسة فالجمع بینها و بین الطائفة الرابعة یقتضی حملها علی إرادة أیام النحر التی یصام بعدها، کما صرّح به فی خبر منصور، فالمتحصّل: أنّ أیام النحر بمنی أربعة أیام، و للمعذور الی آخر ذی الحجة، و المختار إن أخّر عن الأربعة أثم و لکن

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب الذبح حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۶ من أبواب الذبح حدیث ۵.

(۴) الوسائل باب ۶ من أبواب الذبح حدیث ۶.

و عدم المشارکة فی الواجب

یجزی عنه الی آخر ذی الحجة.

فرع: قال المصنف- ره- فی المنتهی: اللیالی المتخلّلة لأیام النحر قال أکثر فقهاء الجمهور: إنه یجزی فیها ذبح الهدی لأنّ هاتین اللیلتین داخلتان فی مدة الذبح فجاز الذبح فیها کالأیام.

احتجّوا بقوله تعالی: یَذْکُرُوا اسْمَ اللّهِ فِی أَیّامٍ مَعْلُومَاتٍ و اللیالی تدخل فی اسم الأیام.

ثمّ أجاب- قده- بالمنع من ذلک.

و عن الشهید فی الدروس الجواز، قال: لو ذبح لیالی التشریق فالأشبه الجواز، و إن منعناه فهو مقید بالاختیار فیجوز مع الاضطرار، نعم یکره اختیاراً.

أقول: ما أفاده المصنف- ره- من منع شمول الأیام للّیالی لا إشکال فیه، و لکن لا یبعد دعوی ظهور جعل مدة من الزمان ظرفاً للشیء کونها ظرفاً له بنحو الاستمرار فیدخل اللیالی المتوسطة و لکن الاحتیاط لا یترک، نعم لا ریب فی جوازه للخائف للنصوص «۱» الدالة علیه.

عدم إجزاء الهدی إلّا عن واحد

و الرابع من الواجبات: عدم المشارکة فی الواجب بلا خلاف، و هو فی غیر حال الضرورة من الواضحات؛ فإنّ کلّ فرد مأمور بالهدی الواحد.

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب الذبح.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۶۱

]...[

إنّما الکلام فی حال الضرورة، فالأشهر علی ما فی الریاض أنه لا یجزی واحد عن متعدّد.

و عن المبسوط و النهایة و الاقتصاد و الجمل و العقود و غیرها: أنّه یجوز فی الهدی الواجب عند الضرورة الواحد عن خمسة و عن سبعة و عن سبعین و یجزی عنهم کانوا متفقین فی النسک أو مختلفین.

و عن المختلف: الأقرب الإجزاء عند الضرورة عن الکثیر دون الاختیار.

و هناک أقوال أخر مختلفة کاختلاف النصوص.

منها: ما یدلّ علی عدم إجزاء الواحد إلّا عن واحد کخبر محمد بن مسلم عن أحدهما علیهما السلام: لا یجوز البدنة و البقرة إلا عن واحد بمنی «۱».

و صحیح الحلبی عن الامام الصادق علیه السلام: تجزی البقرة أو البدنة فی الأمصار عن سبعة، و لا تجزی بمنی إلّا عن واحد «۲» و نحوهما غیرهما.

و منها: ما یدلّ علی الإجزاء عن المتعدد مطلقاً کخبر أبی بصیر عنه علیه السلام البدنة و البقرة یضحی بها تجزی عن سبعة إذا اجتمعوا من أهل بیت واحد و من غیرهم «۳».

و خبر إسماعیل بن أبی زیاد عنه علیه السلام عن أبیه عن علی علیه السلام البقرة الجذعة تجزی عن ثلاثة من أهل بیت واحد و المسنّة تجزی عن سبعة متفرقین.

---

(۱) الوسائل باب ۱۸ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من أبواب الذبح حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۱۸ من أبواب الذبح حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۶۲

]...[

و الجزور یجزی عن عشرة متفرقین «۱». الی غیر ذلک من النصوص.

و منها: ما یدلّ علی التفصیل بین الواجب و غیره کصحیح الحلبی عن الامام الصادق علیه السلام عن النفر تجزیهم البقرة، قال: أما فی الهدی فلا، و أما فی الأضحی فنعم «۲».

و منها: ما یدلّ علی الجواز عن المتعدّد فی صورة الضرورة کصحیح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبی إبراهیم علیه السلام عن قوم غلت علیهم الأضاحی و هم متمتعون و هم مترافقون و لیسوا بأهل بیت واحد، و قد اجتمعوا فی مسیرهم و مضربهم واحد، ألهم أن یذبحوا بقرة؟ قال علیه السلام: لا أُحب ذلک إلّا من ضرورة «۳».

و للأصحاب فی الجمع بین النصوص مسلکان: أحدهما: حمل نصوص الجواز علی ما لا یکون واجباً، و نصوص المنع علی الواجب، و یشهد بهذا الجمع: الطائفة الثالثة.

ثانیهما: حمل نصوص الجواز علی حال الضرورة، و نصوص المنع علی حال الاختیار، قالوا: و یشهد به: الطائفة الرابعة.

و رجّح فی محکی الذخیرة الجمع الثانی قائلًا علی أولهما: أنه لا یجری فی صحیحة عبد الرحمن، و لعلّ منشأه التصریح فیها بأنّهم

متمتعون.

و فیه: إنّ کونهم متمتعین لا ینافی السؤال عن حکم غیر الواجب، و علیه فلا

---

(۱) الوسائل باب ۱۸ من أبواب الذبح حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من أبواب الذبح حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱۸ من أبواب الذبح حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۶۳

و أن یکون من النعم

معارض لظهور الأضاحی فی غیر الهدی و یؤیّده قوله علیه السلام: لا أُحب ذلک إلّا من ضرورة المشعر بجواز الشرکة فی حال الاختیار، فالجمع الأول هو المتعین، فالمتحصّل: أنّ الهدی الواجب لا یجوز الشرکة فیه، فلو تعذّر ینتقل الفرض الی البدل بنص الآیة الکریمة، و أمّا غیر الواجب فیجوز فیه الشرکة.

وجوب کون الهدی من النعم

[جنس الهدی و سنّه و وصفه و عدده و مصرفه]

اشارة

ثمّ إنّه یقع الکلام فی جنس الهدی و سنّة و وصفه و عدده و مصرفه فهاهنا مسائل:

[وجوب کون الهدی من النعم]

و الاولی: یجب أن یکون الهدی من إحدی النعم الثلاثة: الإبل و البقر و الغنم بلا خلاف أجده، فیه، بل الإجماع بقسمیه علیه، کذا فی الجواهر.

و یشهد به صحیح زرارة عن أبی جعفر علیه السلام فی المتمتع، قال علیه السلام: و علیه الهدی. قلت: و ما الهدی؟ فقال علیه السلام: أفضله بدنة و أوسطه بقرة و آخره شاة «۱».

و خبر أبی بصیر عن الامام الصادق علیه السلام إن استمتعت بالعمرة الی الحج فإنّ علیک الهدی فما استیسر من الهدی إمّا جزور و إمّا بقرة و إمّا شاة، و إن لم تقدر فعلیک الصیام «۲». و نحوهما غیرهما.

و یؤیّده ما عن المفسّرین، فی قوله تعالی: لِیَذْکُرُوا اسْمَ اللّهِ عَلی ما رَزَقَهُمْ

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الذبح حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الذبح حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۶۴

ثنیاً قد دخل فی السادسة إن کان من البدن، و فی الثانیة إن کان من البقر و الغنم و یجزی من الضأن الجذع لسنة

مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعامِ «۱» من أنها الثلاثة المزبورة، و كونه المعهود و المأثور من فعل النبى صلّى اللّه عليه و آله و الأئمة عليهم السلام و الصحابة و التابعين و أقلّه واحد ممّا ذكر و لا حدّ لأكثره فقد نحر النبى صلّى اللّه عليه و آله ستاً و ستين بدنة.

اعتبار السن فى الهدى

الثانية: فى السن، فالمشهور اعتبار أن يكون الهدى ثنياً قد دخل فى السادسة إن كان من البدن، و فى الثانية إن كان من البقر و الغنم، و يجزى من الضأن الجذع لسنة بل الظاهر عدم الخلاف فيه.

و يشهد للحكمين- أى اعتبار كونه ثنياً فى غير الضأن و فيه يكفى الجذع- جملة من النصوص كصحيح العيص عن أبى عبد اللّه عليه السلام عن الامام على عليه السلام أنه كان يقول: الثنية من الإبل و الثنية من البقر و الثنية من المعز و الجذعة من الضان «۲».

و صحيح ابن سنان عنه عليه السلام: يجزى من الضأن الجذع و لا يجزى من المعز إلّا الثنى «۳». و نحوهما غيرهما.

و أما حسن الحلبى عن الامام الصادق عليه السلام عن أسنان الأضاحى: أمّا

---

(۱) سورة الحج آية ۳۵.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الذبح حديث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الذبح حديث ۲.

تامّاً

البقر فلا يضرك بأى أسنانها ضحيت و أمّا الإبل فلا يصلح إلا الثنى فما فوق «۱». فهو فى غير الهدى، فلا إشكال فى الحكم.

و أما التفسير الذى أفاده المصنف و هو أنّ الثنى من الإبل ما كمل له خمس سنين و دخل فى السادسة، و الثنى من البقر و الغنم ما دخل فى الثانية، و الجذع من الضأن ما كمل له سنة تامة فالأول منه لا خلاف فيه، بل عن المفاتيح دعوى الإجماع عليه، و الثانى مشهور بين الأصحاب.

و عن جماعة: أنّه ما دخل فى الثالثة.

و عن الوافى: أنه الأشهر، و الثالث مشهور بين الأصحاب، و هناك أقوال اخر فإن لم يثبت شىء من الأقوال فاللازم الاقتصار على الأعلى سنّاً، لقاعدة الاشتغال.

اعتبار كون الهدى تامّاً

اشارة

. الثالثة: يجب فى الهدى أن يكون تامّاً أى تام الأعضاء خالياً عن العيب فلا يجزى الناقص و المعيب بلا خلاف فيه فى الجملة، بل هو إجماعى، و تنقيح القول فى المقام يقتضى البحث فى موارد:

۱- هل هناك ما يدلّ على هذه الكبرى الكلية أم لا؟.

۲- فى ما ورد فيه بالخصوص النصّ الخاص، و بيان ما يستفاد منه فى كلّ مورد و ما يتفرع عليه.

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الذبح حديث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۶۶

]...[

۳- فی جملة من التنبیهات.

أما الأول فیشهد لعدم إجزاء الناقص: صحیح علی بن جعفر عن أخیه علیه السلام عن الرجل یشتری الأضحیة عوراء فلا یعلم عورها إلّا بعد شرائها هل تجزی عنه؟ قال علیه السلام: نعم إلّا أن یکون هدیاً واجباً فإنّه لا یجوز ناقصاً «۱». و مقتضی ذلک عدم إجزاء الناقص إلّا ما خرج بالدلیل.

و صحیح ابن عمار عن الامام الصادق علیه السلام فی رجل یشتری هدیاً فکان به عیب عورا و غیره، فقال علیه السلام: ان کان نقد ثمنه فقد أجزأ عنه، و إن لم یکن نقد ثمنه ردّه و اشتری غیره «۲».

و لا یخفی أنّ المعیب هو الناقص؛ فإنّ العیب هو النقص عن الخلقة الأصلیة، و علیه فلیس لنا کُبریان إحداهما: عدم إجزاء الناقص، و الاخری عدم إجزاء المعیب، کی نحتاج الی الاستدلال للثانیة کما فی المستند.

و أما الثانی فقد ورد النص فی جملة من الموارد، و هی: العوراء، و العرجاء، و المریضة البیّن مرضها، و الکبیرة التی لا تنقی، و فسّرها فی المنتهی بالمهزولة التی لا مخ لها، و المکسور قرنها الداخل، و مقطوعة الاذن، و الخصی، و المهزولة.

أما الأربع الاولی ففی المنتهی: دعوی اتّفاق العلماء علی عدم إجزاء شیء منها.

و استدلّ له بما رواه البراء بن عازب، قال: قام فینا رسول اللّه صلّی اللّه علیه

---

(۱) الوسائل باب ۲۴ من أبواب الذبح حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۴ من أبواب الذبح حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۶۷

]...[

و آله خطیباً فقال: أربع لا تجوز فی الأضحی العوراء البیّن عورها، و المریضة البیّن مرضها، و العرجاء البیّن عرجها، و الکسیرة التی لا تنقی «۱». و ضعفه منجبر بالعمل.

و یشهد له فی الأولتین: خبر السکونی عن جعفر عن أبیه عن آبائه علیهم السلام قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: لا یضحی بالعرجاء بیّن عرجها، و لا بالعوراء بیّن عورها، و لا بالعجفاء، و لا بالخرقاء، و لا بالجذعاء، و لا بالعضباء «۲».

أقول: العجفاء: المهزولة، و الخرقاء: المخروقة الاذن أو التی فی اذنها ثقب مستدیر، و الجذعاء: المقطوعة. و المراد بها هنا المقطوعة الاذن، و العضباء: المکسور القرن الداخل أو مشقوقة الاذن.

قال سید المدارک: کلام الأصحاب یقتضی عدم الفرق فی العور بین کونه بیّناً کانخساف العین و غیره کحصول البیاض علیها، و بهذا التعمیم صرّح فی المنتهی، و أما العرج فاعتبر الأصحاب فیه کونه بیّناً کما ورد فی روایة السکونی، و فسّروا البیّن بأنه الفاحش الذی یمنعها السیر مع الغنم و مشارکتهن فی العلف و المرعی فتهزل، و مقتضی صحیحة علی بن جعفر عدم إجزاء الناقص من الهدی مطلقاً انتهی.

و أورد علیه صاحب الحدائق- ره- بأن خبر السکونی أخصّ من الصحیح فیقیّد إطلاقه به کما هی القاعدة المطردة.

و لکن: یرد علی صاحب الحدائق: أنّ حمل المطلق علی المقید إنّما هو فی المتخالفین، و أمّا المتوافقان کما فی المقام فلا یحمل

المطلق علی المقید فیهما.

---

(۱) سنن البیهقی ج ۵ ص ۲۴۲.

(۲) الوسائل باب ۲۱ من أبواب الذبح حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۶۸

]...[

و یرد علی السید: أنّ صدق الناقص علی مطلق العرج عرفاً محلّ تأمل.

و یرد علی الأصحاب: أنه ما الفرق بین العور و العرج بعد وحدة الدلیل حتی من حیث القید حتی یصح أن یقیّد العرج بالبیّن دون العور؟.

و کما وقع الاتّفاق علی الصفات الأربع المتقدمة کذلک وقع علی ما فیه نقص أکثر من هذه العیوب کالعمی. و یشهد به أیضاً: إطلاق صحیح علی بن جعفر المتقدم.

و أما الخامسة- أی التی انکسر قرنها الداخل و هو الأبیض الذی فی وسط الخارج- فیشهد لعدم إجزائها فی الهدی، و إجزاء ما کسر قرنها الخارج و إن صدق علیه الناقص: صحیح جمیل عن مولانا الصادق علیه السلام فی الأضحیة یکسر قرنها، قال علیه السلام: إن کان القرن الداخل صحیحاً فهو یجزی «۱».

و الظاهر جریان الحکمین فی المقطوع القرن لصحیح آخر لجمیل عنه علیه السلام أنّه قال فی المقطوع القرن أو المکسور القرن: إذا کان القرن الداخل صحیحاً فلا بأس، و إن کان الظاهر الخارج مقطوعاً «۲».

قال الصدوق: سمعت شیخنا محمد بن الحسن- رضی اللّه عنه- یقول: سمعت محمد بن الحسن الصفار- رضی اللّه عنه- یقول: إذا ذهب من القرن الداخل ثُلثاه و بقی ثُلثه فلا بأس أن یضحّی به. و رده جماعة من متأخّری الأصحاب بمخالفته لمقتضی الخبرین.

و أما المقطوعة الاذن ففیها روایات، منها: صحیح البزنطی بإسناد له عن

---

(۱) الوسائل باب ۲۲ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۲ من أبواب الذبح حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۶۹

]...[

أحدهما علیهما السلام عن الأضاحی إذا کانت الاذن مشقوقة أو مشقوقة أو مثقوبة بسمة فقال علیه السلام: ما لم یکن منها مقطوعاً فلا بأس «۱».

و منها: صحیح الحلبی أو حسنه عن الامام الصادق علیه السلام عن الضحیة تکون الاذن مشقوقة، فقال علیه السلام: إن کان شقّها وسماً فلا بأس، و إن کان شقاً فلا یصلح «۲».

و منها خبر سلمة أبی حفص عنه علیه السلام عن أبیه علیهما السلام کان علی علیه السلام یکره التشریم فی الاذن و الخرم و لا یری بأساً إن کان ثقب فی موضع المواسم «۳».

و منها: خبر السکونی المتقدم.

و المستفاد من المجموع: أنّ المانع هو خصوص القطع، و أمّا مجرد الشق أو الثقب فليس بمانع، و بها يقيّد إطلاق صحيح على بن جعفر إن صدق النقص على الشق أو الثقب.

و الأصحاب قطعوا بأنّ الصمعاء- و هى الفاقدة الاذن خلقةً- تجزى كما أنّ الجماء- و هى التى لم يخلق لها قرن- تجزى.

أقول: إن لم يصدق الناقص عليهما يشهد لإجزائهما: الأصل و إطلاق الأدلّة بعد عدم شمول نصوص المنع لهما، و إن صدق يقيّد إطلاق الصحيح بالاجماع.

و استقرب المصنف- ره- فى محكى المنتهى إجزاء البتراء و هى التى قطعت

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الذبح حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الذبح حديث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الذبح حديث ۳.

]...[

ذنبها.

و نفى سيد المدارك- ره- البأس عنه، و هو كذلك، لعدم صدق الناقص عليه عرفاً، و الأصل و الإطلاق يقتضيان الإجزاء، و لا يهمّنا النزاع فى أنّ الصمعاء خصوص الفاقدة صغرى الاذن، أم تعمّ فاقدة الاذن بعد أنّ المجمعين صرّحوا بأنّ مرادهم الأعمّ.

و أما الخصى من الفحولة فالمشهور بين الأصحاب عدم إجزائه، بل عن ظاهر التذكرة و المنتهى الإجماع عليه.

و يشهد به جملة من النصوص كصحيح عبد الرحمن ابن الحجاج عن أبى إبراهيم عليه السلام عن الرجل يشترى الهدى فلمّا ذبحه إذا هو خصى مجبوب و لم يكن يعلم أنّ الخصى لا يجزى فى الهدى هل يجزيه أم يعيده؟ قال عليه السلام: لا يجزيه إلّا أن يكون لا قوة به عليه «۱» و نحوه غيره.

ثمّ الظاهر اختصاص المنع بمسلول الخصية، و أما المرضوض عروق الخصيتين حتى تفسد و هو الموجوء فلا بأس به.

و يشهد به: حسن معاوية بن عمار، قال أبو عبد اللّه عليه السلام: اشتر فحلًا سميناً للمتعة، فإن لم تجد فموجوءاً، فإن لم تجد فمن فحولة المعز، فان لم تجد فنعجة، و إن لم تجد فما استيسر من الهدى «۲».

و صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: و الفحل من الضأن خير

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب الذبح حديث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من أبواب الذبح حديث ۷.

غير مهزول

من الموجوء، و الموجوء خير من النعجة، و النعجة خير من المعز «۱».

و صحيح أبى بصير عن الامام الصادق عليه السلام فى حديث: المرضوض أحبّ اليّ من النعجة و إن كان خصياً فالنعجة أحبّ «۲» و نحوها غيرها، فيجزى المرضوض و إن صدق عليه الناقص و الخصى، و قد دلّ الدليل على عدم أجزائهما؛ لأنّه يقيّد إطلاقهما حينئذٍ

بالأخبار الخاصة.

المحکی عن النهایة و المهذب و المبسوط و الوسیلة و المدارک إجزاء الخصی إذا تعذّر غیره، و استدلّ لهم بصحیح عبد الرحمن بن الحجاج المتقدم.

و بخبر أبی بصیر عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن الخصی یضحّی به؟ قال علیه السلام: لا إلّا أن لا یکون غیره «۳».

و لکن خبر أبی بصیر فی الأضحیة، و الصحیح یقیّد الجواز بعدم قدرة المکلّف علی غیره لا علی تعذر غیره، و سیأتی الکلام فی التنبیهات.

عدم إجزاء المهزول

صرّح غیر واحد بأنه یعتبر أن یکون الهدی غیر مهزول و فی الجواهر: بلا خلاف أجده فیه.

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من أبواب الذبح حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱۲ من أبواب الذبح حدیث ۸.

بحیث لا یکون علی کلیتیها شحم

و یشهد به جملة من الأخبار کصحیح منصور بن حازم عن أبی عبد اللّه علیه السلام: و إن اشتری الرجل هدیاً و هو یری أنه سمین أجزاء عنه و إن لم یجده سمینا، و من اشتری هدیاً و هو یری أنه مهزول فوجده سمیناً أجزاء عنه و إن اشتراه و هو یعلم أنّه مهزول لم یجزئ عنه «۱» و نحوه صحیحا العیص و الحلبی «۲» إلّا أنّهما مطلقان غیر مختصین بالهدی، و مرسل الفقیه «۳».

ثمّ إنّ مقتضی هذه النصوص اعتبار قیدین فی المنع: أحدهما: الشراء بما أنه مهزول أو و هو یعلم أنه مهزول. ثانیهما: کونه مهزولًا و أنه مع فقد أحدهما یجزی، فلو اشتری و هو یعلم أنّه مهزول فتبیّن کونه سمیناً أو اشتراه و هو یعلم أنّه سمین فانکشف کونه مهزولًا أجزأ من غیر فرق بین ما لو کان الانکشاف بعد الذبح أو قبله فی الصورتین.

و قد فسر المهزولة بکونها بحیث لا یکون علی کلیتیها شحم کما فی الکتاب و الشرائع و عن المبسوط و المهذب و الوسیلة و السرائر و الجامع و القواعد و النافع.

و یشهد به: خبر الفضل، قال: حججت بأهلی سنة فعزّت الأضاحی، فانطلقت فاشتریت شاتین بغلاء، فلمّا ألقیت إهابیهما ندمت ندامة شدیدة لما رأیت بهما من الهزال فأتیته فأخبرته بذلک، فقال: إن کان علی کلیتیهما شیء من الشحم أجزأت «۴». و هو و إن کان غیر نقی السند، و مضمراً إلّا أنّ عمل من عرفت لعلّه یکفی فی الجبر.

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من أبواب الذبح حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۶ من أبواب الذبح حدیث ۵- ۶.

(۳) الوسائل باب ۱۶ من أبواب الذبح حدیث ۸.

(۴) الوسائل باب ۱۶ من أبواب الذبح حدیث ۳.

]...[

و دعوی: أنّه لیس تفسیراً للهزال، أو أنّه لعلّ یکون الإجزاء لظنّه السمن أولًا. مندفعة: بأنّه کان تفسیراً له أو لم یکن یدلّ علی المطلوب، أمّا علی الأول فواضح، و أمّا علی الثانی، فلأنّه حینئذٍ یدلّ علی اعتبار قید فی مانعیة الهزال، و کون الإجزاء لظنّه السمن یدفعه: أنه حینئذٍ لا وجه لما فیه من التقیید، و مرسل الشیخ قال: و فی روایة اخری: أنّ حدّ الهزال: إذا لم یکن علی کلیتیه شیء من الشحم «۱». فالأظهر تمامیة هذا التفسیر.

حکم ما لو بان النقص بعد نقد الثمن

و أما الثالث فینبغی التنبیه علی امور:

۱- استثنی الشیخ فی محکی التهذیب من عدم إجزاء الناقص ما إذا بان النقص بعد نقد الثمن.

و استدلّ له بحسن معاویة عن أبی عبد الله علیه السلام فی رجل یشتری هدیاً فکان به عیب عورا و غیره، فقال علیه السلام: إن کان نقد ثمنه فقد أجزأ عنه و أن لم یکن نقد ثمنه ردّه و اشتری غیره «۲».

قیل: و به یقیّد إطلاق صحیح علی بن جعفر عن أخیه علیه السلام عن الرجل یشتری الأضحیة عوراء فلا یعلم إلّا بعد شرائها هل تجزی عنه؟ قال علیه السلام:

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من أبواب الذبح حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۲۴ من أبواب الذبح حدیث ۱.

]...[

نعم إلّا أن یکون هدیاً واجباً فإنه لا یجوز أن یکون ناقصاً «۱». فیختص بما إذا لم ینقد الثمن.

و فی المستند: إنّ النسبة بین الفریقین عموم من وجه فمن استثنی عمل بالإطلاق و من لم یستثن عمل بأصل الاشتغال بعد رفع الید عن الإطلاق لتخصیصه بالمجمل الموجب لعدم الحجیة فی موضع الإجمال و هو الأقوی لذلک. انتهی.

و فیه: انّ صحیح علی بن جعفر و إن کان فی خصوص العوراء إلّا أنّ ذیله: فإنّه لا یجوز أن یکون ناقصاً؛ عام، و العبرة بعموم الوارد لا خصوص المورد، و قد مرّ أنّ العیب هو النقص، و علی ذلک فالنسبة عموم مطلق، فیقیّد إطلاق الصحیح به إلّا أنّ الذی یوجب التوقف فی الفتوی عدم إفتاء أحد غیر الشیخ بذلک، بل تردّد هو بنفسه فی محکی الاستبصار المتأخّر عن التهذیب أیضاً.

۲- إذا لم یجد إلّا فاقد القیود غیر الثابت استثناؤه بخصوصه، فهل یجزی أو ینتقل الفرض الی الصوم؟ وجهان، أصحهما: الأول؛ لقوله علیه السلام فی صحیح «۲» ابن عمار المتقدم: فإن لم تجد فما تیسّر لک، و فی الآخر: فما استیسر من الهدی.

۳- قد استثنی عن عدم إجزاء الناقص الخصی إذا لم یجد غیره جماعة منهم: الشهید- قده- و سید المدارک.

و استدلّ لذلک بصحیح «۳» البجلی، و خبر «۴» أبی بصیر المتقدمین فی الخصی، و بما

---

(۱) الوسائل باب ۲۱ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من أبواب الذبح حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۱۲ من أبواب الذبح حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۱۲ من أبواب الذبح حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۷۵

و یستحب أن تکون سمینة قد عرف بها

فی ذیل صحیح ابن عمار: فإن لم تجد فما تیسّر لک.

و لکن قد مرّ أنّ صحیح البجلی یدلّ علی الاستثناء فیما إذا لم یقدر المکلّف علی غیره، و خبر أبی بصیر فی الأضحیة، و النسبة بین ما فی صحیح ابن عمار و نصوص المنع عن الخصی عموم من وجه، و لعلّ الترجیح مع نصوص المنع للشهرة، و أصحّیة السند، اللّهم إلّا أن یقال: إنّ الشهرة غیر ثابتة، و فی صحة السند هما متساویان، و صحیح ابن عمار موافق للکتاب فیقدّم، مع أنّه یمکن التعدّی عن مورد خبر أبی بصیر بعدم القول بالفصل بین الهدی و الأضحیة فی هذه الخصوصیات، فالاستثناء فی محله.

مستحبّات الهدی

اشارة

الرابعة: و یستحب امور:

۱- أن تکون سمینة

للاجماع و الأخبار- ففی خبر الحلبی عن أبی عبد اللّه علیه السلام قال: تکون ضحایاکم سماناً فإنّ ابا جعفر کان یستحب أن تکون اضحیة سمینة «۱».

و فی خبر محمد عن أحدهما علیهما السلام أنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله کان یضحّی بکبش أقرن عظیم فحل یأکل فی سواد و ینظر فی سواد، فإن لم تجدوا من ذلک شیئاً فاللّه أولی بالعذر «۲» و نحوهما غیرهما.

۲- أن یکون قد عرف بها

ای: احضرت بعرفات عشیة عرفة کما عن المفید

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من أبواب الذبح حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من أبواب الذبح حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۷۶

إناثاً من الإبل و البقر و ذکراناً من الضأن و المعز

و المنتهی و التذکرة و المهذب و المدارک و الذخیرة و المفاتیح، أو مطلقاً کما عن السرائر و غیره؛ لصحیح البزنطی: لا یضحّی إلا بما قد عرف به «۱». و نحوه غیره المحمولة علی الاستحباب، لخبر سعید بن یسار عن الامام الصادق علیه السلام عمّن اشتری شاة لم یعرف بها، قال: لا بأس بها عرف أم لم یعرف «۲».

و بذلک یظهر ضعف ما عن ظاهر التهذیبین و النهایة و المبسوط و الإصباح و المهذب و الغنیة من الوجوب.

و یکفی إخبار البائع بالتعریف، لصحیح سعید، قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: إنّا نشتری الغنم بمنی و لسنا ندری عرف بها أم لا. فقال علیه السلام: إنّهم لا یکذبون لا علیک ضحّ بها «۳».

۳- أن یکون إناثاً من الإبل و البقر و ذکراناً من الضأن و المعز

و النصوص شاهدة بذلک، لاحِظ: صحیح ابن عمار، قال أبو عبد اللّه علیه السلام: أفضل البدن ذوات الأرحام من الإبل و البقر، و قد تجزی الذکورة من البدن و الضحایا من الغنم الفحولة «۴».

و خبر أبی بصیر عن الأضاحی، فقال: أفضل الأضاحی فی الحج: الإبل و البقر. و قال: ذو الأرحام، و لا یضحّی بثور و لا جمل «۵». و نحوهما غیرهما، و مقتضاها: جواز

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من أبواب الذبح حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۱۷ من أبواب الذبح حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۹ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۵) الوسائل باب ۹ من أبواب الذبح حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۷۷

و الدعاء عند الذبح

العکس، فما عن ظاهر بعضهم من وجوب ذلک یردّه النص.

۴- و الدعاء عند الذبح

ففی صحیح صفوان، قال أبو عبد اللّه علیه السلام: إذا اشتریت هدیک فاستقبل به القبلة و انحره أو اذبحه و قل: وَجَّهْتُ وَجْهِیَ لِلَّذِی فَطَرَ السَّماواتِ وَ الْأَرْضَ حَنِیفاً مسلماً وَ ما أَنَا مِنَ الْمُشْرِکِینَ، إِنَّ صَلاتِی وَ نُسُکِی وَ مَحْیایَ وَ مَماتِی لِلّهِ رَبِّ الْعالَمِینَ لا شَرِیکَ لَهُ وَ بِذلِکَ أُمِرْتُ وَ أَنَا من المسلمین، اللّهم منک و لک بسم اللّه و باللّه و اللّه أکبر، اللّهم تقبّل منّی، ثمّ امر السکین و لا تنخعها حی تموت «۱». و فی نصوص اخر غیر هذا الدعاء، و الکلّ حسن.

عدم وجوب الأکل من الهدی

اشارة

الخامسة: فی مصرف الهدی، و فیها فروع:

الأول:

هل یجب أکل المالک منه أم لا؟

ذهب الی الأول جمع من المحقّقین علی ما فی کتبهم کالقواعد و المنتهی و المختلف و الشرائع و کنز العرفان و الدروس و المدارک و الذخیرة و الکفایة و هو ظاهر الصدوق و العمانی.

و عن الشیخ و أبی الصلاح و ابن البراج و جماعة القول باستحباب ذلک؛ و فی الریاض: و عزّاه فی الدروس الی الأصحاب، و لعلّه الأقوی.

و استدلّ للوجوب بالأمر به فی الآیة الکریمة: وَ الْبُدْنَ جَعَلْناها لَکُمْ مِنْ شَعائِرِ اللّهِ لَکُمْ فِیها خَیْرٌ فَاذْکُرُوا اسْمَ اللّهِ عَلَیْها صَوافَّ فَإِذا وَجَبَتْ جُنُوبُها فَکُلُوا

---

(۱) الوسائل باب ۳۷ من أبواب الذبح حدیث ۱.

]...[

مِنْها وَ أَطْعِمُوا الْقانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ «۱».

و بالنصوص «۲» الآمرة به کصحیح معاویة بن عمار عن الصادق علیه السلام: إذا ذبحت أو نحرت فکل و أطعم کما قال اللّه تعالی: فَکُلُوا مِنْها وَ أَطْعِمُوا الْقانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ فقال: القانع الذی یقنع بما أعطیته، و المعتر الذی یعتریک، و السائل الذی یسألک فی یدیه، و البائس: الفقیر.

و بالنصوص المتضمّنة أنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله أمر أن یؤخذ من کلّ بدنة بضعة فأمر بها رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله فطبخت فأکل هو و علی و حسّوا من المرق و قد کان النبی صلّی اللّه علیه و آله أشرکه فی هدیه «۳».

أقول: أما الآیة الشریفة فمضافاً الی اختصاصها بالبدن و هی جمع بدنة و هی من الإبل خاصة، و عدم اختصاصها بهدی التمتّع- أنّ الأمر بالأکل فیها لو روده مورد توهّم الحظر، خصوصاً بعد ما فی کنز العرفان: کانت الامم من قبل شرعنا یمتنعون من أکل نسائکهم فرفع اللّه تعالی الحرج من أکلها فی هذه الملة. انتهی؛ لا یستفاد منه الوجوب.

و بذلک یظهر ما فی الاستدلال بالآیة الاخری، و هی: وَ أَذِّنْ فِی النّاسِ بِالْحَجِّ- الی قوله عزّ و جلّ- وَ یَذْکُرُوا اسْمَ اللّهِ فِی أَیّامٍ مَعْلُوماتٍ عَلی ما رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِیمَةِ الْأَنْعامِ فَکُلُوا مِنْها وَ أَطْعِمُوا الْبائِسَ الْفَقِیرَ «۴».

و أما النصوص الآمرة به فهی أیضاً من جهة عدم جواز الأکل من الکفارات.

---

(۱) الحج آیة ۳۶.

(۲) الوسائل باب ۴۰ من أبواب الذبح.

(۳) الوسائل باب ۴۰ من أبواب الذبح.

(۴) الحج آیة ۲۶ و ۲۷.

]...[

و لأجل ما ذکر فی الآیة، و للأمر بإطعام الأهل ثُلثاً و إطعام القانع و المعتر ثُلثاً و إطعام المساکین ثُلثاً فی نصوص اخر- لا تکون ظاهرة فی وجوب الأکل.

و الذی یظهر لی من الجمع بین النصوص کون المراد أنه بعد الذبح یکون اختیار قسم من الذبیحة بید المالک یفعل به ما یشاء، لاحظ: خبر جابر بن عبد اللّه الأنصاری، قال: أمرنا رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله أن لا نأکل لحوم الأضاحی بعد ثلاثة أیام، ثمّ اذن لنا أن نأکل و نقدد و نهدی الی أهالینا «۱».

و خبر علی بن أسباط عن مولی لأبی عبد اللّه علیه السلام قال: رأیت أبا الحسن الأول علیه السلام دعا ببدنة فنحرها فلما ضرب الجزّارون عراقیبها فوقعت الی الأرض و کشفوا شیئاً من سنامها، فقال علیه السلام: اقطعوا و کلوا منها و أطعموا فإنّ اللّه تعالی یقول: فَإِذا وَجَبَتْ جُنُوبُها فَکُلُوا مِنْها وَ أَطْعِمُوا «۲» فالمراد بالأکل فی هذه النصوص و الآیتین هو المراد به فی الآیة الشریفة: لا تَأْکُلُوا أَمْوالَکُمْ بَیْنَکُمْ بِالْباطِلِ* «۳».

و بما ذکرناه ظهر ما فی نصوص أکله صلّی اللّه علیه و آله مع أنّه أعمّ من الوجوب، فالأظهر عدم وجوب الأکل.

---

(۱) الوسائل باب ۴۱ من أبواب الذبح حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴۰ من أبواب الذبح حدیث ۲۰.

(۳) النساء آیة ۲۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۸۰

]...[

عدم وجوب إطعام شیء من الهدی

الثانی: أنّه صرّح جماعة بوجوب إطعام شیء منه و إن نسب الشهید استحباب أصل الصرف فی الثلاثة الی الأصحاب، و قد اختلف القائلون بوجوب الإطعام، فعن الحلّی یجب التصدق علی القانع و المعتر و لم یزد علی ذلک.

و عن الکفایة: و الواجب مسمّی الأکل و إعطاء شیء الی القانع و إعطاء شیء الی المعتر.

و عن الذخیرة: إعطاء شیء الی الفقیر أیضاً.

و عن المدارک وجوب الأکل منه و الإطعام.

و عن الدروس و المسالک: وجوب الأکل و إهداء الإخوان و الصدقة علی الفقراء، و هو ظاهر الصدوق و العمانی.

أما الأدلّة ففی إحدی الآیتین أمر بإطعام القانع و المعتر، و فی الأخری بإطعام البائس الفقیر.

و فی صحیح ابن عمار، و خبر علی بن أسباط المتقدمین أمر بالإطعام مطلقاً.

و فی صحیح یوسف التمار عن الامام الصادق علیه السلام: أطعم أهلک ثلثاً و أطعم القانع و المعتر ثلثاً و أطعم المساکین ثلثاً «۱».

و فی موثّق العقرقوفی عنه علیه السلام کُل ثلثاً و اهد ثلثاً و تصدّق بثلث «۲». و فی

---

(۱) الوسائل باب ۴۰ من أبواب الذبح حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۴۰ من أبواب الحج حدیث ۱۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۸۱

و أن یأکل ثلثه و یهدی ثلثه و یطعم القانع و المعتر ثلثه

غیرهـا غیر ذلـک، و علیه فلأجـل قرائن ثلاث یتعین حمل جمیع الأدلـة علی إرادة بیان کیفیـة الصـرف إذا أراد أن یصـرف، کما افاده صاحب الجواهر ره، و إلیک تلک القرائن.

۱- إنّ إطعام الأهل خصوصاً بالثلث لیس بواجب قطعاً؛ لأنّا نقطع أن النبی الأکرم صـلّی اللّه علیه و آله لم یطعم ثلث ست و ستین بدنة التی ساقها فی حجّه الأخیر أهله، و کذلک الوصـی علیه السلام لم یطعم أهله ثلث أربع و ثلاثین بدنة التی ساق النبی صلّی اللّه علیه و آله له فی تلک السنة.

۲- أنّ القانع و المعتر بل و الفقیر لم تکن فی تلک الأیام الخاصة فی منی و لا تکون أبداً بحیث یعطیهم کلّ من یذبح الهدی.

۳- ما فی الأخبار من الاختلاف، فالأظهر عدم وجوب ذلک أیضاً.

[استحباب أن یأکل ثلثه و یهدی ثلثه و یطعم ثلثه]

الثالث: بناءً علی وجوب الأکل و الإطعام، فالظاهر تحقّق الامتثال بمسمّی الأکل و إطعام الفقیر و القانع و المعتر، و لا دلیل علی وجوب التثلیث، و فی الجواهر: لم أعرف قائلًا به.

و أما ما فی هـدی السیاق من الأمر بإطعام الأهل ثلثاً و إطعام القانع و المعتر ثلثاً و إطعام المساکین ثلثا کصـحیح التمار المتقـدم، فأوّلًا التعـدّی منه الی المقـام یحتـاج الی دلیـل، و ثانیاً اتفقت کلماتهم علی عـدم لزوم إعطاء الأهل و لا أکل المالک الثلث حتی فی هـدی السیاق، بل الظاهر عدم إمکانه غالباً، فیحمل علی إرادة الاستحباب مع الاغماض عمّا ذکرناه.

و به یظهر حال موثق العقرقوفی المتقدم المتضمّن للأمر بأکل الثلث و إهداء الثلث و التصدق بثلث.

و به یظهر مدرک ما أفاده المصنف- ره- من استحباب أن یأکل ثلثه و یهدی ثلثه و یطعم القانع و المعتر ثلثه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۸۲

]...[

إخراج لحم الهدی من منی

الرابع: قـالوا: لاـ خلاف فی مرجوحیـة إخراج لحم الهـدی من منی، و عن بعضـهم الاجماع علیه، و اختلفوا فی حرمته و کراهته، نسـب صاحب الـذخیرة الحرمـة الی المشـهور، و قال سـید المدارک: هذا مذهب الأصـحاب، و نسب فی محکی شـرح المفاتیح الکراهة الی المشهور.

و الحق أنه لا یکون حراماً و لا مکروهاً؛ فإنّ طائفـة من النصوص و إن تضـمن النهی عن إخراج اللحم من منی کحسن معاویة، قال أبو عبد اللّه علیه السلام: لا تخرجن شیئا من لحم الهدی «۱». و نحوه غیره، إلّا أنّ طائفة اخری من النصوص تدل علی أنّ المنع کان لأجل احتیـاج من فی منی، و إلّا فلاـ بأس بإخراجه، حتی للمالک، بل له أن یتزود منها، لاحظ: صـحیح محمـد بن مسـلم عن الامام الصادق علیه السلام عن إخراج لحوم الاضاحی من منی، فقال علیه السلام: کنّا نقول: لا یخرج منها بشیء لحاجة الناس إلیه، فأما الیوم فقد کثر الناس فلا بأس بإخراجه «۲». و نحوه مرسل الصدوق «۳».

و خبر جابر «۴»: أمرنا رسول اللّه صـلّی اللّه علیه و آله أن لا نأکل لحوم الأضاحی بعـد ثلاثـة ایام ثمّ اذن لنا أن نأکل و نقـدد و نهدی الی أهالینا و نحوها غیرها، کما أنّ جملة اخری من النصوص مصرّحة بأنّ نهی رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله عن الادخار بعد

---

(۱) الوسائل باب ۴۲ من أبواب الذبح حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴۲ من أبواب الذبح حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۴۱ من أبواب الذبح حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۴۱ من أبواب الذبح حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۸۳

]...[

ثلاثة أیام کان لأجل حاجة الناس، و أمّا الیوم فلا بأس، فللحاج و غیره أن یدخر هدیه إن أمکن، و علی هذا فلا یکون الإخراج و لا الادّخار حراماً و لا مکروهاً، بل لعلّه یکون ذلک واجباً لو لا المشقّة و الحرج فی هذه الأیام خوفاً من إتلاف المال، فانّ ما تداول من دفن الهدی فی هذه الأزمنة إتلاف له.

هذا فی اللحم، و أما الجلد و ما شاکل فلا إشکال فی جواز إخراجها، و قد صرّح به النصوص «۱».

و بما ذکرناه ینحلّ عویصة و غصة عارضة علی جمع من أفاضل العصر بأنّه کیف یمکن أن یأمر الشارع الأقدس بذبح الهدی مع ما نری بالوجدان أنّه یدّخر الجمیع فی محلّ و تعدم!؟ و هل نتیجة هذا الحکم سوی إتلاف المال؟ تعالی الشارع الأقدس من الأمر بذلک.

إذ علی ما ذکرناه إذا وضع براد فی منی لتحفظ فیه جمیع لحوم الأضاحی التی تذبح فی الموسم ثمّ توزّع علی فقراء المسلمین خلال العام الی العام القابل و کذلک إذا بیعت جلود الحیوانات المذبوحة و اصوافها و ما الی ذلک و أنفقت أثمانها فی مصالح المسلمین- لا یکون فی ذبح تلک الحیوانات إذاً إتلاف للمال بدون فائدة، بل هو حینئذٍ مشروع اقتصادی مهمّ یفید المسلمین و البلاد الاسلامیة، و بناءً علی ذلک فالإشکال متوجه علی المسلمین حیث لا یعملون بأوامر الإسلام و منها: تحقیق هذا المشروع و لیس متوجّهاً علی نفس الحکم القاضی بتضحیة تلک الذبائح فی الموسم.

---

(۱) الوسائل باب ۴۳ من أبواب الذبح.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۸۴

و لو فقد الهدی و وجد ثمنه خلفه عند من یشتریه و یذبحه طول ذی الحجة

حکم من عجز عن الهدی و کان واجداً لثمنه

و لو فقد الهدی فتارة واجد لثمنه، و اخری فاقد له ایضاً، و علی الثانی تارة یتمکن من الاستقراض و أدائه، أو یکون له متاع أو جنس یتیسر له دفعه بإزاء الهدی أو بیعه و صرف ثمنه فیه، و اخری لا یتمکن من ذلک أیضاً أو یتعسر علیه ذلک، و علی الأول فتارة یکون الهدی موجوداً یمکنه تحصیله، و اخری، لا یمکن إلّا بأن یخلّف ثمنه عند من یشتریه، و ثالثة لا یتمکن من ذلک أیضاً، فالکلام فی صُور:

الاولی: لا إشکال و لا کلام فی أنه إذا کان ثمنه موجوداً عنده، و یتمکّن من تحصیله بالاشتراء وجب علیه ذلک، لصدق وجدان الهدی و للأمر بالاشتراء فی کثیر من النصوص المتقدم طرف منها.

و الثانیة: لو کان واجداً للثمن و لم یتمکن من اشترائه لعدم وجود الهدی ففیه اقوال:

الأول: ما عن الصدوقین و الشیخین و المصنّف و المحقق فی غیر الشرائع، بل الأکثر، بل عامة من تأخّر: أنّه إن وجد ثمنه خلّفه عند من یشتریه و یذبحه طول ذی الحجة فإن مضی ذو الحجة أخّر ذلک الی قابل من ذی الحجة.

الثانی: ما عن الفقیه و الشرائع و السرائر و هو الانتقال الی الصوم، و نسب ذلک الی العمانی و تنظر فیه بعضهم، و إلی الجمل و العقود، و تنظر فیه آخر.

الثالث: ما عن الاسکافی و هو التخییر بین العدلین و بین التصدّق بالوسطی من قیمة الهدی.

و أما النصوص فهی طوائف:

]...[

الاولی: ما یدل علی القول الأول کصحیح حریز عن الامام الصادق علیه السلام فی متمتع یجد الثمن و لا یجد الغنم، قال علیه السلام: یخلّف الثمن عند بعض أهل مکة و یأمر من یشتری له و یذبح عنه و هو یجزی عنه فان مضی ذو الحجة أخّر ذلک الی قابل من ذی الحجة «۱». و بمضمونه خبر النضر بن قرواش «۲» إلّا أنّ السائل فرض فیه الضعف عن الصیام.

الثانیة: ما استدل به للقول الثانی، و هی روایة أبی بصیر عن أحدهما علیهما السلام عن رجل تمتّع فلم یجد ما یهدی حتی إذا کان یوم النفر وجد ثمن شاة أ یذبح أو یصوم؟ قال علیه السلام: بل یصوم فإنّ أیام الذبح قد مضت «۳».

الثالثة: ما یدل علی التصدق بالوسطی، و هی روایة عبد اللّه بن عمر، قال: کنّا بمکة فأصابنا غلاء فی الأضاحی فاشترینا بدینار ثمّ بدینارین ثمّ بلغت سبعة ثمّ لم توجد بقلیل و لا کثیر، فرقع هشام المکاری رقعة الی أبی الحسن علیه السلام فأخبره بما اشترینا ثمّ لم نجد بقلیل و لا کثیر فوقّع علیه السلام: انظروا الی الثمن الأول و الثانی و الثالث ثمّ تصدّقوا بمثل ثلثه «۴».

أقول: أمّا خبر عبد اللّه فهو ضعیف، لجهالة عبد اللّه، و لإعراض الأصحاب عنه، و أما خبر أبی بصیر فهو فیمن قدر علی الذبح بنفسه فی منی بعد مضیّ أیام التشریق و لم یقدر علی ثمنه أیضاً قبله فهو غیر ما نحن فیه، فالمعتمد هو الطائفة

---

(۱) الوسائل باب ۴۴ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴۴ من أبواب الذبح حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۴۴ من أبواب الذبح حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۵۸ من أبواب الذبح حدیث ۱.

]...[

الاولی.

و دعوی: أنها مخالفة للکتاب، فإنّ قوله تعالی: فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَی الْحَجِّ فَمَا اسْتَیْسَرَ مِنَ الْهَدْیِ فَمَنْ لَمْ یَجِدْ فَصِیامُ ثَلاثَةِ أَیّامٍ «۱» الی آخره یدلّ علی تعین الصوم علیه.

فإن قیل: إنّ تیسر الهدی و وجد انه یعمان العین و الثمن.

قلنا: إنّ وجدان الهدی إنّما یصدق علی وجدان ثمنه إذا کان موجوداً و أمکن شراؤه لاما إذا لم یکن موجوداً، کما فی وجدان الماء المأخوذ موضوعاً لوجوب الوضوء و الغسل ... مندفعة: بأنّ النصوص أخصّ مطلق من الآیة الشریفة و قد حقّق فی محلّه أنّه یقید

إطلاق الكتاب بالخبر.

الثالثة: إذا لم يجد الثمن و لكن تمكّن من الاستقراض و الأداء أو كان له متاع تيسّر له دفعه أو دفع ثمنه بازاء الهدى، فالظاهر وجوبه و عدم الانتقال الى الصوم، لما تقدم من صدق الوجدان و التيسر عليه.

نعم لا يجب بيع ما يحتاج إليه لأدلة نفى العسر و الضرر و يمكن استفادته من صحيح البزنطى الآتى.

و قد استثنى من ذلك لباس التجمّل، بل الفضل من الكسوة مطلقاً، و الظاهر أنّه لا خلاف فيه؛ لصحيح البزنطى عن أبى الحسن عليه السلام عن المتمتع يكون له فضول من الكسوة بعد الذى يحتاج إليه فتسوى بذلك الفضول مائة درهم يكون ممّن يجب عليه، فقال: لا بدّ من كسر أو نفقة، قلت: له كسر أو ما يحتاج إليه بعد هذا

---

(۱) البقرة آية ۱۹۶.

و لو فقده صام ثلاثة أيام متتابعة فى الحج و سبعة اذا رجع

الفضل من الكسوة، فقال عليه السلام: و أىّ شىء كسوة بمائة درهم؟ هذا ممّن قال اللّه تعالى: فَمَنْ لَمْ يَجِدْ «۱» الى آخر.

و مرسل على بن أسباط عن بعض أصحابنا عن أبى الحسن الرضا عليه السلام، قلت له: رجل تمتّع بالعمرة الى الحج و فى عيبته ثياب له أ يبيع من ثيابه شيئاً و يشترى هديه؟ قال عليه السلام: لا هذا يتزين به المؤمن يصوم و لا يأخذ من ثيابه شيئاً «۲». و لو باع شيئاً من المستثنى و اشترى هدياً وجب ذبحه؛ لصدق الوجدان و الاستيسار.

الصوم بدل عن الهدى

الرابعة: و لو فقد الهدى و فقد ثمنه أيضاً صام ثلاثة أيام متواليات فى الحج و سبعة إذا رجع الى أهله، بلا خلاف فيه فى الجملة، بل هو إجماعى، بل ضرورى و الكتاب و السنة يشهدان به، و تمام الكلام فى ضمن فروع.

۱- يعتبر أن يكون الثلاثة الأيام فى الحج أى فى شهره و هو ذو الحجة الذى يحج فيه، بلا خلاف.

و يشهد به صحيح رفاعة عن أبى عبد اللّه عليه السلام عن المتمتع لا يجد الهدى، قال عليه السلام: يصوم قبل التروية و يوم التروية و يوم عرفة. قلت: فإنّه قدم يوم التروية. قال: يصوم ثلاثة أيام بعد التشريق. قلت: لم يقم عليه جماله. قال عليه

---

(۱) الوسائل باب ۵۷ من أبواب الذبح حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵۷ من أبواب الذبح حديث ۲.

]...[

السلام: يصوم يوم الحصبة و ما بعده يومين قلت: و ما الحصبة؟ قال عليه السلام: يوم نفره قلت: يصوم و هو مسافر؟ قال عليه السلام: نعم أ ليس هو يوم عرفة مسافراً؟ إنّا أهل بيت نقول ذلك، لقول اللّه عزّ و جلّ: فَصِيامُ ثَلاثَةِ أَيّامٍ فِي الْحَجِّ يقول فى ذى الحجة «۱».

و صحيح منصور عنه عليه السلام: من لم يصم فى ذى الحجة حتى يهل هلال المحرم فعليه دم شاة و ليس له صوم و يذبحه بمنى «۲».

و خبر ابن البختری عنه علیه السلام فیمن لم یصم الثلاثة الأیام فی ذی الحجة حتی یهل علیه الهلال، قال علیه السلام: علیه دم؛ لأنّ اللّه تعالی یقول: فَصِیامُ ثَلاثَةِ أَیّامٍ فِی الْحَجِّ فی ذی الحجة «۳». و نحوها غیرها.

و بما ذکرناه یظهر دلالة الآیة الشریفة علیه.

۲- یعتبر التوالی فی الثلاثة بلا خلاف، بل عن المنتهی و غیره الإجماع علیه، کذا فی الجواهر.

و فی المستند: بإجماعنا المصرّح به فی کلام جماعة.

و یشهد به: النصوص، منها: موثّق إسحاق بن عمار عن الامام الصادق علیه السلام: لا تصوم الثلاثة الأیام متفرقة «۴» و مثله الصحیح المروی عن قُرب الاسناد «۵».

---

(۱) الوسائل باب ۴۶ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴۷ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۴۷ من أبواب الذبح حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۵۳ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۵) الوسائل باب ۵۲ من أبواب الذبح حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۸۹

]...[

و منها: خبر البجلی الآتی عن أبی الحسن علیه السلام فی حدیث: و لکن یصوم ثلاثة أیام متتابعات بعد أیام التشریق. و نحوها غیرها.

ثمّ إنّه قد استثنی الأصحاب من وجوب التتابع فیها ما لو صام یومی التروية و عرفة فیأتی بالثالث بعد أیام التشریق، و عن الحلّی الإجماع علیه.

و یشهد به: موثّق یحیی الأزرق عن أبی الحسن علیه السلام عن رجل قدم یوم التروية متمتعاً و لیس له هدی فصام یوم التروية و یوم عرفة، قال علیه السلام: یصوم یوماً آخر بعد أیام التشریق «۱».

و بإزاء ذلک روایات، منها: خبر عبد الرحمن بن الحجاج عن أبی الحسن علیه السلام فی حدیث: لا یصوم یوم التروية و لا یوم عرفة و لکن یصوم ثلاثة أیام متتابعات بعد أیام التشریق «۲».

و منها: خبر علی بن الفضل الواسطی: إذا صام المتمتّع یومین لا یتابع الصوم الیوم الثالث فقد فاته صیام ثلاثة ایام فی الحج «۳».

و منها: صحیح العیص عن الامام الصادق علیه السلام عن متمتع یدخل یوم التروية و لیس معه هدی، قال: فلا یصوم ذلک الیوم و لا یوم عرفة و یتسحر لیلة الحصبة فیصبح صائماً و هو یوم النفر و یصوم یومین بعده «۴».

و فی المستند: أنّ خبر الواسطی أعمّ من الطائفة الاولی فیقید إطلاقه بها، و بقیة

---

(۱) الوسائل باب ۵۲ من أبواب الذبح حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۵۲ من أبواب الذبح حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۵۲ من أبواب الذبح حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۵۲ من أبواب الذبح حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۹۰

]...[

النصوص ليست ظاهرة فى عـدم الجواز؛ لكونها بالجملـة الخبريـة التى لا تفيـد إلّا المرجوحيـة؛ و لكن قد مرّ غير مرّة أنّ الجملة الخبرية ظاهرة فى اللزوم.

و الحق أن يقال: إنّ موثق الأزرق صـريح فى الجواز، و نصوص المنع ظاهرة فى عدم الجواز، فتحمل على المرجوحية حملًا للنص على الظاهر، كما أفاده الأصحاب.

۳- هـل يجب مع التمكن أن يكون الثلاثـة الأيام الأيام التى تكون قبل يوم النحر، كما عن الحلّى مـدعياً أنّ عليه الإجماع، أم يسـتحب ذلك كما صرّح به جماعـة و قد ادّعى الاجماع عليه أيضاً؟ وجهان من الأمر به فى كثير من النصوص كصـحيح رفاعة المتقدم و غيره من الأخبار، و من التصـريح بجواز التقـديم اختياراً فى صـحيح زرارة عن أحـدهما عليهما السـلام من لم يجـد هـدياً و أحبّ أن يقـدّم الثلاثة الأيام فى أول العشر فلا بأس «۱» أقواهما: الثانى فيحمل النصوص الآمرة به على الاستحباب، و عليه فيجوز التأخير أيضاً.

و هـل يجب المبـادرة إليه بعـد أيام التشـريق كما نسب الى الأكثر؛ للأمر به فى النصوص، ففى خبر الأزرق يصوم ثلاثـة أيام بعـد أيام التشريق «۲». و فى خبر البجلى المتقدم: و لكن يصوم ثلاثة ايام متتابعات بعد أيام التشـريق. و نحوهما غيرهما، أم لا تجب، لعدم ظهور لفظة بعد فى الاتصال خصوصاً و أنّها جعلت فى النصوص فى مقابل الصوم أيام التشريق؟ وجهان أظهرهما: الثانى.

---

(۱) الوسائل باب ۵۴ من أبواب الذبح حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵۱ من أبواب الذبح حديث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۹۱

]...[

حكم صوم أيام التشريق بمنى

۴- فى صوم أيام التشريق بمنى أقوال:

أحدها: ما عن أبى على من إباحة صومها فيها.

ثانيها: ما عن الصدوقين و الشيخ فى النهاية و الحلّى و سيد المدارك و الفاضل الخراسانى و جمع آخرين و هو جواز صوم يوم النفر و هو الثالث عشر و يسمّى يوم الحصبة.

و ثالثها: ما نسب الى المشهور و هو: عدم جواز صومها.

وجه الأول: قول أمير المؤمنين عليه السـلام فى خبر إسـحاق عن الامام الصادق عليه السـلام: من فاته صـيام الثلاثة الأيام التى فى الحج فليصمها أيام التشريق فإنّ ذلك جائز له «۱».

و قوله عليه السـلام، فى خبر القـداح: من فاته صـيام الثلاثة الأيام فى الحج و هى قبل التروية بيوم و يوم التروية و يوم عرفة فليصم أيام التشريق فقد اذن له «۲».

و وجه الثانى: صـحيح عيص بن القاسم عن أبى عبد اللّه عليه السـلام عن متمتع يدخل يوم التروية و ليس معه هدى، قال عليه السـلام: فلا يصوم ذلك اليوم و لا يوم عرفة و يتسحر ليلة الحصبة فيصبح صائماً و هو يوم النفر و يصوم يومين بعده «۳».

(۱) الوسائل باب ۵۱ من أبواب الذبح حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۵۱ من أبواب الذبح حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۴۶ من أبواب الذبح حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۹۲

]...[

و صحیح رفاعة عنه علیه السلام فی حدیث: قلت: فإنّه قدم یوم الترویة قال علیه السلام: یصوم ثلاثة أیام بعد التشریق، قلت: لم یقم علیه جمّاله. قال علیه السلام: یصوم یوم الحصبة و بعده یومین، قلت: و ما الحصبة؟ قال علیه السلام: یوم نفره «۱».

و نحوهما صحیح حماد «۲» و صحیح معاویة «۳» و غیرهما من الأخبار.

و لا وجه للکلام فی أنّ یوم الحصبة یوم الثالث من أیام التشریق أو الیوم الرابع من یوم النحر بعد تفسیر الروایات بالأول.

و وجه الثالث: صحیح ابن مسکان عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن رجل تمتّع و لم یجد هدیاً، قال علیه السلام: یصوم ثلاثة أیام. قلت: أ فیها أیام التشریق؟ قال علیه السلام: لا «۴».

و صحیح عبد اللّه بن سنان عنه علیه السلام فی رجل تمتع و لم یجد هدیاً، فلیصم ثلاثة أیام لیس فیها أیام التشریق «۵». الحدیث.

و صحیح البجلی عن أبی الحسن علیه السلام فی حدیث: و لکن یصوم ثلاثة ایام متتابعات بعد أیام التشریق «۶».

و لکن الخبرین الذین هما مدرک القول الأول لعدم عمل الأصحاب بهما و

(۱) الوسائل باب ۴۶ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵۳ من أبواب الذبح حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۴۶ من أبواب الذبح حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۵۱ من أبواب الذبح حدیث ۲.

(۵) الوسائل باب ۵۱ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۶) الوسائل باب ۵۲ من أبواب الذبح حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۹۳

و یجوز تقدیم الثلاثة من أول ذی الحجة، و لا یجوز تقدیمها علیه،

موافقتهما للعامة و ضعفهما فی أنفسهما لا- یعتمد علیهما و یحملان علی التقیة، و یشعر به نقل الإمام علیه السلام ذلک من أمیر المؤمنین علیه السلام و فی بعض الأخبار شهادة به.

و أما مدرک القولین الأخیرین: فنصوص الثانی منهما أخص مطلق من أخبار أوّلهما؛ فإنّها فی جمیع أیام التشریق و هذه فی خصوص الأخیر، فمقتضی حمل المطلق علی المقیّد تقیید إطلاق الاولی بالثانیة، و البناء علی القول الوسط.

و یشهد به: مضافاً الی کونه جمعاً عرفیاً- صحیح صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: کنت قائماً اصلّی و أبو الحسن علیه السلام قاعد قدامی و أنا لا أعلم فجاءه عباد البصری فسلم ثمّ جلس، فقال له: یا أبا الحسن ما تقول فی رجل تمتّع و لم یکن له هدی؟ قال علیه السلام: یصوم الأیام التی قال اللّه الی أن قال: فان فاته ذلک. قال: یصوم صبیحة الحصبة و یومین بعد ذلک قال: فلا تقول کما

قال عبد اللّه بن الحسن، قال: فأی شیء قال؟. قال: یصوم أیام التشریق قال: إنّ جعفراً کان یقول: إنّ رسول اللّه أمر بدیلًا ینادی أنّ هذه أیام أکل و شرب فلا یصومن أحد «۱» الحدیث.

۵- قد عرفت أنه یجوز تأخیر الصوم عن الثلاثة الأیام المتصلة بیوم النحر و یجوز أیضاً تقدیم الثلاثة من أول ذی الحجة.

و یشهد بالأخیر: صحیح زرارة المتقدم.

و ظهر أنّه لا یجوز تقدیمها علیه أی علی ذی الحجة.

و هل یشترط أن یکون الشروع فی الصوم بعد التلبّس بالمتعة، کما هو المتّفق

---

(۱) الوسائل باب ۵۱ من أبواب الذبح حدیث ۴.

فان خرج و لم یصمها تعین الهدی فی القابل بمنی

علیه بین الأصحاب، أم لا؟ الظاهر ذلک، لظاهر الآیة و الأخبار؛ فإنّ الهدی و الصوم الذی بدله امر بهما متعلقاً بالمتمتع و هو لا یصدق علی من لم یتلبس بالمتعة.

نعم لا یعتبر التلبس بالحج، فما عن بعض من اعتباره خالٍ عن الدلیل یدفعه الإطلاق و الأصل، مع أنه یعتبر أو یستحب الصوم من یوم قبل الترویة و الحج من یوم الترویة.

۶- لا إشکال فی جواز أن یصوم هذه الثلاثة فی الطریق بل و فی منزله اذا کان له عذر فی البقاء بمکة من نسیان أو عدم موافقة الرفقاء کما یشهد بذلک النصوص.

و هل یجوز ذلک اختیاراً و بلا عذر، أم یتعین علیه حینئذٍ أن یصوم بمکة؟ ظاهر خبر علی بن الفضل الواسطی، سمعته یقول: إذا صام المتمتع یومین لا یتابع الصوم الیوم الثالث فقد فاته صیام ثلاثة أیام فی الحج فلیصم بمکة ثلاثة أیام متتابعات، فان لم یقدر و لم یقم علیه الجمّال فلیصمها فی الطریق، أو إذا قدم علی أهله صام عشرة أیام متتابعات «۱». هو الثانی، و لا معارض له، و الأصحاب أفتوا بمضمونه.

وجوب الهدی علی من لم یصم الثلاثة فی ذی الحجة

۷- قد ظهر ممّا قدّمناه تعین إیقاع الصوم فی ذی الحجة، و علیه فإن خرج ذو الحجة و لم یصمها أی الثلاثة سقط الصوم عنه و تعیّن علیه الهدی فی القابل بمنی علی المشهور، و ظاهر المنتهی کونه اتفاقیاً.

---

(۱) الوسائل باب ۵۲ من أبواب الذبح حدیث ۴.

]...[

و عن الشیخ فی النهایة و المبسوط أنّ الهدی حینئذٍ أفضل.

و عن المفید: أنه إن کان ترک الصوم لعائق أو نسیان یصوم. و استحسنه فی محکی الذخیرة.

و منشأ الاختلاف اختلاف النصوص.

منها: ما یدلّ علی ما هو المشهور کصحیح منصور بن حازم عن أبی عبد اللّه علیه السلام: من لم یصم فی ذی الحجة حتی یهلّ هلال المحرم فعلیه دم شاة و لیس له صوم و یذبحه بمنی «۱». و صریحه سقوط الصوم عنه، و ظاهره ثبوت الهدی.

و عن کشف اللثام: أنه کما یحتمل إرادة الهدی یحتمل إرادة الکفارة، بل هی أظهر.

و اورد علیه فی الریاض و الجواهر بأنّه لا وجه للتقیید بل إطلاقه شامل لهما.

و فیه: أنه یلزم حینئذٍ استعمال اللفظ فی أکثر من معنی؛ إذ معنی فعلیه دم شاة) علی هذا، أنّ علیه شاتین: إحداهما للهدی و الاخری للکفارة، اللهم إلّا أن یلتزم حینئذٍ بالتداخل، و یدل علیه الصحیح.

و مثله فی الدلالة علی سقوط الصوم و ثبوت الهدی صحیح عمران الحلبی عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن رجل نسی أن یصوم الثلاثة الأیام التی علی المتمتع إذا لم یجد الهدی حتی یقدم أهله، قال علیه السلام: یبعث بدم «۲» و هذا کالصریح فی الهدی و سقوط الصوم.

---

(۱) الوسائل باب ۴۷ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴۷ من أبواب الذبح حدیث ۳.

]...[

و منها: ما یدل علی أنه یصوم فی الطریق أو فی منزله، و هی کثیرة- تقدم طرف منها- متضمنة أنّ من فاته صومها بمکة لعدم القدرة أو عدم إقامة الجمّال و ما شاکل فلیصمها فی الطریق إن شاء، و إن شاء إذا رجع الی أهله من غیر تقیید ببقاء ذی الحجة و عدم خروجه «۱».

و قد ذکروا فی الجمع بین الطائفتین وجوهاً، أحدها: ما عن الذخیرة و هو تقیید صحیح منصور- بشهادة صحیح الحلبی- بالناسی، ثمّ الجمع بینهما و بین ما یعارضهما بالبناء علی الترخیص، فیتمّ ما نسب الی الشیخ ره.

و فیه أولًا: أن تقیید خبر منصور بخبر الحلبی لا وجه له بعد کونهما متوافقین.

و ثانیاً: أنّه لو سلّم ذلک کان الخبران أخصّ من المستفیضة؛ لاختصاصهما بالناسی و عمومها لجمیع ذوی الاعذار، فالقاعدة تقتضی تقیید إطلاقها بهما.

ثانیها: ما عن الشیخ و هو حمل الثانیة علی من استمر به عدم التمکن من الهدی حتی وصل الی بلده، و الاولی علی من تمکّن من الهدی قبل الصوم.

و فیه: أنه جمع لا شاهد له.

و الحق فی مقام الجمع أن یقال: إنّ التارک للصوم عمداً و عن غیر عذر مشمول لصحیح منصور، و الطائفة الثانیة لا تشمله، فلا إشکال فی تعیّن الهدی علیه.

و أمّا الناسی فصحیح الحلبی صریح فیه و هو أخصّ من المستفیضة، فیقید إطلاقها و یخصصها بغیره من ذوی الأعذار، فلا ینبغی التردد فی سقوط الصوم و وجوب الهدی علیه.

---

(۱) راجع باب ۴۷ و ۵۱ و غیرهما من أبواب الذبح.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۹۷

]...[

و أما ذو العذر فالطائفتان فیه متعارضتان، و النسبة عموم من وجه، فإنّ صحیح منصور أعمّ من المستفیضة بلحاظ شموله للعامد و لذی العذر، و أخصّ منها من جهة اختصاصه بما إذا خرج ذو الحجّة، و المستفیضة أعمّ منه من الجهة الثانیة، و أخصّ منه من الاولی، فلا بد علی المختار من الرجوع الی المرجحات، و الترجیح لصحیح منصور؛ لکونه مشهوراً بین الأصحاب، فتحصّل: أنّ الأظهر سقوط الصوم و تعین الهدی علیه.

ثمّ إنّه إن نوقش فی دلالة الصحیحین علی کون الدم الثابت هدیاً و احتمال کونه کفارةً و لم یسلم الإجماع علی الأول أیضاً، فطریق الاحتیاط أن یذبح بنیة ما فی الذمة.

ثمّ إنّه لیس فی الصحیحین التصریح بأنّه یذبحه فی القابل، و لکن یمکن الاستدلال له بعموم ما دلّ علی أنّ وقت الذبح شهر ذی الحجة، أو خصوص أیام النحر، أو یوم النحر و مقتضاه حینئذٍ التأخیر الی العام القابل.

و هل یجب مع هذا الهدی دم کفارة کما عن جماعة، لإطلاق صحیح منصور، و للنبوی: من ترک نسکاً فعلیه دم «۱» أم لا کما عن الأکثر؟ الظاهر هو الثانی؛ لأنّ إطلاق صحیح منصور قد تقدّم ما فیه، و النبوی ضعیف السند، و الأصل یقتضی العدم، فالأظهر عدم ثبوت کفارة علیه.

لو وجد الهدی بعد الصوم

۸- لو صام الثلاثة کملًا لفقد الهدی أو ثمنه ثمّ وجد الهدی فی ذی الحجة و لو قبل

---

(۱) سنن البیهقی ج ۵ ص ۱۵۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۹۸

]...[

التلبس بالسبعة لم یجب علیه الهدی و کان له المضیّ علی صومه، کما فی الشرائع و عن النهایة و المبسوط و الجامع و القواعد و النافع، و عن المدارک نسبته الی أکثر الأصحاب، بل عن الخلاف الإجماع علیه.

و یشهد به: خبر حماد بن عثمان عن الامام الصادق علیه السلام عن متمتع صام ثلاثة أیام فی الحج ثمّ صادف هدیاً یوم خرج من منی، قال: أجزأه صیامه «۱».

و خبر أبی بصیر عن أحدهما علیهما السلام عن رجل تمتّع فلم یجد ما یهدی حتی إذا کان یوم النفر وجد شاة أ یذبح أو یصوم؟ قال: بل یصوم فإنّ أیام الذبح قد مضت «۲». و هو و إن کان مطلقاً من حیث الصوم و عدمه إلّا أنه للاجماع یقید إطلاقه بما اذا صام.

فإن قیل: إنّ خبر حماد ضعیف بعبد اللّه بن بحر کما فی الکافی، أو بعبد اللّه بن یحیی کما فی التهذیب؛ لاشتراکه، مع أنّ الظاهر کونه تصحیفاً، و خبر أبی بصیر أیضاً ضعیف و إن روی بعدة طرق.

قلنا: أولًا أنّ خبر أبی بصیر موثّق، إذ الکلینی یرویه بإسناده عن البزنطی عن عبد الکریم- الظاهر کونه الخثعمی- عن أبی بصیر.

و ثانیاً: أنّ الراوی لخبر أبی بصیر هو البزنطی الذی هو من أصحاب الاجماع.

و ثالثاً: أنّ الأصحاب عملوا بالخبرین فلو کان ضعف فیهما لا محالة ینجبر بالعمل.

---

(۱) الوسائل باب ۴۵ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴۴ من أبواب الذبح حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۹۹

]...[

ثمّ إنّ المتیقن من الإجماع المقید لإطلاق خبر أبی بصیر هو ما إذا لم یتلبّس بالصوم أصلًا، و أمّا لو تلبس به فلا إجماع علی لزوم الهدی فیبقی مشمولًا للإطلاق، و علیه فما أفاده جمع من المحققین منهم المصنف- ره- من کفایة التلبس بالصوم فی سقوط الهدی هو الأظهر.

و عن القاضی وجوب الهدی، و استدلّ له بصدق الوجدان، و بخبر عقبة بن خالد عن الصادق علیه السلام عن رجل تمتّع و لیس معه ما یشتری به هدیاً فلمّا أن صام ثلاثة أیام فی الحج أیسر أ یشتری هدیاً فینحره أو یدع ذلک و یصوم سبعة أیام إذا رجع الی أهله؟ قال علیه السلام: یشتری هدیا فینحره و یکون صیامه الذی صامه نافلة له «۱».

و لکن الأول لا سبیل له بعد النص علی الإجزاء، و الخبر یحمل علی إرادة الندب جمعاً بینه و بین ما تقدّم، و للإجماع علی عدم الوجوب.

ثمّ إنّ الخبر مختص بما قبل السبعة فلو أیسر بعد أن تلبّس بها لا دلیل علی جواز الرجوع الی الهدی، فما عن القواعد من تقیید الجواز بما قبل السبعة أظهر.

فی أنّ صوم السبعة بعد الوصول الی البلد

۹- قد عرفت أنّه یجب علی من لم یجد الهدی أن یصوم سبعة أیام غیر الثلاثة، و یجب أن یکون ذلک بعد الرجوع الی أهله و الوصول الی بلده، بلا خلاف یعرف.

---

(۱) الوسائل باب ۴۵ من أبواب الذبح حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۰۰

]...[

و یشهد به: الآیة الکریمة: فَمَنْ لَمْ یَجِدْ فَصِیامُ ثَلاثَةِ أَیّامٍ فِی الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذا رَجَعْتُمْ تِلْکَ عَشَرَةٌ کامِلَةٌ «۱».

و نصوص کثیرة- کصحیح معاویة عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: من کان متمتعاً فلم یجد هدیاً فلیصم ثلاثة أیام فی الحج و سبعة إذا رجع الی أهله «۲».

و صحیح سلیمان بن خالد عنه علیه السلام عن رجل تمتّع و لم یجد هدیاً، قال علیه السلام: یصوم ثلاثة أیام بمکة و سبعة إذا رجع الی أهله «۳». و نحوهما کثیر من الأخبار.

و هل یشترط فیها الموالاة کما عن العمانی و الحلبی و المفید و ابن زهرة، أم لا تشترط کما هو المشهور بین الأصحاب، بل عن

المنتهی و التذکرة: لا نعرف فیه خلافاً؟ وجهان.

یشهد للأول: مضافاً الی الأصل- خبر إسحاق بن عمار، قلت لأبی الحسن موسی بن جعفر علیهما السلام: إنّی قدمت الکوفة و لم أصم السبعة الأیام حتی فزعت فی حاجة الی بغداد. قال علیه السلام: صُمها ببغداد. قلت: افرّقها؟ قال علیه السلام: نعم «۴» و هو و إن کان ضعیفاً بمحمد بن أسلم إلّا أنّه ینجبر ضعفه بعمل الأصحاب و اعتمادهم علیه.

---

(۱) سورة البقرة آیة ۱۹۶.

(۲) الوسائل باب ۴۷ من أبواب الذبح حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۴۶ من أبواب الذبح حدیث ۷.

(۴) الوسائل باب ۵۵ من أبواب الذبح حدیث ۱.

]...[

و یعضده: حسن عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه علیه السلام: کل صوم یفرّق إلّا ثلاثة أیام فی کفارة الیمین «۱».

و استدلّ للقول الآخر بخبر علی بن جعفر عن أخیه علیه السلام عن صوم ثلاثة أیام فی الحج و سبعة أ یصومها متوالیة أو یفرّق بینها؟ قال علیه السلام: یصوم الثلاثة الأیام لا یفرّق بینها و السبعة لا یفرّق بینها و لا یجمع بین السبعة و الثلاثة جمیعاً «۲».

و بحسن الحسین بن زید عن أبی عبد الله علیه السلام: السبعة الأیام و الثلاثة الأیام فی الحج لا تفرق إنّما هی بمنزلة الثلاثة الأیام فی الیمین «۳».

و لکن الأول ضعیف بمحمد بن أحمد العلوی، و الجمع بینهما و بین ما تقدم یقتضی حملهما علی ضرب من الکراهة، و إن أبیت عن کون ذلک جمعاً عرفیاً حتی مع ملاحظة فتوی المشهور بعدم المنع یتعیّن طرحهما عند التعارض؛ لأشهریة المعارض لهما، فالأظهر عدم اعتبار الموالاة فیها، نعم الأحوط رعایة ذلک.

ثمّ إنّ الظاهر اعتبار التفریق بین الثلاثة و السبعة کما هو المشهور بین الأصحاب، بل عن المنتهی نسبته الی علمائنا.

و یشهد به ظاهر الآیة الشریفة، و خبر علی بن جعفر المتقدم آنفاً.

نعم اذا لم یصم الثلاثة حتی قدم و وصل الی أهله له أن یجمع بین الثلاثة و السبعة، لخبر الواسطی المتقدم «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب بقیة الصوم الواجب من کتاب الصوم حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵۵ من أبواب الذبح حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۰ من أبواب بقیة الصوم حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۵۲ من أبواب الذبح حدیث ۴.

]...[

حکم من أقام بمکة

۱۰- لو اقام من وجب علیه السبعة بمکة انتظر وصول أصحابه الی بلده أو مضیّ شهر بلا خلاف یوجد کما عن الذخیرة.

و عن جماعة منهم: القاضی و الحلبیون انتظار الوصول و عدم اعتبار الشهر.

و عن الشیخ فی الاقتصاد: اعتبار مضیّ الشهر فحسب؛ إذ لم یذکر فیه غیره.

و الأول أظهر؛ لصحیح ابن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السلام: و إن کان له مقام بمکة و أراد أن یصوم السبعة ترک الصیام بقدر مسیره الی أهله أو شهراً ثمّ صام بعده «۱».

و به یقیّد إطلاق صحیح البزنطی فی المقیم إذا صام الثلاثة الأیام ثمّ یجاور فلینتظر منهل أهل بلده، فإذا ظن أنّهم قد دخلوا فلیصم السبعة الأیام «۲». و نحوه غیره.

بل و إطلاق ما عن الصدوق فی المقنع عن معاویة عن الامام الصادق علیه السلام عن السبعة الأیام إذا أراد المقام. فقال علیه السلام: یصومها إذا مضت أیام التشریق «۳». ان کان قابلًا للتقید و إلّا فهو معرض عنه عند الأصحاب.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۱۲، ص: ۱۰۲

ثمّ إنّ الظاهر کفایة الظن بوصول أهله؛ للتصریح به فی صحیح البزنطی و غیره.

---

(۱) الوسائل باب ۵۰ من أبواب الذبح حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۵۰ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۳) المستدرک باب ۵۴ من أبواب الذبح حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۰۳

]...[

و هل یختص انتظار الشهر بالمجاور بمکة، أم یعمّ من صدّ عن وطنه کما عن الحلبیین، أو مقیم حرم رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله کما عن بعض، أو مقیم الطریق أیضاً کما عن التحریر؟ وجوه، الأظهر: هو الأول، لاختصاص النصوص به ففی غیره یرجع الی ما تقتضیه القاعدة و هو ترک الصوم بمقدار وصول أهله إلی بلده، فإنّه زمان هذا الصوم کما نصّ علیه فی الآیة الکریمة.

و هل مبدأ الشهر انقضاء أیام التشریق کما عن غیر واحد، أم یوم یدخل مکة، أو یوم یعزم علی الإقامة؟ کلٌّ محتمل، و لا دلیل علی تعیین شیء منهما، و الاحتیاط طریق النجاة.

۱۱-

من مات و لم یکن له هدی و وجب علیه الصیام

، فإن لم یتمکن من صوم شیء من العشرة لا- یجب علی ولیه القضاء عنه، للإجماع علی ما قیل، و مرسل الصدوق شاهد به، و إن تمکّن من فعل الجمیع فإن مات بعد صوم الثلاثة الأیام لم یجب علی ولیه القضاء، و إن مات قبله وجب علیه القضاء، فإنّه مقتضی الجمع بین صحیح الحلبی عن الامام الصادق علیه السلام عن رجل تمتّع بالعمرة و لم یکن له هدی فصام ثلاثة أیام فی ذی الحجة ثمّ

مات بعد ما رجع الی أهله قبل أن یصوم السبعة الأیام أ عَلی ولیّه أن یقضی عنه؟ قال علیه السلام: ما أری علیه قضاء «۱». و بین ما دلّ علی وجوب القضاء علی ولیّه مطلقاً کصحیح معاویة عنه علیه السلام: من مات و لم یکن هدی لمتعته فلیصم عنه ولیه «۲». و نحوه غیره.

---

(۱) الوسائل باب ۴۸ من أبواب الذبح حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴۸ من أبواب الذبح حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۰۴

و أما هدی القران

أقسام الهدی

و أمّا هدی القران فله أحکام خاصة غیر ما مرّ من الأحکام التی یشترک هو فیها مع غیره، و قبل التعرض لها ینبغی التنبیه علی أمرین:

الأول: أنه کان الأولی إسقاط هذا البحث؛ لقلّة فائدته فی هذه الأزمنة، و لکن تبعاً للمصنّف- ره- نتعرض لأمهات مسائله مع مدارکها إجمالًا.

الثانی: للمصنف- ره- فی المنتهی کلام لا بأس بنقله علی طوله؛ لما فیه من فوائد غیر خفیة.

قال قده: الهدی علی ضربین: الأول: التطوع مثل أن خرج حاجّاً معتمراً معه هدی بنیة أن ینحره بمنی أو مکة من غیر أن یشعره أو یقلده فهذا لا یخرج عن ملک صاحبه، بل هو علی ملکیته یتصرف فیه کیف شاء من بیع أو هبة، و له ولده و شُرب لبنه، فإن هلک فلا شیء علیه.

الثانی: الواجب، و هو قسمان: أحدهما: ما وجوبه بالنذر فی ذمته أو وجوبه بغیره کهدی التمتّع، و الدماء الواجبة بترک واجب أو فعل محذور کاللباس و الطیب.

و الذی وجب بالنذر قسمان: أحدهما: أن یطلق النذر فیقول: للّه علیَّ هدی بدنة أو بقرة أو شاة. و حکمه حکم ما وجب بغیر النذر، و سیأتی.

و الثانی: أن یعیّنه فیقول: للّه علی أن اهدی هذه البدنة أو هذه الشاة فإذا قال زال ملکه عنهما و انقطع تصرّفه فی حق نفسه فیها، و هی أمانة للمساکین فی یده، و علیه أن یسوقها الی المنحر، و یتعلّق الوجوب هنا بعینه دون ذمة صاحبه، بل یجب علیه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۰۵

]...[

حفظه و إیصاله الی محلّه، فإذا تلف بغیر تفریط أو سرق أو ضلّ کذلک لم یلزمه شیء؛ لأنّه لم یجب فی الذمة، و إنّما تعلّق الوجوب بعینه فلیسقط بتلفها کالودیعة.

و أما الواجب المطلق کدم التمتع و جزاء الصید و النذر غیر المعیّن و ما شابه ذلک فعلی ضربین: أحدهما: أن یسوقه ینوی به الواجب من غیر أن یعیّنه بالقول، فهذا لا یزول ملکه إلا بذبحه و دفعه الی أهله، و له التصرف فیه بما شاء من أنواع التصرف کالبیع و الهبة و الأکل و غیر ذلک؛ لأنّه لم یتعلق حقّ الغیر به، فإن عطب تلف من ماله، و إن عاب لم یجز ذبحه و علیه الهدی الذی کان واجباً علیه؛

لأنّ وجوبه تعلق بالذمة فلا تبرأ منه إلّا بإيصاله الى مستحقّه، و جرى ذلك مجرى من عليه دَين لآخر فحمله اليه فتلف قبل وصوله إليه.

الثانى: أن يعيّن الواجب فيه فيقول: هذا الواجب علىَّ. فيتعين الواجب فيه من غير أن تبرأ الذمة منه لو أوجب هدياً و لا هدى عليه لتعيّن فكذا إذا كان واجباً فعيّنه، و يكون مضموناً عليه، فإن عطب أو سرق أو ضلّ لم يجزئه، و عاد الوجوب الى ذمته كما لو كان عليه دَين فاشترى صاحبه منه متاعاً به فتلف المتاع قبل القبض، فإنّ الدَّين يعود الى الذمة، و لأنّ التعيين ليس سبباً فى إبراء ذمته، و إنّما تعلّق الوجوب بمحل آخر فصار كالدَّين إذا رهن عليه رهناً، فإنّ الحقّ يتعلّق بالذمة و الرهن، فمتى تلف الرهن استوفى من الدين، فإذا ثبت أنه يتعين فإنّه يزول ملكه عنه، و ينقطع تصرفه فيه، و عليه أن يسوقه الى المنحر، فإن وصل نحره و أجزأه و إلّا سقط التعيين، و وجب على إخراج الذى فى ذمته على ما قلنا، و هذا كلّه لا نعلم فيه خلافاً. انتهى.

قال الشيخ فى المبسوط: الهدى على ثلاثة أضرب: تطوع و نذر شىء بعينه ابتداءً و تعيّن هدى واجب فى ذمته، فإن كان تطوعاً مثل أن خرج حاجّاً أو معتمراً، ثمّ

فيجب ذبحه أو نحره بمنى ان قرن بالحج و بمكة إن قرن بالعمرة

ذكر حكمه كما تقدم فى كلام المصنف.

ثمّ قال: الثانى: هدى أوجبه النذر ابتداءً بعينه ثمّ ذكر الحكم فيه كما تقدم أيضاً.

ثمّ قال: الثالث: ما وجب فى ذمته عن نذر أو ارتكاب محظور كاللباس و الطيب و الثوب و الصيد، أو مثل دم المتعة، فمتى ما عيّنه فى هدى بعينه تعيّن فيه، فإذا عيّنه زال ملكه عنه و انقطع تصرّفه فيه، و عليه أن يسوقه الى المنحر فإن وصل نحره و أجزأه، و إن عطب فى الطريق أو هلك سقط التعيّن و كان عليه إخراج الذى فى ذمته، فإذا نتجت فحكم ولدها حكمها. انتهى.

إذا عرفت هذا فتمام الكلام بالبحث فى جملة من الأحكام التى ذكرها المصنف- ره- فى المقام.

بيان محلّ ذبح هدى القران أو نحره

منها: ما ذكره بقوله: فيجب ذبحه أو نحره بمنى إن قرنه بالحج و بمكة إن قرنه بالعمرة هذا هو المشهور بين الأصحاب، بل عن الخلاف و المدارك و الذخيرة: الإجماع عليه.

و يشهد للأول: خبر عبد الأعلى قال أبو عبد اللّه عليه السلام: لا هدى إلّا من الإبل و لا ذبح إلّا بمنى «۱».

و للثانى: موثّق شعيب العقرقوفى، قلت لأبى عبد اللّه عليه السلام: سقت فى

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب الذبح حديث ۶.

و يجوز ركوب الهدى و شرب لبنه ما لم يضر به و بولده

العمرة بدنة فأين أنحرها؟ قال: بمكة «۱». الحديث، و هو و إن كان فى النحر إلّا أنّه يثبت فى الذبح؛ لعدم الفصل و به يقيّد إطلاق الأول.

و أفضل مواضع الذبح فى مكة: الحزورة- بالحاء المهملة على وزن قسورة- و هى فى اللغة: التلّ الصغير. و المراد بها فى المقام: التلّ

الذی خارج المسجد بین الصفا و المروة.

و یشهد لأصل الحکم: صحیح معاویة بن عمار، قال أبو عبد اللّه علیه السلام: و من ساق هدیاً و هو معتمر نحر هدیه فی المنحر و هو ما بین الصفا و المروة و هی بالحزورة «۲». الحدیث، و ظاهره و إن کان هو الوجوب، و الموثّق لا یصلح شاهداً لحمله علی إرادة الندب؛ لأنّ الجمع الموضوعی أی: حمل المطلق علی المقید، و تقیید إطلاق الموثّق به مقدّم علی الجمع الحکمی، إلّا أنّه یحمل علی الندب؛ لأنّ بناء الأصحاب علیه کما أفاده سید المدارک ره.

جواز رکوب الهدی ما لم یضرّ به و تعیّنه للذبح

و منها أنه یجوز رکوب الهدی و شُرب لبنه ما لم یضرّ به و بولده أی: یجوز رکوبه ما لم یضرّ به و شُرب لبنه ما لم یضرّ بولده، هذا الحکمان مشهوران بین الأصحاب، بل علیهما الاتفاق فی المتبرع به.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب الذبح حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب الذبح حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۰۸

]...[

و عن أبی علی لا یختار ذلک فی المضمون، فإن فعل غرم قیمة ما شرب من لبنها لمساکین الحرم، و نفی عنه البأس فی محکی المختلف.

و عن المسالک: و لو کان الهدی مضموناً کالکفارات و النذر لم یجز تناول شیء منه و لا الانتفاع به مطلقاً، فإن فعل غرم قیمته أو مثله للمستحق أصله و هو مساکین الحرم، و صاحب الحدائق فصَّل بما سمعته عن المصنف.

و عن المنتهی: الاجماع علی الاستثناء.

و کیف کان فیشهد للحکمین: جملة من النصوص کصحیح سلیمان بن خالد عن أبی عبد اللّه علیه السلام: إن نتجت بدنتک فاحلبها ما لم یضرّ بولدها ثمّ انحرهما جمیعاً. قلت: أشرب من لبنها و أسقی؟ قال: نعم، و قال: إنّ علیاً علیه السلام کان إذا رأی اناساً یمشون قد جهدهم المشی حملهم علی بدنة، و قال: إن ضلّت راحلة الرجل أو هلکت و معه هدی فلیرکب علی هدیه «۱».

و صحیح حریز عنه علیه السلام: کان علی علیه السلام إذا ساق البدنة و مرّ علی المشاة حملهم علی بدنته، و إن ضلت راحلة رجل و معه بدنة رکبها غیر مضرّ و لا مثقل «۲».

و صحیح یعقوب بن شعیب عنه علیه السلام عن الرجل یرکب هدیه إن احتاج الیه، فقال: قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: یرکبها غیر مجهد و لا متعب «۳».

---

(۱) الوسائل باب ۳۴ من أبواب الذبح حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۳۴ من أبواب الذبح حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۳۴ من أبواب الذبح حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۰۹

]...[

و نحوها غیرها.

و أما خبر السکونی عن جعفر بن محمد علیهما السلام أنه سئل ما بال البدنة تقلّد النعل و تشعر؟ فقال علیه السلام: أمّا النعل فیعرف أنها بدنة و یعرفها صاحبها بنعله، و أمّا الاشعار فإنّه یحرم ظهرها علی صاحبها من حیث أشعرها فلا یستطیع الشیطان أن یتسنّمها «۱» فلقصوره عن معارضة ما تقدم یحمل علی الکراهة، أو علی صورة الاضرار.

ثمّ إنّ مقتضی إطلاق النصوص عدم الفرق بین کونه مضموناً أو غیر مضمون، فإن تم ما عن المنتهی من الإجماع علی استثناء المضمون فهو المقیّد للإطلاق و إلّا فالإطلاق یتبع.

ثمّ إنّه لا إشکال و لا خلاف فی أنّه لا یخرج الهدی عن ملک سائقه بشرائه و إعداده و سوقه لأجل ذلک قبل عقد الإحرام، بل عن المسالک: دعوی الإجماع علیه.

و یشهد به خبر الحلبی أو صحیحه عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن الرجل یشتری البدنة ثمّ تضلّ قبل أن یشعرها أو یقلّدها فلا یجدها حتی یأتی منی فینحر و یجد هدیه، قال علیه السلام: إن لم یکن أشعرها فهی من ماله إن شاء نحرها و إن شاء باعها، و إن کان أشعرها نحرها «۲». و نحوه غیره، و علیه فله التصرف فیه بالتلف و غیره، و إن أشعره أو قلّده بدون عقد الإحرام به و لا تأکیده به.

---

(۱) الوسائل باب ۳۴ من أبواب الذبح حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۳۲ من أبواب الذبح حدیث ۱.

و إذا هلک هدی القران لم یلزمه بدله إلّا أن یکون مضموناً

نعم إن ساقه بمعنی أنه أشعره أو قلّده عاقداً به الإحرام أو مؤکداً به التلبیة العاقدة فلا بدّ من نحره أو ذبحه، و لا یجوز له إبداله، و لا التصرف فیه بما یمنع من نحره لتعیّنه حینئذٍ لذلک کما صرّح به غیر واحد.

و یشهد به الآیة الکریمة لٰا تُحِلُّوا شَعٰائِرَ اللّٰهِ وَ لَا الشَّهْرَ الْحَرٰامَ وَ لَا الْهَدْیَ وَ لَا الْقَلٰائِدَ «۱» فإنّ إحلال القلائد عدم صرفها فی جهاتها أو منع أهلها من ذلک، و نصوص کثیرة منها خبر الحلبی المتقدم.

ثمّ إنّ مقتضی إطلاق الآیة و الخبر: أنّ الموجب لتعینه للذبح أو النحر هو الاشعار و إن لم یعقد الإحرام به و لا أکّده به، إلّا أنّ تسالم الأصحاب علی عدم التعین بالاشعار خاصة یقید إطلاقهما.

و یمکن أن یقال: إنّ المراد بهدی القران هو ما یقترن به نیة الاحرام سواء عقده به أو بالتلبیة و أکّده به، و لکن مع ذلک فهو باقٍ علی ملکه یجوز التصرف فیه کما مرّ.

عدم وجوب البدل لو هلک هدی القران

و منها: أنه إذا هلک هدی القران لم یلزمه بدله إلّا أن یکون مضموناً بأن کان واجباً أصالة لا بالسیاق وجوباً مطلقاً لا مخصوصاً بفرد کالکفّارات و المنذور مطلقاً، بلا خلاف یعتد به فی الحکمین.

---

(۱) المائدة آیة ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۱۱

و لا یتعین للصدقة إلّا بالنذر و شبهه

و النصوص تشهد بهما، لاحظ: صحیح محمد بن مسلم عن أحدهما علیهما السلام عن الهدی الذی یقلّد أو یشعر ثمّ یعطب، قال علیه السلام: إن کان تطوعاً فلیس علیه غیره، و إن کان جزاءً أو نذراً فعلیه بدله «۱».

و صحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق علیه السلام عن رجل أهدی هدیاً فانکسرت، فقال علیه السلام: إن کانت مضمونةً فعلیه مکانها، و المضمون ما کان نذراً أو جزاءً أو یمیناً، و له أن یأکل منها فإن لم یکن مضموناً فلیس علیه شیء «۲». و نحوهما غیرهما.

و أما مرسل حریز عنه علیه السلام: و کلّ شیء إذا دخل الحرم فعطب فلا بدل علی صاحبه تطوعاً أو غیره «۳». فهو و إن کان خاصاً و یصلح لتقیید ما تقدّم، سیما و فی صدره ما یوافق مضمون سائر النصوص إلّا أنّه لإرساله و إعراض الأصحاب عنه لا یعتمد علیه.

ثمّ إنّ مقتضی إطلاق النصوص کالکتاب عدم الفرق فی المضمون بین کونه کلیاً فی الذمة، أو معیّناً، و لکن تسالم الأصحاب بضمیمة ما قیل من انسباق الکلی من النصوص یوجب اختصاص الحکم بالکلی، و اللّه العالم.

و منها: أنه لا یتعیّن هدی السیاق فی حج أو عمرة للصدقة إلّا بالنذر و شبهه أی بکونه منذور التصدق، فإنّه حینئذٍ لا یجوز أکله و إهداؤه، بخلاف ما ساقه

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب الذبح حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲۵ من أبواب الذبح حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۱۲

]...[

تبرعاً؛ فإنّ حکمه حکم الهدی المتقدم.

و یدل علی الحکمین: جملة من النصوص کخبر أبی بصیر عن رجل أهدی هدیاً فانکسر، قال علیه السلام: إن کان مضموناً و المضمون ما کان فی یمین یعنی نذراً أو جزاءً فعلیه فداؤه. قلت: أ یأکل منه؟ قال: علیه السلام: لا، إنّما هو للمساکین فإن لم یکن مضموناً فلیس علیه شیء. قلت: أ یأکل منه؟ قال: یأکل منه «۱». و نحوه غیره، مع أنه فی غیر النذر ما ذکرناه فی هدی التمتّع یجری فی هدی السیاق کما مرّ، بل عرفت أنّ نصوص التثلیث فی هدی القران.

و بازائها روایات تدلّ علی أنّه یؤکل من الهدی مضموناً کان أو غیر مضمون کخبر جعفر بن بشیر عن الامام الصادق علیه السلام عن البدن التی تکون جزاء الایمان و النساء و لغیره یؤکل منها، قال علیه السلام: نعم یؤکل من کلّ البدن «۲».

و خبر عبد الملک القمی عنه علیه السلام: یؤکل من کل هدی نذراً کان أو جزاءً «۳». و نحوهما غیرهما.

و حملها الشیخ- قده- علی حال الضرورة، و لکن الجمع العرفی یقتضی البناء علی الکراهة، إلّا أنّه من جهة عدم إفتاء الأصحاب بها یتعیّن طرح الثانیة أو حملها علی ما أفاده الشیخ ره.

---

(۱) الوسائل باب ۴۰ من أبواب الذبح حدیث ۱۶.

(۲) الوسائل باب ۴۰ من أبواب الذبح حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۴۰ من أبواب الذبح حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۱۳

و لا یعطی الجزار الجلود من الهدی الواجب

عدم إعطاء الجزار الجلود

و منها: أنّه لا یعطی الجزار الجلود من الهدی الواجب کما هو المنسوب الی المشهور.

و عن جماعة القول بالکراهة، و قوّاه سید الریاض، و عبارة المنتهی تشعر به، للتعبیر بلفظ لا ینبغی.

و النصوص مختلفة، منها: ما یدلّ علی المنع کصحیح ابن البختری عن امامنا الصادق علیه السلام: نهی رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله أن یعطی الجزار من جلود الهدی و جلالها شیئاً «۱».

و خبر معاویة عنه علیه السلام: نحر رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله بدنة و لم یعط الجزارین من جلودها و لا قلائدها و لا جلالها و لکن تصدّق به، و لا تعط السلّاخ منها شیئاً و لکن أعطه من غیر ذلک «۲» و نحوهما غیرهما.

و منها: ما استدلّ به سید الریاض للجواز و هو مرسل الصدوق فی الفقیه عنهم علیه السلام: إنّما یجوز للرجل أن یدفع الاضحیة الی من یسلخها بجلدها لأن اللّه تعالی قال: فَکُلُوا مِنْها وَ أَطْعِمُوا* و الجلد لا یؤکل و لا یطعم «۳».

و خبر الأزرق عن أبی إبراهیم علیه السلام عن الرجل یعطی الأضحیة من

---

(۱) الوسائل باب ۴۳ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴۳ من أبواب الذبح حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۴۳ من أبواب الذبح حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۱۴

و أما الاضحیة

یسلخها بجلدها، قال: لا بأس به، إنّما قال اللّه عزّ و جل فَکُلُوا مِنْها وَ أَطْعِمُوا* و الجلد لا یؤکل و لا یطعم «۱».

قال قده: و هما و إن وردا فی الأضحیة لکن ذکر الآیة العامة للهدی أو الخاصة به ظاهر بل صریح فی العموم.

و یرده: إنّ مرسل الفقیه مذیّل بقوله: و لا یجوز ذلک فی الهدی. و هو یوجب صراحته فی الاختصاص بالأضحیة، و علی فرض العموم یخصّص عمومه بما تقدم، فالأظهر هو عدم الجواز.

ثمّ إنّ مقتضی إطلاق النصوص المنع من الاعطاء مطلقاً، و لکن قیّده جماعة بما إذا کان الإعطاء اجرةً.

و فی الجواهر: أمّا إذا کان علی وجه الصدقة مع کونه من أهلها فلا بأس، کما صرّح به فی المدارک، و محکی الغنیة و الاصباح و إن لم یذکر الجلال فی الأخیر و القلائد أیضاً فی سابقه، و عن المقنع و الهدایة فی هدی المتعة: و لا تعط الجزار جلودها و لا قلائدها و لا جلالها و لکن تصدّق بها و لا تعط السلاخ منها. انتهی، و طریق الاحتیاط واضح.

تأکّد استحباب الاضحیة

. و أمّا الاضحیة بضم الهمزة و کسرها و تشدید الیاء. و فی مجمع البحرین: و فی الاضحیة لغات محکیة عن الأصمعی: اضحیة و إضحیة بضم الهمزة و کسرها، و ضحیة

---

(۱) الوسائل باب ۴۳ من أبواب الذبح حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۱۵

فمستحبة

علی فعلیة، و الجمع: ضحایا کعطیة و عطایا، و أضحاه کأرطاه، و الجمع: أضحی کأرطی. انتهی، و المراد بها ما یذبح أو ینحر من النعم یوم عید الأضحی و ما بعده الی ثلاثة ایام، و لعلّ وجه تسمیتها بذلک ذبحها فی الضحی غالباً.

فمستحبة استحباباً مؤکّداً، اجماعاً بقسمیه، بل یمکن دعوی ضروریة مشروعیتها کذا فی الجواهر.

و یشهد به: مضافاً الی ذلک، و إلی ما عن جمع من المفسرین من أنه المراد من قوله تعالی: فَصَلِّ لِرَبِّکَ وَ انْحَرْ. «۱» و إن کان قد فسّر فی النصوص الواصلة إلینا برفع الیدین حذاء الوجه مستقبل القبلة فی افتتاح الصلاة بل فی بعضها أنّه لیس المراد به النحیرة «۲» جملة من النصوص المستفیضة، بل المتواترة، کصحیح محمد بن مسلم عن الامام الباقر علیه السلام: الاضحیة واجبة علی من وجد من صغیر أو کبیر و هی سنّة «۳».

و صحیح ابن سنان عن الامام الصادق علیه السلام عن الأضحی أ واجب هو علی من وجد لنفسه و عیاله؟ فقال علیه السلام: أمّا لنفسه فلا یدعه، و أما لعیاله إن شاء ترکه «۴».

و خبر العلاء بن الفضیل عن أبی عبد اللّه علیه السلام: إنّ رجلًا سأله عن الأضحی، فقال: هو واجب علی کلّ مسلم إلّا علی من لم یجد، فقال له السائل: فما

---

(۱) الکوثر آیة ۳.

(۲) الوسائل باب ۹ من أبواب تکبیرة الاحرام من کتاب الصلاة.

(۳) الوسائل باب ۶۰ من أبواب الذبح حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۶۰ من أبواب الذبح حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۱۶

]...[

تری فی العیال؟ فقال: إن شئت فعلت و إن شئت لم تفعل، فأمّا أنت فلا تدعه «۱». الی غیر ذلک من النصوص المتضمنة جملة منها لبیان ما یترتّب علی الأضحی من الثواب، و جملة اخری لبیان فوائد اخر مترتبة علیه.

و کیف کان فظاهر کثیر من هذه النصوص هو الوجوب کما عن الاسکافی الافتاء به.

و اجیب عنه تارة بأنّ بعض النصوص تضمّن وجوبه علی الکبیر و الصغیر، و حیث إنّه لا یجب علی الصغیر قطعاً فلا بدّ و أن یراد به وجوبه علی ولیه، و هذا مضافاً الی استلزامه التقدیر و لیس هو أولی من حمل الوجوب علی إرادة الثبوت الملائم مع الاستحباب-

یعارضه حینئذٍ بعضها الآخر المصرَّح بعدم وجوبه عن العیال، فیتعیّن حمل الوجوب بالنسبة الی الصغیر علی الندب، فإن ابقی علی ظهوره بالنسبة الی الکبیر یلزم استعمال اللفظ فی أکثر من معنی، فیتعین الحمل علی إرادة الندب بالنسبة إلیه أیضاً.

و اخری: بأنّ بعض تلک النصوص محتمل للخبریة، و بعضها مصرّح بوجوبه علی الصغیر، و حیث لا یجب علیه قطعاً فیدور الأمر بین تقدیر الولی أو حمله علی إرادة الندب، و الثانی أولی بملاحظة ما فیه من قوله: و هی سنّة، و بعضها متضمّن للأمر بالاستقراض و الاضحاء، و لا یجب الاستقراض قطعاً، و بعضها متضمّن للأمر بذبح الکبش الموصوف بصفات خاصة الذی لا یجب قطعاً فلا دلیل علی الوجوب.

و لکن یرد علی الأول: أنه لا مانع من وجوبه بالخصوص علی الصغیر، و یکون الولی مخاطباً به، و یخصّص به ما دلّ علی عدم وجوبه عن العیال، کما أنّ دعوی أنه لیس

---

(۱) الوسائل باب ۶۰ من أبواب الذبح حدیث ۵.

]...[

التقدیر أولی من حمل الوجوب علی الاستحباب؛ مندفعة بأنّ التقدیر لازم علی کلّ حال؛ إذ بعض أفراد الصغیر لا یقبل توجّه الخطاب إلیه و لو ندبیاً، فالموجّه إلیه الخطاب هو الولی.

و یرد علی الثانی: أنّ الجملة الخبریة ظاهرة فی الوجوب، و ما افید من أنّ التقدیر لیس أولی من الحمل علی الندب، قد عرفت ما فیه، و المراد بالسنّة یمکن أن یکون ما ثبت وجوبه بغیر الکتاب، و عدم وجوب الاستقراض لا یصلح قرینة لحمل الأمر بها علی الندب.

فالحقّ أن یقال: إنّ تسالم الأصحاب علی عدم الوجوب فی مثل هذه المسألة المبتلی بها مع هذه النصوص الکثیرة الظاهرة فی الوجوب من دون معارض- یکون دلیلًا قطعیاً علی عدم الوجوب، و یوجب صرف ظهور الأخبار.

و ان شئت قلت: إنّ النبوی: کتب علیّ النحر و لم یکتب علیکم «۱» - المنجبر ضعفه بالعمل، موجب لصرف ظهور الأخبار، فلا ینبغی التأمل فی استحباب ذلک، غایة الأمر استحباباً مؤکّداً، کما یظهر من ملاحظة النصوص و ما فیها من التأکیدات.

---

(۱) کنز العمال ج ۳ ص ۱۷ الرقم ۳۶، و فیه: الأضحی علیّ فریضة و علیکم سنّة.

یوم النحر و ثلاثة بعده بمنی و یومان فی غیرها

وقت الاضحیة بمنی و الأمصار

و وقتها: یوم النحر و ثلاثة أیام بعده بمنی، و یومان فی غیرها بلا خلاف، و فی المنتهی: ذهب إلیه علماؤنا أجمع.

و یشهد به: جملة من النصوص، کصحیح علی بن جعفر عن أخیه موسی بن جعفر علیهما السلام عن الأضحی کم هو بمنی؟ قال: أربعة ایام. و سألته عن الأضحی فی غیر منی، فقال: ثلاثة أیام. فقلت: فما تقول: فی رجل مسافر قدم بعد الأضحی بیومین أله أن یضحّی فی الیوم الثالث؟ قال علیه السلام: نعم «۱».

و الظاهر أنّ المراد اليوم الثالث من يوم النحر لا الثالث بعده كما استظهره فی محكی كشف اللثام، لا بقرينة ما قبله كما فی الجواهر؛ فإنّه يمكن حمله على إرادة القضاء كما حمله عليه فی كشف اللثام على ما حكی، بل بقرينة التصريح به فی موثّق الساباطی عن الامام الصادق عليه السلام عن الأضحى بمنى، فقال: أربعة أيام، و عن الأضحى فی سائر البلدان، فقال: ثلاثة ايام، و قال: لو أنّ رجلًا قدم الى أهله بعد الأضحى بيومين ضحّى اليوم الثالث الذی قدم فيه «۲». و نحوهما غيرهما.

و بها يقيّد إطلاق ما دلّ على أنّ الأضحى ثلاثة ايام كخبر غياث «۳».

و قد يقال: إنّه يحمل على التقية، لكونه موافقاً لمذهب أبی حنيفة و مالك و الثورى، فتأمل.

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب الذبح حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب الذبح حديث ۲.

(۳) الوسائل باب ۶ من أبواب الذبح حديث ۴.

]...[

و أما صحيح محمد بن مسلم عن الامام الباقر عليه السلام: الأضحى يومان بعد يوم النحر و يوم واحد بالأمصار «۱».

و خبر الأسدی عن الامام الصادق عليه السلام عن النحر، فقال: أما بمنى فثلاثة أيام، و أمّا فی البلدان فيوم واحد «۲». فقد حملهما الشيخ و الصدوق على إرادة أيام النحر و الأضحى التی لا يجوز الصوم فيها، و هی ما ذكر.

و يعضد ذلك: صحيح منصور عنه عليه السلام: النحر بمنى ثلاثة أيام فمن أراد الصوم لم يصم حتى تمضی الثلاثة الأيام، و النحر بالأمصار يوم فمن أراد أن يصوم صام من الغد «۳».

لا يقال: إنّه لا يجوز صوم يوم الثالث من أيام التشريق بمنى؛ فإنّه يدفعه: أنه يجوز بعض أفراده و هو صوم بدل الهدى فی اليوم الثانی عشر.

و لو انقضت هذه الأيام و لم يضح لم يكن عليه قضاؤها؛ لعدم الدليل عليه.

قال المصنف فی المنتهى: لو فاتت هذه الأيام فإن كانت الأضحية واجبةً بالنذر و شبهه لم يسقط وجوب قضائها؛ لأنّ لحمها مستحقّ للمساكين، فلا يخرجون عن الاستحقاق بفوات الوقت، و إن كانت غير واجبة فقد فات ذبحها، فإن ذبحها لم يكن اضحيةً فإن فرقّ لحمها على المساكين استحق الثواب على التفرقة دون الذبح. انتهى.

أقول: إن كان النذر متعلقاً بالاضحية- كما هو المفروض- فقد فات وقتها و خرجت عن كونها اضحيةً فكيف يجب قضاؤها، فالحقّ: عدم وجوب القضاء، نعم عليه

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب الذبح حديث ۷.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب الذبح حديث ۶.

(۳) الوسائل باب ۶ من أبواب الذبح حديث ۵.

]...[

کفارة حنث النذر.

و أما وقتها بالنسبة الی الیوم الذی تذبح فیه من أیّ ساعاته؟ فعن جماعة منهم الشیخ فی المبسوط و المصنف فی المنتهی و الشهید فی الدروس و غیرهم فی غیرها أنه إذا طلعت الشمس و مضی مقدار ما یمکن صلاة العید و الخطبتان بعدها المخفّفتان.

و استدل له فی المنتهی بأنّها عبادة متلوّ آخر وقتها بالوقت، فتعلیق أوله بالوقت کالصوم و الصلاة.

و استدل له فی الحدائق بموثّق سماعة عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قلت له: متی نذبح؟ قال علیه السلام: إذا انصرف الإمام. قلت: فإذا کنت فی أرض لیس فیها إمام فاصلی بهم جماعة؟ فقال إذا استعلت الشمس «۱».

و لکن یرد علی الأول: أنه بعد دلالة النصوص بإطلاقها علی أنّ وقتها من أول طلوع الشمس لا یعتنی به.

و یرد علی الثانی: أنّ السؤال یمکن أن یکون عن وقت الفضیلة، فلا مقیّد لإطلاق النصوص، فالأظهر أنّ وقتها من أول طلوع الشمس الی الغروب، و قد مرّ فی مبحث الهدی الجواز باللیل، فراجع، کما مرّ حکم ادّخار لحمها و تقسیمه و إخراجه من منی.

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب صلاة العیدین حدیث ۳ کتاب الصلاة.

و یجزی هدی التمتع عنها و لو فقدها تصدق بثمنها

فی بیان جملة من أحکام الاضحیة

۱- و یجزی هدی التمتّع عنها کما فی المتن، و عن النافع و التلخیص.

و فی الشرائع و عن غیرها یجزی الهدی الواجب عنها.

و عن النهایة و الوسیلة و التحریر و المنتهی و التذکرة: إجزاء مطلق الهدی عنها.

و الأظهر هو الأخیر، و یشهد به: صحیح محمد بن مسلم عن الامام الباقر علیه السلام: یجزیک من الاضحیة هدیک «۱». و نحوه غیره.

و دعوی الانصراف الی الواجب أو خصوص هدی التمتّع؛ کما تری.

ثمّ إنّ فی لفظ الإجزاء إشعاراً أو ظهوراً بما ذکره غیر واحد من أنّ الجمع بینهما أفضل.

۲- و لو فقدها تصدّق بثمنها و إن اختلفت أثمانها جمع الأعلی و الوسط و الأدون، و تصدّق بثُلث الجمیع، بلا خلاف فی شیء من ذلک.

و مدرک الحکم خبر عبد الله بن عمر، قال: کنّا بمکة فأصابنا غلاء فی الأضاحی فاشترینا بدینار ثمّ بدینارین ثمّ بلغت سبعة ثمّ لم توجد بقلیل و لا کثیر فرقع هشام المکاری رقعة الی أبی الحسن علیه السلام فأخبره بما اشترینا ثمّ لم نجد بقلیل و لا کثیر، فوقّع علیه السلام: انظروا الی الثمن الأول و الثانی و الثالث، ثمّ تصدّقوا بمثل ثُلثه «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۶۰ من أبواب الذبح حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۵۸ من أبواب الذبح حدیث ۱.

و یکره التضحیة بما یربیه و اعطاء الجزار الجلود.

و فی الجواهر: و الظاهر کما صرّح به غیر واحد: أنّ المراد التصدّق بقیمة منسوبة الی ما کان من القیم، فمن الاثنین النصف، و من الثلاث الثلث، و من الأربع الرُبع، و هکذا، و أنّ اقتصار الأصحاب علی الثلث تبعاً للروایة التی یمکن أن تکون هی المستند للأصحاب فیما ذکروه فی اختلاف قِیَم المعیب و الصحیح. انتهی.

۳- و یکره التضحیة بما یربیه لخبر محمد بن الفضیل عن أبی الحسن علیه السلام، قال: قلت: جعلت فداک کان عندی کبش سمین لُاضحّی به فلمّا أخذته و أضجعته نظر الیَّ فرحمته و رققت علیه ثمّ إنّی ذبحته، فقال لی: ما کنت احبّ لک أن تفعل لا تربین شیئاً من هذا ثمّ تذبحه «۱».

و مرسل الفقیه، قال أبو الحسن موسی بن جعفر علیهما السلام: لا یضحی لشیء من الدواجن «۲» و هی علی ما قاله أهل اللغة: الشاة التی تعلفها الناس فی منازلهم، کذلک الناقة و الحمام البیوتی. کذا فی المجمع.

۴- و فی إعطاء الجزار الجلود کلام قد تقدم فی هدی القارن و عرفت اختصاص دلیل المنع بالهدی، و صراحة خبرین فی الجواز فی الاضحیة فراجع.

و ربما یستدل للکراهة بخبر معاویة بن عمار عن الامام الصادق علیه السلام: ذبح رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله- الی أن قال- و لم یعط الجزّارین من جلا لها و لا من قلائدها و لا من جلودها و لکن تصدق «۳» به.

و خبره الآخر عنه علیه السلام: ینتفع بجلد الاضحیة و یشتری به المتاع، و إن تصدّق به فهو أفضل، و قال: نحر رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله بدنة و لم یعط الجزّارین

(۱) الوسائل باب ۶۱ من أبواب الذبح حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶۱ من أبواب الذبح حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۴۳ من أبواب الذبح حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۲۳

]...[

من جلودها و لا قلائدها و لا جلالها، و لکن تصدّق به، و لا تعط السلاخ منها شیئاً و لکن أعطه من غیر ذلک «۱».

و ظاهر الثانی الاختصاص بالاضحیة إن لم یکن روایتین و لیس ببعید، و یشعر به قوله: و قال و علی الاختصاص یحمل علی الکراهة بقرینة ما تقدم من نصوص الجواز و أما علی التعمیم و کذا فی سابقه فالخبران أخصّ مطلق منهما فیقیّد إطلاقهما بغیر الأضحیة، و علیه فلا دلیل علی الکراهة.

ثمّ إنّ صریح الثانی جواز أن ینتفع به المالک و أن یبیعه و یشتری بثمنه متاع البیت إلّا أنّ التصدّق أفضل.

و قد تقدم فی مبحث الهدی أنه لا یجب التصدق بها و لا إهداء الإخوان و أنّ له أن یأکل جمیعها، و علیه فهل یجوز بیع لحومها أم لا کما هو المنسوب الی بعضهم؟ الظاهر هو الأول؛ لأنّ المأمور به هو الذبح خاصة، و لکن ادّعی بعض المحققین أنّ التتبع فی الأخبار و سیرة المسلمین فی الأعصار یوجب القطع بأنّ الدخیل فی المأمور به شیء آخر زائداً علی الذبح و لو بإهداء جزء منها للإخوان أو التصدق ببعضها أو اطعام أهله منها، و لیس ببعید، و علیه فله أن یتصدق ببعض لحمها و یفعل فی غیره ما شاء.

(۱) الوسائل باب ۴۳ من أبواب الذبح حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۲۴

الثالث: الحلق و یجب یوم النحر بعد الذبح الحلق أو التقصیر بمنی و الحلق أفضل و یتأکد للصرورة و الملبّد

من مناسک منی: الحلق أو التقصیر

اشارة

الثالث من مناسک منی: الحلق، و یجب یوم النحر بعد الذبح الحلق أو التقصیر بمنی و الحلق أفضل، و یتأکّد للصرورة و الملبّد کما صرّح بذلک کله غیر واحد من الأساطین، و تنقیح القول فی طی مسائل.

الاولی: المعروف بین الأصحاب وجوب النسک المزبور.

و فی المنتهی: ذهب إلیه علماؤنا أجمع إلّا فی قول شاذ للشیخ فی التبیان أنّه مندوب و هو نسک عند علمائنا. انتهی.

و یشهد بالوجوب: طوائف من النصوص، منها: ما تضمّن الأمر به کخبر عمر بن یزید عن الامام الصادق علیه السلام: إذا ذبحت اضحیتک فاحلق رأسک «۱». نحوه غیره.

و منها: ما دل علی أنّه إذا نسی أن یأتی به یرجع و یأتی کخبر الحلبی عنه علیه السلام عن رجل نسی أن یقصر من شعره أو یحلقه حتی ارتحل من منی، قال علیه السلام: یرجع الی منی حتّی یلقی شعره بها حلقاً کان أو تقصیراً «۲». و بمعناه روایات اخر.

و منها: ما دلّ علی ثبوت الکفارة لو زار البیت قبله، و سیأتی.

و منها: ما دلّ علی توقّف الإحلال علیه.

و هذا کلّه، مضافاً الی التأسّی، فلا ینبغی التوقّف فی الوجوب.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب الحلق و التقصیر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب الحلق و التقصیر حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۲۵

]...[

الثانیة: یجب ان یکون ذلک بمنی.

و فی الحدائق: هو مقطوع به فی کلامهم، بل ظاهر التذکرة و المنتهی أنه موضع وفاق انتهی.

و استدلّ له الشیخ بصحیح الحلبی المتقدم، قال علیه السلام فی الناسی: یرجع الی منی.

و خبر أبی بصیر عن رجل جهل أن یقصر من رأسه أو یحلق حتی ارتحل من منی، قال علیه السلام: فلیرجع الی منی حتی یحلق شعره أو یقصر و علی الصرورة أن یحلق «۱».

و أمّا حسن مسمع عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن رجل نسی أن یحلق رأسه أو یقصر حتی نفر، قال علیه السلام: یحلق فی الطریق أو أین کان «۲».

و خبر أبی بصیر عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی رجل زار البیت و لم یحلق رأسه، قال علیه السلام: یحلق بمکة و یحمل شعره الی

منی و لیس علیه شیء «۳»، فمحمولان علی صورة تعذّر العود الی منی کما عن الشیخ و غیره.

و لعلّ وجهه: أنّ روایات العود مختصة بصورة التمکن فهی حینئذٍ بمنزلة الخاص، فیقیّد بها إطلاق الخبرین، و لولاه لزم طرحهما؛ لمخالفتهما لعمل الأصحاب.

و قد طعن صاحب المدارک فی حسن مسمع، إذ لم یوثّقه أحد.

و فیه أولًا: أنه- قده- تارة یعدّ خبره صحیحاً، و اخری حسناً، و ثالثة یطرحه کما هنا علی ما فی الحدائق.

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب الحلق و التقصیر حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب الحلق و التقصیر حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۶ من أبواب الحلق و التقصیر حدیث ۷.

]...[

و ثانیاً: أنه ممدوح، و حدیثه معدود من الحسن.

الثالثة: قیل: یجب أن یکون ذلک یوم النحر، و استدلّ له بفعل النبی صلّی اللّه علیه و آله و الأئمة المعصومین علیهم السلام فیجب؛ للتأسی، و لقوله صلّی اللّه علیه و آله: (خُذوا عنّی مناسککم) «۱».

و بخبر عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه عن أبی عبد اللّه علیه السلام کان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله یوم النحر یحلق رأسه و یقلّم أظفاره «۲». الحدیث.

و اورد علی الاستدلال بهما: أنه لم یثبت کون ذلک منسکاً؛ إذ الفعل لا بدّ و أن یقع فی زمان، و فعله صلّی اللّه علیه و آله فی ذلک الیوم لعلّه لکونه أحد الأفراد.

و لکن لو تمّ ذلک بالنسبة الی ما علم من الخارج أنّه صلّی اللّه علیه و آله کان یحلق فی ذلک الیوم؛ لا یتمّ فی الخبر، إذ ظاهر نقل المعصوم علیه السلام إیّاه کونه منسکاً فیشمله النبوی، إلّا أنّ الکلام فی انجبار ضعف النبوی و فی أنّه إنّما یدلّ علی أخذ المناسک منه، و أنّ ما یفعله بما أنّه واجب یکون واجباً علی الامة، و ما یفعله بما أنّه مستحب یکون کذلک، و مجرد الفعل و نقل المعصوم إیّاه لا یثبت کونه واجباً.

اللّهم إلا أن یقال: إنّه إذا ثبت مطلوبیته و حیث لم یرخّص فی ترکه فیحکم العقل بلزوم الإتیان به، فلو لم یکن ذلک أظهر لا ریب فی کونه أحوط.

فما عن الحلبی و المنتهی و التذکرة و غیرهما من جواز تأخیره الی آخر أیام التشریق؛ ضعیف، نعم لو عصی و أخّره یجزی لو قدمه علی الطواف، و سیأتی الکلام فیه فی آخر وقت الطواف.

---

(۱) تیسیر الوصول ج ۱- ص ۳۱۲.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب الحلق و التقصیر حدیث ۱۲.

]...[

وجوب تأخير الحلق أو التقصير عن الذبح

الرابعة: اختلف الأصحاب فی أنه هل یجب تأخیر الحلق أو التقصیر عن الذبح أم یستحب ذلک؟ ذهب الشیخ فی المبسوط و الاستبصار الی الأول، و اختاره أکثر المتأخّرین منهم: المصنف- ره- فی أکثر کُتبه، و المحقّق فی الشرائع؟ و بالثانی قال الشیخ فی محکی الخلاف و ابن أبی عقیل و أبو الصلاح و الحلّی و المصنّف فی محکی المختلف، و سید الریاض مال إلیه.

استدلّ للأول بالآیة الکریمة: وَ لا تَحْلِقُوا رُؤُسَکُمْ حَتّی یَبْلُغَ الْهَدْیُ مَحِلَّهُ «۱» ففی موثق الساباطی عن الامام الصادق علیه السلام عن رجل حلق قبل أن یذبح، قال: یذبح و یعید الموسی، لأنّ اللّه تعالی یقول: وَ لا تَحْلِقُوا رُؤُسَکُمْ حَتّی یَبْلُغَ الْهَدْیُ مَحِلَّهُ «۲».

و بنصوص کثیرة کخبر عمر بن یزید عن أبی عبد اللّه علیه السلام: إذا ذبحت اضحیتک فاحلق رأسک و اغتسل و قلّم أظفارک و خُذ من شاربک «۳».

و خبر جمیل بن دراج عنه علیه السلام: تبدأ بمنی بالذبح قبل الحلق «۴». الحدیث.

و خبر موسی بن القاسم عن الامام علی علیه السلام: لا یحلق رأسه و لا یزور

---

(۱) البقرة آیة ۱۹۶.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الحلق و التقصیر حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب الحلق و التقصیر حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۳۹ من أبواب الذبح حدیث ۳.

]...[

حتی یضحّی فیحلق رأسه و یزور متی شاء «۱».

و صحیح عبد اللّه بن سنان عن الإمام الصادق علیه السلام عن رجل حلق رأسه قبل أن یضحّی، قال علیه السلام: لا بأس و لیس علیه شیء و لا یعودن «۲» بناءً علی ارادة الحرمة من النهی عن العود، و ارادة عدم الاعادة من نفی الباس.

و موثّق عمار عنه علیه السلام عن رجل حلق قبل ان یذبح، قال علیه السلام: یذبح و یعید الموسی؛ لأن اللّه تعالی یقول: لا تَحْلِقُوا رُؤُسَکُمْ حَتّی یَبْلُغَ الْهَدْیُ مَحِلَّهُ «۳» الی غیر ذلک من الأخبار الواردة فی الموارد الخاصة.

و لکن یرد علی الاستدلال بالآیة الشریفة: ان ظاهر بلوغ الهدی محله لیس هو الذبح، و موثق الساباطی المفسر إیاها المتضمن لکون بلوغ الهدی محله هو الذبح معارض بجملة اخری من الأخبار فی ذلک، لاحظ: خبر علی بن أبی حمزة عن أبی الحسن علیه السلام: إذا اشتریت اضحیتک و وزنت ثمنها و صارت فی رحلک فقد بلغ الهدی محله، فإن أحببت أن تحلق فاحلق «۴».

و خبره الآخر عن أبی عبد اللّه علیه السلام: إذا اشتری الرجل هدیه و قمطه فی بیته فقد بلغ محلّه فإن شاء فلیحلق «۵».

و خبر أبی بصیر عنه علیه السلام: إذا اشتریت اضحیتک و قمطتها فی جانب رحلک فقد بلغ الهدی محلّه، فإن احببت أن تحلق فاحلق «۶».

و عن المبسوط و النهایة و التهذیب، و الحلی الافتاء بمضمونها، و أنه یجوز الحلق

---

(۱) الوسائل باب ۳۹ من ابواب الذبح حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۳۹ من ابواب الذبح حدیث ۱۰.

(۳) الوسائل باب ۳۹ من ابواب الذبح حدیث ۸.

(۴) الوسائل باب ۳۹ من ابواب الذبح حدیث ۷.

(۵) الوسائل باب ۳۹ من ابواب الذبح حدیث ۷.

(۶) الوسائل باب ۳۹ من ابواب الذبح حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۲۹

]...[

اذا حصل الهدی فی الرحل و إن لم یذبحه.

و أما النصوص فإنکار ظهورها فی الوجوب مکابرة الا ان بازائها روایات تدل علی عدم الوجوب کصحیح جمیل عن الامام الصادق علیه السلام عن الرجل یزور البیت قبل ان یحلق، قال علیه السلام: لا ینبغی الا ان یکون ناسیاً. ثمّ قال: ان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله أتاه أناس یوم النحر. فقال بعضهم: یا رسول اللّه انی حلقت قبل ان اذبح. و قال بعضهم: حلقت قبل ان ارمی فلم یترکوا شیئاً کان ینبغی ان یؤخروه الا قدموه، فقال صلّی اللّه علیه و آله: لا حرج «۱» و قریب منه صحیح البزنطی «۲». و غیره.

بل صحیح ابن سنان المتقدم دال علیه، لان حمل نفی الباس علی نفی الاعادة خلاف ظاهره، سیما مع تعقبه بقوله: و لیس علیه شیء؛ بل هو قرینة علی حمل النهی عن العود علی المرجوحیة لا المنع.

و الجمع بین النصوص یقتضی حمل الاولی علی الاستحباب، و أمّا حمل الثانیة علی صورة الجهل و النسیان فهو بلا شاهد، کما أنّ حملها علی إرادة الإجزاء و الاولی علی الحکم التکلیفی خلاف ظاهر قوله صلّی اللّه علیه و آله: لا حرج. و قوله علیه السلام: لا بأس.

نعم مقتضی الآیة بضمیمة ما ورد فی تفسیرها: عدم جواز الحلق قبل حصول الهدی فی رحله، و الأحوط تأخیره عن الذبح أیضاً.

و علی القول بوجوب التأخیر فظاهرهم الاتفاق علی أنّه لو خالف و قدّم الحلق

---

(۱) الوسائل باب ۳۹ من ابواب الذبح حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۳۹ من ابواب الذبح حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۳۰

]...[

و لو عامداً لا إعادة علیه.

و یشهد به صحیح عبد اللّه بن سنان المتقدم.

و أمّا خبر عمار الآمر بإمرار الموسی علی رأسه بعد الذبح؛ فمحمول علی الفضیلة جمعاً بینه و بین الصحیح فلا اشکال فیه، و حمل الصحیح علی غیر صورة العمد کما فی الحدائق بلا حامل.

لا یتعیّن الحلق علی الصرورة

الخامسة: لا خلاف بين الأصحاب فی أن غير الصرورة و الملبد- و هو من جعل علی رأسه عسلًا أو صمغاً لئلّا يتوسخ أو يقمل- و من عقص شعره مخير بين الحلق و التقصير، و عن التذكرة دعوی الاجماع عليه.

و يشهد به نصوص كصحيح معاوية أو حسنه عن أبی عبد اللّه عليه السلام: ينبغی للصرورة ان يحلق و ان كان قد حج فان شاء قصر و ان شاء حلق، فاذا لبد شعره أو عقصه فان عليه الحلق و ليس له التقصير «۱».

و صحيح الحلبی عنه عليه السلام: من لبد شعره أو عقصه فليس له أن يقصر و عليه الحلق، و من لم يلبده تخيّر ان شاء قصر و إن شاء حلق، و الحلق أفضل «۲» و نحوهما غيرهما.

إنّما الكلام فی الثلاثة.

أما الصرورة فعن المفيد، و نهاية الشيخ و مبسوطه، و الوسيلة، و المقنع، و التهذيب

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب الحلق و التقصير حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۷ من ابواب الحلق و التقصير حديث ۱۵.

]...[

و الاقتصاد و المصباح و مختصره، و فی الحدائق و المستند: تعيّن الحلق عليه.

و فی الكتاب و المنتهی و التذكرة و الشرائع و الجواهر، و عن الجمل و العقود و السرائر و الغنية: انه لا يتعين، بل هو ايضاً مخير بين الحلق و التقصير.

و فی المنتهی و التذكرة: نسبته الی أكثر علمائنا، و فی كنز العرفان: نسبته الی الأكثر، و فی الجواهر: نسبته الی المشهور.

و الكلام تارة فيما يستفاد من الآية الكريمة، و اخری فيما يستفاد من النصوص.

أما الآية فهی قوله تعالی: لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرامَ إِنْ شاءَ اللّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُسَكُمْ وَ مُقَصِّرِينَ «۱».

و قد استدل به المصنف- ره- و تبعه غيره علی التخيير، بتقريب: أنّه ليس المراد الجمع بينهما اتفاقا، بل المراد اما التخيير أو التفصيل و الثانی بعيد و إلّا لزم الإجمال فيتعين الأول.

و اورد عليه: بانه لو أراد التخيير لأتی ب (أو) فيكون الواو للجمع فيكون المراد التفصيل، أی: محلقين علی تقدير التلبيد و الصرورة، و مقصرين علی تقدير غيرهما، و معنی الجمع حاصل بالنسبة الی النصف و إن لم يحصل بالنسبة الی كل شخص، و لزوم الاجمال ليس محذوراً بعد البيان.

أقول: ان ارادة التفصيل مستلزمة للتقدير؛ اذ المجموع من حيث المجموع ليسوا متصفين بالوصفين، و كذا كل فرد فرد، فلا محالة يكون التقدير: محلقين جمع منكم و مقصرين جمع آخرون؛ و هو خلاف الظاهر، و إرادة التخيير من واو شائعة، لاحظ: الآية الشريفة مَثْنی وَ ثُلاثَ وَ رُباعَ «۲».

---

(۱) الفتح آية ۲۷.

(۲) النساء آية ۳.

]...[

و أما ما ذکر من ان الاجمال لیس محذوراً بعد البیان؛ فیرده أنه لیس فی الآیة بیان، فالظاهر تمامیة الاستدلال المزبور، فلو لم یظهر أحد القولین من النصوص کما أن الأصل یقتضی التخییر کذلک الآیة الکریمة.

و أما النصوص فهی طوائف: الاولی: ما ظاهره المنع عن التقصیر و تعین الحلق کخبر أبی بصیر عن أبی عبد اللّه علیه السلام: علی الصرورة ان یحلق رأسه و لا یقصر إنما التقصیر لمن قد حجّ حجّة الاسلام «۱».

و خبر بکر بن خالد عنه علیه السلام: لیس للصرورة أن یقصر و علیه أن یحلق «۲».

و خبر الساباطی عنه علیه السلام عن رجل برأسه قروح لا یقدر علی الحلق، قال علیه السلام: إن کان قد حجّ قبلها فلیجز شعره، و ان کان لم یحج فلا بد له من الحلق «۳».

و خبر أبی سعید عنه علیه السلام: یجب الحلق علی ثلاثة نفر: رجل لبد، و رجل حجّ بدواً لم یحج قبلها، و رجل عقص رأسه «۴».

و خبر علی بن أبی حمزة عن أحدهما علیهما السلام فی حدیث: و تقصر المرأة و یحلق الرجل و ان شاء قصر ان کان قد حج قبل ذلک «۵».

و خبر سلیمان بن مهران فی حدیث: قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: کیف صار

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۷ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۱۰.

(۳) الوسائل باب ۷ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۷ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۳.

(۵) الوسائل باب ۸ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۲.

]...[

الحلق علی الصرورة واجباً دون من قد حج؟ قال علیه السلام: لیصیر بذلک موسماً بسمة الآمنین، الا تسمع قول اللّه عز و جل: لَتَدْخُلُنَّ «۱» الی آخره.

و خبر أبی بصیر عن رجل جهل أن یقصر من رأسه أو یحلق حتی ارتحل من منی، قال علیه السلام: فلیرجع الی منی حتی یحلق شعره أو یقصر، و علی الصرورة أن یحلق «۲».

و رواه الصدوق باسناده عن علی بن أبی حمزة عنه و ذکر مثله الا أنّه قال: حتی یلقی شعره بها حلقا کان أو تقصیراً، و علی الصرورة الحلق.

الثانیة: ما یکون قابلًا لإرادة الوجوب أو الاستحباب منه، و یکون من هذه الجهة مجملًا، و لذلک استدل به کل من الطرفین، و هو صحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق علیه السلام: ینبغی للصرورة أن یحلق و إن کان قد حج فان شاء قصر و إن شاء حلق، فإذا لبد شعره أو عقصه فان علیه الحلق و لیس له التقصیر «۳».

الثالثة: ما یدل علی تخییر الصرورة بین الأمرین کصحیح الحلبی عنه علیه السلام المتقدم: و من لم یلبده تخیر إن شاء قصر و إن شاء حلق و الحلق أفضل؛ فان غیر الملبد اعم من الصرورة و غیره.

و صحیح هشام بن سالم عن أبی عبد اللّه علیه السلام: إذا عقص الرجل رأسه أو لبده فی الحج أو العمرة فقد وجب علیه الحلق «۴».

فان مفهومه عدم وجوبه على غيرهما و أن كان صرورة هذه جميع النصوص المربوطة بالمقام.

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب الحلق و التقصير حديث ۱۴.

(۲) الوسائل باب ۵ من ابواب الحلق و التقصير حديث ۴.

(۳) الوسائل باب ۷ من ابواب الحلق و التقصير حديث ۱.

(۴) الوسائل باب ۷ من ابواب الحلق و التقصير حديث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۳۴

]...[

أمّا الطائفة الاولى فأكثرها ضعيفة السند، أما الأول؛ فلان فى طريقة على بن أبى حمزة و سهل بن زياد؛ و هما ضعيفان.

و أما الثانى؛ فلان بكر بن خالد مجهول الحال، و من الغريب أنّ المصنف فى المنتهى ضعف الخبر بانّ فى طريقه أبان بن عثمان و لم يتعرض لبكر، مع كون أبان ثقة على الأظهر، و كونه واقفياً غير معلوم، و على فرضة لا يضر بقبول روايته، و قد صرح هو- قده- فى محكى الخلاصة بأنّ الأقرب عندى قبول روايته و ان كان فاسد المذهب.

و أما الرابع؛ فلان فى طريقه سويد القلا و لم يثبت وثاقته و حاله مجهول.

و أما الخامس فلعلى بن أبى حمزة.

و أمّا السادس فلتميم بن بهلول و أبيه و غيرهما ممّن فى الطريق.

و أمّا السابع فلعلى بن أبى حمزة كما مر، فلم يبق الا موثق الساباطى و هو غير ظاهر الدلالة؛ فانّ الراوى يفرض عدم قدرته على الحلق، و مع ذلك يأمره به، و من المتفق عليه أنّه لا يجب الحلق مع عدم القدرة، مع أنه لو سلم تمامية سند تلك النصوص و دلالتها تكون النسبة بينها و بين الطائفة الثالثة عموماً من وجه؛ لأعميتها من حيث الشمول للملبد و المعقوص و غيرهما، و اختصاص الثالثة بغير الملبد و المعقوص، و أعمية الثالثة من حيث الشمول للصرورة و غيره، فتتعارضان فى الصرورة الذى لا يكون ملبداً و لا معقوصاً، و حيث إن المختار عندنا هو الرجوع فى تعارض العامين من وجه الى أخبار الترجيح فيرجع إليها، و هى تقتضى تقديم الثالثة؛ لكونها أشهر، و لأصحية سند رواياتها و لموافقتها للكتاب كما مرّ.

و أما الطائفة الثانية فلو سلم كونها مجملة تحمل على المفصل من النصوص، مع أنّ دعوى ظهور ينبغى فى الاستحباب سيّما بقرينة مقابلته بما ذكر فى الملبد و المعقوص من انّ عليهما الحلق و ليس لهما التقصير- غير بعيدة، فتحصل مما ذكرناه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۳۵

و يتعيّن فى المرأة التقصير

انّ الأظهر كون الصرورة مخيراً بين الحلق و التقصير، و الحلق أفضل له، بل استحبابه مؤكد.

و أما الملبد و المعقوص فجملة من النصوص المتقدمة تدل على لزوم الحلق عليهما، و هى نصوص الطائفتين الأخيرتين و لا معارض لها سوى الآية الكريمة المقيد إطلاقها بها، فيجب عليهما ذلك، فما افاده ابن أبى عقيل و ماله إليه سيد المدارك من تعين الحلق عليهما دون الصرورة هو الأظهر.

وجوب التقصير على النساء

السادسة: لا خلاف و لا اشكال فی أنه یتعین فی المرأة التقصیر و لیس علیها حلق، و فی المنتهی: لیس علیها حلق إجماعاً. انتهی، بل یحرم علیها ذلک بلا خلاف، و عن المختلف الإجماع علیه.

مدرک الأول: صحیح الحلبی عن الامام الصادق علیه السلام: لیس علی النساء حلق و یجزیهن التقصیر «۱».

و قول النبی صلّی اللّه علیه و آله فی وصیته لعلی علیه السلام: لیس علی النساء جمعة- الی أن قال- و لا استلام الحجر و لا حلق «۲».

و صحیح سعید الأعرج فی حدیث أنه سال أبا عبد اللّه علیه السلام عن النساء، فقال علیه السلام: إن لم یکن علیهن ذبح فلیأخذن من شعورهن و یقصرن

---

(۱) الوسائل باب ۸ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۸ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۴.

]...[

من أظفارهن «۱». و نحوها غیرها.

و مدرک الثانی: المرتضوی: نهی رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله ان تحلق المرأة رأسها «۲».

أما النصوص الأول فهی دالة علی عدم کون الحلق نسکاً لها، و لا تدل علی حرمته علیها زائدا علی ذلک.

و المرتضوی و ان کان ضعیف السند الا انه ینجبر ضعفه بالعمل، و مقتضاه حرمة الحلق علیها مطلقا کحرمة حلق اللحیة علی الرجال، و لا بأس بالالتزام بها، و اللّه العالم.

و قد وقع الخلاف فی اجزاء الحلق للمرأة لو فعلته عن التقصیر اختار کاشف اللثام الاجزاء.

و ذهب صاحب الجواهر- ره- الی عدمه.

و عن المصنف- ره- فی القواعد التنظر فی الاجزاء.

و استدل للأول بان أول جزء من الحلق بل کله تقصیر.

و فیه: ان التقصیر مفهوم مغایر لمفهوم الحق، فانه جعل الشعر أو غیره قصیراً، و الحلق امر آخر، و حیث ان المأمور به هو التقصیر فلا یجزی الحلق مطلقا لا- بعضاً و لا- کلًا، مع أنّه قد عرفت حرمة الحلق علیها، فلا محالة لا یکون مجزئاً عن الواجب حتی و أن شمل التقصیر للحلق؛ لامتناع اجتماع الأمر و النهی، فلا محالة یقید دلیل الأمر بغیر هذا الفرد فلا یجزی ذلک.

و الظاهر کفایة المسمّی فی تقصیرها، لإطلاق الأدلة، و لحسن الحلبی عن الامام

---

(۱) الوسائل باب ۸ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۱.

(۲) کنز العمال ج ۳ ص ۵۸ الرقم ۱۶۰۱.

]...[

الصادق علیه السلام قال له: إنّی لما قضیت نسکی للعمرة أتیت أهلی و لم اقصر، قال علیه السلام: علیک بدنة، قال: قلت إنّی لما

أردت ذلک منها و لم تکن قصرت امتنعت فلما غلبتها قرضت بعض شعرها بأسنانها، فقال علیه السلام: رحمها اللّه کانت أفقه منک؛ علیک بدنة و لیس علیها شیء «۱».

و أما مرسل ابن أبی عمیر عن أبی عبد اللّه علیه السلام تقصر المرأة من شعرها لعمرتها مقدار الأنملة «۲»؛ فمحمول علی إرادة بیان اقل المسمّی.

و هل یجب علیها الجمع بینه و بین التقصیر من الأظفار أم لا؟ وجهان، و قد تقدم الکلام فی ذلک و فی التقصیر للرجل و فروعه فی التقصیر للعمرة، فراجع.

انما الکلام فی المقام فی أنه إذا اختار الرجل الحلق فهل یجب حلق جمیع الراس أم یکفی المسمّی؟ صرح الفاضل النراقی بالثانی، و فی کنز العرفان: یجب فی الحلق أن یحلق جمیع الرأس و لا یجزی بعضه. انتهی.

استدل للأول باطلاق النصوص، و لکن بما ان المأمور به فی الآیة و النصوص هو حلق الرأس لا الحلق من الرأس و ظاهر حلق الرأس حلقه بتمامه کما یستفاد ذلک من صحیح زرارة عن الامام الباقر علیه السلام فی المسح فی الوضوء؛ فانّ الامام یستدل علی وجوب غسل تمام الوجه بقوله تعالی: فَاغْسِلُوا وُجُوهَکُمْ ثمّ یقول: فعرفنا حین قال: بِرُؤُسِکُمْ ان المسح ببعض الرأس لمکان الباء «۳». الحدیث و علی الجملة فظهور النصوص فی حلق الجمیع لا یقبل الانکار فلا یجزی حلق بعض الرأس.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب التقصیر حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب التقصیر حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۲۳ من ابواب الوضوء حدیث ۱ من کتاب الطهارة.

و لو رحل قبل الحلق أو التقصیر رجع و فعل أحدهما فان تعذّر حلق أو قصر أین کان وجوباً و بعث شعره الی منی لیدفن بها استحباباً

بعث الشعر الی منی للدفن

و السابعة: لو رحل قبل الحلق أو التقصیر رجع و فعل أحدهما فان تعذّر حلق أو قصر أین کان وجوباً بلا خلاف فی شیء من ذلک، و قد تقدم تفصیل القول فیه فی المسألة الثانیة.

انما الکلام فی المقام فی ما أفاده بقوله: و بعث شعره الی منی لیدفن بها استحباباً فانه و ان کان لا خلاف بینهم فی رجحان أن یبعث بشعره الی منی، الا انهم اختلفوا فی ان ذلک علی وجه الاستحباب کما فی الکتاب و عن التهذیب و الاستبصار، و عن المدارک نسبته الی قطع الأکثر، أو علی وجه الوجوب مطلقا کما هو ظاهر الشرائع و عن نهایة الشیخ، أو مع العمد فی الخروج من منی کما عن المختلف.

و محل الکلام ما لو تعذر أن یرجع و انه فی هذا الفرض هل یجب أن یبعث بشعره الی منی أم لا یجب؟ و علیه فنصوص «۱» النهی عن إخراج الشعر من منی و انه لو أخرجه رده، و الأخبار «۲» الآمرة بالرجوع و القاء الشعر بمنی أجنبیة عن محل البحث.

و کیف کان فیشهد للوجوب: بعض الأخبار کحسن حفص بن البختری عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی الرجل یحلق رأسه بمکة، قال علیه السلام: یرد الشعر الی منی «۳».

و خبر أبی بصیر عنه علیه السلام فی الرجل زار البیت و لم یحلق رأسه: یحلق

(۱) الوسائل باب ۶ من ابواب الحلق و التقصیر.

(۲) الوسائل باب ۶ من ابواب الحلق و التقصیر.

(۳) الوسائل باب ۶ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۳۹

و من لیس علی رأسه شعر یمرّ الموسی علیه

بمکهٔ و یحمل شعره الی منی و لیس علیه شیء «۱».

و دعوی عدم ظهور الجملهٔ الخبریهٔ فی الوجوب، قد عرفت دفعها مراراً.

و مثلها فی الضعف: دعوی اختصاص الخبرین بالعامد فانها بلا وجه، فالأظهر هو الوجوب.

و هل یترجح دفنه بمنی لخصوص من بعث شعره الیها أو مطلقا أم لا؟ الظاهر هو الأول؛ لصحیح معاویهٔ بن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السلام: کان علی بن الحسین علیهما السلام یدفن شعره فی فسطاطه بمنی و یقول: کانوا یستحبون ذلک «۲».

و خبر أبی شبل عنه علیه السلام: إن المؤمن إذا حلق رأسه بمنی ثمّ دفنه جاء یوم القیامهٔ و کل شعرهٔ لها لسان طلق تلبی باسم صاحبها «۳».

و ظهور هذه النصوص فی الاستحباب غیر قابل للإنکار، فما عن الحلبی من وجوب ذلک ضعیف.

حکم من لیس علی رأسه شعر

الثامنهٔ: و من لیس رأسه شعر خلقهٔ أو غیرها یمرّ الموسی علیه بلا خلاف فی رجحانه.

و النصوص تشهد به: لاحظ: خبر أبی بصیر عن الامام الصادق علیه السلام عن المتمتع اراد أن یقصر فحلق رأسه، قال علیه السلام: علیه دم یهریقه، فاذا کان

(۱) الوسائل باب ۶ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۶ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۶ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۴۰

]...[

یوم النحر أمرّ الموسی علی رأسه حین یرید أن یحلق «۱».

و موثق الساباطی عنه علیه السلام عن رجل حلق قبل أن یذبح، قال: یذبح و یعید الموسی؛ لأنّ اللّه تعالی یقول: وَ لٰا تَحْلِقُوا رُؤُسَکُمْ «۲» الی آخره.

و خبر زرارهٔ: ان رجلًا من أهل خراسان قدم حاجّاً و کان اقرع الرأس لا یحسن ان یلبی فاستفتی له أبو عبد اللّه علیه السلام فأمر له ان یلبی عنه و أن یمر الموسی علی رأسه، فان ذلک یجزی عنه «۳».

و الکلام فیه فی موردین:

الأول: فی أنه علی وجه الاستحباب مطلقا کما عن الأکثر، أو علی وجه الوجوب کذلک، أو الوجوب علی خصوص من حلق رأسه فی العمرة، و الاستحباب للأقرع؟.

الثانی: فی أنه علی القولین هل یجزی عن التقصیر و لا یجب ضمّه أم لا یجزی؟.

أما الأول فالظاهر هو الاستحباب مطلقاً؛ لأنّ قوله علیه السلام فی خبر أبی بصیر: حین یرید أن یحلق؛ مانع عن ظهور الأمر فی الوجوب، و موثق الساباطی فی مقام بیان وجوب تقدیم الذبح علی الحلق کما یشهد به السؤال و الاستدلال بالآیة فی الجواب، و خبر زرارة لاشتماله علی أن ذلک یجزی عنه یکون ظاهراً فی کونه فی مقام بیان أنّ الأقرع حکمه حکم غیره فی ذلک.

و أما الثانی فظاهر النصوص هو الأجزاء، و عدم لزوم ضمّ التقصیر، و أنّ به یتأدی الوظیفة المجعولة کما لا یخفی.

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۱ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۴۱

و لا یزور البیت قبل التقصیر

وجوب تقدیم التقصیر علی زیارة البیت

التاسعة: و لا یزور البیت قبل التقصیر أو الحلق بلا خلاف صریح کما عن الذخیرة، و لکنه- قده- شکک فی وجوب التقدیم، و جعل عدم وجوبه مقتضی کلام جماعة، و لعله منهم من اکتفی فی الفتوی بوجوب الدم لو اخّره عنها کالحلی فی محکی السرائر.

و کیف کان فقد استدل لوجوب التقدیم بنصوص منها: ما دل علی من أخر الذبح عن الطواف عالماً علیه دم شاة، و سیأتی؛ اذ ثبوت الکفارة مستلزم لعدم الجواز؛ کما مر فی مبحث الکفارات.

و منها: صحیح علی بن یقطین عن أبی الحسن علیه السلام عن المرأة رمت و ذبحت و لم تقصر حتی زارت البیت فطافت وسعت من اللیل ما حالها و ما حال الرجل اذا فعل ذلک؟ قال علیه السلام: لا بأس به یقصر و یطوف بالحج ثمّ یطوف للزیارة ثمّ قد احل من کل شیء «۱».

و منها: خبر علی بن أبی حمزة عن أحدهما علیهما السلام فی حدیث: و تقصر المرأة و یحلق الرجل ثمّ لیطف بالبیت «۲». و نحوه أخبار اخر.

و منها: خبر عمر بن یزید عن أبی عبد اللّه علیه السلام: ثمّ احلق رأسک و اغتسل و قلم أظفارک و خذ من شاربک و زُر البیت وطف اسبوعاً «۳». الحدیث.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من ابواب الوقوف بالمشعر حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۲ من ابواب زیارة البیت حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۴۲

]...[

اضف الی ذلک کله فعل النبی صلّی اللّه علیه و آله و قد قال: خذوا عنّی مناسککم «۱».

و اورد علی الاستدلال بالأخبار بانه یتعین حملها علی ارادة الندب بقرینة طائفة اخری من النصوص ظاهرة فی عدم الوجوب کخبر أبی بصیر عن الامام الصادق علیه السلام فی رجل زار البیت و لم یحلق رأسه، قال علیه السلام: یحلق بمکة و یحمل شعره الی منی و لیس علیه شیء «۲».

و صحیح جمیل عنه علیه السلام عن الرجل یزور البیت قبل أن یحلق، قال علیه السلام: لا ینبغی الا أن یکون ناسیاً. ثمّ قال: ان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله أتاه اناس یوم النحر فقال بعضهم: یا رسول اللّه انی حلقت قبل أن أذبح. و قال بعضهم: حلقت قبل أن ارمی فلم یترکوا شیئاً کان ینبغی أن یؤخروه الا قدموه. فقال علیه السلام: لا حرج «۳». و مثله صحیح البزنطی «۴».

و أما فعله صلّی اللّه علیه و آله فقد مر مراراً أنّه أعمّ من الوجوب.

أقول: أما الصحیحان فلیس فیما نقل عن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله فیهما تصریح بتقدیم زیارة البیت علی التقصیر، و أمّا صدرهما فلو لم یکن ظاهراً فی عدم جواز تقدیم الزیارة لا یکون ظاهراً فی عدم وجوب التأخیر.

و أما خبر أبی بصیر فهو أعمّ من جملة من نصوص المنع، و علیه فالأظهر وجوب تقدیمه علی زیارة البیت.

---

(۱) تیسیر الوصول ج ۱ ص ۳۱۲.

(۲) الوسائل باب ۶ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۳۹ من ابواب الذبح حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۳۹ من ابواب الذبح حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۴۳

فان طاف قبله کفر بشاة

فان طاف قبله عمداً کفّر بشاة بلا خلاف.

و یشهد به: صحیح محمد بن مسلم عن أبی جعفر علیه السلام فی رجل زار البیت قبل أن یحلق، فقال علیه السلام: إن کان زار البیت قبل ان یحلق و هو عالم ان ذلک لا ینبغی له فان علیه دم شاة «۱».

و هل یجب علیه إعادة الطواف أم لا؟ عن الشهید فی الدروس نسبة الثانی الی ظاهر الأصحاب، و عن الصیمری التصریح به، و عن ثانی الشهیدین دعوی الاجماع علی الأول.

و الکلام تارة فیما تقتضیه القواعد و اخری فیما تقتضیه النصوص الخاصة.

أما الأول ففی المستند: و الصواب البناء فی ذلک علی وجوب التقدیم و عدمه، فان وجب وجبت الاعادة؛ لکون ما أتی به منهیاً عنه لکونه ضد الواجب الذی هو تأخیر الطواف، و النهی موجب للفساد و إلّا لم یجب. انتهی، و نحوه فی الریاض.

و فیه: ما حققناه فی محله من أنّ الأمر بالشیء لا یقتضی النهی عن ضده.

و الحق أن یقال: إنّه بناء علی وجوب التقدیم کما بنینا علیه حیث یکون الأمر به ظاهراً فی الشرطیة، فیجب الاعادة؛ لبطلان الطواف المأمور به؛ لکونه فاقداً للشرط، فالأظهر وجوب الاعادة بمقتضی القواعد.

و أما الثانی فمقتضی إطلاق صحیح علی بن یقطین وجوبها أیضاً.

و اورد علیه بانّ قوله علیه السلام فی خبر أبی بصیر: و لیس علیه شیء؛ ظاهر فی نفی الوجوب، کما أنّ صحیح محمد المتضمن لثبوت الدم من جهة السکوت فی مقام البیان یدل علی عدم الوجوب.

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۴۴

و لا شیء علی الناسی و یعید طوافه

و اجیب عنه فی الریاض بانّ تخصیص صحیح علی بغیر العامد و إبقاء صحیح محمد علی ظاهره من عدم وجوب الاعادة لیس بأولی من العکس، و إبقاء هذا علی عمومه و حمل الأول علی خلاف ظاهره، و بالجملة التعارض بینهما کتعارض العموم و الخصوص من وجه یمکن صرف کل منهما الی الآخر، و حیث لا مرجح ینبغی الرجوع الی مقتضی الأصل و هو وجوب الاعادة.

و لکن یرد علی الایراد: أن عدم ذکر الاعادة فی صحیح محمد لا یدل علی عدم وجوبه، و کونه مقام الحاجة ممنوع، لجواز کون ذلک معلوماً للسائل بوجه آخر.

و أما خبر أبی بصیر فظاهره و لا أقلّ من المحتمل کون المراد به نفی الشیء علیه من ناحیة عدم الحلق بمنی الذی هو محط السؤال و الجواب.

و یرد علی الجواب: أنّه لو سلم ظهور صحیح محمد فی نفی الوجوب حیث أنّه أخص مطلق من صحیح علی بن یقطین، و ظهور المقید مقدم علی ظهور المطلق فیوجب تقییده و اختصاصه بغیر العامد، و لا یصلح ظهور المطلق قرینة لرفع الید عن ظهور المقید، فتحصل: أنّ الأظهر وجوب الاعادة، هذا کله إذا طاف قبله و کان عامدا.

و لا شیء علی الناسی و لکن یعید طوافه بلا خلاف ظاهر فی الحکمین.

و یشهد للأول: الأصل و مفهوم صحیح محمد بن مسلم المتقدم.

و یشهد للثانی: صحیح علی بن یقطین، و استثناء الناسی فی صحیح جمیل لا ینافی وجوب الاعادة.

و أما الجاهل فحکمه حکم الناسی؛ لإطلاق مفهوم صحیح محمد، و الأصل فی عدم الدم، و اطلاق صحیح علی فی الاعادة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۴۵

فإذا حلق أو قصّر أحل ممّا عدا الطیب و النساء

هذا کلّه فی تقدیم الطواف علی التقصیر فی حج التمتع، و أمّا تقدیمه علیه فی أخویه فالظاهر أنه جائز کما مرّ عند بیان شرائطهما.

ثمّ إن اکثر ما دل علی لزوم تقدیم التقصیر علی الطواف تدل علی لزوم تقدیم الذبح و الرمی علیه، فلو قدمه علی أحدهما تجب الاعادة، و هل یجب الدم لو کان عامدا أم لا؟ الظاهر هو الثانی؛ للأصل.

بیان مواطن التحلل

خاتمة: فی بیان ما یوجب حلیة محرمات الاحرام، و مواطن التحلل

اشارة

، و فیها مسائل ثلاث:

الاولی:

ممّا یوجب الحلیة، الحلق أو التقصیر؟

فاذا حلق أو قصر أحل من کلّ شیء ما عدا الطیب و النساء کما هو المشهور، و فی المنتهی: ذهب الیه علماؤنا.

و یشهد به: نصوص کثیرة کصحیح معاویة بن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السلام: اذا ذبح الرجل و حلق فقد أحل من کل شیء أحرم منه إلا النساء و الطیب، فإذا زار البیت و طاف وسعی بین الصفا و المروة فقد أحل من کل شیء أحرم منه إلّا النساء، و اذا طاف طواف النساء فقد أحل من کل شیء احرم منه إلا الصید- أی: الحرمی «۱».

و قوی عمر بن یزید عنه علیه السلام: اعلم انک اذا حلقت رأسک فقد حل لک کل شیء إلّا النساء و الطیب «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۴.

]...[

و صحیح البزنطی عن جمیل عنه علیه السلام، قلت له: المتمتع ما یحل له اذا حلق رأسه؟ قال: کل شیء إلّا النساء و الطیب. فالمفرد؟ قال علیه السلام: کل شیء الا النساء «۱».

و یدل علی حلیة جملة من المحرمات و عدم حلیة الطیب به: صحیح العلاء، قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: انی حلقت رأسی و ذبحت و أنا متمتع اطلی رأسی بالحناء؟ قال علیه السلام: نعم من غیر أن تمس شیئاً من الطیب. قلت: و البس القمیص و أتقنع؟ قال علیه السلام: نعم. قلت: قبل أن أطوف بالبیت. قال علیه السلام: نعم «۲».

و قریب منه صحیحه الآخر «۳» و نحوهما غیرهما.

و بازاء هذه الأخبار طوائف من النصوص:

الاولی: ما دل علی عدم جواز لبس المخیط و تغطیة الرأس کصحیح الأعرج عن الصادق علیه السلام عن رجل رمی الجمار و ذبح و حلق رأسه أ یلبس قمیصاً و قلنسوة قبل أن یزور البیت؟ فقال علیه السلام: إن کان متمتعاً فلا، و إن کان مفرداً للحج فنعم «۴».

و صحیح محمد بن مسلم عنه علیه السلام عن رجل تمتع بالعمرة فوقف بعرفة و وقف بالمشعر و رمی الجمرة و ذبح و حلق أ یغطی رأسه؟ فقال علیه السلام: لا، حتی یطوف بالبیت و بالصفا و المروة «۵» و نحوهما غیرهما.

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۱۳ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۱۸ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۴.

(۵) الوسائل باب ۱۸ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۴۷

]...[

و فیه: مضافاً الی أن جملة من الصحاح المتقدمة صریحة فی الجواز قبل الطواف فالجمع بین الطائفتین یقتضی حمل الثانیة علی الکراهة- بعض أخبار هذه الطائفة صریح فی الکراهة، لاحظ: صحیح منصور عنه علیه السلام بعد النهی عن التغطیة و نقله عن أبیه أیضاً، فقلنا: فان کان فعل. قال علیه السلام: ما أری علیه شیئاً و إن لم یفعل کان أحبّ إلیّ «۱».

الثانیة، ما دل علی حلیة الطیب أیضاً له، کصحیح سعید بن یسار عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن المتمتع قال: إذا حلق رأسه قبل أن یزور البیت یطلبه بالحناء، قال: نعم الحناء و الثیاب و الطیب و کل شیء الا النساء. رددها علیَّ مرتین أو ثلاثاً. قال: و سالت ابا الحسن علیه السلام عنها، قال: نعم الحناء و الثیاب و الطیب و کل شیء إلا النساء «۲».

و صحیح البجلی- الطویل- عن أبی الحسن علیه السلام و فی آخره: فقال: یا أبه إنّ موسی أکل خبیصاً فیه زعفران و لم یزر بعد، فقال أبی: هو أفقه منک أ لیس قد حلقتم رءوسکم «۳»؟.

و خبر الخزاز، قال: رأیت أبا الحسن علیه السلام بعد ما ذبح حلق ثمّ ضمد رأسه بسک و زار البیت و علیه قمیص و کان متمتعا «۴» و السک بالضم و التشدید طیب مرکب مع غیره.

و صحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق علیه السلام: سئل ابن عباس

---

(۱) الوسائل باب ۱۸ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۱۴ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۱۳ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۴۸

]...[

هل کان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله یتطیب قبل أن یزور البیت؟ قال: رأیت رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله یضمد رأسه بالمسک قبل ان یزور «۱».

و موثّق اسحاق بن عمار عن أبی إبراهیم علیه السلام عن المتمتع اذا حلق رأسه ما یحل له؟ فقال علیه السلام: کل شیء الا النساء «۲».

أقول: أمّا موثق إسحاق فدلالته بالاطلاق، فیقید بما مر، و أمّا صحیحا ابن عمار و البجلی، فهما من قبیل القضیة فی واقعة، فلعلّ حجّهما کان فی غیر التمتع، بل و کذلک خبر الخزاز بناء علی ما فی بعض النسخ مقنعاً بدل متمتعاً فیبقی صحیح سعید.

و الجواب عنه بانه لیس فی نقل الشیخ ایاه لفظ قبل ان یزور البیت و علیه فیحمل بقرینة ما تقدم علی بعد زیارة البیت و طوافه: غیر تام، فانه مضافاً الی الأصل الذی أسسوه عند دوران الأمر بین الزیادة و النقیصة من أنّه یبنی علی وجود الزیادة- ینافیه ما ذکره صاحب الجواهر- ره- من وجوده فی النسخة الصحیحة من الکافی، فیتعین الجواب عنه بما افاده الشهید- ره- بانه متروک؛ إذ لم یعلم من الأصحاب من عمل به، فهو شاذ موافق للعامة فیطرح أو یحمل علی التقیة.

الثالثة: ما یدل علی أنه یحل کل شیء الا النساء برمی جمرة العقبة کخبر الحسین بن علوان عن جعفر عن أبیه عن علی علیه السلام أنّه کان یقول: إذا رمیت جمرة العقبة فقد حل لک کل شیء حرم علیک الا النساء «۳» و نحوه المحکی عن الفقه

(۱) الوسائل باب ۱۴ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۸.

(۳) الوسائل باب ۱۳ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۴۹

]...[

المنسوب الی مولانا الرضا علیه السلام «۱». و أفتی بمضمونهما الصدوقان.

و لکن الأول ضعیف؛ لأن الحسین بن علوان عامی لم یوثق، و الثانی لم یثبت کونه کتاب روایة فضلًا عن اعتباره.

الرابعة ما یدل علی بقاء حرمة الصید، و هو صحیح ابن عمار المتقدم؛ اذ تقیید الصید بالحرمی یلزم منه کون الاستثناء منقطعا، قالوا: و الآیة الکریمة ایضا تدل علیه لٰا تَقْتُلُوا الصَّیْدَ وَ أَنْتُمْ حُرُمٌ «۲» لصدق ذلک بحرمة الطیب و النساء، و کذلک الاستصحاب، و قد أفتی جمع من الأصحاب به، و الفرق بین حرمته من جهة الاحرام أو الحرم یظهر فی أکل لحمه.

أقول: أمّا الاستصحاب فمضافاً الی عدم جریانه فی الأحکام یخرج عنه بما تقدّم.

و أما الآیة الکریمة فظاهرة فی حرمته ما دام کونه محرما، و هو لا یشمل من حرم علیه شیء خاص کما لا یخفی.

و أما الصحیح فهو یدل علی بقاء حرمة الصید و ظاهره- و لا- أقل من المحتمل- هو: حرمة الاصطیاد بان یکون المراد به المعنی المصدری، و لا- دلالة فیه علی کون حرمته حرمة إحرامیة بل یلائم مع کونها حرمیة، و لا نسلّم کون الاستثناء منقطعا حینئذٍ إذ المستثنی منه حرمة المحرمات، أما کون جهة الحرمة هو الاحرام فغیر دخیل فیه، فالاستثناء متصل علی التقدیرین، و علیه فما تقدم من النصوص یصلح بیاناً لهذا المجمل، فالأظهر هو حلّیة ما عدا الطیب و النساء بالحلق أو التقصیر.

(۱) المستدرک باب ۱۱ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۴.

(۲) المائدة الآیة ۹۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۵۰

]...[

فرع: اختلفوا فی أنه هل یحصل التحلل عن غیر الأمرین بخصوص الحلق أو التقصیر و ان ترک النسکین الآخرین لمنی کما عن المبسوط و النهایة و السرائر و الوسیلة و الجامع و الظاهر التهذیب و الاستبصار، أو یحصل به و بالرمی کما عن العمانی و المقنع و التحریر و المنتهی و التذکرة و الارشاد و الشرائع، أم یتوقف علی حصول مناسک منی کلّها کما عن جماعة؟ وجوه.

وجه الأول: أکثر النصوص المتقدمة، فانها متضمنة لتعلیق التحلل علی الحلق خاصة.

و وجه الثانی: صحیح منصور المتقدم.

و وجه الثالث: الأخبار المتقدمة بدعوی أنّها محمولة علی الغالب من کون الحلق بعد النسکین.

و لکن یرد علی الأخیر: أنّ الحمل علی الغالب یحتاج الی القرینة، و الانصراف الیه لو کان فهو بدوی لا یصلح للتقیید.

و یرد علی ما قبله: أنّ التقیید بالرمی فی کلام السائل لا الإمام.

و أورد علی الأول فی المستند: بانّ الحکم و إن علق فی اکثر الأخبار بما بعد الحلق إلا أنّا قد أثبتنا فی الأصول أنّ حمل اللفظ علی

مقتضی أصل الحقیقة إنما هو إذا لم یکن هناک ما یصلح لأن یکون قرینة علی التجوز، و أمّا معه، فلا یجری علی أصل الحقیقة، بل إن علم کون ذلک الأمر قرینة یحمل علی التجوز، و إن صلح یتوقف و یعمل بالأصل، و الأصل هنا مع عدم التحلل إلّا بعد الثلاثة. انتهی.

و القرینة التی ذکرها هی التعارف و الغلبة.

و یرده أولًا: أن حمل الأخبار علی الغالب لا یلزم منه التجوز، بل یلزم تقیید الاطلاق، و قد حقق فی محله أنّه لا یکون مجازاً.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۵۱

فاذا طاف طواف الزیارة حلّ الطیب

و ثانیاً: أن التعارف و الغلبة لا یصلح للقرینیة، إذ لا منشأ لتوهم القرینیة سوی الانصراف و قد عرفت ما فیه، فلا إیراد علی الأول.

نعم یمکن أن یقال: إنّ صحیح ابن عمار عن الامام الصادق علیه السلام: اذا ذبح الرجل و حلق فقد أحلّ من کلّ شیء «۱». بالمفهوم یدل علی عدم التحلل بدون الذبح، و یدل علی دخالة الذبح فیه.

و به یقید إطلاق بقیة النصوص، ثمّ یتعدی الی الرمی و یحکم بدخالته أیضاً لا- لإجماع المرکب و لما یأتی من المروی عن بصائر الدرجات، فالأظهر توقفه علی المناسک الثلاثة.

ثمّ إنّه بما ذکرناه یظهر أنّ غیر المتمتع یحل له الطیب أیضاً بالحلق أو التقصیر، و قد صرح به مضافاً الی ما ذکر بعض النصوص و افتی به الأصحاب من غیر فرق بین تقدیم طوافه و عدمه للإطلاق.

حلیة الطیب بطواف الزیارة

الثانیة: قیل: إنّ ممّا یوجب الحلیة: طواف الزیارة: فاذا طاف طواف الزیارة حلّ الطیب کما فی المتن و المنتهی و الشرائع و عن غیرها، و لکن المشهور بین الأصحاب کما فی الجواهر: توقف الحلیة علی ضم السعی أیضاً.

و استدل للأول بصحیح منصور عن أبی عبد اللّه علیه السلام: إذا کنت متمتعاً فلا تقربن شیئاً فیه صفرة حتی تطوف بالبیت «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من ابواب تروک الاحرام حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۵۲

]...[

و خبر المفضل بن عمر المروی عن بصائر الدرجات عن أبی عبد اللّه علیه السلام: فاذا أردت المتعة فی الحج- الی أن قال- ثمّ أحرمت بین الرکن و المقام بالحج فلا تزال محرماً حتی تقف بالمواقف ثمّ ترمی الجمرات و تذبح و تغتسل ثمّ تزور البیت فاذا أنت فعلت ذلک أحللت «۱». الحدیث.

بل عن کشف اللثام عدم توقفه علی صلاة الطواف، لإطلاق النص و الفتوی.

و یشهد للثانی: صحیح معاویة المتقدم: فاذا زار البیت و طاف وسعی بین الصفا و المروة فقد أحل من کل شیء أحرم منه إلّا النساء.

و صحیح منصور عن الامام الصادق علیه السلام عن رجل رمی و حلق أ یأکل شیئاً فیه صفرة؟ قال علیه السلام: لا، حتی یطوف بالبیت

و بین الصفا و المروة ثمّ قد حل له کل شیء الا النساء حتی یطوف بالبیت طوافا آخر ثمّ قد حل له النساء «۲».

و صحیح آخر لمعاویة عنه علیه السلام- الطویل- فی زیارة البیت یوم النحر، و فی آخرة: ثمّ اخرج الی الصفا فاصعد علیه و اصنع کما صنعت یوم دخلت مکة ثمّ ائت المروة فاصعد علیها وطف بینهما سبعة أشواط تبدأ بالصفا و تختم بالمروة، فإذا فعلت ذلک فقد أحللت من کلّ شیء أحرمت منه إلّا النساء «۳». الحدیث. و نحوها غیرها.

و مفهوم هذه النصوص: أنه إن لم یطف بالبیت، أو طاف و لم یسع بین الصفا و المروة لا یحل له الطیب، و النسبة بینه حینئذٍ و بین مفهوم غایة الخبر الأول و منطوق الثانی هی العموم من وجه، فیرجع الی أخبار الترجیح، و الترجیح مع الطائفة الثانیة، لأصحّیة أسنادها، و لکونها مشهورة بین الأصحاب.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۱۲، ص: ۱۵۲

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب اقسام الحج حدیث ۳۰.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۴ من ابواب زیارة البیت حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۵۳

و یحل النساء بطوافهن

و هل یتوقف التحلّل علی صلاة الطواف، أم لا- کما هو المنسوب الی ظاهر الأصحاب؟ الظاهر: هو التوقف علیها، للتصریح به فی صحیح ابن عمار المتقدم آنفاً؛ فان فیما قبل ما نقلناه منه: ثمّ صل عند مقام إبراهیم رکعتین- الی أن قال- فإذا فعلت ذلک فقد أحللت. الی آخره، و لأن الظاهر ممّا دلّ علی اعتبار السعی فیه أنّ المحلل هو المرکب من الطواف و السعی و ما بینهما من الأعمال.

و لو قدم الطواف علی مناسک، منی کما فی المفرد و القارن و المتمتع عند الضرورة أو بدونها ان جوزناه، فهل یتحلل من الطیب أم لا؟ نسب سید المدارک الأول الی بعض الأصحاب، و استوجهه الشهید الثانی ره، و اختار هو الثانی.

و یشهد به: خبر بصائر الدرجات المتقدم: ثمّ أحرمت بین الرکن و المقام بالحج فلا تزال محرماً حتی تقف المواقف ثمّ ترمی و تذبح و تغتسل ثمّ تزور البیت- الی أن قال- فاذا فعلت ذلک فقد أحللت.

حلّیة النساء بطواف النساء

الثالثة: و یحل النساء بطوافهن بلا خلاف معتد به أجده فیه، بل الاجماع بقسمیه علیه کذا فی الجواهر.

و یشهد به: جملة من النصوص کصحاح ابن عمار و منصور و غیرها المتقدمة جمیعاً، إنّما الکلام فی موارد:

۱- هل تتوقف الحلیة علی صلاة طواف النساء ایضا کما عن الهدایة و الاقتصاد و فی الجواهر و المستند و غیرهما، أم لا تتوقف علیها کما هو مقتضی اطلاق اکثر الفتاوی منها ما فی الکتاب؟ الظاهر هو الأول، لأن اکثر النصوص و أن کانت مطلقة الا أن فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۵۴

]...[

ذیل صحیح ابن عمار المتقدم: ثمّ ارجع الی البیت وطف به أسبوعاً آخر ثمّ تصلی رکعتین عند مقام إبراهیم علیه السلام ثمّ قد أحللت من کل شیء و فرغت من حجک کلّه و کل شیء أحرمت منه «۱».

و احتمال کون ذلک لتوقف الفراغ علیها لأجل النساء خلاف الظاهر.

۲- کما یحرم النساء علی الرجال قبل طوافهن کذلک یحرم الرجال علی النساء قبل ذلک الطواف، کما صرّح به جماعة.

و قد استدل له فی الجواهر بوجوه:

الأول: الأصل و مراده الاستصحاب، فانه بالاحرام حرم علیهن الرجال، فما لم یطفن طواف النساء، لا یعلم بتحقق الحلیة فیستصحب الحرمة.

و فیه: ما ذکرناه غیر مرة فی هذا الشرح من أنّ الاستصحاب فی الأحکام الکلیة غیر جار لکونه محکوما لاستصحاب عدم الجعل.

الثانی: الآیة الشریفة: فَلا رَفَثَ وَ لا فُسُوقَ وَ لا جِدالَ فِی الْحَجِّ «۲». بتقریب: أن الرفث هو الجماع بالنص الصحیح کما مر.

و فیه: ما سیأتی فی طواف النساء من کونه خارجاً عن الحج.

الثالث: الاجماع و الأخبار علی حرمة الرجال علیهن بالاحرام.

و فیه: ان محل الکلام هو الحرمة علیهن بعد خروجهن عن الاحرام، فان کان مفاد الدلیل حرمتهم علیهن ما دام الاحرام فلا ربط له بالمقام حیث خرجن عن الاحرام.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب زیارة البیت حدیث ۱.

(۲) البقرة آیة ۱۹۷

]...[

الرابع: قاعدة الاشتراک.

و فیه: ان قاعدة الاشتراک انما هی فی الحکم مع وحدة المتعلق، و متعلق الحکم هنا بالنسبة الی الرجال هی النساء، و ما یرید إثباته لهن هو حرمة الرجال، فلا مورد لها، مع أنّ العمومات تدل علی حلّیة کل شیء سوی الطیب و النساء بالحلق و هی متناولة للمرأة و من جملة ذلک الرجال، و هذا إیراد آخر علی الاستصحاب.

فالصحیح أن یستدل له بالنصوص کصحیح العلاء و البجلی و علی بن رئاب و عبد اللّه بن صالح کلّهم یروونه عن أبی عبد اللّه علیه السلام: المرأة المتمتعة اذا قدمت مکة ثمّ حاضت تقیم ما بینها و بین الترویة فان طهرت طافت بالبیت وسعت بین الصفا و المروة، و ان لم تطهر الی یوم الترویة اغتسلت و احتشت ثمّ سعت بین الصفا و المروة ثمّ خرجت الی منی، فاذا قضت المناسک و زارت بالبیت طافت بالبیت طوافاً لعمرتها ثمّ طافت طوافاً للحج ثمّ خرجت فسعت فاذا فعلت ذلک فقد احلت من کل شیء یحل منه المحرم الا فراش زوجها، فاذا طافت طوافاً آخر حل لها فراش زوجها «۱».

و خبر عجلان عنه علیه السلام فی حدیث: فإذا قدمت مکة طافت بالبیت طوافین ثمّ سعت بین الصفا و المروة فاذا فعلت ذلک فقد حل لها کل شیء ما خلا فراش زوجها «۲».

فما عن مختلف المصنف و مسالک الشهید من عدم الظفر بدلیله؛ فی غیر محله؛ لدلالة النصوص علیه.

---

(۱) الوسائل باب ۸۴ من ابواب الطواف حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۸۴ من ابواب الطواف حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۵۶

]...[

۳- صرّح بعضهم بانّ الصبی المیز اذا حج یحرم علیه النساء بعد البلوغ لو ترک طواف النساء بل ظاهر الحدائق: أنه تحرم علیه النساء و ان طاف طواف النساء فی حال الصغر.

قال: و أما الصبی فالظاهر أنه فی حکمه کما صرحوا به و ان لم یتعلق به تحریم حیث انه غیر مخاطب شرعاً الا ان الاحرام فی حقه کالحدث فی حال الصغر، فانه موجب للطهارة و ان تخلف اثره؛ لفقد شرطه کالبلوغ أو وجود مانع کالحیض فمتی وجد شرطه و زال مانعه عمل عمله، فکما أنه تحرم الصلاة علی الصبی بعد البلوغ بالحدث السابق حتی یتطهر کذلک تحرم علیه النساء بعد البلوغ بالاحرام السابق حتی یأتی بطواف النساء. انتهی.

و فیه: ان الحدث انما یؤثر من دون ان یتوقف علی تکلیف شرعی به، و ان شئت قلت: ان الطهارة شرط و هی تتوقف علی سبب، و لیس الاحرام و حرمة النساء کذلک بل المحرم هو الاحرام الشرعی، و علیه فان کانت عبادات الصبی شرعیة فکما یصح إحرامه و ینعقد و یترتب علیه آثاره کذلک یصح طوافه و یترتب علیه اثره و هو حلیة النساء و إن کانت غیر شرعیة فالاحرام لا یؤثر فی الحرمة، فلا اشکال فیما اذا طاف طواف النساء، و ان ترکه فعلی القول بشرعیة احرامه یحرم علیه النساء بعد البلوغ الا اذا طاف طواف النساء؛ فانه بعد البلوغ یصدق علیه أنه حج و لم یطف فتشمله الأدلة.

و أما غیر المیز فقطع الشهید بکونه کالمیزان احرم به الولی، و قد تقدم فی اوائل کتاب الحج تفصیل القول فی مشروعیة إحرامه و عدمها، و الحکم هنا یبتنی علی تلک المسألة کما لا یخفی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۵۷

الفصل الخامس: فی بقیة المناسک، فاذا تحلل بمنی مضی لیومه أو غده ان کان متمتعاً، و یجوز للقارن و المفرد طول ذی الحجة الی مکة لطواف الحج و یصلی رکعتیه ثمّ یسعی للحج ثمّ یطوف للنساء کل ذلک سبعاً ثمّ یصلی رکعتیه، و صفة ذلک کما قلنا فی أفعال العمرة، و طواف النساء واجب علی کل حاج.

الرجوع الی مکة للإتیان ببقیة المناسک

الفصل الخامس: فی بقیة المناسک،

اشارة

فإذا تحلل بمنی مضی لیومه أو غده وجوباً أو استحباباً علی الخلاف الآتی ان کان متمتعاً، و یجوز للقارن و المفرد طول ذی الحجة بلا خلاف الی مکة لطواف الحج و یصلی رکعتیه، ثمّ یسعی للحج، ثمّ یطوف للنساء، کل ذلک سبعاً ثمّ یصلی رکعتیه و صفة ذلک کما قلناه فی أفعال العمرة، و طواف النساء واجب علی کل حاج بلا خلاف فی ذلک کله، و تفصیل هذا الاجمال فی طی مسائل:

[الرجوع الی مکة للإتیان ببقیة المناسک]

الاولی: لا خلاف بینهم فی رجحان أن یمضی الی مکة یوم النحر وغده.

إنّما الخلاف فی أنّه هل یجب أم یستحب؟ ذهب المفید و المرتضی و سلار و المحقق فی الشرائع و المصنف فی جملة من کتبه و غیرهم الی الأول، بل فی التذکرة: آخر وقت هذا الطواف الیوم الثانی من أیام النحر للمتمتع عند علمائنا، انتهی.

و عن السرائر و المختلف و الدروس و المسالک و المدارک و غیرها اختیار الثانی، و أنّه یجوز الی آخر ذی الحجة، بل عن المدارک نسبته الی سائر المتأخرین.

و عن الغنیة و الکافی و الذخیرة جواز التأخیر الی آخر أیام التشریق، و لا یجوز التأخیر عنه.

و أما النصوص فهی طوائف: الاولی: ما ظاهره عدم جواز التأخیر عن یوم

]...[

النحر کصحیح ابن عمار عن الامام الصادق علیه السلام فی زیارة البیت یوم النحر، قال علیه السلام: زره فان شغلت فلا یضرک ان تزور البیت من الغد، و لا تؤخر أن تزور من یومک فانّه یکره للمتمتع أن یؤخّر، و موسع للمفرد ان یؤخره «۱».

و صحیح محمد بن مسلم عن الامام الباقر علیه السلام عن المتمتع متی یزور البیت؟ قال علیه السلام یوم النحر «۲».

و صحیح منصور عن الامام الصادق علیه السلام: لا یبیت المتمتع یوم النحر بمنی حتی یزور البیت «۳». و نحوها غیرها.

الثانیة: ما یدل علی عدم جواز التأخیر عن لیلته کصحیح الحلبی عنه علیه السلام: ینبغی للمتمتع أن یزور البیت یوم النحر أو من لیلته، و لا یؤخر ذلک «۴».

الثالثة: ما یدل علی جواز التأخیر الی الغد، و لا یجوز التأخیر عنه کصحیح آخر لمعاویة عنه علیه السلام عن المتمتع متی یزور البیت؟ قال علیه السلام: یوم النحر أو من الغد و لا یؤخر، و المفرد و القارن لیسا بسواء موسع علیهما «۵».

الرابعة: ما یدل علی جواز التأخیر الی آخر أیام التشریق، قیل: و علی عدم جواز التأخیر کصحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه علیه السلام: لا بأس أن تؤخر زیارة البیت الی یوم النفر، إنّما یستحب تعجیل ذلک مخافة الأحداث

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب زیارة البیت حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب زیارة البیت حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب زیارة البیت حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۱ من ابواب زیارة البیت حدیث ۷.

(۵) الوسائل باب ۱ من ابواب زیارة البیت حدیث ۸.

]...[

و المعاریض «۱».

و موثق إسحاق بن عمار عن ابی إبراهیم علیه السلام عن زیارة البیت تؤخر الی الیوم الثالث، قال علیه السلام: تعجیلها أحب إلی، و لیس به بأس إن أخره «۲».

و صحیح البزنطی عن الحلبی عن ابی عبد اللّه علیه السلام عن رجل أخّر الزیارة الی یوم النفر، قال علیه السلام: لا بأس، و لا یحل له

النساء حتی یزور البیت و یطوف طواف النساء «۳».

الخامسة: ما یدل علی جواز التأخیر الی آخر ذی الحجة کصحیح الحلبی عن الامام الصادق علیه السلام عن رجل نسی أن یزور البیت حتی أصبح، قال علیه السلام: لا بأس أنا ربما أخرته حتی تذهب ایام التشریق، و لکن لا تقرب النساء و الطیب «۴».

و صحیح هشام عنه علیه السلام: لا بأس ان أخرت زیارة البیت الی أن یذهب أیام التشریق الا أنک لا تقرب النساء و لا الطیب «۵». و هما و إن لم یصرحا بجواز التأخیر الی آخر ذی الحجة الا أنهما بالاطلاق یدلان علیه هذه، جمیع نصوص الباب.

و الحق فی الجمع بین النصوص أن یقال: إنّ الطائفتین الأخیرتین صریحتان فی جواز التأخیر عن یوم النحر وغده، و لأجلهما یحمل الطوائف الثلاث الأولة علی الاستحباب.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب زیارة البیت حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب زیارة البیت حدیث ۱۰.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب زیارة البیت حدیث ۱۱.

(۴) الوسائل باب ۱ من ابواب زیارة البیت حدیث ۲.

(۵) الوسائل باب ۱ من ابواب زیارة البیت حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۶۰

]...[

فان قیل: متی امکن الجمع الموضوعی لا تصل النوبة الی الجمع الحکمی، و فی المقام یمکن الأول بحمل الأخیرتین علی القارن و المفرد؛ لصراحة نصوص الطوائف الأولة فی المتمتع.

قلنا: ان نصوص الطائفة الأخیرة ظاهرة فی المتمتع؛ للنهی عن الطیب، لما عرفت من أنّ المفرد و القارن یحل لهما الطیب بالحلق أو التقصیر، فیتعین الجمع بما ذکرناه.

و أما الطائفتان الأخیرتان فالاولی منهما لا تدل علی عدم جواز التأخیر عن أیام التشریق الا علی القول بمفهوم الوصف، و لا یتوهم دلالة الموثق علیه بمفهوم الشرط؛ فان الشرط فیه سیق لبیان تحقق الموضوع، و علیه فلا معارض للطائفة الأخیرة و علی فرض دلالتها علی عدم جواز التأخیر عنها- الجمع بینهما یقتضی البناء علی استحباب التقدیم.

و دعوی أنّه یمکن الجمع بحمل الأخیرة علی غیر العامد؛ فیها: أنه لا وجه له، و لا یمکن فی صحیح الحلبی؛ لقوله علیه السلام: أنا ربما أخّرته، فتحصل: أن الأظهر جواز تأخیره الی آخر ذی الحجة.

نعم لا یجوز التأخیر عنه، لخروج أشهر الحج حینئذٍ التی یجب إیجاد افعال الحج فیها.

ثمّ إنّ اکثر من افتی بعدم جواز التأخیر- ذهبوا الی أنّه لو أخّر أثم و یجزیه طوافه و سعیه اذا أوقعهما فی ذی الحجة.

و عن الغنیة و الوسیلة عدم الاجزاء.

و استدل للإجزاء فی الحدائق: بان غایة ثمرة النهی التأثیم، و النهی إنّما توجه الی أمر خارج عن العبادة و هو التأخیر فلا یوجب بطلانها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۶۱

]...[

و فیه: ان الامر و النهی فی العبادات المرکبة ظاهران فی الشرطیة أو الجزئیة و المانعیة أو القاطعیة فالأصح ان یستدل له بأنّ نصوص التأخیر إن لم تصلح لصرف ما ظاهره حرمة التأخیر- لا ریب فی صلاحیتها للدلالة علی الاجزاء الذی هو صریحها.

هذا کله فی المتمتع، و أمّا القارن و المفرد فیجوز لهما التأخیر؛ إذ مضافاً الی اختصاص دلیل المنع عن التأخیر بالمتمتع- بعض تلک النصوص مصرح؛ بالتوسعة علیهما.

و مقتضی اطلاقه، و الأصل، و الاجماع المرکّب، و ما دل علی أنّ وقت افعال الحج الی آخر ذی الحجة- جواز التأخیر إلیه کما هو المشهور بین الأصحاب.

أضف إلیه: أولویة ذلک من تأخیر المتمتع الذی عرفت جوازه.

فما عن صریح الکافی و ظاهر الغنیة و الاصباح أنه لا یجوز لهما التأخیر عن أیام التشریق؛ غیر تام، لعل وجهه إطلاق نصوص الطائفة الرابعة، و لکن قد مر عدم دلالتها علی عدم جواز التأخیر عنها، فراجع.

الثانیة؛ و

مناسکه حینئذٍ بمکة طواف البیت للحج و رکعتاه و السعی

، و قد مرّ کیفیة الثلاثة و واجباتها و مستحباتها و أحکامها فی العمرة، و الجمیع فی الموردین علی السواء فلا نعید، کما أنه قد تقدم وجوب تأخیر هذا الطواف و السعی عن الحلق أو التقصیر- فی المسألة الرابعة من مسائل الحلق، فراجع.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۶۲

]...[

وجوب طواف النساء فی الحج

الثالثة: یجب بعد طواف الزیارة و السعی طواف النساء فی الحج بانواعه اجماعاً محققاً و محکیاً مستفیضاً جداً. کذا فی المستند، و فی الجواهر: إجماعاً بقسمیه، بل المحکی منهما مستفیض. انتهی. و فی المنتهی: هذا الطواف المسمّی بطواف النساء فرض واجب علی الرجال و النساء و الخصیان من البالغین و غیرهم، و ذهب إلیه علماؤنا أجمع، و أطبق الجمهور علی أنه لیس بواجب. انتهی. و مثله ما فی التذکرة.

و یشهد به: أخبار کثیرة کصحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق علیه السلام: علی المتمتع بالعمرة الی الحج ثلاثة اطواف بالبیت و سعیان بین الصفا و المروة، و علیه اذا قدم مکة طواف بالبیت، و رکعتان عند مقام إبراهیم علیه السلام، وسعی بین الصفا و المروة، ثمّ یقصر و قد أحل هذا للعمرة، و علیه للحج طوافان وسعی بین الصفا و المروة، و یصلی عند کل طواف بالبیت رکعتین عند مقام ابراهیم «۱».

و صحیح منصور عنه علیه السلام: علی المتمتع بالعمرة الی الحج ثلاثة اطواف بالبیت، و یصلی لکل طواف رکعتین و سعیان بین الصفا و المروة «۲».

و صحیح معاویة عنه علیه السلام: المفرد للحج علیه طواف بالبیت و رکعتان عند مقام إبراهیم وسعی بین الصفا و المروة و طواف الزیارة و هو طواف النساء «۳».

و صحیح الحلبی عنه علیه السلام: إنّما نسک الذی یقرن بین الصفا و المروة مثل

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب أقسام الحج حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب اقسام الحج حدیث ۹.

(۳) الوسائل باب ۲ من ابواب اقسام الحج حدیث ۱۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۶۳

]...[

نسک المفرد لیس بأفضل منه إلّا بسیاق الهدی، و علیه طواف بالبیت و صلاة رکعتین خلف المقام وسعی واحد بین الصفا و المروة و طواف بالبیت بعد الحج «۱». الی غیر ذلک من النصوص الکثیرة، و تمام الکلام فی هذه المسألة فی طی فروع:

وجوب طواف النساء فی العمرة

۱- بعد ما عرفت من وجوب طواف النساء فی کل حج، یقع الکلام فی أنّه هل یجب فی العمرة أم لا؟ و الکلام فیه فی موردین:

الأول: فی العمرة المفردة، فالمشهور بین الأصحاب شهرة عظیمة وجوبه فیها، بل لم یعرف الخلاف الا عن الجعفی، بل فی التذکرة: هذا الطواف واجب فی الحج و العمرة المبتولة عند علمائنا أجمع.

و یشهد به: صحیح محمد بن عیسی کتب أبو القاسم مخلد بن موسی الرازی الی الرجل یسأله عن العمرة المبتولة هل علی صاحبها طواف النساء و العمرة التی یتمتع بها الی الحج؟ فکتب علیه السلام: أما العمرة المبتولة فعلی صاحبها طواف النساء، و أما التی یتمتع بها الی الحج فلیس علی صاحبها طواف النساء «۲».

و خبر إسماعیل بن ریاح، سألت أبا الحسن علیه السلام عن مفرد العمرة علیه طواف النساء؟ قال علیه السلام: نعم «۳». و نحوهما غیرهما من النصوص الصحیحة و غیر الصحیحة المنجبرة بالعمل.

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب اقسام الحج حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۸۲ من ابواب الطواف حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۸۲ من ابواب الطواف حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۶۴

]...[

و استدل للجعفی بجملة من النصوص کخبر علی بن یقطین عن أبی الحسن علیه السلام عن مفرد العمرة علیه طواف النساء؟ قال علیه السلام: لیس علیه طواف النساء «۱». و نحوه غیره من النصوص الصریحة أو الظاهرة فی عدم الوجوب، لکن لإعراض الأصحاب عنها، و معارضتها مع النصوص المتقدمة علی وجه لا یمکن الجمع بینهما کما یظهر لمن جمع قوله علیه السلام فی تلک النصوص: فی مفرد العمرة علی صاحبها طواف النساء، مع قوله فی هذه النصوص: لیس علی صاحبها طواف النساء، فانه یراهما العرف متعارضین، و الترجیح معها، للشهرة و موافقة هذه للعامة- لا بد من طرحها.

الثانی: فی العمرة المتمتع بها، فالمشهور بین الأصحاب عدم وجوبه فیها.

و یشهد به: صحیح محمد بن عیسی المتقدم فی المورد الأول، و صحیحا معاویة و منصور المتقدمان فی أول البحث.

و صحیح صفوان، سأله أبو حارث عن رجل تمتع بالعمرة الی الحج فطاف وسعی و قصر هل علیه طواف النساء؟ قال علیه السلام: لا إنّما طواف النساء بعد الرجوع من منی «۲».

و الأخبار الکثیرة الدالة علی حلیة کل شیء بالتقصیر بعد السعی کصحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق علیه السلام: اذا فرغت من سعیک و أنت متمتع فقصر من شعرک من جوانبه و لحیتک و خذ من شاربک و قلم أظفارک وابق منها لحجک فاذا فعلت ذلک فقد أحللت من کل شیء یحل منه المحرم و أحرمت منه «۳». الحدیث،

---

(۱) الوسائل باب ۸۲ من ابواب الطواف حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۸۲ من ابواب الطواف حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب التقصیر حدیث ۴.

]...[

و نحوه غیره.

و النصوص الواردة فی مجامعة النساء قبل التقصیر الدالة علی الاکتفاء فی تلک الحالة؛ بقطع شیء من الشعر، کحسن الحلبی عن ابی عبد الله علیه السلام، قال له: جعلت فداک انی لما قضیت نسکی للعمرة أتیت أهلی و لم أقصر، قال: علیک بدنة. قلت: انی لما أردت ذلک منها و لم تکن قصرت امتنعت فلما غلبتها قرضت بعض شعرها بأسنانها. قال: رحمها اللّه کانت أفقه منک، علیک بدنة و لیس علیها شیء «۱» و نحوه غیره.

و لیس بازاء جمیع هذه النصوص المعمول بها سوی خبر المروزی عن الفقیه علیه السلام: اذا حج الرجل فدخل مکة متمتعاً فطاف بالبیت وصلی رکعتین خلف مقام ابراهیم علیه السلام وسعی بین الصفا و المروة و قصر فقد حل له کل شیء ما خلا النساء لأنّ علیه لتحله النساء طوافان و صلاة «۲».

و اورد علیه تارة بانه ضعیف سنداً کما فی الجواهر، و لعل نظره الشریف الی الراوی عن المروزی و هو محمد بن عیسی، الظاهر بقرینة الراوی و المروی عنه فی البغدادی الیونسی، و قد ضعفه جمع، منهم: الشیخ و ابن طاوس و الشهید الثانی و المحقق و کاشف الرموز و المصنف و سید المدارک و غیرهم.

و اخری بانه قاصر دلالة، لاحتمال ان یکون المراد بالطواف و السعی الذین لیس له الوطء بعدهما إلا بعد طواف النساء ما یکون للحج، علی ما أفاده الشیخ ره.

و لکن یدفع الأول: ان جماعة آخرین وثقوه، و قد اختار المصنف- ره- اخیراً

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب التقصیر حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۸۲ من ابواب الطواف حدیث ۷.

]...[

قبول روایته، و هو الحق؛ لأن الذین ضعفوه تبعوا الشیخ ره، و هو- قده- یبتنی تضعیفه علی تضعیف الصدوق التابع لابن الولید، و

کلام ابن ولید لیس دالا علی الجرح فی الرجل، بل علی عدم الاعتماد علی خصوص ما رواه عن یونس، و لتفصیل القول فی ذلک محل آخر.

و یدفع الثانی: ان ظاهر قوله: دخل مکة متمتعاً فطاف. هو الدخول الأول للعمرة، فالطواف ظاهر فی طوافه، فالحق انه لا قصور فیه سنداً و دلالة.

نعم حیث لا یمکن الجمع بینه و بین ما تقدم، و الأصحاب أعرضوا عنه، و معارضه مشهور بین الأصحاب و سنده أصح فیقدم علیه.

۲- لا یختص وجوب طواف النساء بالرجال، بل یجب علی النساء و الخناثی و الخصیان بلا خلاف، و عن غیر واحد دعوی الاجماع علیه.

و یشهد به: صحیح علی بن یقطین عن أبی الحسن علیه السلام عن الخصیان و المرأة الکبیرة أ علیهم طواف النساء؟ قال علیه السلام: نعم علیهم الطواف کلهم «۱». و قد تقدم فی المواطن الثالث ثبوته علی الصبیان ایضا کما تقدم تنقیح القول فی توقف حلیة الرجال للنساء علیه.

۳- طواف النساء کطواف العمرة و الحج کیفیة و شرطاً و صلاةً و احکاماً الا ما یأتی؛ لوحدة الأدلة فی الجمیع.

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب الطواف حدیث ۱.

]...[

وجوب تقدیم السعی علی طواف النساء

۴- المعروف من مذهب الأصحاب: أن الطواف النساء بعد السعی فی الحج و العمرة، و لا یجوز تقدیمه علیه اختیاراً، و یجوز مع الضرورة، أو خوف الحیض، فهاهنا أحکام:

یشهد للحکم الأول و هو: عدم جواز التقدیم اختیاراً: صحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق علیه السلام فی حدیث فی زیارة البیت یوم النحر: ثمّ طف بالبیت سبعة أشواط کما وصفت لک یوم قدمت مکة ثمّ صل عند مقام إبراهیم علیه السلام رکعتین تقرأ فیهما- الی أن قال- ثمّ ائت المروة فاصعد علیها وطف بینهما سبعة أشواط تبدأ بالصفا و تختم بالمروة فاذا فعلت ذلک فقد أحللت من کل شیء احرمت منه الا النساء، ثمّ ارجع الی البیت وطف به اسبوعاً آخر، ثمّ تصلی رکعتین عند مقام ابراهیم علیه السلام. الحدیث «۱».

و مرسل أحمد بن محمد عمن ذکره، قلت لأبی الحسن علیه السلام: جعلت فداک متمتع زار البیت فطاف طواف الحج ثمّ طاف طواف النساء ثمّ سعی، قال علیه السلام: لا یکون السعی الا من قبل طواف النساء، فقلت: أ فعلیه شیء؟ فقال علیه السلام: لا یکون السعی إلّا قبل طواف النساء «۲». و نحوهما فی ذلک صحیح الفضلاء المتقدم «۳».

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب زیارة البیت حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶۵ من ابواب الطواف حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۸۴ من ابواب الطواف حدیث ۱.

]...[

و لا یعارضها: موثق سماعة عن أبی الحسن الماضی علیه السلام عن رجل طاف طواف الحج و طواف النساء قبل ان یسعی بین الصفا و المروة، قال علیه السلام: لا یضره، یطوف بین الصفا و المروة و قد فرغ من حجه «۱» لا من جهة حمله علی الناسی کما أفاده الشیخ ره، و تبعه صاحب الحدائق ره؛ فانه لا وجه له، و لا من جهة حمله علی إرادة الاجزاء و حمل ما تقدمه علی الحکم التکلیفی؛ فان نصوص عدم الجواز ایضاً ظاهرة فی الحکم الوضعی، و لازمه عدم الاجزاء لو قدم، بل من جهة کونه شاذاً و مخالفاً لإجماع الامة.

و أما الحکمان الآخران فقد استدل لهما بوجوه:

الأول: ادلة نفی الحرج.

و فیه: أنها لا تصلح لإلغاء شرطیة الشرط و جزئیة الجزء، بل هی أن شملت مورداً یلزم منها نفی الحکم، و الأمر بالمرکب کما حقق فی محله.

الثانی: ما فی الحدائق، و هو: أنّ المستفاد من العمومات أنّ الضرورات مبیحة للمحظورات.

و فیه: أنّها مبیحة بلا کلام، و هذا لا ربط له بما هو محل الکلام من سقوط اعتبار تقدیم السعی، بل سبیلها سبیل أدلّة نفی الحرج.

الثالث: ما فی المستند، و هو: إطلاق خبر الحسن بن علی عن أبیه عن أبی الحسن الأول علیه السلام: لا بأس بتعجیل طواف الحج و طواف النساء قبل الحج یوم الترویة قبل خروجه الی منی و کذلک من خاف امراً لا یتهیأ له الانصراف الی مکة أن یطوف و یودع البیت ثمّ یمر کما هو من منی اذا کان خائفا «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۶۵ من ابواب الطواف حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۶۴ من ابواب الطواف حدیث ۱.

]...[

و فیه: أنه فی تقدیم الطوافین معا علی الوقوفین، و لا یدل علی تقدیم طواف النساء علی السعی الذی بعد طواف الحج، فتدبر.

الرابع: ما فی الجواهر، و هو: موثق سماعة المتقدم «۱». بدعوی: أنّ الجمع بینه و بین غیره یقتضی الحمل علی صورة الضرورة، و قد عرفت ما فیه، فاذا لا دلیل علیه سوی تسالم الأصحاب.

و أیده بعضهم بصحیح أبی أیوب الخزاز، قال: کنت عند أبی عبد اللّه علیه السلام: فدخل علیه رجل لیلا فقال له: أصلحک اللّه امرأة معنا حاضت و لم تطف طواف النساء، فقال: لقد سألت عن هذه المسألة الیوم، فقال: أصلحک اللّه أنا زوجها و قد أحببت أن أسمع ذلک منک فأطرق کأنه یناجی نفسه و هو یقول: لا یقیم علیها جمالها و لا تستطیع أن تتخلف عن أصحابها تمضی و قد تم حجّها «۲».

اذ لو جاز ترک الطواف من أصله للضرورة جاز تقدیمه بطریق أولی، و سیأتی الکلام فی الصحیح.

۵- لو قدم الطواف علی السعی نسیانا أجزأه علی المشهور بین الأصحاب.

و مدرکه: موثق سماعة المتقدم «۳»؛ و حدیث رفع القلم عن الناسی «۴».

و الأول قد مر ما فیه، و الثانی لا یدل علی سقوط الشرطیة سیما مع التذکر و الوقت باقٍ.

و بذلک یظهر حال الجاهل، إذ مدرک الإجزاء بالنسبة إلیه الموثق، و حدیث الرفع.

---

(۱) الوسائل باب ۶۵ من ابواب الطواف حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۵۹ من ابواب الطواف حدیث ۱.

(۳) الوسائل ۶۵ من ابواب الطواف حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۵۶ من ابواب جهاد النفس من کتاب الجهاد.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۷۰

فاذا فرغ من هذه المناسک رجع الی منی و بات بها لیلتی الحادی عشر و الثانی عشر من ذی الحجة واجباً

و قد یستدل له فیه بعموم ما دل علی معذوریة الجاهل فی أفعال الحج، و مال الیه فی الجواهر.

و فیه: أنّا لم نعثر علی عموم یدل علی ذلک، و إنّما دل الدلیل علی عدم الکفارة علیه لا علی سقوط الجزئیة أو الشرطیة، و طریق الاحتیاط معلوم.

۶- لو ترک طواف النساء فتارة یکون ذلک عن علم و عمد، و اخری یکون عن نسیان، و ثالثة یکون عن جهل، و قد تقدم الکلام فی جمیع الفروض فی أحکام الطواف، و قد بینا هناک أنّ ترک طواف النساء عمداً لا- یوجب بطلان الحج، لکونه واجباً خارجا عن الحج، فراجع.

وجوب العود الی منی للمبیت بها لیالی التشریق

فإذا فرغ الحاج من هذه المناسک الخمسة بمکة من الطواف و رکعتیه و السعی و طواف النساء و رکعتیه رجع الی منی إجماعاً؛ لبقاء مناسک علیه کما ستمر علیک و بات بها لیلتی الحادی عشر و الثانی عشر من ذی الحجة مطلقاً و الثالث عشر علی تفصیل ستسمعه إن شاء اللّه تعالی واجباً بلا خلاف أجده فیه، بل الاجماع بقسمیه علیه. کذا فی الجواهر.

و فی المنتهی: قاله علماؤنا أجمع. و فی التذکرة: عند علمائنا و وافقنا أکثر من خالفنا؛ کما نقله عنهم فی المنتهی و التذکرة.

و عن الشیخ فی التبیان القول باستحباب المبیت.

و عن الطبرسی استحباب مناسک منی جمیعها السابقة و اللاحقة.

و أما ما عن بعض الکتب من جعل المبیت من السنة أو حصر واجبات الحج

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۷۱

]...[

فی غیره، أو أنه اذا طاف النساء تمت مناسکه أو حجه أو نحو ذلک، فلیس خلافاً فی المسألة؛ لجواز ان یکون المراد بالسنة ما ثبت وجوبه بغیر الکتاب، و حصر واجبات الحج فی غیره لا ینافی وجوبه کما فی طواف النساء علی المختار، و مثله تمامیة مناسک الحج و الحج نفسه.

و کیف کان فینبغی اولًا نقل النصوص الواردة فی المقام، ثمّ بیان ما یستفاد منها.

لاحظ: صحیح معاویة بن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السلام: اذا فرغت من طوافک للحج و طواف النساء فلا تبیت إلّا بمنی إلّا أن یکون شغلک فی نسککک، و إن خرجت بعد نصف اللیل فلا یضرک أن تبیت فی غیر منی «۱».

و صحیح آخر له عنه علیه السلام: لا تبت لیالی التشریق إلّا فی منی فإن بت فی غیرها فعلیک دم، فان خرجت أول اللیل فلا ینتصف اللیل الا و أنت بمنی إلّا أن یکون شغلک نسککک أو قد خرجت من مکة، و ان خرجت بعد ما انتصف اللیل فلا یضرک أن تصبح فی

غیرها «۲».

و صحیح صفوان، قال أبو الحسن: سألنی بعضهم عن رجل بات لیلة من لیالی منی بمکة فقلت: لا أدری فقلت له: جعلت فداک ما تقول فیها؟ فقال علیه السلام: علیه دم شاة إذا بات. فقلت: إن کان إنّما حبسه شأنه الذی کان فیه من طوافه و سعیه لم یکن لنوم و لا لذة أ علیه مثل ما علی هذه؟ قال علیه السلام: ما هذا بمنزلة هذا و ما أحب أن ینشق له الفجر إلّا و هو بمنی «۳».

و خبر جعفر بن ناجیة عن أبی عبد اللّه علیه السلام عمن بات لیالی منی

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۸.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۵.

]...[

بمکة، فقال علیه السلام: علیه ثلاثة من الغنم یذبحهن «۱».

و صحیح علی بن جعفر عن أخیه الامام موسی علیه السلام عن رجل بات بمکة فی لیالی منی حتی أصبح، قال علیه السلام: إن کان أتاها نهاراً فبات حتی اصبح فعلیه دم شاة یهریقه «۲».

و صحیح العیص بن القاسم عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن الزیارة من منی، قال علیه السلام: إن زار بالنهار أو عشاءً فلا ینفجر الصبح إلّا و هو بمنی، و إن زار بعد أن انتصف اللیل أو السحر فلا بأس علیه أن ینفجر الصبح و هو بمکة «۳».

و صحیح محمد بن مسلم عن أحدهما علیهما السلام أنّه قال فی الزیارة: اذا خرجت من منی قبل غروب الشمس فلا تصبح إلّا بمنی «۴».

و صحیح جمیل عن الامام الصادق علیه السلام: من زار فنام فی الطریق فان بات بمکة فعلیه دم، و إن کان قد خرج منها فلیس علیه شیء، و إن أصبح دون منی «۵».

و صحیح محمد بن إسماعیل عن أبی الحسن علیه السلام فی الرجل یزور فینام دون منی، فقال علیه السلام: اذا جاز عقبة المدینین فلا بأس أن ینام «۶».

و صحیح هشام بن الحکم عن أبی عبد اللّه علیه السلام: اذا زار الحاج من منی فخرج من مکة فجاوز بیوت مکة فنام ثمّ أصبح قبل أن یأتی منی فلا شیء علیه «۷».

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۲۳.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۳.

(۵) الوسائل باب ۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۱۶.

(۶) الوسائل باب ۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۱۵.

(۷) الوسائل باب ۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۱۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۷۳

]...[

و خبر أبی الصباح الکنانی، سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن الدلجة الی مکة أیام منی و أنا ارید أن أزور البیت، فقال علیه السلام: لا، حتی ینشق الفجر کراهیة أن یبیت الرجل بغیر منی «۱».

و صحیح العیص، سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن رجل فاتته لیلة من لیالی منی، قال علیه السلام: لیس علیه شیء و قد أساء «۲».

و صحیح سعید بن یسار، قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: فاتتنی لیلة المبیت بمنی من شغل، فقال علیه السلام: لا بأس «۳».

و خبر علی- و الظاهر أنه ابن أبی حمزة- عن أبی إبراهیم علیه السلام عن رجل زار البیت فطاف بالبیت و بالصفا و المروة ثمّ رجع فغلبته عینه فی الطریق فنام حتی أصبح، قال علیه السلام: علیه شاة «۴».

و خبر لیث المرادی عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن الرجل یأتی مکة أیام منی بعد فراغه من زیارة البیت فیطوف بالبیت تطوعاً، فقال علیه السلام: المقام بمنی أحبّ إلیّ «۵».

و صحیح جمیل عنه علیه السلام: لا بأس أن یأتی الرجل مکة فیطوف بها فی أیام منی و لا یبیت بها «۶».

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۱۲.

(۴) الوسائل باب ۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۱۰.

(۵) الوسائل باب ۲ من ابواب العود الی منی حدیث ۵.

(۶) الوسائل باب ۲ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۷۴

]...[

و صحیح رفاعة عنه علیه السلام عن الرجل یزور البیت فی أیام التشریق، فقال علیه السلام: نعم إن شاء «۱».

و موثق إسحاق بن عمار، قلت لأبی إبراهیم علیه السلام رجل زار فقضی طواف حجّه کلّه أ یطوف بالبیت أحبّ الیک أم یمضی علی وجهه الی منی؟ قال علیه السلام: أیّ ذلک شاء فعل ما لم یبت «۲».

و خبر أبی البختری عن جعفر عن أبیه عن علی علیه السلام فی الرجل أفاض الی البیت فغلبت عیناه حتی أصبح، قال علیه السلام: لا بأس علیه و یستغفر اللّه و لا یعود «۳».

و صحیح عیص عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن الزیارة بعد زیارة الحج فی أیام التشریق، فقال علیه السلام: لا «۴».

و صحیح یعقوب بن شعیب عنه علیه السلام عن زیارة البیت أیام التشریق، فقال علیه السلام: حسن «۵».

و خبر مالک بن أعین عن أبی جعفر علیه السلام أنّ العباس استأذن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله أن یبیت بمکة لیالی منی فأذن له رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله من أجل سقایة الحاج «۶».

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب العود الی منی حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب العود الی منی حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۲۲.

(۴) الوسائل باب ۲ من ابواب العود الی منی حدیث ۶.

(۵) الوسائل باب ۲ من ابواب العود الی منی حدیث ۳.

(۶) الوسائل باب ۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۲۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۷۵

]...[

و تمام الکلام فیما یستفاد من هذه النصوص فی ضمن فروع:

۱- یجب البیتوتة بمنی، و یستفاد ذلک من أکثر النصوص المتقدمة؛ فان جملة منها ناهیة عن المبیت الا- بمنی، و هی ظاهرة فی الوجوب، و جملة منها بمفهومها تدل علی ثبوت الضرر أو البأس مع الترک، و هو ملازم للوجوب، و بعضها متضمن للترخیص فی عدم المبیت لأجل السقایة، و طائفة منها متضمنة لثبوت الدم علی من لم یبت بها، و قد مر غیر مرة الملازمة بینه و بین الوجوب، و ما یظهر من بعضها من جواز الترک فهو فی خصوص الصُّور التی ستمر علیک التی یجوز ترک المبیت فیها أو محمول علیها بقرینة غیره، فالوجوب خالٍ عن الإشکال.

۲- یجب أن تکون البیتوتة المذکورة فی لیلتی الحادی عشر و الثانی عشر من ذی الحجّة مطلقاً، و الثالث عشر فی بعض الصور الذی سیمرّ علیک، بلا خلاف.

و یشهد به: صحیح ابن عمار الثانی، و ما تضمن حجّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله المتضمن أنه بات بها لیالی التشریق «۱» فقد أمر صلّی اللّه علیه و آله بأخذ المناسک منه «۲».

۳- لا إشکال فی اعتبار النیة بمعنی قصد الفعل المقوم لاختیاریته لأن المأمور به هو الفعل الاختیاری، فما صدر بغیر اختیار خارج عن المأمور به و لا ینطبق علیه.

و أما النیة بمعنی القربة فظاهر الدروس و الجواهر و المستند المفروغیة عن اعتبارها؛ فإن کان هناک إجماع و إلّا فمقتضی الأصل- أی أصالة التوصلیة فی کل واجب إلّا ما خرج علی ما حقق فی محله- عدم اعتبارها.

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب اقسام الحج.

(۲) تیسیر الوصول ج ۱ ص ۳۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۷۶

]...[

و یظهر من الجواهر حیث نقل عن اللمعة الحلبیة أنّها لا تجب، و استدل له بأصالة التعبدیة- عدم کون المسألة إجماعیة، و علیه فالأظهر عدم اعتبارها، فلو بات بغیر قصد القربة لا إثم علیه و لا کفارة.

و لو بات بغیر اختیار فهل علیه الفدیة نظراً الی عدم تحقق البیتوتة المأمور بها، أم لا تثبت علیه من جهة انصراف الدلیل الی ترک البیتوتة الحقیقی لا الحکمی؟ وجهان، و طریق الاحتیاط واضح.

عدم لزوم المبیت بمنی لو بات بمکة مشتغلًا بالعبادة

۴- الظاهر من جملة من النصوص أنّ المبیت بمنی إنّما یجب علی غیر من بات بمکة مشتغلًا بالعبادة لاحظ: صحیحی ابن عمار المتقدمین و غیرهما، فیکون مخیراً بینهما و إن کان البیات بمنی أفضل؛ لصحیح صفوان.

ثمّ إنّ صحیحی ابن عمار مختصان بالاشتغال بالطواف و السعی و الدعاء، و کذا صحیح صفوان إلّا أن عموم التعلیل فی صحیح ثالث لابن عمار: لیس علیه شیء کان فی طاعة اللّه. یقتضی شمول الحکم لکل عبادة واجبة أو مندوبة، و یمکن أن یقال: إنّ النسک یعم کل طاعة، و علیه فالنصوص أکثرها تشمل کل عبادة.

فهل یعتبر استیعاب اللیل إلّا ما یضطر إلیه من غذاء أو شرب أو نوم یغلب علیه کما نص علیه الشهیدان أم لا؟ الظاهر ذلک، لأنّه المتیقن من مورد النصوص فیقتصر فی الخروج عن إطلاق ما دل علی وجوب البیات بمنی علی المتیقن، و علیه فقد یشکل استثناء المذکورات سیما الأخیر منها؛ لعدم الدلیل علیه.

و فی الجواهر: و لعل وجه استثناء الأولین حملًا لإطلاق النص علی الغالب، بل

]...[

لعل الثالث أیضاً کذلک. انتهی.

و یرد علیه: منع الغلبة، و منع منشئیته للانصراف الموجب للتضییق خصوصاً فی الأخیر منها.

نعم یمکن أن یقال فی الأولین: بعدم منافاة هذا القدر من الاشتغال للاستیعاب العرفی، و لو نوی بالأکل و الشرب و التقوّی علی العبادة یرتفع الاشکال رأساً.

و احتمل الشهید ره کون القدر الواجب ما کان یجب علیه بمنی و هو أن یتجاوز نصف اللیل.

و فیه: أنه لا دلیل علیه، و التزام بما یخالف الأصل بلا وجه.

نعم صرّح غیر واحد بأنه إن مضی الی منی بعد الفراغ من العبادة و إن علم أنّه لا یدرکها قبل انتصاف اللیل سقط عنه الدم الملازم لعدم البأس علیه.

و استدل له بصحاح جمیل و هشام و عیص المتقدمة.

و أورد علیه الفاضل النراقی بأنّه یعارضها روایة علی المتقدمة، فیرجع الی عمومات وجوب الدم.

أقول: أما صحیح جمیل فهو یدل علی أنّ الدم علی من بات بمکة، و لو خرج عنها لیس علیه دم، و هو فرع آخر سیأتی الکلام فیه، و کذا صحیح هشام.

و أما صحیح العیص فهو مطلق یقید إطلاقه بما دل علی مقدار المبیت بمنی، و بعبارة اخری: یدل علی أن من لم یکن أول اللیل بمنی یجب أن یکون آخره بها، و لا یدل علی عدم اعتبار شیء آخر.

و أما خبر علی فلم أفهم وجه معارضته معها، فإنّه یدل علی أنّ من نام فی الطریق قهراً و بغیر اختیار و بات فیه یجب علیه الدم.

۵- ربما یقال: إنّ صحیح سعید بن یسار المتقدم یدلّ علی أنّ الاشتغال بشغل

]...[

آخر غیر الطاعة فی مکة أو غیرها أیضاً مسقط لوجوب البیات بمنی، فما المانع من الالتزام به؟.

و لکن یرد علیه: أنّ ظاهر الصحیح عدم وجوب البیات بمنی فیتعین طرحه؛ لمخالفته للنصوص المتواترة و فتوی الأصحاب، و علی أیّ تقدیر لم یفت أحد بمضمونه فیطرح أو یحمل علی صورة النسیان و الاضطرار.

۶- یظهر من الصحاح الثلاثة لجمیل و هشام و محمد بن إسماعیل- أنّ البیات فی طریق منی بعد ما خرج عن مکة و حدودها و من حدودها عقبة المدنیین- بمنزلة البیات بمنی، فالواجب هو البیات فیها أو فی طریقها من ناحیة مکة بعد الخروج عن حدودها، و بها یحمل خبر علی المتقدم الدال علی ثبوت الدم لو نام فی الطریق- علی ما اذا لم یخرج من حدود مکة، و لا بأس بالالتزام به و إن لم یصرح به إلّا بعض متأخّری المتأخّرین.

و یؤیّده ما عن الدروس، قال: و روی الحسن فیمن زار و قضی نسکه ثمّ رجع الی منی فنام فی الطریق حتی یصبح: إن کان قد خرج من مکة و جاز عقبة المدنیین فلا شیء علیه، و إن لم یجز العقبة فعلیه دم، انتهی، و إن لم نقف علی هذا الخبر فیما ما بأیدینا من الکتب.

بیان زمان المبیت بمنی

۷- لا إشکال و لا خلاف فی عدم وجوب استیعاب اللیل بالبیات بمنی، کما لا خلاف بین الأصحاب ظاهراً فی عدم الاکتفاء بالمسمی، و أنّه یجب المبیت بها نصف اللیل، و یشهد بجمیع ذلک النصوص المتقدمة.

]...[

إنّما الخلاف فی موردین:

أحدهما: أنه هل یتعین النصف الأول کما هو المنسوب الی ظاهر الأصحاب، أم یتخیر بینه و بین النصف الثانی کما عن جمع من متأخّری المتأخّرین؟.

ثانیهما: فی أنّه إذا خرج بعد انتصاف اللیل من منی فهل له أن یدخل مکة قبل الفجر کما هو المشهور، أم لا یجوز له ذلک کما عن النهایة و المبسوط و الوسیلة و السرائر و الجامع؟.

أما الأول فالصحاح الثلاثة لابن عمار و العیص و خبر جعفر المتقدمة تدل علی الاکتفاء بالنصف الأول، و أنّه لا مانع من الخروج بعد انتصاف اللیل، و صحیح ابن عمار الثانی، و صحیح العیص الأول، یدلان علی کفایة النصف الثانی، و لا تعارض بین الطائفتین، فالعمل بهما معاً متعین.

نعم الأفضل الکون بها الی الفجر کما صرّح به غیر واحد؛ لصحیح الکنانی المتقدم.

و لا ینافیه خبر عبد الغفار الجازی عن الامام الصادق علیه السلام: فإن خرج من منی بعد نصف اللیل لم یضره شیء «۱». کما عن المختلف، فان الجمع بینه و بین صحیح الکنانی یقتضی الحمل علی إرادة عدم المنع من الخروج و عدم ثبوت الفدیة علیه.

و أما الثانی فمقتضی إطلاق ما تقدم من النصوص و صریح صحیح العیص المتقدم، و خبر علی بن جعفر عن أخیه موسی علیه السلام عن رجل بات بمکة حتی أصبح فی لیالی منی، فقال علیه السلام: إن کان أتاها نهاراً فبات حتی أصبح فعلیه دم

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۱۴.

]...[

شاة یهریقه، و إن کان خرج من منی بعد نصف اللیل فأصبح بمکة فلیس علیه شیء «۱» - جواز الخروج بعد انتصاف اللیل و لو دخل مکة.

و أما القول الآخر فقد اعترف غیر واحد منهم: الشهید بعدم العثور علی مأخذه.

و قد استدل بعضهم له: بانّ مقتضی إطلاق بعض النصوص وجوب المبیت بمنی تمام اللیل، و قد دل الدلیل علی جواز الخروج منها بعد انتصاف اللیل، و المتیقن منه ما لو خرج عنها و لم یتجاوز حدود منی و لم یدخل فی حدود مکة التی هی بحکم منی بمقتضی بعض النصوص.

و فیه: أنّه اجتهاد فی مقابل النصوص المطلقة و الصریحة، فالاعتراف بعدم العثور علی مأخذهم ألیق بشأنهم من هذا الوجه السخیف.

ثبوت الدم علی من لم یبت بمنی

اشارة

۸- لا خلاف و لا إشکال فی ثبوت الفدیة علی من ترک البیتوتة بمنی، و أسنده فی المنتهی الی علماؤنا مؤذناً بدعوی الاجماع علیه.

و یشهد به: صحیح ابن عمار الثانی، و صحیح صفوان، و خبر علی، و روایة جعفر بن ناجیة و صحیح جمیل المتقدمة.

و ما یظهر من صحیح العیص الثانی من عدم وجوبها، لمعارضته مع النصوص المتقدمة و عدم فتوی الأصحاب به یطرح أو یحمل علی بعض الصور.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۲۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۸۱

]...[

ثمّ إنّ أکثر النصوص المتقدمة و إن تضمنت ثبوت الدم و لا تصریح فیها بالشاة إلّا أنّه فی خبری علی و جعفر صرّح بالشاة و الغنم، و بهما یقید إطلاق سائر النصوص، فالواجب خصوص الشاة کما علیه الأصحاب.

ثمّ إنّ مقتضی إطلاق النصوص ثبوت الدم علی الجاهل و الناسی و المضطر.

و عن الشهید استثناء الجاهل.

و فی المستند: وجهه غیر معلوم.

و لکن الظاهر أنّ وجهه ما دل علی عدم وجوب الفدیة علی الجاهل فی باب الحج کحسن ابن عمار عن الامام الصادق علیه السلام: و لیس علیک فداء ما آتیته بجهالة إلّا الصید «۱». و إن کان یرد علیه أنّه فی الکفارة المترتبة علی إتیان شیء من المحرمات، و لا یشمل الفداء المترتب علی ترک الواجب.

اللّهم إلّا أن یستدل بعدم القول بالفصل، أو تنقیح المناط، أو یقال إنّ النصوص تدل علی ترتب الدم علی المبیت بغیر منی، فیشمله النص و لا بأس به.

و أما المضطر و الناسی فیمکن أن یستدل لعدم وجوب الفدیة علیهما بوجهین:

أحدهما: أن الفدیة کفارة و لا کفارة علی من لم یخالف الحکم اللزومی، فتأمل.

ثانیهما: حدیث رفع القلم عن الناسی و المضطر «۲». بناءً علی ما هو المختار من عمومه لکل حکم تکلیفی أو وضعی، اللّهم إلّا أن یقال: إنّه یختص بما فی رفعه منّة علی الامة، و رفع الفدیة لیس فیه منّة علی الامة و إن کان فیه منّة علی الشخص، و حمل بعض الفقهاء صحیحی عیص و سعید المتقدمین المتضمنین: أنّه لا شیء علی من فاته

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من ابواب کفارات الصید و توابعها حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵۶ من ابواب جهاد النفس من کتاب الجهاد.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۸۲

]...[

المبیت بمنی؛ علی هذه الصور، و لعلّ ذلک کلّه بضمیمة عدم الفصل بینهما و بین الجاهل یکفی فی الحکم بعدم وجوبها علیهما.

ثمّ إنّه لم أر من تعرض لمحل هذا الفداء، و أنه هل یجب أن یکون الذبح بمنی أو مکة، أو یجوز فی کل مکان؟ مقتضی إطلاق النصوص أنه مخیر فی ذبحه فی أیّ مکان شاء، و ما تقدم من الکبری الکلیة من أنّ الموجب للفداء إن تحقق فی العمرة فمحل الذبح هو مکة، و إن کان الموجب له متحققاً فی الحج فمحل الذبح منی، إنّما یختص بالمحرمات حال الاحرام و لا یشمل المقام.

و یدل علیه أیضاً: خبر إسحاق بن عمار عن الامام الصادق علیه السلام عن الرجل یجترح من حجته شیئاً یلزمه منه دم یجزیه أن یذبحه اذا رجع الی أهله، فقال علیه السلام: نعم. و قال فیما أعلم: یتصدق به «۱». و قریب منه خبره الآخر «۲».

و الاجتراح بمعنی الافساد. أی ینقص من حجته شیئاً، و علیه فلا یبعد اختصاصهما بغیر ما یلزم من تروک الاحرام فتدبر، و لا یتوهم أنّ المبیت خارج عن الحج، فانّه ان لم یکن من أجزائه لا ریب فی کونه من توابعه المحقق؛ لصدق هذا العنوان.

---

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب الذبح حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵ من ابواب الذبح حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۸۳

]...[

لزوم ثلاث شیاه لو بات اللیالی الثلاث بغیر منی

و المحکی عن المقنعة و الهدایة و المراسم و الکافی و جمل العلم و العمل- التعبیر- بان من بات لیالی منی بغیرها وجب علیه الدم- و حیث- ان هذه العبارة قابلة للحمل علی معنیین، أحدهما التسویة بین المبیت لیلة- أو لیلتین- أو ثلاث- فی وجوب دم واحد، ثانیهما أنه لا یجب الدم الا بالمبیت فی جمیع اللیالی فلو بات واحدة من اللیالی فی منی- لا یجب علیه الدم- فلذا وقع کل من الحکمین محل الخلاف.

اقول اما الأول، فربما یقال ان مقتضی إطلاق صحیح ابن عمار الثانی و صحیح علی بن جعفر الواردین فی بیتوتة لیالی منی بمکة-

ثبوت دم واحد فی بیتوتة اللیالی الثلاث- و مقتضی صحیح صفوان و خبر علی ثبوت الدم فی المبیت لیلة واحدة، و هما لیستا متعرضتین لحکم المبیت لیلتین لکن یمکن استفادة حکمه ایضاً من صحیح جمیل- فنتیجة هذه النصوص هی ثبوت دم واحد بات لیلة أو لیلتین أو ثلاثاً و لکن خبر جعفر یدل علی ثبوت ثلاث شیاه فی مبیت لیال ثلاث- و به یقید اطلاق النصوص المتقدمة و یحمل قوله علیه دم- او علیه شاة- علی ارادة الجنس الملائم مع المتعدد من الافراد و علی هذا فقد یتوهم ان الجمع بین جمیع النصوص یقتضی البناء علی وجوب الثلاث فی المبیت جمیع اللیالی- و شاة واحدة فی غیر الثلاث کما هو احد محتملات قول الاسکافی و الحلی و من قال بمقالتهما و اختاره فی المستند أقول أن قوله علیه السلام بات لیلة من لیالی منی بمکة- ان قلنا انه ظاهر فی بیتوتة لیلة واحدة بقید الوحدة کان ما افید تاما و اما ان قلنا ان المراد به ان کل لیلة من لیالی منی حکمها ذلک- فیلزم القول بثبوت دمین فی المبیت لیلتین. فتأمل. فانه قابل للمناقشة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۸۴

]...[

من وجوه- فالانصاف عدم خلوه عن قوة بحسب الدلیل لو لم یکن خلاف الاجماع.

و أما الحکم الثانی فقد یقال: إنّ أکثر نصوص الدم فی المبیت فی جمیع اللیالی، یبقی صحیح جمیل، و خبر علی، و صحیح صفوان.

أما الأخیر فهو مروی فی الوسائل هکذا: سألنی بعضهم عن رجل بات لیالی منی؛ و علیه فهو أیضاً فی المبیت فی جمیع اللیالی، و خبر علی ضعیف السند.

و أما صحیح جمیل فهو فی مقام بیان الفرق بین المبیت بمکة و المبیت خارج مکة الذی هو بحکم منی کما مرّ، فلا إطلاق له من هذه الجهة، فاذاً لا دلیل علی وجوب الدم فی المبیت لیلة أو لیلتین، بل صحیح العیص الثانی یدل علی عدم وجوبه فی المبیت لیلة واحدة، بل و کذلک صحیح سعید.

و یتوجه علیه أولًا: أنّ انکار إطلاق صحیح جمیل من هذه الجهة فی غیر محله، فانّ مورد هذا الإطلاق قوله: من زار فنام فی الطریق؛ و الدال علی الحکم الذی افید هی الجملة الثانیة.

و ثانیاً: أنّ صحیح صفوان مروی فی المنتهی و الحدائق و الریاض و الجواهر و المستند و غیرها ممّا رأیناه من الکتب بالنحو الذی ذکرناه، فهو صریح فی المبیت لیلة واحدة، و الجمع بینه و بین صحیح العیص لا- یصح بما قیل من حمل صحیح صفوان علی الاستحباب کما فی المستند؛ فانّ أهل العرف یرونهما متعارضین؛ إذ قوله: علیه دم شاة. یهافت قوله: لیس علیه شیء. و الترجیح مع صحیح صفوان، فالمتحصل: أنّه یجب الدم فی لیلة، و دمان فی لیلتین، و ثلاث فی جمیع اللیالی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۸۵

]...[

جواز المبیت بغیر منی لذوی الأعذار

۹- لا خلاف فی أنّه یجوز المبیت بغیر منی لأشخاص، و وقع الخلاف فی جوازه لآخرین، و القسم الأول أصناف.

۱- ذوو الاعذار بالعذر المانع عن التکلیف فی سائر الأحکام کما لو کان المبیت بها حرجیاً أو ضرریاً، فانّ أدلة نفی الضرر و الحرج کما ترفع سائر الأحکام الحرجیة کذلک ترفع هذا الحکم، و من الأعذار: الخوف علی النفس أو البضع أو المال المحترم، و منها: تمریض المریض الذی یخاف علیه، و منها: وجود مانع عام أو خاص یمنع منه کنفر الحجیج و غیره، و عن المنتهی الاجماع علی

ذلک.

و هل یسقط الفداء أیضاً کما عن الغنیة أم لا کما فی المستند؟ وجهان تقدما فی الفرع السابق.

۲- الجاهل غیر المقصر و الناسی.

و مدرک استثنائهما: حدیث الرفع «۱» الدالّ علی رفع الحکم ظاهراً فی الأول، و واقعاً فی الثانی.

و أما الجاهل المقصر فحدیث الرفع لا یشمله، و قد ادعوا الاجماع علی أنه بحکم العامد، و ما قیل من معذوریة الجاهل فی أفعال الحج لم یثبت لنا بنحو الکبری الکلیة، و قد تقدم حکم فدائهما.

۳- الرعاة. و فی المنتهی: لا نعلم خلافاً فی الترخص، و استدلّ له فی المنتهی: بانّ المبیت بمنی لمثلهم یشق علیهم فیکون منفیاً بدلیل نفی الحرج، و علیه فالحکم

---

(۱) الوسائل باب ۵۶ من ابواب جهاد النفس.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۸۶

]...[

یدور مدار اضطرار الراعی و عدمه، و لا یصح الحکم بهذه الکلیة، اللّهم إلّا أن یقال: إنّ ما أفاده من قبیل حکمة التشریع و إلّا فدلیل الحکم: اتّفاق الأصحاب، و علیه فیبتنی الحکم علی وجوده.

و فصّل بعضهم کالمنصف فی المنتهی و الشهید- بین ما اذا غربت الشمس علیه بمنی فیجب علیه المبیت بها، و غیره فلا یجب، و استحسنه فی محکی کشف اللثام.

و فی الجواهر: قلت: المدار علی ارتفاع العذر و عدمه، و إلّا فلو فرض احتیاج الرعاة الی الرعی لیلًا کان لهم ذلک و إن غربت الشمس لهم بمنی. انتهی.

و هو حسن إن کان مدرک الحکم أدلّة نفی الحرج، و إن کان المدرک الإجماع فالمتیقن منه ما لو لم تغرب الشمس علیهم بمنی.

القسم الثانی: أهل سقایة الحاج و خص فی المنتهی و عن غیره، استثناء أهل السقایة بأولاد عباس بن عبد المطلب.

و مدرک الحکم: خبر مالک بن أعین المتقدم و هو مختص بالعباس نفسه، فإن بنی علی التعدی لا بد من التعدی الی کلّ ساقٍ و إن لم یکن من أولاده و وجه التعدی: حمل قوله علیه السلام فی الخبر: من أجل سقایة الحاج؛ علی التعلیل فیتعدی عنه، و إن بنی علی عدم التعدی فلا وجه لثبوت الحکم لأولاده، مع أنّ الخبر ضعیف.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۸۷

و یرمی فی الیومین الجمار الثلاث کلّ جمرة فی کل یوم بسبع حصیات

وجوب رمی الجمار الثلاث أیام التشریق

و یجب أن یرمی فی کلّ من الیومین أی الحادی عشر و الثانی عشر الجمار الثلاث کلّ جمرة فی کل یوم بسبع حصیات بلا خلاف محقق أجده، فیه، کما اعترف به بعضهم، کذا فی الجواهر.

و فی المنتهی: و لا نعلم خلافاً فی وجوب الرمی.

و تفصیل القول بالبحث فی موارد:

۱- یترجح أن یرمی کل یوم من أیام التشریق کل جمرة من الجمار الثلاث إجماعاً محققاً.

و یشهد له: نصوص متواترة، منها: صحیح ابن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السلام: ارم فی کل یوم عند زوال الشمس، و قل کما قلت حین رمیت جمرة العقبة، و ابدأ بالجمرة الاولی فارمها عن یسارها من بطن المسیل و قل کما قلت یوم النحر، ثمّ قم عن یسار الطریق فاستقبل القبلة و احمد اللّه و أثن علیه و صل علی النبی و آله، ثمّ تقدم قلیلًا فتدعو و تسأله أن یتقبل منک ثمّ تقدم أیضاً ثمّ افعل ذلک عند الثالثة و اصنع کما صنعت بالاولی، و تقف و تدعو و اللّه کما دعوت، ثمّ تمضی الی الثالثة و علیک السکینة و الوقار فارم و لا تقف عندها «۱».

و حسن ابن اذینة عنه علیه السلام عن قول اللّه تعالی: الْحَجِّ الْأَکْبَرِ قال علیه السلام: الحج الأکبر: الوقوف بعرفة و رمی الجمار «۲» و نحوهما غیرهما مما سیمرّ

---

(۱) ذکر صدره فی الوسائل فی باب ۱۲ من أبواب رمی جمرة العقبة حدیث ۱، و ذکر ذیله فی باب ۱۰ من تلک الأبواب حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

]...[

علیک.

إنّما الخلاف فی أنّ ذلک واجب کما هو المشهور بین الأصحاب و المعروف بینهم کما عن المدارک و الذخیرة، و لا نعلم فیه خلافاً کما فی المنتهی، بل بالاجماع کما عن المفاتیح، أم یکون مستحباً؟ کما عن التبیان و الجمل و العقود و التهذیبین و الاسکافی و ابن البراج حیث عدّوه من السنّة و إن کان المصنف فی المنتهی- ره- حمل کلام الشیخ علی إرادة ما ثبت وجوبه بغیر الکتاب، و حمله بعضهم علی رمی جمرة العقبة، و استظهره الفاضل النراقی من الجمل و العقود، و قد مرّ أنّ المنسوب الی الطبرسی استحباب مناسک منی کلّها، و عن المفید أنّ فرض الحج، الإحرام و التلبیة و الطواف و السعی و الموقفان، و ما بعد ذلک سنن بعضها أوکد من بعض.

یشهد للأول: صحیح ابن عمار المتقدم، بل و حسن ابن اذینة، و صحیح آخر لابن عمار عن الامام الصادق علیه السلام فی رجل أخذ إحدی و عشرین حصاة فرمی بها و زادت واحدة فلم یدر أیّهن نقص، قال علیه السلام: فلیرجع و لیرم کل واحدة بحصاة «۱». الحدیث.

و صحیحه الثالث عنه علیه السلام فی امرأة جهلت أن ترمی الجمار حتی نفرت الی مکة، قال علیه السلام: فلترجع فلترم الجمار کما کانت ترمی و الرجل کذلک «۲».

و قویّ عمر بن یزید عنه علیه السلام: من أغفل رمی الجمار أو بعضها حتی تمضی أیام التشریق فعلیه أن یرمیها من قابل، فان لم یحج رمی عنه ولیه، فان لم یکن له ولی استعان برجل من المسلمین یرمی عنه، فانّه لا یکون رمی الجمار إلا أیام

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

یبدأ بالجمرة الاولی و یرمیها

التشریق «۱». الی غیر ذلک من النصوص الواردة المذکورة فی الأبواب المختلفة من الوسائل و غیرها من کتب الحدیث، و لیس بإزائها ما یصلح ان یوجب صرفها عن ظاهرها، فوجوبه خالٍ عن الإشکال.

۲- یجب أن یرمی کل جمرة فی کل یوم بسبع حصیات بالاجماع.

و یشهد به: صحیح ابن عمار المتقدم، و صحیحة أیضاً عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی حدیث فی رجل رمی الجمار فرمی الاولی باربع و الاخیرتین بسبعٍ سبع، قال علیه السلام: یعود فیرمی الاولی بثلاث و قد فرغ، و إن کان رمی الاولی بثلاث و رمی الأخیرتین بسبعٍ سبع فلیعد و لیرمهن جمیعاً بسبعٍ سبعٍ، و إن کان رمی الوسطی بثلاث ثمّ رمی الاخری فلیرم الوسطی بسبعٍ، و إن کان رمی الوسطی بأربعٍ رجع فرمی بثلاث «۲». و نحوهما غیرهما ممّا مرّ و یأتی.

۳- أنّ القیود المعتبرة فی رمی جمرة العقبة المتقدمة معتبرة فی المقام أیضاً بلا خلاف، و النصوص شاهدة به.

اعتبار الترتیب فی رمی الجمار

(و) یجب هنا زیادة علی ما تقدم: الترتیب بأن یبدأ بالجمرة الاولی و هی أبعد الجمرات من مکة و هی التی تلی المشعر و یرمیها ثمّ یرمی الثانیة و هی الوسطی، ثمّ جمرة العقبة التی مر بیانها فی أعمال یوم النحر بلا خلاف.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب العود الی منی حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۶ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

عن یسارها مکبّراً داعیاً، ثمّ الثانیة کذلک ثمّ الثالثة کذلک و لو نکس أعاد علی ما یحصل معه الترتیب

و فی الجواهر: بل الإجماع بقسمیه علیه، بل المحکی منه صریحاً و ظاهراً مستفیض. انتهی.

و یشهد به: نصوص کثیرة کصحیح معاویة بن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی حدیث: و ابدأ بالجمرة الاولی فارمها عن یسارها من بطن المسیل، و قل کما قلت یوم النحر، ثمّ قم عن یسار الطریق فاستقبل القبلة و احمد اللّه و أثن علیه و صل علی النبی و آله، ثمّ تقدم قلیلًا فتدعو و تسأله أن یتقبل منک ثمّ تقدم أیضاً، ثمّ افعل ذلک عند الثانیة و اصنع کما صنعت بالاولی، و تقف و تدعو اللّه کما دعوت، ثمّ تمضی الی الثالثة و علیک السکینة و الوقار فارم و لا تقف عندها «۱» و نحوه غیره الآتی طرف من تلک الأخبار.

و المعروف بین الأصحاب: استحباب أن یرمی جمرة العقبة عن یسارها مکبّراً داعیاً ثمّ الثانیة ثمّ الثالثة کذلک و صحیح ابن عمار شاهد بذلک کلّه.

و عن القواعد: یستحب رمی الاولی عن یساره، و نحوه عن بعض نسخ الشرائع.

و یردّه ظاهر الصحیح؛ فانّ المراد من یسارها فی الحدیث جانبها الیسار بالنسبة الی المتوجه الی القبلة فیجعلها حینئذٍ عن یمینه، فیکون ببطن المسیل، لأنّه عن یسارها کما صرّح به المحقق فی محکی النافع.

و قد تقدم فی رمی جمرة العقبة یوم النحر أنّه یستحب أن یستقبل جمرة العقبة و یستدبر القبلة، و فی الأولتین یستقبل الجمرة، فراجع ما ذکرناه.

۴- و لو نکس أعاد علی ما یحصل معه الترتیب عمدیاً کان النکس أو

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب رمی جمرة العقبة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۹۱

]...[

غیر عمدی بلا خلاف، و فی التذکرة: عند علمائنا، و فی الجواهر: بل الاجماع بقسمیه علیه.

و یشهد به: نصوص کصحیح ابن عمار عن الامام الصادق علیه السلام فی حدیث فی رجل رمی الجمار فرمی الاولی بأربع و الأخیرتین بسبع سبعٍ، قال علیه السلام: یعود فیرمی الاولی بثلاث و قد فرغ «۱» الحدیث.

و صحیح آخر لابن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السلام قال: قلت له: الرجل یرمی الجمار منکوسة، قال علیه السلام: یعیدها علی الوسطی و جمرة العقبة «۲».

و حسن مسمع عنه علیه السلام فی رجل نسی رمی الجمار یوم الثانی فبدأ بجمرة العقبة ثمّ الوسطی ثمّ الاولی: یؤخر ما رمی بما رمی فیرمی الوسطی ثمّ جمرة العقبة «۳».

و صحیح الحلبی عنه علیه السلام فی رجل رمی الجمار منکوسة، قال علیه السلام: یعید علی الوسطی و جمرة العقبة «۴».

و مقتضی إطلاق النصوص: عدم الفرق بین العامد و الناسی و الجاهل، و مقتضی القاعدة ایضاً ذلک.

هذا إذا قدم المتأخّرة علی جمیع رمیات المتقدمة، و لو قدمها علی بعضها فان کان ما قدمه أربعاً فما فوق أتمّ الباقیة من المتقدمة من غیر إعادة المتأخرة، و إن کان أقل منها أعاد المتقدمة بجمیع رمیاتها ثمّ اتی بالمتأخرة، بلا خلاف فی ذلک إلّا عن علی بن بابویه.

---

(۱) الوسائل باب ۶ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۵ من ابواب العود الی منی حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۵ من ابواب العود الی منی حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۹۲

]...[

و یشهد به: خبر علی بن أسباط، قال أبو الحسن علیه السلام: اذا رمی الرجل الجمار أقل من أربع لم یجزئه، أعاد علیها و علی ما بعدها، و إن کان قد أتمّ ما بعدها، و إذا رمی شیئاً منها أربعاً بنی علیها و لم یعد علی ما بعدها إن کان قد أتمّ رمیه «۱».

و صحیح معاویة بن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی رجل رمی الجمرة الاولی بثلاث و الثانیة بسبع و الثالثة بسبع، قال علیه السلام: یعید یرمیهن جمیعاً بسبعٍ سبعٍ. قلت: فان رمی الاولی بأربع و الثانیة بثلاث و الثالثة بسبع؟ قال علیه السلام: یرمی الجمرة الاولی بثلاث و الثانیة بسبع و یرمی جمرة العقبة بسبع. قلت: فانّه رمی الجمرة الاولی بأربع و الثانیة بأربع و الثالثة بسبع. قال علیه السلام: یعید فیرمی الاولی بثلاث و الثانیة بثلاث و لا یعید علی الثالثة «۲». و نحوهما غیرهما.

و حاصل هذه النصوص: أنه یحصل الترتیب المأمور به برمی المتأخّرة بعد ما رمی أربع حصیات علی المتقدمة.

و مقتضی إطلاقها: أنّ الناسی و الجاهل و العامد متساوون فی البناء علی الأربع، کما أفتی به فی محکی المبسوط و الخلاف و الجامع و التحریر و التلخیص و اللمعة.

و عن المصنف فی جملة من کتبه، و الشهیدین التخصیص بالناسی.

و عن سید المدارک نسبة التخصیص به، و بالجاهل الی أکثر الأصحاب، بل نسب الی المشهور.

و قد استدل له بوجوه.

الأول: ما عن المصنف و هو: أنّ الأكثر إنّما يقوم مقام الكل مع النسيان.

---

(۱) الوسائل باب ۶ من ابواب العود الی منی حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۶ من ابواب العود الی منی حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۹۳

]...[

و اورد علیه بانّه إعادة للمدّعی و وجهه صاحب الجواهر- ره- بانّ المراد أنّ الأصل عدم قیام غیر ذلک مقامه بالنسبة الی الترتیب.

و فیه: أنّ هذا یتم مع عدم الاطلاق للنصوص المتقدمة؛ فانّ مقتضی إطلاق أدلة الترتیب لزوم إیقاع رمیات المتأخّرة بعد تمام رمیات المتقدمة، و لکن عرفت دلالة الدلیل علی ذلک، و به یخرج عن الأصل المشار إلیه.

الثانی: ما عن الروضة بأنّه منهی عن رمی اللاحقة قبل إکمال السابقة، و النهی یوجب الفساد.

و فیه: أنّه علی فرض الاطلاق لتلک النصوص لا تکون اللاحقة بعد إکمال الأربع منهیاً عنها، مع أنّه اجتهاد فی مقابل النص.

الثالث: ما فی الجواهر، قال: ضرورة عدم شموله- أی النص- للعامد؛ لندرته، فلا ینصرف إلیه السؤال المعلق علیه الجواب.

و فیه: أنّ ندرة فرد و غلبة آخر لا تصلح منشئاً للانصراف المقید للاطلاق.

الرابع: ما فی الجواهر أیضاً قال: مضافاً الی حمل فعل المسلم علی الصحة.

و الظاهر أنّ مراده انصراف النص عن العامد لأجل ذلک.

و هو أیضاً کما تری غیر صالح لأن یکون منشئاً للانصراف.

الخامس: ما فی الجواهر أیضاً و هو: إطلاق ما دل علی وجوب الترتیب المقتضی لفساد السابق المعتضد بما سمعته من فتوی الأصحاب.

و فیه: أنّ نصوص الباب حاکمة علی أدلّة الترتیب، و إن شئت قلت: إنها مقیدة لإطلاقه.

فالمتحصل: أنّ الأظهر هو الشمول للعامد أیضاً.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۹۴

و وقت الرمی ما بین طلوع الشمس الی غروبها

ثمّ أن النصوص المتضمنة لإعادة رمی اللاحقة إذا کان ما أتی به من رمیات السابقة أقل من الأربع- مصرحة بإعادة رمیات السابقة أیضاً، فلا یکفی إکمالها مع ما بعدها کما هو صریح معظم الفتاوی.

فما عن القواعد و التحریر و التذکرة و المنتهی من تکمیل الناقص و إعادة ما بعده للأصل؛ ضعیف، فانّه یخرج عن الأصل بالنص.

نعم لو کان الناقص فی الأخیرة أکملها و اکتفی به من غیر فرق بین الأربع و غیرها؛ لعدم دلیل علی وجوب الموالاة بین الرمیات و الأصل یقتضی عدم اعتبارها و لا ترتیب علیه بعدها.

وقت الرمی

۵- و وقت الرمی ما بین طلوع الشمس الی غروبها کما عن المشهور.

و عن جماعة مخالفتهم فی المبدأ، و عن آخرین فی المنتهی.

فعن الوسیلة و الاشارة و والد الصدوق: أنّ مبدأه أول النهار و هو طلوع الفجر.

و عن الخلاف و الغنیة و الاصباح و الجواهر: أنّ مبدأه الزوال و عن الصدوق أنّ منتهاه الزوال.

و النصوص علی طوائف:

منها: ما یدلّ علی أنّ وقته النهار کصحیح برید العجلی عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن رجل نسی رمی الجمرة الوسطی فی الیوم الثانی، قال علیه السلام: فلیرمها فی الیوم الثالث لما فاته، و لما یجب علیه فی یومه «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من ابواب رمی جمرة العقبة حدیث ۳.

]...[

و خبر عبد اللّه بن سنان عنه علیه السلام عن رجل أفاض من جمع حتی انتهی الی منی فعرض له عارض فلم یرم حتی غابت الشمس قال علیه السلام: یرمی اذا أصبح مرّتین مرّة لما فاته و الاخری لیومه الذی یصبح فیه «۱». الحدیث.

و مقتضی إطلاق هذه النصوص جواز الرمی ما بین طلوع الفجر الی غروب الشمس.

و منها: ما یدل علی جواز الرمی بعد طلوع الفجر و قبل طلوع الشمس کخبر علی بن عطیة: أفضنا من المزدلفة بلیل أنا و هشام بن عبد الملک الکوفی فکان هشام خائفاً فانتهینا الی جمرة العقبة طلوع الفجر، فقال لی هشام: أیّ شیء أحدثنا فی حجّنا، فنحن کذلک إذ لقینا أبو الحسن موسی علیه السلام قد رمی الجمار و انصرف فطابت نفس هشام «۲».

و منها: ما یدل علی أن وقته الزوال کصحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق علیه السلام: أرم فی کل یوم عند زوال الشمس «۳». و هذا یدل علی أنّ المبدأ و المنتهی هو الزوال.

و منها: ما یدلّ علی أنّ مبدأه ارتفاع النهار کصحیح جمیل عنه علیه السلام فی حدیث، قلت له: الی متی یکون رمی الجمار؟ فقال علیه السلام: من ارتفاع النهار الی غروب الشمس «۴».

و منها: ما یدل علی أنّ وقته ما بین طلوع الشمس الی غروبها کصحیح منصور

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من ابواب رمی جمرة العقبة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من ابواب رمی جمرة العقبة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱۲ من ابواب رمی جمرة العقبة حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱۳ من ابواب رمی جمرة العقبة حدیث ۱.

و لا یجوز الرمی لیلًا إلّا للمعذور کالخائف و الرعاة و المرضی و العبید

عن أبی عبد اللّه علیه السلام: رمی الجمار ما بین طلوع الشمس الی غروبها «۱».

و صحیح زرارة و ابن اذینة عن أبی جعفر علیه السلام فی حدیث: هو و اللّه ما بین طلوع الشمس الی غروبها «۲». و نحوهما صحیحا صفوان بن مهران و منصور «۳».

أما الطائفة الاولی فلو سلّم إطلاقها یقید بما دل علی أن المبدأ طلوع الشمس.

و أما الثانیة فهی قضیة فی واقعة، فلعله علیه السلام کان خائفاً مثل هشام، أو مریضاً أو له عذر آخر، و سیأتی أنه یجوز لهؤلاء التقدیم.

و أما الثالثة فهی محمولة علی إرادة الفضل؛ لصراحة ما بعدها فی أنّ وقته أوسع من ذلک سیّما صحیح زرارة و ابن اذینة.

و أما الرابعة فهی إمّا مجملة أو ظاهرة فی إرادة طلوع الشمس من ارتفاع النهار، فعلی الثانی یتحد مضمونها مع الخامسة، و علی الأول یبین إجمالها بها، فالطائفة الخامسة لا معارض لها.

و بما ذکرناه ظهر مدارک سائر الأقوال و ضعفها، کما ظهر مدرک القول المشهور المنصور، و ظهر أیضاً أنّ أفضل أوقاته: الزوال.

و کیف کان ف لا یجوز الرمی لیلًا لما عرفت، بل جمیع الطوائف الخمس شاهدة به إلّا للمعذور کالخائف و الرعاة و المرضی و العبید بلا خلاف و لا إشکال فی غیر المریض.

و یشهد به: نصوص کثیرة کصحیح عبد الله بن سنان عن الامام الصادق علیه

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من ابواب رمی جمرة العقبة حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من ابواب رمی جمرة العقبة حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۱۳ من ابواب رمی جمرة العقبة حدیث ۲ و ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۹۷

]...[

السلام: لا بأس بأن یرمی الخائف باللیل و یضحّی و یفیض باللیل «۱».

و موثق سماعة عنه علیه السلام: رخّص للعبد و الخائف و الراعی فی الرمی لیلًا «۲».

و صحیح محمد بن مسلم عنه علیه السلام فی الخائف: لا بأس بأن یرمی الجمار باللیل، و یضحّی باللیل، و یفیض باللیل «۳». و نحوها غیرها.

و أما المریض فالظاهر تسالمهم علی أنّه یجوز له الرمی باللیل، إنّما الکلام فی مدرکه، فقد استدلوا له بخبر أبی بصیر: سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن الذی ینبغی له أن یرمی بلیل من هو؟ قال علیه السلام: الحاطبة و المملوک الذی لا یملک من أمره شیئاً و الخائف و المدین و المریض الذی لا یستطیع أن یرمی یحمل الی الجمار فان قدر علی أن یرمی و إلّا فارم عنه و هو حاضر «۴».

و لکنه ربما یناقش فی دلالته نظراً الی جواز کون قوله: و المریض؛ مبتدأً خبره: یحمل، و یکون بیاناً لحکم المریض، و لم یکن معطوفاً علی سابقه؛ و هو حسن فلا دلیل علی استثنائه.

و مقتضی إطلاق أکثر النصوص و الفتاوی عدم الفرق بین اللیلة السابقة و اللاحقة و إن کان ما ورد فی جمرة العقبة ظاهراً فی اللیلة السابقة إلّا أنّه لا مفهوم له کی یقید إطلاق غیره من النصوص.

و قال سید المدارک: و الظاهر أنّ المراد بالرمی لیلًا رمی جمرات کل یوم فی لیلته،

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من ابواب رمی جمرة العقبة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من ابواب رمی جمرة العقبة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۴ من ابواب رمی جمرة العقبة حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۱۴ من ابواب رمی جمرة العقبة حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۹۸

فان أقام الیوم الثالث رماها أیضاً و إلّا دفن حصاه بمنی

و لو لم یتمکن من ذلک لم یبعد جواز رمی الجمیع فی لیلة واحدة؛ لأنّه أولی من الترک، و التأخیر، و ربما کان فی إطلاق بعض الروایات المتقدمة دلالة علیه. انتهی، و استحسنه جمع ممّن تأخّر عنه.

۶- فإن أقام الیوم الثالث من أیام التشریق رماها أیضاً بلا خلاف، و النصوص المتقدمة شاهدة به، و سیمر علیک أنّه لو نفر فی الیوم الثانی سقط عنه وجوب الرمی، إنّما الکلام فیما افاده: و إلّا دفن حصاه بمنی و ظاهر ذلک وجوبه.

و فی المنتهی: یستحب له أن یدفن الحصیات المختصة بذلک الیوم بمنی، و الظاهر أنّه لم یُفت بالاستحباب غیر المصنف و الشهید، و متعهما بعض من تأخّر عنهما.

أما القول بالوجوب فهو بدیهی البطلان، و أما الاستحباب فلم نقف علی دلیل یدلّ علیه.

و ربما یقال: إن خبر الدعائم عن جعفر بن محمد علیهما السلام أنّه قال: من تعجل النفر فی یومین ترک ما یبقی عنده من الجمار بمنی «۱». یدل علیه، لکنه کما تری لا یدل علی استحباب الدفن.

و فی المستند: و لکن یمکن إثباته بفتوی الفاضل و الشهید فی الدروس؛ لأنّ المقام مقام المسامحة.

و فیه: أنّ أخبار من بلغ «۲» التی هی مدرک القاعدة لا تشمل فتوی الفقیه، بل هی مختصة بما یروی عن المعصوم علیه السلام حساً بلا دخل للحدس فیه، و علیه فالافتاء به بلا مدرک إفتاء بغیر ما أنزل اللّه، و یکون حراماً، فالمتعین التوقف.

---

(۱) المستدرک باب ۷ من ابواب العود الی منی حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من ابواب مقدمة العبادات.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۱۹۹

و لو بات اللیلتین بغیر منی وجب علیه عن کل لیلة شاة إلّا أن یبیت بمکة مشتغلًا بالعبادة، و یجوز أن یخرج بعد نصف اللیل، و یجوز النفر الأول لمن اتّقی الصید و النساء اذا لم تغرب الشمس فی الثانی عشر بمنی، و لا یجوز لغیره.

۷- و قد مرّ أنه لو بات اللیلتین بغیر منی وجب علیه من کل لیلة شاة إلّا أن یبیت بمکة مشتغلًا بالعبادة و قد مرّ أیضاً فی مسألة وجوب المبیت أنّه یجوز أن یخرج بعد نصف اللیل.

جواز النفر الأول للمتقی

و یجوز النفر الأول لمن اتّقی الصید و النساء إذا لم تغرب الشمس فی الثانی عشر بمنی و لا یجوز لغیره کما هو المشهور، و تمام الکلام فی ضمن مسائل:

الاولی: الحاجّ مخیر بین أن ینفر من منی بعد الرمی فی الیوم الثانی عشر من ذی الحجة و أن یؤخر الی النفر الثانی و هو الثالث عشر منه بلا خلاف فی أصل الحکم فی الجملة، بل علیه الاجماع بقسمیه، و لم یخالف أحد من الفقهاء فیه إلّا الحلی؛ فانّه نسب إلیه عدم جواز النفر الأول.

و یشهد لجوازه: الآیة الکریمة: وَ اذْکُرُوا اللّهَ فِی أَیّامٍ مَعْدُودٰاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِی یَوْمَیْنِ فَلا إِثْمَ عَلَیْهِ وَ مَنْ تَأَخَّرَ فَلا إِثْمَ عَلَیْهِ لِمَنِ اتَّقیٰ «۱»

و قد فسّرت الآیة الکریمة فی الأخبار بالنفرین، و ستأتی تلک الأخبار فی ضمن الفروع الآتیة، و جملة من النصوص الآتیة، و لم أظفر

بما یمکن أن یستدل به للحلی، فقوله مخالف للکتاب و السّنة و الإجماع.

---

(۱) سورة البقرة آیة ۲۰۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۰۰

]...[

الثانیـة: المقطوع به فی کلام الأصـحاب أنّه لا یجوز النفر الأول إلّا لمن اتقی الصـید و النساء فی إحرامه، فلو جامع فی إحرامه أو قتل صیداً و إن کفّر عنه لم یجز له أن ینفر، و یجب علیه أن یقیم الی النفر الثانی.

و یشـهد به: نصوص کثیرة کخبر حمـاد بن عثمـان عن الامام الصادق علیه السـلام فی قول اللّه عز و جل: فَمَنْ تَعَجَّلَ فِی یَوْمَیْنِ فَلا إِثْمَ عَلَیْهِ لمن اتقی الصید یعنی فی إحرامه، فان أصابه لم یکن له أن ینفر فی النفر الأول «۱».

و خبره الآخر عنه علیه السلام: اذا أصاب المحرم الصید فلیس له أن ینفر فی النفر الأول «۲».

و صحیح جمیل عنه علیه السلام فی حدیث: و من أصاب الصید فلیس له أن ینفر فی النفر الأول «۳».

و خبر محمد بن المستنیر عن أبی عبد اللّه علیه السلام: من أتی النساء فی إحرامه لم یکن له أن ینفر فی النفر الأول «۴».

و الجمع بین هذا الخبر و بین ما قبله یقتضی البناء علی اعتبار الاتقاء من الصید و من النساء فی جواز النفر الأول.

و أورد علیها تارة بضـعف الاسـناد، و اخری بانّ الآیـة الکریمة فسـرت فی النصوص الاخر بغیر ذلک کما یظهر لمن راجع الروایات، و ثالثة بأنّ مفهوم خبر ابن المستنیر یعارض منطوق ما قبله، و کذا العکس.

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۸.

(۴) الوسائل باب ۱۱ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۰۱

]...[

و لکن یردّ الأول: مضافاً الی عدم تمامیته فی جمیع النصوص، و إلی ما سیأتی من نصوص أخر دالة علیه- أنّ استناد الأصحاب یوجب جبره لو کان هناک ضعف.

و یردّ الثانی: أنه یمکن أن یکون المراد بالآیـة الکریمـة: المعنی الجامع، و النصوص المختلفة مبیّنة لمصادیق ذلک المعنی فلا تعارض بینها.

و یرد الثالث: أنّ منطوق کلّ من الطائفتین أخصّ من مفهوم الاخری فیقید إطلاقه به.

الثالثة: المنسوب الی الطبرسی أنّ من اتّقی الصید و النساء فی إحرامه لا یجوز له النفر الأول إلّا اذ اتّقی الصید الی انقضاء النفر الأخیر.

و عن الحلی لا یجوز النفر الأول إلّا لمن اتقی عما یوجب الکفارة مطلقاً.

و عن ابن سعید: أنّه لا یجوز إلا لمن اتّقی کلّ ما حرم علیه بإحرامه.

و اسـتدل للأول بخبر معاویة بن عمار عن مولانا الصادق علیه السـلام من نفر فی النفر الأول متی یحلّ له الصـید؟ قال علیه السـلام: اذا

زالت الشمس من اليوم الثالث «۱».

و خبر حماد عنه عليه السلام: اذا أصاب المحرم الصيد فليس له أن ينفر فى النفر الأول: و من نفر فى النفر الأول فليس له أن يصيب الصيد حتى ينفر الناس و هو قول اللّه عزّ و جلّ: فَمَنْ تَعَجَّلَ فِی یَوْمَیْنِ فَلا إِثْمَ عَلَیْهِ وَ مَنْ تَأَخَّرَ فَلا إِثْمَ عَلَیْهِ لِمَنِ اتَّقی فقال: اتّقى الصيد «۲».

و أورد عليهما بانّه لو تم دلالتهما فغايته وجوب إبقاء الصيد و حرمة الصيد لا

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من ابواب العود الى منى حديث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من ابواب العود الى منى حديث ۳.

]...[

دخالته فى جواز النفر الأول، إلّا أنّ الانصاف ظهورهما فى شرطيته، لجواز النفر بقرينة قوله: و هو قول اللّه الى آخره.

و أوضح منهما فى ذلك صحيح آخر لمعاوية عنه عليه السلام فى قول اللّه عزّ و جلّ: فَمَنْ تَعَجَّلَ فِی یَوْمَیْنِ فَلا إِثْمَ عَلَیْهِ وَ مَنْ تَأَخَّرَ فَلا إِثْمَ عَلَیْهِ لِمَنِ اتَّقی فقال: يتقى الصيد حتى ينفر أهل منى الى النفر الأخير «۱». و هو صريح فى أنّ ما جعل شرطاً لجواز النفر الأول فى الآية الكريمة هو، اتقاء الصيد الى النفر الثانى.

و أما خبره الثالث عنه عليه السلام: ينبغى لمن تعجّل فى يومين أن يمسك عن الصيد حتى ينقضى اليوم الثالث «۲». فلا يدل على عدم لزوم ذلك؛ فانّ ينبغى ليس ظاهراً فى عدم اللزوم، و لا يعارض هذه النصوص ما تقدم، فاذاً هذا القول بحسب النصوص قوىّ إلّا أنّ عدم إفتاء الأصحاب به يوقفنا عن الافتاء و الاحتياط طريق النجاة.

و أما القول الثانى فلم أظفر بمدركة إلا- دعوى: أنّه لا خصوصية للصيد و النساء، و المدار على اتقاء ما يوجب الكفارة، و هى كما ترى.

و أما القول الثالث فاستدل له باطلاق الآية الشريفة، و خبر ابن المستنير عن أبى جعفر عليه السلام قال: لمن اتّقى الرفث و الفسوق و الجدال، و ما حرّم اللّه عليه فى إحرامه «۳».

و لكن الأول يردّه: إجمال الآية الكريمة، لعدم معلومية متعلق الاتقاء، و لا مورد الاتقاء، و قد فسرت الآية فى النصوص بما لا ينطبق على ما افيد، و قد تقدم طرف منها.

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من ابواب العود الى منى حديث ۶.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من ابواب العود الى منى حديث ۵.

(۳) الوسائل باب ۱۱ من ابواب العود الى منى حديث ۷.

قمّى، سيد صادق حسينى روحانى، فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)؛ ج۱۲، ص: ۲۰۳

]...[

و أما الثانی فیرد علیه أولًا: أنه ضعیف السند؛ إذ لو کان الراوی هو سلام بن المستنیر کما فی غیر الوسائل فهو إمامی مجهول، و إن کان هو محمد کما فی الوسائل فهو مهمل.

و ثانیاً: أنه لم یعمل به الأصحاب.

و ثالثاً: أنه مجمل أیضاً.

و المنساق الی الذهن من اتقاء الصید هو عدم قتله و عدم اصطیاده کما صرّح به الشهید الثانی و سید المدارک و صاحب الجواهر و غیرهم، کما أنّ المنساق الی الذهن من عدم إتیان النساء عدم وطئهن.

فهل یلحق به سائر المحرمات المتعلقة بهن کالقبلة و اللمس و النظر و ما شاکل؟ وجهان، أظهر هما: الثانی، لعدم الوجه للتعدی إلّا أنّ الاحتیاط حسن.

قال سید المدارک: قد نصّ الأصحاب علی أنّ الاتقاء معتبر فی إحرام الحج، و قوی الشارح اعتباره فی عمرة التمتع أیضاً؛ لارتباطها بالحج و دخولها فیه، و المسألة قویة الاشکال. انتهی.

و لکن إطلاق النصوص الشامل لها أیضاً یرفع الاشکال، فما أفاده الشهید الثانی- ره- قوی.

ثمّ مقتضی إطلاق النصوص عدم الفرق بین العامد و الناسی و الجاهل، و الفرق بین الصید و غیره؛ لوجوب الکفارة فی الأول بلا فارق فیما هو محلّ البحث؛ لما مرّ من أنّ النصوص لیست ظاهرةً فی أنّ المدار علی ما یوجب الکفّارة، و بذلک أجبنا عن الحلّی.

تذییل: ربّما اشکل بأنّ ظاهر قوله تعالی: وَ مَنْ تَأَخَّرَ فَلا إِثْمَ عَلَیْهِ «۱» یعطی

(۱) البقرة آیة ۲۰۳.

]...[

أنّ التأخیر ربما کان مظنة للاثم، فنفی ذلک بقوله: لا إثم علیه، مع أنّ التأخیر أ فضل للاتیان بمناسک الیوم الثالث.

و اجیب عنه بأجوبة أکثرها ذکرها سید المدارک، منها: أنّ الرخصة قد تکون عزیمة کما فی رفع الحرج و الجناح فی التقصیر و الطواف، فلمکان هذا الاحتمال رفع الحرج فی الاستعجال و التأخّر دلالة علی التخییر بین الأمرین.

و منها: أنّ أهل الجاهلیة کانوا فریقین، منهم: من یجعل المتعجل آثماً، و منهم: من یجعل المتأخّر آثماً، فبین اللّه تعالی أن لا إثم علی واحد منهما.

و منها: أنّ المراد عدم الاثم علی المؤخر لمن زاد علی المقام ثلاثة أیام، فکأنّه قیل: إنّ أیام منی ثلاثة، فمن نقص فلا إثم علیه، و من زاد علیها و لم ینفر مع عامة الناس فلا إثم علیه.

و منها: أنّ هذا من باب رعایة المقابلة و المشاکلة مثل وَ جَزاءُ سَیِّئَةٍ سَیِّئَةٌ مِثْلُها «۱». و منها: ما فی الحدائق: بانّ المراد من ذلک رفع ما یتوهم من المفهوم الأول المقتضی ثبوت الاثم علی غیر المعجل، و أیّده بصحیح أبی أیّوب عن أبی عبد الله علیه السلام، قلت له: إنّا نرید أن نتعجل السیر و کانت لیلة النفر حین سألته، فأیّ ساعة ننفر؟ فقال علیه السلام لی: أما الیوم الثانی فلا تنفر حتی تزول الشمس، فأما الیوم الثالث فإذا ابیضت الشمس فانفر علی کتاب اللّه، فان اللّه عز و جل یقول- الی أن قال- فلو سکت لم یبق أحد إلا تعجل، و لکنه قال: وَ مَنْ تَأَخَّرَ فَلا إِثْمَ عَلَیْهِ «۲».

و هناک وجوه اخر من أراد الوقوف علیها فلیراجع کتب التفسیر.

(۱) سورة الشوری آیة ۴۰.

(۲) الوسائل باب ۹ من ابواب العود الی منی حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۰۵

]...[

الشرط الثانی لجواز النفر الأول

الرابعة: یشترط فی جواز النفر الأول شرط آخر و هو أن لا یغرب الشمس علیه الیوم الثانی عشر فی منی، فلو غربت الشمس علیه و هو بمنی لم یجز له النفر، بل وجب علیه المبیت بها لیلة الثالث عشر بلا خلاف فیه، بل عن جماعة دعوی الاجماع علیه، و هو کذلک.

و النصوص شاهدة به، لاحظ: صحیح معاویة بن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السلام: إذا نفرت فی النفر الأول فان شئت أن تقیم بمکة و تبیت بها فلا بأس بذلک، و قال: اذا جاء اللیل بعد النفر الأول فبت بمنی فلیس لک أن تخرج منها حتی تصبح «۱».

و خبر أبی بصیر عنه علیه السلام عن الرجل ینفر فی النفر الأول، قال علیه السلام: له أن ینفر ما بینه و بین أن تسفر الشمس، فان هو لم ینفر حتی یکون عند غروبها فلا ینفر و لیبت بمنی حتی اذا أصبح و طلعت الشمس فلینفر متی شاء «۲».

و صحیح الحلبی عنه علیه السلام: من تعجل فی یومین فلا ینفر حتی تزول الشمس، فان أدرکه المساء بات و لم ینفر «۳».

و یمکن استفادته من الآیة الکریمة بتقریب: أنّها تدل علی أن محل التعجیل النهار، فاذا مضی و لم یتعجل فلو تعجل فی اللیلة الثالثة لزم کون تعجیله لیس فی

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب العود الی منی حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من ابواب العود الی منی حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۱۰ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۰۶

فان نفر کان علیه شاة

الیومین فیکون آثماً و هو المطلوب، هکذا أفاد الفاضل المقداد.

و لو ارتحل و غربت الشمس قبل أن یتجاوز حدود منی وجب المبیت؛ لأنّه یصدق غروب الشمس علیه بمنی، و مشقة الحط لا توجب سقوطه نعم لو تجاوز حدودها و غربت و إن لم یصل بمکة لا یجب المبیت.

ثمّ إنّه قد تقدم فی مسألة المبیت أنّ من تجب علیه البیتوتة بمنی لو ترکها یجب علیه دم شاة عن کل لیلة فإن نفر من لا یجوز له النفر الأول کان علیه شاة کما مرّ حکم ترکه الرمی.

و أمّا من یجوز له النفر فکما یسقط عنه وجوب المبیت؛ لما مرّ یسقط عنه وجوب الرمی، و عن المنتهی: نفی الخلاف عنه.

و عن الاسکافی: أنه یرمی حصی الیوم الثالث عشر فی الثانی عشر بعد رمی یومه، لکنه یحتاج الی دلیل مفقود، و الأصل یقتضی عدمه، کما أنّ الأصل یقتضی عدم وجوب الاستنابة، و حیث إنّ وجوب العود مجمع علی عدمه فیتعین سقوط وجوب الرمی فی الیوم الثالث عشر.

و أیضاً ظاهر هم الاتفاق علی عدم وجوب الفدیة علی من ترک المبیت فی اللیلة الثالثة، و کان یجوز له النفر الأول، و لذلک قال الشیخ فی محکی الخلاف و المبسوط: من بات عن منی لیلة کان علیه دم، و من بات عنها لیلتین کان علیه دمان، فان بات اللیلة الثالثة لا یلزمه؛ لأنّ له النفر فی الأول، و قد ورد فی بعض الأخبار أنّ من بات ثلاث لیال عن منی فعلیه ثلاث دماء، و ذلک محمول علی الاستحباب أو علی من لم ینفر فی الأول حتی غابت الشمس انتهی.

و یمکن أن یستدل له مضافاً الی تسالم الأصحاب، و إلی أنّ الفدیة کفارة أو جبران، و علی التقدیرین لا مورد لها مع ترخیص الشارع فی ترک المبیت- بأنّ ما دل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۰۷

و النافر فی الأول یخرج بعد الزوال و فی الثانی یجوز قبله

علی ثبوت الدم فی ترک مبیت کل لیلة لا إطلاق له یشمل ترک المبیت فی اللیلة الثالثة، فتدبر.

عدم جواز النفر فی الأول قبل الزوال

و النافر فی الأول یخرج بعد الزوال و فی الثانی یجوز قبله بلا خلاف إلّا ما عن المصنف- ره- فی التذکرة حیث قال باستحباب التأخیر الی ما بعد الزوال، قال: و یمکن حمل کثیر من العبارات علیه.

و استدل للأول بصحیح معاویة عن الامام الصادق علیه السلام: اذا أردت أن تنفر فی یومین فلیس لک أن تنفر حتی تزول الشمس، و إن تأخّرت الی آخر أیام التشریق و هو یوم النفر الأخیر فلا شیء علیک أیّ ساعة نفرت قبل الزوال أو بعده «۱».

و صحیح الحلبی المتقدم: من تعجل فی یومین فلا ینفر حتی تزول الشمس «۲».

و صحیح الخزار المتقدم: أما الیوم الثانی فلا تنفر حتی تزول الشمس «۳».

و صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن الرجل ینفر فی النفر الأول قبل أن تزول الشمس، فقال علیه السلام: لا و لکن یخرج ثقله إن شاء و لا یخرج هو حتی تزول الشمس «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۹ من ابواب العود الی منی حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۹ من ابواب العود الی منی حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۹ من ابواب العود الی منی حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۰۸

]...[

و هذه النصوص و إن کانت ظاهرة فی وجوب التأخیر الی ما بعد الزوال، و بها یقید إطلاق خبر أبی بصیر المتقدم: له أن ینفر ما بینه و بین أن تسفر الشمس «۱». و یحمل علی إرادة ما بین الزوال و الغروب، کما أنّ بها یبین إجمال صحیح جمیل عن الامام الصادق علیه السلام: لا بأس أن ینفر الرجل فی النفر الأول- الی أن قال- و کان أبی علیه السلام یقول: من شاء رمی الجمار ارتفاع النهار ثمّ ینفر «۲». بحمل ارتفاع النهار علی الزوال و إن کان یردّه: أنّه خلاف الظاهر جداً، سیما و أنّ ارتفاع النهار جعل ظرفاً للرمی، اللّهم إلّا أن یقال: إنّه أیضاً مطلق حینئذٍ فیقید بما مر- إلّا أنه یعارضها خبر زرارة عن أبی جعفر علیه السلام: لا بأس أن ینفر الرجل فی النفر الأول

قبل الزوال «۳».

و الجمع بینه و بین النصوص المتقدمة یقتضی حملها علی إرادة الاستحباب منها، و لکن ضعفه فی نفسه للجهالة و لاعراض الأصحاب عنه یمنع عن العمل به.

و أما ما قیل بأنّ الواجب إنّما هو الرمی و البیتوتة و الاقامة فی الیوم مستحبة، فإذا رمی جاز النفر متی شاء. فاجتهاد فی مقابل النصوص الصحیحة المعمول بها، فما افاده المشهور هو المنصور.

و قد ظهر ممّا مرّ من النصوص أنّ من ینفر فی النفر الثانی یجوز له النفر فی أیّ ساعة من النهار شاء بعد الرمی.

و عن النهایة و المبسوط و المهذب و الغنیة و غیرها اختصاصه بغیر الامام و أنّ علیه أن یصلی الظهر بمکة.

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب العود الی منی حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۹ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۹ من ابواب العود الی منی حدیث ۱۱.

و لو نسی رمی یوم قضاه من الغد

و عن جماعة استحباب ذلک له.

و استدل للأول بصحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه علیه السلام: یصلّی الامام الظهر یوم النفر بمکة «۱».

و لکن خبر أیوب بن نوح: کتبت إلیه أنّ أصحابنا قد اختلفوا علینا فقال بعضهم: إن النفر یوم الأخیر بعد الزوال أفضل. و قال بعضهم: قبل الزوال، فکتب علیه السلام أما علمت أنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله صلّی الظهر و العصر بمکة فلا یکون ذلک إلّا و قد نفر قبل الزوال «۲»؛ یدل علی مساواة الامام و غیره فی هذا الحکم، و أنّ الأفضل للجمیع النفر قبل الزوال، و أنّه لیس الحکم لزومیاً.

لو نسی رمی یوم قضاه

خاتمة: فی بیان مسائل

: الاولی و لو نسی رمی یوم قضاه من الغد

بلا خلاف فیه، و فی الجواهر: بل الاجماع بقسمیه علیه.

و یشهد به: نصوص کصحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن رجل أفاض من جمع حتی انتهی الی منی فعرض له عارض فلم یرم حتی غابت الشمس، قال علیه السلام: یرمی اذا اصبح مرتین مرة لما فاته و الاخری لیومه الذی یصبح فیه، و لیفرّق بینهما یکون إحداهما بکرة و هی للأمس و الاخری عند زوال

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من ابواب العود الی منی حدیث ۲.

مقدّماً

الشمس «۱».

و صحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق علیه السلام فی حدیث، قال: قلت: الرجل ینکس فی رمی الجمار فیبدأ بجمرة العقبة ثمّ الوسطی ثمّ العظمی، قال علیه السلام: یعود فیرمی الوسطی ثمّ یرمی جمرة العقبة و إن کان من الغد «۲».

و تمام الکلام بالبحث فی فروع:

۱- المشهور بین الأصحاب أنّه یجب أن یکون القضاء مقدماً علی الأداء، و صحیح ابن سنان یشهد به.

و أورد علیه سید الریاض بأنّ الصحیح آمر بالتقدیم مقیّداً بقید و هو کون إحداهما بکرة و الاخری عند زوال الشمس، و هذا القید استحبابی؛ لصحیح آخر دالّ علی أنّه یفرّق بینهما ساعة «۳»، و لاتفاق الأصحاب علی جواز الجمع بینهما، فیکون الأمر بالتقدیم استحبابیاً.

و فیه: أنه قد مرّ مراراً أنّ المولی اذا أمر بامور و رخّص فی ترک بعضها دون آخر یکون ما رخّص فی ترکه مستحباً و غیره واجباً من دون أن یلزم محذور استعمال اللفظ فی أکثر من معنی واحد؛ لأنّ الوجوب و الاستحباب خارجان عن حریم الموضوع له و المستعمل فیه، فلا مانع من کون القید استحبابیاً، واصل التقدیم واجباً، فالأظهر وجوب تقدیم القضاء علی الأداء.

۲- لا فرق فی وجوب القضاء بین ما لو ترک الرمی نسیاناً أو جهلًا أو اضطراراً أو عمداً، و فی جمیع الفروض یجب القضاء کما هو المعروف بین الأصحاب، و إطلاق

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من ابواب رمی جمرة العقبة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵ من ابواب العود الی منی حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۳ من ابواب العود الی منی حدیث ۳.

]...[

الصحیحین شاهد بذلک.

۳- حکم نسیان رمی جمرة واحدة أو رمی جمرتین حکم نسیان رمی الثلاث؛ لإطلاق صحیح ابن سنان المتقدم، و صراحة صحیح معاویة الذی تقدم آنفاً فی نسیان رمی جمرتین، و صراحة صحیح العجلی عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن رجل نسی رمی الجمرة الوسطی فی الیوم الثانی، قال علیه السلام: فلیرمها فی الیوم الثالث لما فاته و لما یجب علیه فی یومه قلت: فإن لم یذکر إلّا یوم النفر؟ قال علیه السلام: فلیرمها و لا شیء علیه «۱» - فی نسیان رمی جمرة واحدة.

۴- اذا نسی رمی جمرة من الجمار و أراد الإتیان به فهل یجب علیه أن یعید رمی الجمرة المتأخّرة أم لا؟ قولان، مقتضی القاعدة هو الأول، لا لما قیل: من أنّ الأمر بإتیانه فی الغد لیس أمراً قضائیاً بل هو توسعة فی الوقت فإنّه خلاف الظاهر، بل لأنّه ترک رمی المتقدمة فرمی المتأخّرة باطل؛ لفقد الشرط و هو الترتیب فیجب قضاؤه أیضاً.

و لکن ظاهر صحیح العجلی المقتصر علی قضاء رمی الوسطی- عدم وجوب إتیان رمی المتأخّرة.

اللّهم إلا أن یقال: إنّ صحیح ابن عمار المصرّح فیمن نکس بأنّه یرمی الوسطی ثمّ یرمی جمرة العقبة و إن کان من الغد «۲». یدل علی لزوم الاتیان به، و به یرفع الید عن ظهور صحیح العجلی الذی ظهوره لیس إلّا من جهة عدم التعرض لوجوب رمی المتأخّرة، فالأظهر

هو لزوم الاعادة.

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من ابواب رمی جمرة العقبة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۵ من ابواب العود الی منی حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۱۲

]...[

۵- قال سید المدارک قده: انه ینبغی إیقاع الفائت بعد طلوع الشمس و إن کان الظاهر جواز الاتیان به قبل طلوعها، لإطلاق الأخبار.

و فیه: أولًا: أنّ ما دلّ علی لزوم کون رمی الجمار بعد طلوع الشمس عام شامل للفائت و الحاضر، و لأجله یحمل قوله: بکرة، فی الخبر علی إرادة طلوع الفجر، کما اعترف به فی محکی کشف اللثام.

و ثانیاً: أنّ الظاهر من الأمر بإتیان شیء له قیود و شروط ثانیاً- اعتبار جمیع تلک القیود و الشروط فی المأمور به الثانی، فلو أمر المولی بإعادة صلاة الظهر یفهم العرف اعتبار جمیع ما یعتبر فی الأصل فی المعادة، و کذا فی سائر الموارد، ففی المقام أمر الشارع بإتیان المأمور به فی الغد، فظاهره اعتبار جمیع ما یعتبر فی الرمی الأدائی فی المأمور به القضائی کما لا یخفی، فالأظهر لزوم کونه بعد طلوع الشمس کما عن المنتهی التصریح بذلک.

۶- ممّا ذکرناه ظهر أنّه یستحب أن یکون ما یرمیه لامسه غدوة و ما یرمیه لیومه عند الزوال کما صرّح به المصنف- ره- و غیره.

و دونه فی الفضل: التفریق بینهما ساعة، لصحیح ابن عمار عن الامام الصادق علیه السلام فی حدیث: فیرمی متفرقاً یفصل بین کل رمیتین بساعة. و حیث إنّ الساعة فی لسان الأخبار لیست خصوص ما هو المصطلح فی هذه الأزمنة فیحصل الفصل بالمسمّی، و یجوز أن یأتی بهما مجتمعاً لما ادعاه سید الریاض من الإجماع علی جواز الاتیان بهما فی وقت واحد.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۱۳

و لو نسی جمرة و جهل عینها رمی الثلاث

حکم من نسی رمی جمرة و جهل عینها

المسألة الثانیة: و لو نسی جمرة و جهل عینها رمی الثلاث کما صرح به غیر واحد.

و استدل له بوجهین:

أحدهما: ما فی الجواهر، قال: لإمکان کونها الاولی فتبطل الأخیرتان.

و فیه: أنه بناءً علی ما حققناه فی کتابنا القواعد الثلاث من أنّه لا تختص قاعدة الفراغ بباب الصلاة، و أنها تجری فی جمیع الأبواب- تجری القاعدة فی رمی کل من الأولتین، و یحکم بأنّه رماهما، و لا تعارضهما قاعدة الفراغ فی رمی الثالثة، للعلم ببقاء أمره، إمّا لکون رمیها متعلقاً للنسیان، أو لأنّ المنسی رمی ما قبلها فرمیها باطل، لفقد الشرط، فعلی التقدیرین یکون الأمر برمیها باقیاً و لم یمتثل قطعاً فلا تجری فیه قاعدة الفراغ.

ثانیهما: العلم الاجمالی بوجوب رمی إحداها المقتضی للإتیان بالجمیع.

و فیه: أنه ینحل هذا العلم الاجمالی بالعلم بلزوم رمی الأخیرة علی جمیع التقادیر کما مرّ، و الشک فی وجوب رمی ما قبلها من

الجمرتین، فیرجع فی مورد الشک الی الاصول المقتضیة لعدم الوجوب.

فان قیل: إنّ موضوع وجوب القضاء عدم الرمی، و علیه فیستصحب عدم رمی الاولی، و کذا عدم رمی الثانیة و یحکم بلزوم الاتیان بهما، و لا یصح ان یقال: إنّ العلم الاجمالی بعدم مطابقة أحد الأصلین للواقع، للعلم بأنّ المتروک واحد یمنع عن جریانهما، فانّه یتوجه علیه: أنّ العلم الاجمالی مانع عن جریان الأصلین إذا لزم منهما

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۱۴

]...[

المخالفة العملیة لتکلیف لزومی و إلّا فلا یکون مانعاً من غیر فرق بین الاصول التنزیلیة و غیرها.

قلنا: إنّ قاعدة الفراغ الجاریة فی رمی کلّ من العظمی و الوسطی توجب البناء علی صحتهما، فالأظهر الاکتفاء برمی الأخیرة و هی جمرة العقبة.

و لو فاته دون الأربع من جمرة و جهل تعینها کرّره علی الثلاث؛ للعلم الإجمالی من دون أن یکون هناک انحلال؛ إذ لو کان الفائت من الأولتین لم تبطل الأخیرة.

و هل یجب الترتیب أم لا؟ وجهان، الأظهر هو الثانی؛ إذ المفروض أنّه لا یجب إلّا رمی واحدة من الجمرات و وجب الباقی من باب المقدمة.

و لو فاته ثلاث و شک فی کونها من واحدة أو أکثر رمتها عن کل واحدة.

و لو کان الفائت أربعاً و شک فی کونها من واحدة فیجب إعادتها، فعلی المختار یکفی إعادة الأخیرة، و علی ما ذکره غیر واحد فی المسألة السابقة یعید الجمیع أو أکثر، فلا یجب استئناف شیء منها، فلا یبعد القول بأنّه یکفی أن یرمی کلّ واحدة من الجمرات ثلاثاً، و ذلک لما حقّق فی محلّه من أنّ قاعدة الفراغ المقتضیة لعدم وجوب شیء لا تصلح لمعارضة قاعدة الفراغ المصحّحة، بل الثانیة تجری مثلًا لو علم بأنّه إمّا ترک سجدة واحدة، أو رکوعاً، فان کان المتروک هو الرکوع تبطل الصلاة، و إن کان هی السجدة الواحدة یجب قضاؤها بعد الصلاة، و قاعدة الفراغ فی الرکوع مصححة، و قاعدة الفراغ فی السجدة نافیة لوجوب القضاء، و لا یصح أن یقال: إنّ القاعدتین متعارضتان للعلم الاجمالی بترک أحدهما، بل تجری قاعدة الفراغ فی الرکوع بلا معارض، و وجهه إجمالا: أنّ قاعدة الفراغ فی السجدة یعلم تفصیلًا بعدم جریانها فیها إمّا لترکها، أو لبطلان الصلاة علی فرض کون المتروک هو الرکوع، و تمام الکلام فی رسالة فروع العلم الاجمالی التی صنفها بعض الأفاضل تقریراً لأبحاثنا.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۱۵

و لو نسی الرمی حتی دخل مکة رجع و رمی

ففی المقام، قاعدة الفراغ بالنسبة الی ترک أربع من کلّ واحدة تجری فانّها مصححة؛ إذ لو کان المتروک أربعاً من واحدة تبطل و یجب استئنافها و إعادة ما بعدها، و لا یعارضها قاعدة الفراغ عن ترک ثلاث فما دون من کل واحدة، و علیه فیرجع فی کلٍ منها الی أصالة العدم، و أصالة العدم الجاریة فی ترک الثلاث من کلّ واحدة تقتضی لزوم ثلاث من کلّ منها، فتدبر فانّه دقیق جدّاً.

حکم من نسی رمی الجمار حتی دخل مکة

الثالثة: و لو نسی الرمی حتی دخل مکة رجع و رمی مع بقاء أیام التشریق التی هی زمان الرمی بلا خلاف.

و یشهد به: صحیح معاویة عن أبی عبد اللّه علیه السلام: قال: قلت: رجل نسی رمی الجمار حتی أتی مکة، قال علیه السلام: یرجع فیرمها یفصل بین کلّ رمیتین بساعة، قلت: فاته ذلک و خرج؛ قال علیه السلام: لیس علیه شیء «۱». و مثله حسنه «۲».

و مقتضی إطلاقهما هو وجوب الرجوع من مکة و الرمی و إن کان بعد انقضاء أیام التشریق.

لکن صرّح جماعة منهم: الشیخ بأنّه إنّما یجب مع بقاء أیام التشریق و هو المنصور؛ لوجهین:

الأول: قویّ عمر بن یزید عن أبی عبد اللّه علیه السلام: من أغفل رمی الجمار

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب العود الی منی حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب العود الی منی حدیث ۳.

]...[

أو بعضها حتی تمضی أیام التشریق فعلیه أن یرمیها من قابل فإن لم یحج رمی عنه ولیّه، فإن لم یکن له ولی استعان برجل من المسلمین یرمی عنه فانّه لا یکون رمی الجمار إلّا أیام التشریق «۱».

و الإیراد علیه بضعف السند؛ لأنّ فی طریقه محمد بن عمر بن یزید، و هو لم یرد فیه توثیق و لا مدح یعتد به، فی غیر محلّه؛ لاستناد المشهور الیه حتی قال صاحب الجواهر: لا أجد فیه خلافاً فینجبر ضعفه بذلک.

الثانی: ما مرّ من أنّ الأمر بإتیان الشیء المأمور به المقید بقیود و المحدود بحدود ظاهر فی اعتبار جمیع تلک القیود فیه، و یعبّر عن ذلک بالإطلاق المقامی فمقتضی الاطلاق للنصوص فی المقام اعتبار ذلک، و لعلّه الی ذلک نظر صاحب الجواهر- ره- حیث قال: بل یمکن دعوی عدم تناول الإطلاق لهذه الصورة، انتهی.

و ما ذکرناه یجری فی الجاهل أیضاً لورود النص فیه أیضاً، لاحظ: صحیح ابن عمار عن الامام الصادق علیه السلام عن امرأة جهلت أن ترمی الجمار حتی نفرت الی مکة، قال علیه السلام: فلترجع فلترم الجمار کما کانت ترمی و الرجل کذلک «۲».

و نحوه حسنه عنه علیه السلام و فیه: قلت: فانّه نسی أو جهل حتی فاته و خرج، قال علیه السلام: لیس علیه أن یعید «۳».

و الحق الأصحاب بالجاهل و الناسی: العامد و التارک اضطراراً، و فی المستند: بل یمکن استفادته من بعض الإطلاقات.

أقول: لم اظفر به، فالعمدة فتوی الأصحاب.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب العود الی منی حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۳ من ابواب العود الی منی حدیث ۳.

فان تعذر مضی و رمی فی القابل أو استناب مستحبا

و أما خبر ابن جبلة عنه علیه السلام: من ترک رمی الجمار معتمداً لم تحل له النساء. و علیه الحج من قابل «۱». فلعدم إفتاء أحد به و ضعفه فی نفسه؛ لأنّ فی طریقه یحیی بن المبارک و هو إمامی مجهول- یطرح.

فإن تعذّر العود مضی و رمی فی القابل أو استناب مستحباً بلا خلاف فی رجحان ذلک، إنّما الخلاف فی أنّه علی الاستحباب کما فی

المتن، و ظاهر الشرائع، و عن النافع و المدارک و الذخیرة، أو علی الوجوب کما عن التهذیبین و الخلاف و النهایة و السرائر و الارشاد و القواعد و الدروس و المسالک و الروضة و الغنیة، بل عن بعضهم دعوی الاجماع علیه.

و منشأ الاختلاف: أنّ خبر عمر بن یزید ظاهر فی الوجوب، و النصوص المتقدمة الاخر ظاهرة فی عدم الوجوب، و قد تمسّک الأولون بتلک النصوص، ورد بعضهم خبر أبی یزید بضعفه، و آخرون بحمله علی الاستحباب.

و لکن ضعفه منجبر بالعمل، و حمله علی الاستحباب بلا وجه بعد إمکان الجمع الموضوعی بین النصوص بحمل إطلاق نفی الشیء فی النصوص علی غیر ما تضمّنه الخبر المقدم علی الجمع الحکمی، فالأظهر هو الوجوب.

جواز الرمی عن المعذور

الرابعة: المعروف بین الأصحاب أنّه یجوز الرمی عن المعذور الذی لا یمکنه الرمی کالمریض و عن الصبی غیر المیّز و عن المغمی علیه و الکسیر و المبطون، بل نفی بعضهم الخلاف فیه، و ظاهر المنتهی و التذکرة کونه إجماعیاً.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب العود الی منی حدیث ۵.

]...[

و یشهد به: صحیح ابن عمار و البجلی جمیعاً عن أبی عبد اللّه علیه السلام الکسیر و المبطون یرمی عنهما، قال: و الصبیان یرمی عنهم «۱».

و موثّق إسحاق بن عمار عن أبی الحسن موسی علیه السلام عن المریض ترمی عنه الجمار؟ قال: نعم، یحمل الی الجمرة و یرمی عنه. قلت: لا یطیق ذلک، قال علیه السلام: یترک فی منزلة و یرمی عنه «۲».

و خبر داود بن علی الیعقوبی عنه علیه السلام عن المریض لا یستطیع أن یرمی الجمار، فقال علیه السلام: یرمی عنه «۳».

و صحیح حریز عن أبی عبد اللّه علیه السلام: المریض المغلوب و المغمی علیه یرمی عنه و یطاف به «۴». و نحوها غیرها من النصوص و تمام الکلام فی ما یستفاد من هذه النصوص فی طی فروع:

۱- المعذور تارة یکون شاعراً لذلک، فیجب علیه أن یباشر بنفسه أو یستنیب، غایة الأمر لا دلیل علی کون وقته مضیّقاً؛ فانّ قوله علیه السلام فی قویّ عمر بن یزید المتقدم: و إن لم یکن له ولی استعان برجل من المسلمین یرمی عنه؛ لم یقیّد بسنة خاصة و إن لم یکن شاعراً، فالصبی غیر المیّز الذی أحرمه الولی لا یبعد القول بوجوب أن یأتی ولیه به، و أمّا غیره من المعذورین فلم یدلّ دلیل علی وجوب ذلک عنه علی أحد، و لذا عبّر الفقهاء عن هذا الحکم بالجواز، و هو الذی یقتضیه الأصل.

۲- هل یجب حمل المعذور مع الامکان الی الجمرة ثمّ یرمی عنه، أم یستحب

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من ابواب رمی جمرة العقبة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من ابواب رمی جمرة العقبة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۷ من ابواب رمی جمرة العقبة حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۱۷ من ابواب رمی جمرة العقبة حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۱۹

و یستحب الاقامة بمنی ایام التشریق،

ذلک؟ نسب الی ظاهر الأصحاب الثانی، و لکن مقتضی موثّق إسحاق هو الأول بالنسبة الی المریض، و أمّا فی غیره فلا دلیل علی الاستحباب ایضاً.

۳- هل یشترط إذن المرمی عنه کما عن المبسوط، أم لا یعتبر ذلک کما عن المنتهی؟ وجهان، أظهرهما: الثانی، لإطلاق الأدلّة، هذا فی المرمی عنه المتوجّه المکلف و إلّا فلا ینبغی التوقّف فی عدم الاشتراط.

۴- لو رمی عنه النائب فزال عذره، فان کان الوقت باقیاً یجب علیه الاتیان به، لا لما أفاده فی المستند رداً علی القائلین بعدم الوجوب المستدلّین له بأنّ الامتثال یقتضی الاجزاء من أنّ الامتثال یقتضی الاجزاء عن الفاعل فیما امر به، فانّه یرد علیه أنّه علی فرض توجه الأمر الی النائب إمّا یکون أمر المنوب عنه ساقطاً للعذر أو علی فرض بقائه یکون الأمران تخییریین لا بنحو تکلیفین معینین؛ کی لا یسقط أحدهما بامتثال الآخر، بل من جهة أنّ أمر النائب إنّما یکون من قبیل الأوامر الاضطراریة المتوقفة علی الاضطرار فی ترک المأمور به فی جمیع المدة المضروبة له، فمن رفع العذر فی أثناء الوقت ینکشف عدم الأمر الاضطراری من أول الأمر، و علیه فلا یکون إتیانه مجزیاً.

و الخامسة: یستحب الاقامة بمنی أیام التشریق

و إن کان یجوز له أن یأتی الی مکة تلک الأیام لزیارة البیت تطوعاً.

و یشهد لعدم وجوب الاقامة بها: مضافاً الی الأصل بعد اختصاص الدلیل علی وجوب المبیت باللیل- صحیح جمیل عن أبی عبد اللّه علیه السلام: لا بأس أن یأتی الرجل مکة فیطوف بها فی أیام منی و لا یبیت بها «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۲۰

فاذا فرغ من هذه المناسک تم حجّة

و صحیح رفاعة عنه علیه السلام عن الرجل یزور البیت فی أیام التشریق، فقال علیه السلام: نعم إن شاء «۱».

و صحیح یعقوب بن شعیب عنه علیه السلام عن زیارة البیت أیام التشریق، فقال علیه السلام: حسن «۲».

و یدلّ علی أنّ الأفضل المقام بها أیام التشریق: أنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله أقام بها.

و صحیح عیص بن القاسم قال: سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن الزیارة بعد زیارة الحج فی أیام التشریق، فقال علیه السلام: لا «۳»، المحمول علی الکراهة بقرینة ما تقدّم من الأخبار.

و خبر اللیث المرادی عنه علیه السلام عن الرجل یأتی مکة أیام منی بعد فراغه من زیارة البیت فیطوف بالبیت تطوّعاً، فقال علیه السلام: المقام بمنی أحبّ إلیّ «۴».

ثمّ إنّ المراد بالکراهة التی حملنا الخبر علیها هی الکراهة فی العبادة بمعنی أفضلیة المقام لا مرجوحیة زیارة البیت.

فإذا فرغ من هذه المناسک تمّ حجّه.

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب العود الی منی حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب العود الی منی حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۲ من ابواب العود الی منی حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۲ من ابواب العود الی منی حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۲۱

و استحب له العود الی مکة لطواف الوداع

استحباب طواف الوداع

الفصل السادس: فیما یستحب بعد الفراغ

اشارة

من العود الی مکة و طواف الوداع و ما شاکل.

و فیه: مسائل:

[العود الی مکة و طواف الوداع]

الاولی: المعروف بین الأصحاب أنه اذا فرغ من المناسک استحبّ له العود الی مکة لطواف الوداع بل لا خلاف فیه، و فی الجواهر: بل الاجماع بقسمیه علیه.

یشهد لرجحان الوداع: صحیح معاویة بن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السلام: اذا أردت أن تخرج من مکة فتأتی أهلک فودّع البیت وطف اسبوعاً، و إن استطعت أن تستلم الحجر الأسود و الرکن الیمانی فی کل شوط فافعل، و إلّا فافتح به و اختم، و إن لم تستطع ذلک فموسع علیک ثمّ تأتی المستجار فتصنع عنده مثل ما صنعت یوم قدمت مکة، ثمّ تخیر لنفسک من الدعاء ثمّ استلم الحجر الاسود ثمّ ألصق بطنک بالبیت و احمد اللّه و أثن علیه و صلّ علی محمد و آله، ثمّ قل: اللهم صل علی محمد عبدک و رسولک و أمینک و حبیبک و نجیک و خیرتک من خلقک، اللّهم کما بلغ رسالتک و جاهد فی سبیلک و صدع بأمرک و اوذی فیک و فی جنبک حتی أتاه الیقین، اللّهم اقلبنی مفلحاً منجحاً مستجاباً لی بأفضل ما یرجع به أحد من وفدک من المغفرة و البرکة و الرضوان و العافیة ممّا یسعنی أن أطلب أن تعطینی مثل الذی أعطیته أفضل من عبدک و تزیدنی علیه، اللّهم إن أمتنی فاغفر لی، و إن أحییتنی فارزقنیه من قابل، اللهم لا تجعله آخر العهد من بیتک، اللّهم إنّی عبدک و ابن عبدک و ابن أمتک حملتنی علی دابتک و سیرتنی فی بلادک حتی أدخلتنی حرمک و أمنک و قد کان فی حسن ظنّی بک أن تغفر لی ذنوبی، فان کنت قد غفرت لی ذنوبی فازدد عنی رضاً و قربنی الیک زلفی، و لا تباعدنی، و إن

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۲۲

]...[

کنت لم تغفر لی فمن الآن فاغفر لی قبل أن تنأی عن بیتک داری، و هذا أوان انصرافی إن کنت أذنت لی فغیر راغب عنک و لاعن

بیتک و لا مستبدل بک و لا به، اللّهم احفظنی من بین یدی و من خلفی و عن یمینی و عن شمالی حتی تبلغنی أهلی و اکفنی مئونة عبادک و عیالی فانّک ولیّ ذلک من خلقک و منّی، ثمّ ائت زمزم فاشرب منها، ثمّ اخرج فقل: آئبون تائبون عابدون لربّنا حامدون الی ربّنا راغبون الی ربّنا راجعون.

فإن أبا عبد اللّه لمّا أن ودعها و أراد ان یخرج من المسجد خرّ ساجداً عند باب المسجد طویلًا ثمّ قام فخرج «۱». و نحوه غیره، المحمول ما فیها من الأمر علی الاستحباب، للاجماع.

و لخبر هشام بن سالم: سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عمّن نسی زیارة البیت حتی رجع الی أهله، فقال: لا یضره اذا کان قد قضی مناسکه «۲». و نحوه غیره، و هی و إن وردت فی الناسی إلّا أنّ قوله: و لا یضره اذا کان قد قضی مناسکه؛ إشارة الی عدم کونه من الواجبات، و انّ الواجبات غیره کما لا یخفی.

و المستحب هو وداع البیت لا العود الی مکة، فلو کان ودّع البیت قبله لا دلیل علی استحباب العود الی مکة، إلّا العمومات الدالّة علی استحباب زیارة البیت و الطواف فیه مطلقاً.

ثمّ إنّ الصحیح مشتمل علی جملة من المستحبات التی لم یذکرها المصنف، مثل: استحباب إتیان المستجار، و التزامه، و استلام الحجر الأسود و الرکن الیمانی فی کلّ شوط، و إلّا ففی الافتتاح و الاختتام و إلصاق البطن بالبیت بعد الطواف، و الشرب من ماء زمزم بعد الطواف، و غیر ذلک ممّا یظهر لمن لاحظه.

---

(۱) الوسائل باب ۱۸ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۹ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

و دخول الکعبة خصوصاً للصرورة

استحباب دخول الکعبة

الثانیة: و یستحب أیضاً دخول الکعبة خصوصاً للصرورة بلا خلاف، و النصوص فیه طوائف:

الاولی: ما ظاهره رجحان دخول الکعبة لکل شخص کموثق ابن القداح عن جعفر عن أبیه علیهما السلام عن دخول الکعبة، قال علیه السلام: الدخول فیها دخول فی رحمة اللّه و الخروج منها خروج من الذنوب معصوم فیما بقی من عمره، مغفور له ما سلف من ذنوبه «۱». و نحوه غیره.

الثانیة: ما ظاهره رجحانه للصرورة، و عدمه لغیره کصحیح حماد بن عثمان عن الامام الصادق علیه السلام عن دخول البیت، فقال علیه السلام: أما الصرورة فیدخله، و أمّا من قد حجّ فلا «۲».

و خبر سلیمان بن مهران عن جعفر بن محمد علیهما السلام فی حدیث، قال: قلت: له: و کیف صار الصرورة یستحب له دخول الکعبة دون من قد حج؟ قال علیه السلام: لأنّ الصرورة «۳ ...» الی آخره، و نحوهما غیرهما.

الثالثة: ما ظاهره وجوبه علی الصرورة کصحیح سعید الأعرج عن أبی عبد اللّه علیه السلام: لا بدّ للصرورة أن یدخل البیت قبل أن یرجع «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۳۴ من ابواب مقدمات الطواف و ما یتبعها حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۵ من ابواب مقدمات الطواف حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۳۵ من ابواب مقدمات الطواف حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۳۵ من ابواب مقدمات الطواف حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۲۴

]...[

و خبر علی بن جعفر عن أخیه علیه السلام عن دخول الکعبهٔ أ واجب هو علی کلّ من حج؟ قال: هو واجب أوّل حجّهٔ، ثمّ إن شاء فعل و إن شاء ترک «۱».

الرابعهٔ: ما ظاهره تأکد الاستحباب للصرورهٔ و استحبابه لغیره، کمرسل المفید عن الامام الصادق علیه السلام: احبّ للصرورهٔ أن یدخل الکعبهٔ و أن یطأ المشعر الحرام، و من لیس بصرورهٔ فإن وجد الی ذلک سبیلًا و أحبّ ذلک فعل و کان مأجوراً، و إن کان علی باب الکعبهٔ زحام فلا یزاحم الناس «۲».

أقول: أما نصوص الوجوب علی الصرورهٔ فتحمل علی إرادهٔ تأکّد الاستحباب؛ للاجماع علی عدم الوجوب، و لمرسل المفید، و أما النصوص الظاهرهٔ فی نفی الاستحباب علی غیر الصرورهٔ فتحمل علی نفی تأکّد الاستحباب، بقرینهٔ المرسل و الاجماع علی استحبابه له. و یمکن الاستدلال له بخبر علی بن جعفر نظراً الی أنّه فعل عبادی لا- معنی لإباحته فتدبر، فالأظهر استحبابه لکلّ أحد، و تأکّده للصرورهٔ.

ثمّ إنّ ظاهر جملهٔ من النصوص عدم استحبابه للنساء کصحیح الخزاز عن أبی بصیر عن الصادق علیه السلام فی حدیث: لیس علی النساء جهر بالتلبیهٔ و لا دخول البیت «۳».

و نحوه خبر أبی سعید المکاری «۴»، و مرسل فضالهٔ بن أیوب «۵»، و مرسل

---

(۱) الوسائل باب ۳۵ من ابواب مقدمات الطواف حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۳۵ من ابواب مقدمات الطواف حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۴۱ من ابواب مقدمات الطواف و ما یتبعها حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۴۱ من ابواب مقدمات الطواف حدیث ۴.

(۵) الوسائل باب ۴۱ من ابواب مقدمات الطواف و ما یتبعها حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۲۵

و الصلاهٔ فی زوایاها و بین الاسطوانتین و علی الرخامهٔ الحمراء

الصدوق «۱»، و لکنها تحمل علی نفی التأکد، لصحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن دخول النساء الکعبهٔ، فقال علیه السلام: لیس علیهن و إن فعلن فهو أفضل «۲».

و لا- یهمّنا النزاع فی أن المرأهٔ الصرورهٔ هل یتأکد الاستحباب لها؛ لنصوص الصرورهٔ أم لا؛ لهذه النصوص؟ اللتین بینهما عموم من وجه، کما لا یخفی.

[الدخول بغیر حذاء و الصلاهٔ فی زوایاها و بین الاسطوانتین و علی الرخامهٔ الحمراء]

الثالثة: یستحب لمن دخل الکعبة أن یکون دخوله بغیر حذاء و الصلاة فی زوایاها و بین الاسطوانتین و علی الرخامة الحمراء رکعتین یقرأ فی الاولی: الحمد و حم السجدة، و فی الثانیة: الحمد، و عدد آیاتها من القرآن بلا خلاف و لا إشکال فی شیء من ذلک، ففی صحیح معاویة عن الامام الصادق علیه السلام: إذا أردت دخول الکعبة فاغتسل قبل أن تدخلها و لا تدخلها بحذاء و تقول اذا دخلت: اللّهم إنّک قلت: و من دخله کان آمناً؛ فآمنّی من عذاب النار؛ ثمّ تصلی رکعتین بین الاسطوانتین علی الرخامة «۳» الحمراء تقرأ فی الرکعة الاولی: حم السجدة و فی الثانیة عدد آیاتها من القرآن و تصلی فی زوایاها و تقول: اللّهم من تهیأ. الی آخره «۴» الی غیر ذلک من الأخبار الکثیرة.

---

(۱) الوسائل باب ۴۱ من ابواب مقدمات الطواف حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۴۱ من ابواب مقدمات الطواف حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۳۶ من ابواب مقدمات الطواف حدیث ۱.

(۴) المراد بها الکعبة المشرفة کما فی المجمع.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۲۶

و دخول مسجد الحصبة و الصلاة فیه و الاستلقاء علی قفاه

استحباب التحصیب

و الرابعة: یستحب لمن نفر من منی الی مکة التحصیب تأسیاً برسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و هو علی ما فی الکتاب، و عن الدروس: دخول مسجد الحصبة بالأبطح و هو ما بین العقبة و بین مکة، و قیل: هو ما بین الجبل الذی عند مقابر مکة و الجبل الذی یقابله مصعداً فی الشقّ الأیمن لقاصد مکة و لیست المقبرة فیه.

و الصلاة فیه و الاستلقاء فیه علی قفاه.

و النص الوارد فی المسألة قاصر عن إفادة استحباب کل ذلک، لاحظ: خبر معاویة بن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السلام: فاذا نفرت و انتهیت الی الحصباء- و هی البطحاء- فشئت أن تنزل قلیلًا فانّ أبا عبد اللّه علیه السلام قال: کان أبی ینزلها ثمّ یحمل فیدخل مکة من غیر أن ینام بها «۱».

و خبر أبی مریم عنه علیه السلام عن الحصبة، فقال علیه السلام: کان أبی ینزل الأبطح قلیلًا ثمّ یجیء فیدخل البیوت من غیر أن ینام بالأبطح. فقلت له: أ رأیت أن تعجل فی یومین إن کان من أهل الیمن علیه أن یحصب؟ قال علیه السلام: لا «۲». و نحوهما خبر دعائم «۳».

و لیس فی هذه النصوص- کما تری- استحباب الصلاة و لا الاستلقاء علی قفاه، نعم فی ما روی عن الفقه المنسوب الی مولانا الرضا علیه السلام «۴» الأخیر،

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من ابواب العود الی منی حدیث ۳.

(۳) المستدرک باب ۱۳ من ابواب العود الی منی حدیث ۲.

(۴) فقه الرضا (ع) ص ۲۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۲۷

و کذلک مسجد الخیف و یخرج من المسجد من باب الحناطین

لکنه لم یثبت لنا کونه کتاب روایة کما أنه لیس فیها دخول المسجد.

و عن ابن إدریس: لیس للمسجد أثر الآن فتتأدّی هذه السنّة بالنزول فی المحصب؛ و قد اعترف بذلک غیر واحد، و لکن ظاهر کلام الصدوقین و الشیخین و المصنف وجوده فی زمانهم، و کیف کان فالأمر سهل.

ثمّ إنّ المستفاد من خبر أبی مریم: اختصاص هذه السنّة بالنافر فی النفر الأخیر کما صرّح به جمع من الفقهاء.

[دخول مسجد الخیف و الصلاة فیه]

الخامسة: قال المصنف ره: و کذلک بمسجد الخیف ظاهره: استحباب دخوله و الصلاة فیه، بل و الاستلقاء فیه علی قفاه، ففی خبر أبی بصیر عن مولانا الصادق علیه السلام: صلِّ ست رکعات فی مسجد منی فی أصل الصومعة «۱».

و فی خبر الثمالی عن مولانا الباقر علیه السلام: من صلّی فی مسجد الخیف بمنی مائة رکعة قبل أن یخرج منه عدلت عبادة سبعین عاماً «۲».

و لکن لا ربط لذلک بالحج و دخول مکة، بل الصلاة فیه بنفسها من المستحبات، لشرف المکان، کما أنّه لیس فی الأخبار ما یشهد باستحباب الاستلقاء فیه.

[الخروج من المسجد الحرام من باب الحناطین]

السادسة: قیل: و یستحب أیضاً أن یخرج من المسجد أی من المسجد الحرام من باب الحناطین تأسّیاً بما فی خبر الحسن بن علی الکوفی من خروج أبی جعفر الثانی علیه السلام منه «۳».

و فی دلالته علی الاستحباب نظر، إلّا أنّ الذی یهون الخطب ما عن المحقق

---

(۱) الوسائل باب ۵۱ من ابواب احکام المساجد حدیث ۲ من کتاب الصلاة..

(۲) الوسائل باب ۵۱ من ابواب احکام المساجد حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۸ من ابواب العود الی منی حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۲۸

و یسجد عند باب المسجد و یدعو و یشتری بدرهم تمراً یتصدّق به،

الکرکی ره، قال: لم أجد أحداً یعرف موضع الباب؛ فانّ المسجد قد زید فیه، و مع ذلک الافتاء به مشکل.

[السجود عند باب المسجد قبل الخروج]

السابعة: و قد ظهر من صحیح ابن عمار- الطویل- المتقدم «۱»، و خبر إبراهیم بن أبی محمود «۲»: أنّه یستحب قبل أن یخرج من المسجد أن یسجد عند باب المسجد و یدعو بالمأثور.

[التصدق بدرهم]

الثامنة: و یستحب أن یشتری بدرهم تمراً و یتصدّق به و ینصرف احتیاطاً لما وقع منه فی إحرامه و حرم اللّه عزّ و جلّ، ففی صحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق علیه السلام: یستحب للرجل و المرأة أن لا یخرجا من مکة حتی یشتریا بدرهم تمراً فیتصدقا به لما کان من إحرامهما و لو کان منهما فی حرم اللّه عز و جل «۳».

و نحوه صحیحه و حفص بن البختری عنه علیه السلام «۴» و خبر أبی بصیر «۵».

و عن الجعفی: الصدقة بدرهم. و مستنده غیر ظاهر.

---

(۱) الوسائل باب ۱۸ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من ابواب العود الی منی حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲۰ من ابواب العود الی منی حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۲۰ من ابواب العود الی منی حدیث ۲.

(۵) الوسائل باب ۲۰ من ابواب العود الی منی حدیث ۳.

و یکره أن یجاور مکة

حکم المجاورة بمکة

خاتمة: فی نبذة ممّا یتعلق بمکة المکرمة، و المدینة المنورة

اشارة

، و زیارة النبی صلّی اللّه علیه و آله و المعصومین علیهم السلام.

و فیها: مسائل:

[حکم المجاورة بمکة]

۱- المعروف من مذهب الأصحاب أنه یکره أن یجاور بمکة و علّلوه بخوف الملالة و قلة الاحترام و بالخوف من ملابسة الذنب، فان الذنب فیها أعظم، و بأنّ المقام فیها یقسی القلب، و بأنّ من سارع الی الخروج منها یدوم شوقه الیها و ذلک المطلوب للّه عزّ و جلّ.

قال سید المدارک: هذه التعلیلات کلّها مرویة، و لکن أکثرها غیر واضحة الاسناد، و عن الشهید- قده- استحباب المجاورة لمن یثق من نفسه بعدم ترتّب شیء من تلک المحذورات، و حکی قولًا باستحباب المجاورة للعبادة و کراهتها للتجارة.

و النصوص فیها مختلفة، فمنها: ما ظاهره مرجوحیتها کخبر أبی بصیر عن أبی عبد اللّه علیه السلام: اذا فرغت من نسککَ فارجع فانّه أشوق لک الی الرجوع «۱».

و مرسل الفقیه قال: و روی عن النبی صلّی اللّه علیه و آله و الأئمة علیهم السلام: أنه یکره المقام بمکة لأنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله خرج عنها، و المقیم بها یقسو قلبه حتی یأتی فیها ما یأتی فی غیرها «۲».

و مرسل المفید، قال الصادق علیه السلام: لا أحبّ للرجل أن یقیم بمکة سنة.

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من ابواب مقدمات الطواف حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۱۶ من ابواب مقدمات الطواف و ما یتبعها حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۳۰

]...[

و کره المجاورة بها، و قال: ذلک یقسی القلب «۱».

و صحیح محمد بن مسلم عن الامام الباقر علیه السلام: لا ینبغی للرجل أن یقیم بمکة سنة. قلت: کیف یصنع؟ قال علیه السلام: یتحول عنها «۲».

و صحیح الحلبی عن مولانا الصادق علیه السلام عن قول اللّه عزّ و جلّ: وَ مَنْ یُرِدْ فِیهِ بِإِلْحادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذابٍ أَلِیمٍ فقال: کلّ الظلم فیه إلحاد حتی لو ضربت خادمک ظلماً خشیت أن یکون الحاداً فلذلک کان الفقهاء یکرهون سکنی مکة «۳». و نحوها غیرها.

و منها: ما یدل علی رجحان المقام بها کصحیح علی بن مهزیار عن أبی الحسن علیه السلام عن المقام بمکة أفضل أو الخروج الی بعض الأمصار؟ فکتب علیه السلام: المقام عند بیت اللّه أفضل «۴».

و مرسل الصدوق، قال علی بن الحسین علیه السلام: الطاعم بمکة کالصائم فیما سواها، و الماشی بمکة فی عبادة اللّه عزّ و جل، قال: و قال أبو جعفر علیه السلام: من جاور سنة غفر له ذنوبه و لأهل بیته و لکل من استغفر له و لعشیرته- الی أن قال- و الانصراف و الرجوع أفضل من المجاورة و النائم بمکة کالمتهجد فی البلدان، و الساجد بمکة کالمتشحط بدمه فی سبیل اللّه «۵».

و قد یجمع بین النصوص بحمل الثانیة علی فضیلة المقام من حیث هو، و الاولی

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من ابواب مقدمات الطواف حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل باب ۱۶ من ابواب مقدمات الطواف حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۱۶ من ابواب مقدمات الطواف و ما یتبعها حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱۶ من ابواب مقدمات الطواف حدیث ۲.

(۵) الوسائل باب ۱۵ من ابواب مقدمات الطواف حدیث ۱- ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۳۱

]...[

علی مرجوحیته؛ لانطباق عنوان ثانوی علیه، و لذلک أفتی الشهید بما أفتی.

و قد یجمع بحمل الثانیة علی العنوان الثانوی أی أفضلیة العبادة فیها، و حمل الاولی علی مجرد المقام أو المقام للتجارة.

و قد یجمع بحمل الاولی علی المجاورة و هو المقام بقصد الدوام، و الثانیة علی المقام مدة لا تتجاوز عن سنة؛ و لا یبعد أرجحیة الأول خصوصاً بعد طرح جملة من النصوص المانعة لضعف أسنادها، فالمتحصل: أنّ من یثق من نفسه بعدم ترتب شیء من المحذورات المذکورة یستحب له المقام بمکة.

حکم من أحدث و لجأ الی الحرم

۲- المشهور بین الأصحاب أنّ من أحدث ما یوجب حدّاً أو تعزیراً أو قصاصاً فی غیر الحرم و لجأ الی الحرم ضیق علیه فی المطعم و المشرب، و لا یدخل السوق و ما شاکل حتی یخرج فیؤخذ و یجری علیه الحد أو القصاص. و ظاهر التذکرة و المنتهی: أن الحکم لا خلاف فیه.

و الاصل فیه: الکتاب و السنة، لاحِظ: قوله تعالی: وَ مَنْ دَخَلَهُ کانَ آمِناً «۱».

و صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن قول اللّه عزّ و جل: وَ مَنْ دَخَلَهُ کانَ آمِناً قال علیه السلام: إذا أحدث العبد فی غیر الحرم جنایة ثمّ فرّ الی الحرم لم یسع لأحد أن یأخذه فی الحرم و لکن یمنع من السوق و لا یبایع و لا یطعم و لا یسقی و لا یکلم فإن اذا فعل ذلک یوشک أن یخرج فیؤخذ، فإذا جنی فی الحرم جنایة

---

(۱) آل عمران آیة ۹۷.

]...[

اقیم علیه الحد فی الحرم لأنّه لم یرع للحرم حرمة «۱».

و صحیح ابن عمار عنه علیه السلام عن رجل قتل رجلًا فی الحلّ ثمّ دخل الحرم، قال علیه السلام: لا یقتل و لا یطعم و لا یسقی و لا یباع و لا یؤوی حتی یخرج من الحرم فیقام علیه الحد، قلت: فما تقول فی رجل قتل فی الحرم أو سرق؟ قال علیه السلام: یقام علیه الحد فی الحرم صاغراً لأنّه لم یر للحرم حرمة «۲» الحدیث.

و خبر علی بن أبی حمزة عن ابی عبد اللّه علیه السلام عن قول اللّه عزّ و جل: وَ مَنْ دَخَلَهُ کانَ آمِناً إن سرق سارق بغیر مکة أو جنی جنایة علی نفسه ففر الی مکة لم یؤخذ ما دام فی الحرم حتی یخرج عنه و لکن یمنع من السوق فلا یبایع و لا یجالس حتی یخرج منه فیؤخذ، و إن احدث فی الحرم ذلک الحدث أخذ فیه «۳» و نحوها غیرها.

و مفاد هذه النصوص: ترک الاطعام و الاسقاء و الایواء و التکلم و المجالسة، و فی متون الفتاوی: یضیّق علیه من هذه الامور، و فسّره بعضهم بأن لا یطعم و لا یسقی إلّا بما یسدّ به الرمق، أو بما لا یحتمله مثله عادة، و فسّره بعض آخر بأن لا یمکّن من ماله إلّا بما یطعم و یسقی ما لا یحتمله مثله، أو یسدّ به الرمق.

و الذی ألجأهم الی ذلک مع کونه خلاف النصوص: أنّ العمل بالنصوص قد یؤدّی الی تلف النفس المحترمة حیث لا تکون جنایته لنفسه مستغرقة، بل و لو کانت مستغرقةً فإن إمساک الطعام منه و الشراب إتلاف له من هذا الوجه، فقد حصل فی الحرم ما ارید الهرب منه.

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من ابواب مقدمات الطواف و ما یتبعها حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من ابواب مقدمات الطواف حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۴ من ابواب مقدمات الطواف حدیث ۳.

]...[

و لکن یرد علی ذلک: أنّ التلف حینئذٍ مستند الی نفسه؛ فانّ له أن یخرج من الحرم فلا یتلف.

ثمّ إنّ فیما افاده جمع من الفقهاء من أنه لا یمکن من ماله إلّا بما یسد به الرمق إشکالًا من وجه آخر و هو: أنّ النصوص ناهیة عن الاطعام و الاسقاء و الایواء، فلو کان له مأوی أو ما یکفیه من الطعام و الماء لا دلیل علی منعه منه لا کلّا و لا بعضاً، و مقتضی الأصل جوازه.

و لو أحدث الحدث فی الحرم قوبل بما یقتضیه جنایته من حدّ أو تعزیر أو قصاص بلا خلاف، للنصوص المتقدمة و غیرها.

و بعض الأصحاب ألحق بالحرم مسجد النبی صلّی اللّه علیه و آله و مشاهد الأئمة علیهم السلام محتجاً بإطلاق اسم الحرم علیها فی بعض الأخبار.

و لا ریب فی ضعفه، و لکن سیرة المتشرعة علیه، بل کان بناء المسلمین علی إجراء ذلک فی منازل علماء الاسلام الی...

و قد ورد فی کثیر من الأخبار «۱» فی حقّ کربلاء أن اللّه تعالی اتخذه حرماً آمناً، و أنّ لموضع قبر الحسین علیه السلام حرمة معلومة من عرفها و استجار بها اجیر، و أنّها أعظم حرمة من الحرم، و من جمیع بقاع الأرض، و فی بعض تلک الأخبار أن حرمة موضع القبر من فرسخ الی فرسخ من أربع جوانب القبر، و مقتضی ذلک کلّه إجارة من استجاره.

أضف الی ذلک کلّه: أنّ التعرض لمن لجأ بأحد المشاهد المشرفة نوع استخفاف و إهانة لمن شرفه عرفاً، فان شئت فاختبر ذلک من حال من التجأ بأحد کبار العصر

---

(۱) لاحظ: الوسائل باب ۶۹ و ۷۰ من ابواب المزار و ما یناسبه.

]...[

هل لا یعد التعرض له استخفافاً و إهانة بمن التجأ به؟.

۳- قد مرّ حکم من قتل صیداً فی الحرم فی مبحث الکفارات، کما مرّ أنّه یحرم من الصید علی المحل فی الحرم ما یحرم منه علی المحرم فی الحلّ.

۴- قد تقدم فی الجزء السادس من هذا الشرح أنّ المسافر مخیر فی أن یتم صلاته فی الحرم و أن یقصّر، و أنّ الأفضل له أن یتمّ.

۵- یکره لأهل مکة منع الحاج من دورها و منازلها.

و یشهد به: صحیح الحسین بن أبی العلا، قال أبو عبد اللّه علیه السلام: إنّ معاویة أوّل من علّق علی بابه مصراعین بمکة فمنع حاجّ بیت اللّه ما قال اللّه عز و جل: سَواءً الْعاکِفُ فِیهِ وَ الْبادِ و کان الناس اذا قدموا مکة نزل البادی علی الحاضر حتی یقضی حجه «۱».

و مرسل الصدوق عن الامام الصادق علیه السلام لم یکن ینبغی أن یصنع علی دور مکة أبواب لأن للحاج أن ینزلوا معهم فی دورهم فی ساحة الدار حتی یقضوا مناسکهم و أنّ أوّل من جعل لدور مکة أبواباً معاویة «۲»، و نحوهما غیرهما.

و ظاهر الجمیع الکراهة، و لکن عن الاسکافی و الشیخ تحریمه، و لنعم ما افاده الفاضل النراقی من أنّه لا فائدة مهمّة لنا فی تحقیق هذه المسألة، و لا بعض ما تقدم علیها؛ إذ قلما یتفق لنا التمکن و الاحتیاج الی العمل بمقتضاها.

۶- للقطة الحرم أحکام خاصة سیأتی تحقیق القول فیها فی کتاب اللقطة.

۷- المشهور بین الأصحاب أنّه یکره أن یرفع أحد بناءً فوق الکعبة.

(۱) الوسائل باب ۳۲ من ابواب مقدمات الطواف و ما یتبعها حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۲ من ابواب مقدمات الطواف حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۳۵

]...[

و عن الشیخ و القاضی و الحلی: أنه یحرم.

و مدرک الحکم: مع قطع النظر عمّا قیل من استلزامه الاهانة لها، الذی هو کما تری- صحیح محمد بن مسلم عن مولانا الباقر علیه السلام: و لا ینبغی لأحد أن یرفع بناءً فوق الکعبة «۱». و مثله مرسل المفید «۲».

و الظاهر أنّ نظر المفید- ره- الی هذا الصحیح فالعمدة ذلک، و هو مجمل من ناحیتین.

إحداهما: أنه کما یحتمل أن یکون المراد به مرجوحیة أن یبنی بناءً أرفع من سطح الکعبة کذلک یحتمل أن یکون المراد به النهی عن بناء فوق سطح الکعبة.

ثانیتهما: أنّه قابل للحمل علی الکراهة و علی الحرمة؛ لأنّ لفظ لا ینبغی لیس ظاهراً فی شیء منهما.

ثمّ علی فرض إرادة المعنی الأول من الناحیة الاولی الظاهر منه إرادة البناء المتجاوز عن سطح الکعبة بحیث یکون مشرفاً علیها سواء أ کان فی الجبل أو غیره قریباً من الکعبة، أو فی مکان یری الکعبة، نعم لا یشمل سائر الامصار. و الاجمال من الناحیة الاولی لا دافع له، و من الناحیة الثانیة یبنی علی الکراهة بضمیمة الأصل.

ثمّ إن للکعبة أحکاماً اخر تقدم بعضها، و یأتی بعض فی سائر الکتب.

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من ابواب مقدمات الطواف و ما یتبعها حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من ابواب مقدمات الطواف حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۳۶

]...[

تحدید حرم المدینة

۸- قد مرّ أن لمکة حرماً، و بیّنا حدّه، و المشهور بین الأصحاب أنّ للمدینة أیضاً حرماً بل لم یعرف الخلاف فیه.

و فی الجواهر: بلا خلاف بین المسلمین فضلًا عن المؤمنین. انتهی.

و النصوص متفقة علیه، إنّما الکلام فی موارد:

الأول: فی حده، الثانی: فی حکم قطع الشجر فیه، الثالث: فی حکم صیده.

أما الأول فقد صرّح غیر واحد بأنّ حده من ظل عائر الی ظل وعیر.

و الأخبار شاهدة به، لاحظ: صحیح معاویة عن الامام الصادق علیه السلام: أنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله قال: إنّ مکة حرم الله حرمها إبراهیم علیه السلام و أنّ المدینة حرمی ما بین لابتیها حرمی لا یعضد شجرها و هو ما بین ظل عائر الی ظل وعیر، و لیس صیدها کصید مکة یؤکل هذا و لا یؤکل ذاک و هو برید «۱».

و خبر الحسن الصیقل عن أبی عبد اللّه علیه السلام: حرم رسول اللّه من المدینة ما بین لابتیها. قال: و ما بین لابتیها. قلت: ما أحاطت به

الحرتان. قال: و ما حرم من الشجر. قلت: من عایر الی وعیر. و قال ابن مسکان: قال الحسن: فسأله رجل و أنا جالس فقال له: و ما بین لابتیها. قال: ما بین الصورین الی الثنیة «۲».

توضیح: وعیر؛ ضبطه الشهید الأول بفتح الواو، و المحقق الثانی بضمها و فتح العین المهملة، و ذکر الشهید الثانی أنّ وعیر و عائر جبلان یکتنفان المدینة شرقاً

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من ابواب المزار و ما یناسبه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من ابواب المزار و ما یناسبه حدیث ۲.

]...[

و غرباً- و المراد بظل وعیر فیؤه کما فی مرسل الصدوق و التعبیر بالظل؛ للتنبیه علی أن الحرم داخلهما بل بعضه، فلا تنافی بین الخبرین حیث إنّ فی الثانی منهما من عیر الی وعیر، کما لا منافاة بین ما حدّد الحرم بذلک و بین ما حدّده ببرید فی برید؛ لأنّه علی ما قیل: إن ما بین الجبلین هذا المقدار، و أمّا ما بین لابتیها- اللابة: الحرة کما عن الجوهری- فقد فسّر فی صحیح معاویة بما بین ظل عائر الی ظل وعیر، و فی خبر الحسن فسر أولًا بما أحاطت به الحرتان- و هما حرة واقم و هی شرقیة مدینة و حرة لیلی و هی غربیتها- و الحرة بالفتح و التشدید: أرض ذات أحجار سود. و فی ذیله بما بین الصورین الی الثنیة، و الظاهر اتّحاد الجمیع کما أنّ الظاهر اتّحاد ما تضمنه الخبران من التحدید، مع ما فی خبر أبی بصیر عن أبی عبد اللّه علیه السلام: حدّ ما حرم رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله من المدینة من زباب الی واقم و العریض و النقب من قبل مکة «۱».

و ذباب ککتاب: جبل بشامی المدینة، و واقم: حصن من حصون مدینة، و العریض بالتصغیر وادٍ فی نثرتی الحرة قرب قناة و هی أیضاً وادٍ بالمدینة، و النقب: الطریق فی الجبل.

و أما الثانی فالمشهور بین الأصحاب حرمة قطع شجرها علی ما قیل.

و یشهد به: قوله فی صحیح معاویة: لا یعضد شجرها أی لا یقطع، و صحیح الصیقل، و لم یرد روایة بجواز القطع، و مع ذلک ذهب جماعة الی الکراهة منهم المصنف- ره- فی محکی القواعد و المحقق فی النافع علی ما حکی، بل عن المسالک أنّه المشهور.

و هل یختص الحکم بالشجر، أم یعم کل نبات؟ وجهان.

و یشهد للثانی: موثق زرارة عن أبی جعفر علیه السلام حرم رسول اللّه صلّی

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من ابواب المزار، ما یناسبه حدیث ۳.

]...[

اللّه علیه و آله المدینة ما بین لابتیها صیدها و حرم ما حولها بریداً فی برید أن یختلی خلاها أو یعضد شجرها الاعودی الناضح «۱».

و الخُلا بضم الخاء و فتح اللام: النبت الرقیق الذی اذا یبس صار حشیشاً، و لا یختلی أی: لا یجزّ، فمفاد الخبر حرمة جزّ النبت الرقیق ما دام رطباً، و اذا یبس لا مانع من جزّه؛ للاصل.

و أما الثالث فالمنسوب الی أکثر علمائنا هو التفصیل فی الصید بین ما صید بین الحرّتین حرة واقم و هی شرقیة المدینة، و حرّة لیلی و

هی غربیتها، و هی حرّة العقیق، فیحرم، و بین ما صید فی غیره فلا یحرم، بل عن ظاهر المنتهی و صریح الخلاف دعوی الاجماع علیه، و عن جماعة من الأساطین منهم المصنف فی القواعد: القول بالکراهة، و عن المسالک ادّعاء کونه مشهوراً بین الأصحاب.

و استدل للأول بما تضمن من النصوص أنّه یحرم من صید المدینة ما صید بین الحرتین کصحیح عبد اللّه بن سنان عن الامام الصادق علیه السلام: یحرم من صید المدینة ما صید بین الحرتین «۲» و نحوه غیره.

و لکن یرد علیه: أنّه لا بد من حملها علی الکراهة؛ لصحیح ابن عمار المتقدم: لیس صیدها کصید مکة یؤکل هذا و لا یؤکل ذاک «۳». و نحوه غیره.

و دعوی: احتمال خبر ابن عمار نفی حرمة الأکل لا الاصطیاد کما فی الجواهر. مندفعة بانّ صحیح ابن سنان و ما شاکله أیضاً ظاهرة فی حرمة الأکل؛ لأنّ الحرمة لم تستند فیها الی الاصطیاد و لا الصید حتی یحمل علی معناه المصدری، بل استندت

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من ابواب المزار و ما یناسبه حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من ابواب المزار حدیث ۹.

(۳) الوسائل باب ۱۷ من ابواب المزار حدیث ۱.

]...[

الی ما صید فهو ظاهر فی الأکل، فالجمع یقتضی البناء علی الکراهة.

و ما فی الجواهر من قصور خبر ابن عمار عن معارضة تلک النصوص سنداً و عملًا یرد علیه: أنّ سنده صحیح، و جمع من الأصحاب عملوا به کما مرّ، و لا تعارض بین الطائفتین بعد وجود الجمع العرفی؛ کی یرجح تلک النصوص بالاصحیّة.

و یؤید عدم الحرمة: خبر أبی العباس عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن حرمة صید المدینة لا، یکذب الناس «۱».

و موثق یونس، قال لأبی عبد الله علیه السلام: یحرم علیَّ فی حرم رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله ما یحرم علی فی حرم اللّه؟ قال علیه السلام: لا «۲». فالأظهر عدم الحرمة.

ثمّ إنّ الحکم حرمة أو کراهة یختص بالصید بین الحرّتین و لا یشمل غیره.

ثمّ اعلم أنه لا کفارة فی صید المدینة علی القولین، و لا فی قطع شجرها، و لا یجب إحرام فی دخولها، کلّ ذلک للأصل.

الاجبار علی زیارة النبی صلّی اللّه علیه و آله

۸- ذهب جماعة الی أنه لو ترک الناس زیارة النبی صلّی اللّه علیه و آله اجبروا علیها، و قد یقال: إنّه تکون زیارته حینئذٍ من الواجبات الکفائیة، لعدم مشروعیة الاجبار علی غیر الواجب. و فیه نظر.

و کیف کان فیشهد له: صحیح الفضلاء عن الامام الصادق علیه السلام: لو

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من ابواب المزار حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من ابواب المزار حدیث ۸.

و یستحب بالمدینة

أنّ الناس ترکوا الحج لکان علی الوالی أن یجبرهم علی ذلک، و علی المقام عنده، و لو ترکوا زیارة النبی صلّی اللّه علیه و آله لکان علی الوالی أن یجبرهم علی ذلک و علی المقام عنده، فإن لم یکن لهم أموال أنفق علیهم من بیت مال المسلمین «۱». و ظاهره لزوم الإجبار، و بعده تصیر الزیارة أیضاً واجبة، بل یمکن أنّ یقال: إن نفس الأمر بالإجبار کالأمر بالأمر بشیء ظاهر فی الأمر بذلک الشیء فی أمثال المقام، فالقول بکونها من الواجبات الکفائیة قویّ جدّاً.

و عن النافع: أنّه یجبر الحاج علیها لو ترکها، و مدرکه: أنّ ترک الحاج زیارته جفاء له صلّی اللّه علیه و آله بحکم العرف و العادة، و لخبر الأسلمی عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: من أتی مکة حاجّاً و لم یزرنی الی المدینة جفوته یوم القیامة «۲». الحدیث؛ حیث إنّه صلّی اللّه علیه و آله لا یجفو غیر الجافی، و علی الوالی أن یجبر الناس علی ترک الجفاء، فالحکم استحبابی، و اللّه العالم.

[استحباب المجاورة (بالمدینة)]

و یستحب المجاورة بالمدینة بلا خلاف، و عن الدروس: الاجماع علیه.

و یشهد به: مضافاً الی ما ورد فی مدحها و دعاء النبی صلّی اللّه علیه و آله لها «۳».- جملة من النصوص، لاحظ: خبر الزیات عن الامام الصادق علیه السلام: من مات فی المدینة بعثه اللّه فی الآمنین یوم القیامة «۴».

و خبر مرازم، قال: دخلت أنا و عمار و جماعة علی أبی عبد اللّه علیه السلام بالمدینة، فقال: ما مقامکم؟ فقال: عمار قد سرحنا ظهرنا و أمرنا أن نؤتی به الی خمسة

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب وجوب الحج و شرائطه حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب المزار و ما یناسبه حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۹ من ابواب المزار.

(۴) الوسائل باب ۹ من ابواب المزار حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۴۱

ثمّ یأتی المدینة لزیارة النبی (ص) استحباباً مؤکّداً

عشر یوماً. فقال علیه السلام: أصبتم المقام فی بلد رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و الصلاة فی مسجده و احملوا لآخرتکم و أکثروا لأنفسکم «۱». الحدیث و نحوهما غیرهما.

و فی الحدائق: أنّه یستفاد ممّا دلّ علی کراهة سکنی مکة معللًا بالخوف من ملابسة الذنب؛ فإن الذنب فیها عظیم، و بأنّ المقام فیها یقسی القلب، و بأنّ من سارع الی الخروج منها یدوم شوقه إلیها و ذلک مراد اللّه تعالی، کراهة المقام فی سائر الأماکن المشرّفة و المشاهد المعظمة، و لکن ذلک کما تری استنباط علة بعید عن مقام فقیه مثله.

استحباب زیارة النبی صلّی اللّه علیه و آله

۱۰- ثمّ إنّه یستحب أن یأتی الحاج ب المدینة لزیارة النبی صلّی اللّه علیه و آله استحباباً مؤکّداً إجماعاً و ضرورة من الدین.

و النصوص المتضمنة لفضل زیارته فوق حدّ التواتر، لاحظ: خبر فضیل بن یسار عن أبی عبد اللّه علیه السلام أنّ زیارة قبر رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و زیارة قبور الشهداء و زیارة قبر الحسین علیه السلام تعدل حجة مع رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله «۲» و خبر المعلّی بن أبی شهاب، قال الحسین علیه السلام لرسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله یا أبتاه ما لمن زارک؟ فقال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: من زارنی حیّاً أو میتاً أو زار أباک أو زار أخاک أو زارک کان حقاً علی أن ازوره یوم القیامة و اخلصه من ذنوبه «۳».

---

(۱) الوسائل باب ۹ من ابواب المزار حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب المزار حدیث ۱۳.

(۳) الوسائل باب ۲ من ابواب المزار حدیث ۱۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۴۲

]...[

و خبر محمد بن علی، قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: یا علی من زارنی فی حیاتی أو بعد موتی أو زارک فی حیاتک أو بعد موتک أو زار ابنیک فی حیاتهما أو بعد موتهما ضمنت له یوم القیامة أن اخلصه من أهوالها و شدائدها حتی اصیره معی فی درجتی «۱».

و خبر علی بن شعیب عن الصادق علیه السلام فی حدیث قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: من أتانی بعد وفاتی زائراً لا یرید إلّا زیارتی فله الجنة «۲».

و خبر زید الشحام عن أبی عبد الله علیه السلام قلت له: ما لمن زار رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله قال: کمن زار اللّه فوق عرشه «۳».

و فی خبر جمیل بن صالح عنه علیه السلام أنّ زیارة قبر رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله تعدل حجة مع رسول اللّه مبرورة «۴». الی غیر ذلک من النصوص التی لا تعد و لا تحصی، و قد مرّ انّ استحباب زیارته لمن حج آکد حتی أن ترکها عدّ جفاءً.

ثمّ إنه قد اختلفت الأخبار فی أنّ الأفضل البدأة بمکة و الختم بالمدینة، أو العکس، أو هما سواء، لاحِظ: صحیح العیص عن أبی عبد اللّه عن الحاج من الکوفة یبدأ بالمدینة أفضل أو بمکة قال علیه السلام: بالمدینة «۵».

و خبر غیاث بن إبراهیم عن جعفر عن أبیه عن أبی جعفر علیه السلام سأله أبدأ بالمدینة أو بمکة؟ قال علیه السلام: ابدأ بمکة و اختم بالمدینة فانّه أفضل «۶».

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب المزار حدیث ۱۶.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب المزار حدیث ۱۸.

(۳) الوسائل باب ۳ من ابواب المزار حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۳ من ابواب المزار حدیث ۷.

(۵) الوسائل باب ۱ من ابواب المزار حدیث ۱.

(۶) الوسائل باب ۱ من ابواب المزار حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۴۳

و زیارة فاطمة علیها السلام من الروضة

و صحیح علی بن یقطین عن أبی الحسن علیه السلام عن الممر بالمدینة فی البدأة أفضل أو فی الرجعة؟ قال لا بأس بذلک أیّة کانت «۱».

و ربما یحمل نصوص البدأة بمکة علی ضیق الوقت، و نصوص التساوی علی عدم اللزوم، فالأفضل للمختار أن یبدأ بالمدینة، و هو الموافق للاعتبار؛ فانّه مقتضی ترتیب الصعود وَ أْتُوا الْبُیُوتَ مِنْ أَبْوابِها و الجمع أفضل.

استحباب زیارة فاطمة علیها السلام عند الروضة

۱۱- و یستحب زیارة فاطمة الزهراء علیها السلام بنت رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله زوجة أمیر المؤمنین علیه السلام امّ الحسنین علیهما السلام استحباباً مؤکّداً إجماعاً، بل هو من ضروریات المذهب.

روی عن یزید بن عبد الملک عن أبیه عن جدّه قال: دخلت علی فاطمة علیها السلام فبدأتنی بالسلام، ثمّ قالت: ما غدا بک؟ قلت: طلب البرکة. قالت: أخبرنی أبی و هو ذا أنّه من سلّم علیه و علیّ ثلاثة أیام أوجب اللّه له الجنة. قلت: فی حیاته و حیاتک؟ قالت: نعم و بعد موتنا «۲».

و اختلفت کلمات الأصحاب کالروایات فی موضع قبرها، ظاهر المصنف- ره- حیث قیّد استحباب زیارتها بقوله: من الروضة و اقتصر علیه، و کذا المحقق فی الشرائع: کونه فی الروضة، و هو الظاهر من الشیخ فی محکی النهایة.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب المزار حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من ابواب المزار حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۴۴

]...[

و یشهد به: نصوص کثیرة متضمنة لقوله صلّی اللّه علیه و آله: ما بین قبری و منبری روضة من ریاض الجنة، ففی مرسل ابن أبی عمیر عن بعض أصحابنا عن أبی عبد اللّه علیه السلام: قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: ما بین قبری و منبری روضة من ریاض الجنة، و منبری علی ترعة من ترع الجنة لأنّ قبر فاطمة علیها السلام بین قبره و منبره و قبرها روضة من ریاض الجنة و إلیه ترعة من ترع الجنة «۱».

و عن المفید و الصدوق: أنّها دفنت فی بیتها، فلمّا زادت بنو امیة فی المسجد صارت فی المسجد.

و یشهد به: صحیح البزنطی عن أبی الحسن علیه السلام عن قبر فاطمة، فقال علیه السلام: دفنت فی بیتها فلمّا زادت بنو امیة فی المسجد صارت فی المسجد «۲».

و قیل: إنّه فی البقیع. قال الصدوق. اختلفت الروایات فی موضع قبر فاطمة علیها السلام، فمنهم من روی أنها دفنت فی البقیع «۳» الی آخره.

و استبعده جماعة منهم: الشیخ فی التهذیب و ابن إدریس و ابن سعید، و المصنف فی محکی التحریر.

و عن الشیخ فی التهذیب بعد ذکر الاختلاف فی ذلک و نقل الخبرین الأولین: و هاتان الروایتان کالمتقاربتین، و الأفضل أن یزور الانسان فی الموضعین جمیعاً، فانّه لا یضره ذلک، و یجوز به اجراً عظیماً.

و عن المسالک: أبعد الاحتمالات کونها: فی الروضة، و الاولی زیارتها فی المواضع. الثلاثة.

---

(۱) الوسائل باب ۱۸ من ابواب المزار حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من ابواب المزار حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱۸ من ابواب المزار حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۴۵

و زیارة الأئمة علیهم السلام بالبقیع و زیارة الشهداء خصوصاً حمزة بأُحد، و الاعتکاف ثلاثة أیام بها.

و عن المدارک: أنّ الروضة جزء من مسجد النبی صلّی اللّه علیه و آله و هی ما بین قبره و منبره الی طرف الظلّ، و جعل بعضهم ذلک وجه جمع بین الأخبار.

و یؤیّد ما أفاده السید: ما فی ذیل خبر مرازم عن الامام الصادق علیه السلام، قلت: ما حدّ الروضة؟ قال علیه السلام: أربع أساطین من المنبر الی الظلال «۱».

و حیث إنّ النصوص متعارضة، أضف إلیه: أنّ ذلک من الامور الواقعیة لا یثبت بغیر الخبر القطعی، فالأولی زیارتها فی المواضع الثلاثة.

[استحباب زیارة الأئمة و الشهداء]

و یستحب أیضاً زیارة الأئمة الأربعة علیهم السلام بالبقیع إجماعاً و ضرورة من المذهب و النصوص الدالّة علیه کثیرة، منها: ما تقدم.

و أیضاً یستحب زیارة الشهداء خصوصاً قبر حمزة بأُحد بلا خلاف، راجع الوسائل أبواب المزار.

ثمّ إنّه قد وردت نصوص فوق حدّ الاحصاء فی فضل زیارة کلّ واحد من المعصومین علیهم السلام سیما سید الشهداء علیه السلام، و قد ورد فی فضل زیارته ما یحیّر العقول، راجع الوسائل.

و من المستحبات:

الاعتکاف ثلاثة أیام بها

أی بالمدینة، و قد تقدم فی مبحث الاعتکاف تمام الکلام فیه.

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب المزار حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۴۶

الباب التاسع: فی العمرة، و هی فریضة مثل الحج بشرائطه و أسبابه

العمرة المفردة واجبة

الباب التاسع: فی العمرة

[العمرة المفردة واجبة]

و هی فریضة مثل الحج بشرائطه و أسبابه بلا خلاف.

و فی الجواهر: بل الاجماع بقسمیه علیه.

و فی الریاض و المستند و الحدائق و غیرها دعوی الاجماع علیه أو نفی الخلاف عنه.

و فی المنتهی: العمرة واجبة مثل الحج علی کلّ مکلّف حاصل فیه شرائط الحج بأصل الشرع، ذهب الیه علماؤنا أجمع. انتهی.

و یشهد به: قوله تعالی: وَ أَتِمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلّهِ «۱»: و الأمر بإتمام العمرة و الحج ظاهر فی إرادة لزوم إتیانهما تأمین باجزائهما و شرائطهما، و یکون من قبیل إِنّا لَا نُضِیعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ- عَمَلًا «۲».

أی أوجده حسناً، و قد صرّح بذلک فی النصوص الکثیرة الدالة علی وجوب العمرة.

لاحظ: صحیح زرارة عن أبی جعفر علیه السلام: العمرة واجبة علی الخلق بمنزلة الحج لأنّ اللّه تعالی یقول: وَ أَتِمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلّهِ و إنّما نزلت العمرة بالمدینة «۳».

---

(۱) البقرة آیة ۱۹۶.

(۲) الکهف آیة ۳۰.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب العمرة حدیث ۲.

]...[

و مثله صحیح معاویة بن عمار، و زاد: قلت: فمن تمتع بالعمرة الی الحج أ یجزی عنه؟ قال علیه السلام: نعم «۱».

و خبره الآخر عن أبی عبد اللّه علیه السلام: العمرة واجبة علی الخلق بمنزلة الحج علی من استطاع الیه سبیلًا لأنّ اللّه عز و جل یقول: وَ أَتِمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلّهِ «۲».

و صحیح الفضل عنه علیه السلام فی قول اللّه عز و جل: وَ أَتِمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلّهِ قال علیه السلام: هما مفروضان «۳». الی غیر ذلک من النصوص، و تمام الکلام بالاشارة الی امور:

۱- المشهور بین الأصحاب: وجوب العمرة عند تحقق استطاعتها، و عدم توقفه علی تحقق الاستطاعة للحج، کما أنّه لو استطاع للحج وجب من غیر توقف علی تحقق الاستطاعة للعمرة.

و عن الشهید فی الدروس: أنه یجب الحج عند استطاعته خاصة و إن لم یستطع للعمرة، و لیس کذلک العکس.

و قیل: إنّ وجوب کلّ منهما کما یتوقف علی استطاعته یتوقف علی استطاعة الآخر.

و الأول أظهر؛ لإطلاق الأدلة و عدم وجود ما یدل علی ارتباط أحدهما بالآخر.

هذا فی العمرة المفردة، و أمّا العمرة المتمتع بها الی الحج فلا ریب فی توقف

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب العمرة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب العمرة حدیث ۸.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب العمرة حدیث ۱.

]...[

وجوبها على استطاعة الحج كالعكس؛ لأنّها عمل واحد، و ذلك موضع اتفاق الفتاوى و النصوص.

۲- كما أنّ الحج ربّما يجب بالعارض كذلك العمرة غير الواجبة بالأصل- لفقد شرط وجوبها- قد تجب بنذر أو عهد أو يمين أو استيجار أو افساد بأن أفسد عمرته المندوبة و بفوات الحج فانّه يجب التحلل منه بعمرة كما تقدم فى مواضع من الكتاب، منها: فى المسألة الثانية من الفصل الثالث فى الوقوف بالمشعر، كما تقدم أيضاً الكلام فى أنّ من دخل مكة معتمراً فخرج عن الحرم قبل أن يهلّ بالحج هل تجب عليه الإحرام بالعمرة أم لا؟ فراجع.

۳- اذا أحرم بالعمرة المفردة فى أشهر الحج، و دخل مكة جاز أن ينوى بها عمرة التمتع و يحج بعدها و يلزم الهدى كما تقدم.

العمرة المفردة واجبة على حاضرى المسجد الحرام

۴- العمرة المتمتع بها الى الحج فرض من نأى عن مكة، و المفردة فرض حاضرى المسجد الحرام و من بحكمهم من الذين يعدلون الى الافراد بلا خلاف فيهما بين الأصحاب كما عن المدارك و ظاهر المنتهى الاجماع عليهما.

و يظهر من الشهيد الثانى المفروغية عن ذلك، قال فى شرح قول المحقق: و تنقسم العمرة الى متمتع بها و مفردة: فالاولى تجب على من ليس من حاضرى المسجد الحرام؛ و لا تصح إلّا فى أشهر الحج و تسقط المفردة معها بعد الايراد عليه بانّه يفهم من لفظ السقوط أنّ العمرة المفردة واجبة بأصل الشرع على كلّ مكلّف و أنّها تسقط عن المتمتع تخفيفاً، و من قوله: و المفردة تلزم حاضرى المسجد الحرام؛ عدم وجوبها على

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۴۹

]...[

النائى من رأس، و بين المفهومين تدافع ظاهر، موجّها لذلك بأنّه فى أصل الشرع كانت المفردة واجبة على كلّ أحد قبل نزول التمتع، و عمرة التمتع بعد تشريعها قائمة مقام الأصلية مجزية عنها و هى منها بمنزلة الرخصة عن العزيمة، فقوله الاول اشارة الى ابتداء التشريع، و الثانى الى استقراره. انتهى ملخّصاً.

و هذا كما ترى صريح فى المفروغية عن عدم وجوب العمرة المفردة على النائى.

و كيف كان فيشهد به: مضافاً الى السيرة القطعية من المتدينين و المتشرعة فى جملة من الموارد، منها: أنّه من استطاع للعمرة فى المحرّم مثلًا لا يقدم على السفر للاعتمار مع احتمال الموت و فورية وجوبها. و منها: ما لو مات هذا الشخص قبل أشهر الحج لا تستأجر عنه من التركة، و لم يذكر ذلك فى كتاب، و منها: أنّ الأجير للحج عن البلاد النائية بعد الحج لا يأتى بعمرة مفردة، فلو كانت واجبةً على النائى كان يجب الاتيان بها لتحقق الاستطاعة بناءً على ما اخترناه من عدم ارتباط العمرة المفردة بالحج، الى غير ذلك من الموارد، و إلى خلوّ النصوص الدالة على مشروعية النيابة و الاستئجار عن التعرّض لإتيان العمرة المفردة مع تعرضها لأن من وجب عليه الحج لا يجوز له أن ينوب عن غيره- صحيح الحلبى عن أبى عبد اللّه عليه السلام: دخلت العمرة فى الحج الى يوم القيامة لأنّ اللّه تعالى يقول: فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فليس الأحد إلّا أن يتمتع لأن اللّه قد أنزل ذلك فى كتابه و جرت به السنّة من رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله «۱» و نحوه غيره؛ فإنّها تدل على دخول العمرة فى الحج لكلّ أحد خرج ما خرج و بقى الباقى.

و إن شئت قلت: إنّها كما تدل على أنّ الحج المأمور به لكل أحد هو التمتع

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب اقسام الحج حديث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۵۰

و افعالها النیة و الاحرام و الطواف و رکعتاه و السعی و طواف النساء و رکعتاه و التقصیر او الحلق

کذلک تدل علی أنّ العمرة المأمور بها هی العمرة المتمتع بها الی الحج فخرج عن ذلک حاضر و المسجد الحرام و بقی غیرهم.

و بعبارة ثالثة: أنّ العمرة التی دخلت فی الحج لیست هی المندوبة؛ لأنّها کما سیجیء مستحبة بانفرادها فی تمام السنة، و لا العمرة الواجبة للحاضر، کما هو واضح، و لا العمرة غیر المأمور بها، فیتعین أن یکون الداخلة العمرة الواجبة للنائی التی هی واجبة فی العمر مرة واحدة، فالحق أنّها فریضة علی حاضری المسجد الحرام دون النائی، و بذلک یظهر الحکم فی الفروع المشار الیها.

صورة العمرة المفردة

و کیف کان ف أفعالها ثمانیة: النیة، و الإحرام، و الطواف، و رکعتاه، و السعی، و طواف النساء، و رکعتاه، و التقصیر أو الحلق.

أما السبعة الاولی فقد مرّ الکلام فیها، و الکلام فی المقام إنّما هو فی خصوص الأخیر.

لا خلاف بین الأصحاب فی أنه یحصل التحلل من العمرة المفردة بالحلق، أو التقصیر.

و یشهد به: صحیح ابن سنان عن الصادق علیه السلام فی الرجل یجیء معتمراً عمرة مبتولة، قال علیه السلام: یجزیه إذا طاف بالبیت وسعی بین الصفا و المروة و حلق أن یطوف طوافاً واحداً بالبیت، و من شاء أن یقصّر قصّر «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۹ من ابواب العمرة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۵۱

]...[

و صحیح معاویة بن عمار عنه علیه السلام: المعتمر عمرة مفردة اذا فرغ من طواف الفریضة و صلاة الرکعتین خلف المقام و السعی بین الصفا و المروة حلق أو قصّر.

و سألته عن العمرة المبتولة فیها الحلق، قال: نعم، و قال: إنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله قال فی العمرة المبتولة: اللّهم اغفر للمحلقین، قیل: یا رسول اللّه و للمقصّرین؟ فقال: و للمقصّرین «۱».

و لکن الحلق أفضل، و یشهد به: ذیل صحیح معاویة، و حسن سالم أبی الفضل، قال، قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: دخلنا بعمرة نقصّر أو نحلق؟ فقال: احلق فإنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله ترحّم علی المحلقین ثلاث مرات، و علی المقصّرین مرة واحدة «۲»؛ المحمول ما فیه من الأمر علی الفضل؛ لما تقدّم.

کما أنّ إطلاقه الشامل للعمرة المتمتع بها الی الحج یقید بما دل علی تعین التقصیر فی العمرة المتمتع بها.

هذا للرجال، و أمّا النساء فیتعین علیهن التقصیر، کما تقدم.

و یشهد به: صحیح الحلبی عن الامام الصادق علیه السلام: لیس علی النساء حلق و علیهنّ التقصیر «۳».

و مرسل الصدوق، قال الصادق علیه السلام: لیس علی النساء أذان- الی أن قال- و لا الحلق و إنّما یقصرن من شعورهن «۴».

و قد تقدم عند ذکر أفعال الحج حکم حلق رأسهن و أنّه حرام ذاتاً أم لا؟ و عدم

---

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب التقصیر حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۷ من ابواب الحلق و التقصیر حدیث ۱۳.

(۳) الوسائل باب ۵ من ابواب التقصیر حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۵ من ابواب التقصیر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۵۲

و لیس فی المتمتع بها طواف النساء و یجوز المفردة فی جمیع ایام السنة و افضلها رجب

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۱۲، ص: ۲۵۲

إجزائه عن التقصیر.

و أیضاً قد مرّ أنّه لیس فی العمرة المتمتع بها طواف النساء راجع بحث وجوب طواف النساء.

صحة العمرة المفردة فی جمیع أیام السنة

۶- و قد عرفت أن وقت العمرة المتمتع بها الی الحج: أشهر الحج، و لا تجوز قبلها و لا بعدها.

و أما العمرة المفردة فلا وقت لها، و قد طفحت کلماتهم أنه یجوز المفردة فی جمیع أیام السنة.

و یشهد به صحیح معاویة عن الامام الصادق علیه السلام: المعتمر یعتمر فی أی شهور السنة شاء و أفضل العمرة عمرة رجب «۱».

و النصوص المستفیضة بل المتواترة الدالة علی أنّ لکل شهر عمرة «۲»؛ فلا إشکال فی أنّ العمرة المفردة تصح فی جمیع أیام السنة، و إن کان أفضلها ما وقع فی رجب بلا خلاف فیه.

و یشهد به: صحیح ابن عمار المتقدم، و صحیح آخر له عن أبی عبد اللّه علیه السلام أنه سئل أیّ العمرة أفضل، عمرة فی رجب أو عمرة فی شهر رمضان؟ فقال

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب العمرة حدیث ۱۳.

(۲) الوسائل باب ۶ من ابواب العمرة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۵۳

]...[

علیه السلام: لا، بل عمرة فی رجب أفضل «۱».

و صحیح زرارة عن أبی جعفر علیه السلام فی حدیث، قال: و أفضل العمرة عمرة رجب؛ و قال: المفرد للعمرة إن اعتمر ثمّ أقام للحج بمکة کانت عمرته تامة و حجته ناقصة مکیة «۲». و نحوها غیرها.

و أما خبر علی بن حدید: کنت مقیماً بالمدینة فی شهر رمضان سنة ثلاث عشرة و مأتین فلما قرب الفطر کتبت الی أبی جعفر علیه السلام أسأله عن الخروج فی شهر رمضان أفضل أو اقیم حتی ینقضی الشهر و اتمّ صومی؟ فکتب علیه السلام إلی کتاباً قرأته بخطه: سألتَ رحمک اللّه عن أیّ العمرة أفضل، عمرة شهر رمضان أفضل یرحمک اللّه «۳». فهو بقرینة السؤال ارید به أفضلیة عمرة رمضان عن صومه، و العمرة فی شوال.

و أمّا خبر حماد بن عثمان: كان أبو عبد اللّه عليه السلام إذا أراد العمرة انتظر الى صبيحة ثلاث و عشرين من شهر رمضان ثمّ يخرج مهلًا فى ذلك اليوم؛ «۴» فهو لا يدل على أفضلية عمرة رمضان عن عمرة رجب، و إنّما يدل على أفضلية عمرة آخر رمضان عن عمرة أوّله، و سرّه كراهة السفر فى شهر رمضان الى ثلاث و عشرين من الشهر.

ثمّ إن الظاهر تأدّى السنّة بالاحرام فى رجب و إن وقع باقى أفعالها فى شعبان؛ لصحيح أبى أيوب الخزاز عن الامام الصادق عليه السلام: أنى كنت أخرج ليلة أو ليلتين تبقيان من رجب فتقول أم فروة: أى أبه إن عمرتنا شعبانية فأقول لها: أى بنية

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب العمرة حديث ۳.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب العمرة حديث ۲.

(۳) الوسائل باب ۴ من ابواب العمرة حديث ۲.

(۴) الوسائل باب ۴ من ابواب العمرة حديث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۵۴

و القارن و المفرد يأتى بها بعد الحج و المتمتع بها يجزى عنها

إنّها فيما اهللت و ليس فيما أحللت «۱».

و صحيح ابن سنان عن أبى عبد اللّه عليه السلام: اذا أحرمت و عليك من رجب يوم و ليلة فعمرتك رجبية «۲».

و أيضاً الظاهر تأديها بالاهلال فى غير رجب، و الطواف فى رجب؛ لخبر عيسى الفراء عن أبى عبد اللّه عليه السلام: اذا أهل بالعمرة فى رجب و أحلّ فى غيره كانت عمرته لرجب، و إذا أحل فى غير رجب و طاف فى رجب فعمرته لرجب «۳».

بل و بالاحلال فيه، لصحيح البجلى عنه عليه السلام فى رجل أحرم فى شهر و أحل فى آخر، فقال عليه السلام: يكتب فى الذى قد نوى أو يكتب له فى أفضلهما «۴».

۷- و قد تقدم فى الباب الثانى عند بيان صور التمتع و الافراد و القران. أنّ القارن و المفرد يأتى بها أى بالعمرة بعد الحج فراجع.

إجزاء العمرة المتمتع بها ندباً عن المفردة المندوبة

۸- و قد طفحت كلماتهم بأنّ المتمتع بها يجزى عنها أى عن المفردة.

و فى الرياض: إجماعاً و فتوى و رواية و هى صحاح مستفيضة و غيرها من المعتبرة. انتهى.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب العمرة حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب العمرة حديث ۴.

(۳) الوسائل باب ۳ من ابواب العمرة حديث ۱۱.

(۴) الوسائل باب ۳ من ابواب العمرة حديث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۵۵

و لو اعتمر فى أشهر الحج جاز أن ينقلها الى التمتع

و نظره الشريف الى صحيح الحلبى عن أبى عبد اللّه عليه السلام: اذا تمتع الرجل فقد قضى ما عليه من فريضة العمرة «۱».

و صحیح ابن عمار عنه علیه السلام، قلت: فمن تمتع بالعمرة الی الحج أ یجزی عنه ذلک؟ قال علیه السلام: نعم «۲».

و خبر یعقوب بن شعیب، قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: قول اللّه عز و جل: وَ أَتِمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلّهِ یکفی الرجل اذا تمتع بالعمرة الی الحج مکان تلک العمرة المفردة؟ قال: کذلک أمر رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله أصحابه «۳». و نحوها غیرها.

و لکن بناء علی ما تقدم من أن العمرة المفردة وظیفة حاضری المسجد، و المتمتع بها وظیفة النائی لا معنی لاجزاء إحداهما عن الاخری، إلا بارادة أحد معنیین.

إما ما أفاده ثانی الشهیدین فی توجیه کلام المحقق و هو أن المراد أن الواجب ابتداءً علی کل أحد هو العمرة المفردة کحج الافراد ثمّ فی حجة الوداع کما شرع حج التمتع شرعت عمرة التمتع ایضاً و ادخل إحداهما فی الاخری و هما بالنسبة الی النائی فرض ثان بالاعتبار المذکور مجز عن الفرض الأول- و لعل فی هذه النصوص إشارة الی ذلک، لاحظ: قوله فی خبر یعقوب: کذلک أمر رسول اللّه، و فی صحیح الحلبی: فقد قضی ما علیه من العمرة؛ و لیس مفاده أنّ ما علیه غیر ما أتی به أو إرادة إجزاء العمرة المتمتع بها ندباً عن المفردة المندوبة التی هی مستحبة لکلّ أحد کما هو مقتضی الأدلة.

۸- و لو اعتمر فی أشهر الحج عمرة مفردة جاز أن ینقلها الی التمتع بلا

---

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب العمرة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵ من ابواب العمرة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۵ من ابواب العمرة حدیث ۴.

]...[

خلاف و قد مرّ الکلام فیه مستوفی.

۹- ظاهر الکتاب کصریح ما یحکی عن أبی الصلاح: هو تقدیم طواف النساء علی الحلق أو التقصیر، و لکن المشهور بین الأصحاب لزوم تأخیره عنه، و أن بالحلق أو التقصیر یحل من کل شیء سوی النساء، فاذا طاف طواف النساء حل له النساء، بل فی الجواهر: بلا خلاف أجده فیه، إلّا ما یحکی عن أبی الصلاح.

و یشهد للمشهور: خبر إبراهیم بن عبد الحمید عن عمر بن یزید أو غیره عن أبی عبد اللّه: المعتمر یطوف و یسعی و یحلق و لا بدّ له بعد الحلق من طواف آخر «۱».

و صحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی الرجل یجیء معتمراً عمرة مبتولة، قال علیه السلام: یجزیه اذا طاف بالبیت وسعی بین الصفا و المروة و حلق أن یطوف طوافاً واحداً بالبیت، و إن شاء أن یقصر قصّر «۲».

قوله: طوافا واحداً؛ أی من غیر ضم سعی إلیه، فانّ طواف النساء لا سعی فیه.

بل و صحیح ابن عمار عنه علیه السلام: المعتمر عمرة مفردة اذا فرغ من طواف الفریضة و صلاة الرکعتین خلف المقام و السعی بین الصفا و المروة حلق أو قصر «۳»؛ فإنه رتب فیه الحلق أو التقصیر علی الفراغ من هذه الأشیاء خاصة، فهو یدل علی متابعته لها و أنّه بعدها بلا فصل، فالأظهر انّ طواف النساء بعد الحلق أو التقصیر کما هو المشهور.

---

(۱) الوسائل باب ۸۲ من ابواب الطواف حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۹ من ابواب العمرة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۵ من ابواب التقصیر حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۵۷

و یجوز فی کل شهر و اقله فی کل عشرة ایام و لا حد لها عند السید المرتضی قده

بیان اقل الفصل بین العمرتین

۱۰- اختلف الأصحاب فی توالی العمرتین و ما یجب من الفصل بینهما و عدمه علی أقوال:

أحدها: ما عن العمانی من اعتبار السنة بین العمرتین.

ثانیها: أنّه یجوز فی کلّ شهر و لا یجوز مع کون الفصل أقلّ من الشهر؛ نسب ذلک الی الشیخ فی أحد قولیه و الحلی و ابن زهرة و الاسکافی و المصنف فی المختلف و المحقق فی النافع و الشهید فی الدروس.

ثالثها: أنّ أقله فی کل عشرة أیام و لا یجوز إلّا مع کون الفصل بهذا المقدار؛ و هو الذی اختاره المصنف فی المتن و التذکرة و عن التحریر، و الشیخ فی النهایة و المبسوط، و ابنی الجنید و البراج.

رابعها: ما فی المتن قال: و لا حدّ لها عند السید المرتضی ره و اختاره هو- قده- فی المنتهی، و المحقق فی الشرائع، و عن کشف اللثام: بل إلیه یرجع ما عن الجمل و الناصریات و السرائر و المراسم و التلخیص و اللمعة من جواز التوالی بین العمرتین، بل نسب الی کثیر من المتأخّرین، بل عن الناصریات نسبته الی أصحابنا مؤذناً بدعوی الاجماع علیه؛ غایة الأمر ذکروا أنه یکره أن یأتی بعمرتین و بینهما أقل من عشرة أیام کراهة عبادة.

و أمّا النصوص فهی علی طوائف:

الاولی: ما استدل به علی القول الأول کصحیح حریز و زرارة عن السیدین

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۵۸

]...[

الصادقین علیهما السلام: لا یکون عمرتان فی سنة «۱».

و صحیح الحلبی عن الصادق علیه السلام: العمرة فی کل سنة مرة «۲».

الثانیة: ما یدل علی أنّ لکل شهر عمرة کصحیح البجلی عن أبی عبد اللّه علیه السلام: فی کتاب علی فی کل شهر عمرة «۳».

و موثق إسحاق بن عمار، قال أبو عبد اللّه علیه السلام: السنة اثنا عشر شهراً یعتمر لکل شهر عمرة «۴».

و موثق یونس بن یعقوب، سمعت أبا عبد اللّه علیه السلام أنّ علیا علیه السلام کان یقول: فی کلّ شهر عمرة «۵».

و صحیح معاویة بن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السلام کان علی علیه السلام یقول: لکل شهر عمرة «۶» و نحوها غیرها.

الثالثة: ما تضمن أن لکل عشرة عمرة کخبر الصدوق باسناده عن علی بن أبی حمزة عن أبی الحسن موسی علیه السلام: لکل شهر عمرة. قال: و قلت له: یکون أقل من ذلک؟ قال: لکل عشرة أیام عمرة «۷».

و ما رواه الکلینی عن علی بن إبراهیم عن أبیه عن ابن مراد عن یونس عن

---

(۱) الوسائل باب ۶ من ابواب العمرة حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۶ من ابواب العمرة حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۶ من ابواب العمرة حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۶ من ابواب العمرة حدیث ۸.

(۵) الوسائل باب ۶ من ابواب العمرة حدیث ۲.

(۶) الوسائل باب ۶ من ابواب العمرة حدیث ۴.

(۷) الوسائل باب ۶ من ابواب العمرة حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۵۹

]...[

علی ابن أبی حمزة عن أبی الحسن علیه السلام فی حدیث: لکل شهر عمرة. فقلت: یکون أقلّ؟ فقال: فی کلّ عشرة أیام عمرة «۱».

الرابعة: المطلقات الدالة علی مطلوبیة العمرة کمرسل الصدوق، قال الرضا علیه السلام: العمرة الی العمرة کفارة لما بینهما «۲».

قال: و روی عن النبی صلّی اللّه علیه و آله: الحجة ثوابها الجنة و العمرة کفارة لکل ذنب «۳».

و خبر زرارة عن الامام الصادق علیه السلام: و الحج الأصغر: العمرة «۴». و مثله خبر عبد الرحمن «۵». الی غیر ذلک من المطلقات التی مقتضاها مطلوبیة العمرة فی کلّ یوم.

و أورد علی الأخیرة سید الریاض بإیرادین: أحدهما: أنّها ضعیفة الاسناد، و کذا الطائفة الثالثة، و لا یجوز المسامحة هنا فی الفتوی باستحبابها، لوجود القول بالتحریم و المنع.

و فیه: أنّ ضعف السند بعد شمول أخبار من بلغ المثبتة للاستحباب لا یضر.

و دعوی: مانعیة القول بالتحریم؛ غریبة، فانّ من یقول بالتحریم لا یقول بالتحریم الذاتی، بل بالتشریعی منه، و هو فی کل أمر استحبابی لم یقم دلیل معتبر علیه، فهو لا یصلح مانعاً عن البناء علی الاستحباب لقاعدة التسامح.

---

(۱) الوسائل باب ۶ من ابواب العمرة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب العمرة حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۳ من ابواب العمرة حدیث ۷.

(۴) الوسائل باب ۱ من ابواب العمرة حدیث ۱۱.

(۵) الوسائل باب ۱ من ابواب العمرة حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۶۰

]...[

ثانیهما: أنّها مجملة غیر واضحه الدلالة فانّ إطلاقها مسوق لبیان الفضیلة لا لتحدید المدة.

و فیه: أن بیان الحکم الاستحبابی فی النصوص تارة یکون بالأمر و بالدلالة المطابقیة، و اخری یکون ببیان الفضیلة المترتبة علیه، فکما أنّ الأصل فی الأول البناء علی الإطلاق ما لم یثبت الاجمال کذلک فی الثانی بلا تفاوت.

فالمتحصل: أنّ الطائفة الأخیرة لا إشکال فیها سنداً و دلالة، و لا ینافیها الطائفة الثانیة و الثالثة؛ لأنهما لا تتضمنان عدم مشروعیة العمرة فی أقل من تلک المدة، و مشروعیتها فی تینک المدتین غیر منافیة لمشروعیتها فی أقل من تلک، و الشاهد علی ذلک: مضافاً الی وضوحه- أن السائل فی أخبار الطائفة الثالثة بعد حکمه علیه السلام بانّ لکل شهر عمرة؛ یقول: فقلت: یکون أقل؟ قال: لکل عشرة

أیام. و هذا دلیل علی أنّه لم یفهم من الأول التحدید، کما یستکشف منه أنّ المعصوم علیه السلام أیضاً لم یکن مریداً للتحدید.

و أما الطائفة الاولی فهی تدل علی عدم مشروعیة العمرة فی أقلّ من سنة و لکن لاعراض الأصحاب عنها و معارضتها مع النصوص الاخر المصرحة بالمشروعیة فی کل شهر لا بد من طرحها أو حملها علی إرادة العمرة المتمتع بها.

بل مقتضی حمل المطلق علی المقید هو الثانی لا الطرح؛ فإنّها أعم من القسمین، و نصوص جواز العمرة فیما دون السنة و فی کل شهر و ما شاکل مختصة بالمفردة، فیقید إطلاقها بها فلا تطرح و لا تحمل علی التقیة و لا علی غیر ذلک من المحامل التی لا وجه لها، فالمتحصل مما ذکرناه: جواز توالی العمرتین مطلقاً، و اللّه العالم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۶۱

الباب العاشر: فی المصدود، و المحصور، المصدود هو الممنوع بالعدوّ

فی المصدود و المحصور

الباب العاشر: فی المصدود و المحصور

اشارة

. و فیه: مقدمة و مقامان.

أمّا المقدمة ففی بیان الإحصار و الصد

، فالمعروف بین الأصحاب أنّ المصدود هو: الممنوع بالعدوّ و المحصور هو: الممنوع بالمرض.

و فی المنتهی: الحصر عندنا هو المنع عن تتمة أفعال الحج علی ما یأتی بالمرض خاصة، و الصد بالعدو؛ انتهی، و مثله فی التذکرة.

و فی کنز العرفان: و عند أصحابنا الامامیة أنّ الاحصار یختص بالمرض و الصد بالعدو؛ انتهی. هذا ما أفاده الفقهاء.

و أما اللغویون، فعن المسالک: أنّ کلماتهم موافقة لکلمات الفقهاء، و استشهد بما نقله الجوهری عن ابن السکیت، أنّه قال: أحصره المرض: إذا منعه من السفر أ و من حاجة یریدها، و نقله عنه الفیومی أیضاً، و عن الفراء: أن هذا هو کلام العرب، و علیه اللغة.

و فی الریاض: بعد نقل ذلک عن المسالک: و لکن المحکی عن أکثرهم اتّحاد الحصر و الصد، و أنّهما بمعنی المنع من عدو کان أو مرض.

و فیه: أنّ الحصر غیر الاحصار، و قد صرّح أکثر اللغویین بأنّ الاحصار هو الحبس للمرض، و نقل عن أهل العراق عن کلام العرب، و أنّ الحصر هو الحبس للعدو، و صرح بهذه التفرقة فی محکی الکشاف و المجلسی، فالحصر مرادف فی اللغة للصد لا الإحصار، و موضوع الحکم هو الثانی، ففیما هو محل الکلام یتحد کلمات اللغویین مع

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۶۲

]...[

فتاوی الفقهاء.

و یشهد لذلک: مضافاً الی ما عرفت- جملة من النصوص کصحیح ابن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السلام: المحصور غیر المصدود المحصور هو المریض، و المصدود هو الذی یردّه المشرکون کما ردّوا رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله لیس من مرض، و المصدود

تحل له النساء و المحصور لا تحل له النساء «۱».

و صحیحه الآخر عنه علیه السلام، و فیه بعد ذکر مرض أبی عبد اللّه الحسین بن علی علیهما السلام فی الطریق: فقلت: فما بال النبی حین رجع الی المدینة حل له النساء و لم یطف بالبیت، فقال: لیس هذا مثل هذا النبی صلّی اللّه علیه و آله کان مصدوداً و الحسین محصوراً «۲». و نحوهما غیرهما، فلا اشکال فی التغایر و الاختلاف.

و ثمرة ذلک تظهر فی موارد، فانهما بعد اشتراکهما فی جملة من الاحکام التی ستمر علیک یختلفان فی أحکام، قیل: جملتها ستّة:

۱- عموم تحلل المصدود بمحلله فی کل ما حرم علیه بالاحرام حتی النساء بخلاف المحصر الذی یحل له ما عدا النساء المتوقف حلهن علی طوافهن.

۲- الاجماع علی اشتراط الهدی فی المحصور بخلاف المصدود؛ فانّ فیه خلافاً.

۳- المصدود یذبح هدیه فی مکان وجود المانع، و المحصور متعین علیه ذبح هدیه بمکة فی إحرام العمرة و بمنی فی إحرام الحج.

۴- افتقار المحصور الی الحلق أو التقصیر مع الهدی، بخلاف المصدود؛ فانّ فیه قولین.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۳.

فإن تلبس بالاحرام نحر هدیه من و أحلّ من کل شیء أحرم منه

۵- تعین تحلل المصدود بمحلله فی مکانه، بخلاف المحصور الذی هو بالمواعدة التی قد تتخلف.

۷- کون فائدة الشرط فی عقد الاحرام للمحصور تعین تعجیل التحلل بخلاف المصدود؛ فانّ فیه الخلاف فی أنه هل یفید الشرط سقوط الهدی أو کون التحلل عزیمة لا رخصة أو مجرد التعبد، و ستمر علیک هذه الأحکام.

و لو اجتمع العنوانان کما لو مرض و صده العدو، فهل یتخیر فی أخذ حکم أیّهما شاء أو یأخذ الأخفّ فالأخف من أحکامهما، أو یتعین علیه الأخذ بحکم المصدود ام یرجح السابق منهما لو کان؟ وجوه و أقوال، أظهرها: الثانی؛ لصدق اسم کلّ واحد عند الأخذ بحکمه، و سیأتی لذلک زیادة توضیح إن شاء اللّه تعالی.

المصدود لا یتحلل إلّا بعد الذبح أو النحر

أما المقام الأول ففی أحکام المصدود

اشارة

و فیه مسائل:

[المصدود لا یتحلل إلّا بعد الذبح أو النحر]

اشارة

الاولی: قد عرفت سابقاً أنّ من أحرم بالحج أو العمرة یجب علیه الاکمال إجماعاً، و لکن المصدود متی صد بعد إحرامه و لم یکن له

طریق سوی ما صد عنه أو کان له طریق و لم یکن متمکناً من المسیر منه- یکون مستثنی من هذا الحکم.

فان تلبّس بالإحرام نحر هدیه و أحلّ من کل شیء أحرم منه بلا خلاف یعرف کما عن الذخیرة، و فی التذکرة: تحلّل بالإجماع.

یشهد لأصل التحلّل و حلّیة کلّ شیء علیه: جملة من النصوص، منها: صحیحا ابن عمار المتقدمان «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۱ و ۳.

]...[

و منها: موثق زرارة عن أبی جعفر علیه السلام: المصدود یذبح حیث صد و یرجع صاحبه فیأتی النساء، و المحصور یبعث بهدیه «۱» الحدیث.

و منها: خبر حمران عن أبی جعفر علیه السلام: أن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله حین صدّ بالحدیبیة قصر و أحلّ و نحر ثمّ انصرف منها و لم یجب علیه الحلق حتی یقضی النسک فأمّا المحصور فإنما یکون علیه التقصیر «۲». و نحوها غیرها.

و هل یتوقف التحلل علی ذبح الهدی أو نحره کما عن الأکثر بل المشهور بل عن المنتهی: قد أجمع علیه أکثر العلماء، أم لا کما عن علی بن بابویه و الحلّی و جماعة و فی المستند؟ وجهان، قد استدل للأول بوجوه:

الأول: الآیة الکریمة فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَیْسَرَ مِنَ الْهَدْیِ «۳» بناءً علی أنّ المراد بالاحصار فیها ما یشمل الصد من جهة ما قیل: اتفق المفسرون علی انّ هذه الآیة نزلت فی حصر الحدیبیة.

و فیه: أنّ الاستدلال تارة یکون بالآیة مع قطع النظر عن فعله صلّی اللّه علیه و آله، و اخری بلحاظه، أمّا علی الأول فقول هؤلاء المفسرین لا یصلح قرینةً علی صرف اللفظ عن معناه اللغوی العرفی الشرعی، و قد عرفت أنّ الاحصار یغایر الصد شرعاً و عرفاً و لغةً، و مجرد نزولها فی ذلک الوقت لا یکون دلیلًا علی أنّها متضمنة لذلک الحکم، و أما قوله تعالی فی ذیل الآیة: فَإِذا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ فلا یوجب تخصیصها به و لا شمولها له؛ فانّ الأمن یتحقق من المرض أیضاً، و ان کان الاستدلال

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب الاحصار و الصدّ حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۶ من ابواب الاحصار و الصدّ حدیث ۱.

(۳) البقرة آیة ۱۹۶.

]...[

بلحاظ فعله صلّی اللّه علیه و آله ففی الحقیقة هو الوجه الثانی لذلک، و هو أنّه لا ریب فی أنّ النبی صلّی اللّه علیه و آله حین ما صده المشرکون یوم الحدیبیة نحر و أحل فیجب لنا للتأسی، و لقوله صلّی اللّه علیه و آله: خذوا عنی مناسککم «۱».

و فیه أولًا: أنّ فعله صلّی اللّه علیه و آله أعم من الندب و الوجوب.

و ثانیاً: أنّه لو ثبت به الوجوب فهو أعم من النفسی و الشرطی للاحلال.

الثالث: استصحاب حکم الاحرام؛ فانّه یشک فی أنه بالتقصیر هل یخرج عن الاحرام أم یتوقف خروجه عنه و حلیة ما حرم علیه علی النحر أو الذبح فیستصحب بقاء حکم الاحرام بعد التقصیر المجرد؟

و فیه أولًا: ما ذکرناه فی هذا الشرح غیر مرة من أن الاستصحاب فی الأحکام الکلیة لا یجری لکونه محکوماً لاستصحاب عدم الجعل.

و ثانیاً: أنّه یخرج عن الاستصحاب باطلاق الأدلة.

الرابع: مرسل الصدوق قال الصادق علیه السلام: المحصور و المضطر ینحران فی المکان الذی یضطران فیه «۲».

و لا یرد علیه بانّه ضعیف، للارسال، لما تقدم من أنّ المرسل الذی ینسبه المرسل الی المعصوم جزماً حجّة؛ إذا کان المرسل ثقة.

و لکن یرد علیه: أنّه فی مقام بیان مکان الذبح أو النحر، و أنّه لا یجب أن یکون بمکة أو بمنی بل ینحر فی ذلک المکان.

الخامس: موثق زرارة عن الامام الباقر علیه السلام: المصدود یذبح حیث صد

---

(۱) تیسیر الوصول ج ۱ ص ۳۱۲.

(۲) الوسائل باب ۶ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۳.

]...[

و یرجع صاحبه فیأتی النساء «۱».

و المناقشة فیه: بعدم ظهوره فی اللزوم إما من جهة تضمنه للجملة الخبریة، أو لکونه فی مقام بیان محلّ الذبح؛ فی غیر محلها؛ إذ الجملة الخبریة دلالتها علی الوجوب آکد من دلالة الأمر علیه، و محل الاستدلال به قوله: یذبح فیأتی النساء؛ الظاهر فی ترتب إتیان النساء علی الذبح.

و به یقید إطلاق صحیح ابن عمار عن الامام الصادق علیه السلام فی حدیث: و المصدود تحل له النساء «۲». فالأظهر هو اعتبار الذبح أو النحر فی الحلیة.

عدم توقف التحلل علی التقصیر او الحلق

ثمّ إنّه وقع الخلاف بینهم فی توقف الحلیة علی الحلق أو التقصیر، و فیه أقوال:

۱- ما عن المقنعة و المراسم و القواعد و هو: توقفها علی التقصیر.

۲- ما عن الغنیة و الکافی و هو توقفها علی الحلق.

۳- ما عن الشهیدین و هو: توقفها علی أحدهما بنحو التخییر.

۴- ما هو ظاهر الکتاب و الشرائع و عن الشیخ و هو: عدم التوقف علی شیء منهما، بل نسب ذلک الی الأکثر.

و استدل للأول: بثبوت التقصیر أصالةً و لم یظهر أنّ الصدّ أسقطه، فالاحرام مستصحب الیه.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۱.

]...[

و بخبر حمران عن أبی جعفر علیه السلام: أنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله حین صدّ بالحدیبیة قصر و أحل و نحر ثمّ انصرف منها و لم یجب علیه الحلق حتی یقضی النسک «۱».

و بمرسل المفید، قال: قال علیه السلام: المصدود بالعدو ینحر هدیه الذی ساقه بمکانه، و یقصر من شعر رأسه و یحل و لیس علیه اجتناب النساء «۲».

و لکن الاستصحاب یردّه: أولًا: عدم جریان الاستصحاب فی الأحکام، و ثانیاً: أنّه محکوم؛ لإطلاق الأدلة.

و خبر حمران ضعیف السند؛ لأنّ فی طریقه عبد اللّه بن فرقد و هو مجهول.

و أما المرسل فحیث إنّ المفید نسب ما ذکره الی المعصوم، فیکون حجة کما مرّ و لا یضر کونه بالجملة الخبریة کما تقدم، و لکنه لا یدل علی توقف الحلیّة علی التقصیر، و إنّما یدل علی وجوبه فی نفسه و إن کان فی ذکر الحلیّة بعد التقصیر إشعار بذلک، و علیه فالاحتیاط طریق النجاة.

و استدل للثانی: بموثق الفضل بن یونس عن أبی الحسن علیه السلام فی رجل أخذه سلطان: هذا مصدود عن الحج إن کان دخل متمتعاً بالعمرة الی الحج فلیطف بالبیت اسبوعاً ثمّ یسعی اسبوعاً و یحلق رأسه و یذبح شاة «۳».

و لکن لیس فیه ما یدل علی توقف الحلیة علی الحلق، مضافاً الی أن الحلق فیه لعله لعمرته لا للحج، بل لیس فیه أنّه أخذ بعد الاحرام.

---

(۱) الوسائل باب ۶ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۳ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۲.

]...[

و استدل للثالث: بأنّه مقتضی الجمع بین نصوص الحلق و التقصیر؛ و یظهر ضعفه مما مرّ.

و یشهد للرابع: الأصل و إطلاق الأدلة السابقة، فالأظهر عدم توقف الحلیة علی التقصیر أو الحلق، نعم التقصیر أحوط بل لا یترک.

عدم توقف الحلیة علی نیة التحلل

و بعد ما عرفت من توقف الحلیة علی الذبح أو النحر- یقع الکلام فی أنه هل تتوقف الحلیة علی نیة التحلل عند ذبح الهدی کما صرّح به الشیخ و ابن حمزة و الحلی و یحیی بن سعید و المصنف فی المتن کما سیأتی، و غیرهم علی ما حکی عن بعضهم أم لا؟.

و قد استدل للأول بوجوه:

۱- أنّ الأعمال بالنیات.

و فیه: أنه یعتبر نیة الفعل، لما ذکر، و لکنه لا یدل علی اعتبار نیة التحلل و لذا لا یقتضی ذلک فی غیره.

۲- أنه عن إحرام، فیفتقر الی نیته کمن یدخل فیه.

و فیه: أنه مصادرة محضة.

۳- أنّ الذبح یقع علی وجوه فلا یتخصص إلّا بالنیة.

و فیه: أنه لو ذبح بما أنه نسکه یکون متعیناً و لا وجوه له حینئذٍ فیحصل التحلّل منه، فالأظهر عدم اعتبارها فی التحلل، نعم هو أحوط.

و المشهور بین الأصحاب: أنّ محلّ الذبح أو النحر هو محلّ الصد و إن کان خارج الحرم و لا یجب علیه البعث.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۶۹

]...[

و عن أبی الصلاح: وجوب إنفاذه کالمحصور و یبقی علی إحرامه حتی یبلغ الهدی محلّه، و یذبح یوم النحر.

و عن الاسکافی: التفصیل فی البدنة بین إمکان إرسالها فیجب، و عدمه فینحرها فی محله.

و عن الأحمدی نحو ما عن أبی الصلاح فیمن ساق هدیاً و أمکنه البعث، و لم یعین یوم النحر، بل ما یقع فیه الوعد، و نحوه عن الغنیة، لکن نص علی العموم للسائق و غیره، و للحاج و المعتمر.

یشهد لما هو المشهور: النصوص المتقدمة المصرّحة بذلک، و لم یجد صاحب الجواهر- ره- دلیلًا علی شیء من الأقوال الاخر سوی ما استدل به بعضهم و هو: عموم الآیة الکریمة وَ لا تَحْلِقُوا رُؤُسَکُمْ حَتّی یَبْلُغَ الْهَدْیُ مَحِلَّهُ «۱».

و فیه: مضافاً الی ما تقدم من اختصاص الآیة بالمحصور- أنّ النصوص المخصّصة لهذا الحکم به المتقدم بعضها مانعة عن الاستدلال بها، فما هو المشهور أظهر.

نعم لا یبعد القول بالتخییر بین البعث و الذبح عنده کما فی المنتهی و التذکرة و المستند و الجواهر و الریاض و غیرها، بل فی المنتهی: الأولی البعث.

و الوجه فی التخییر: أنّ الأوامر المتعلقة بالذبح فی محلّ الصدّ لورودها مورد توهّم الحظر و وجوب البعث کما فی المحصور- لا یستفاد منها أزید من الجواز.

و ظاهر النصوص لو لم یکن صریحها: أنّ له الذبح أو النحر من حین الصدّ، و لا یجب علیه التأخیر الی أن یتضیق الوقت عن الحج.

---

(۱) البقرة آیة ۱۹۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۷۰

و إنما یتحقق الصد بالمنع عن مکة أو عن الموقفین

و عن الخلاف و المبسوط و الغنیة توقیته بیوم النحر، و فسروا الآیة الکریمة به.

و استدلوا له: مضافاً إلیه- بمضمر سماعة «۱».

و لکن الآیة الکریمة- مضافاً الی کونها فی المحصور- لا دلالة فیها علی تعیین الوقت، و المضمر إنّما هو فی المحصور، مع أنه لا یصلح أن یقاوم فی قبال النصوص الاخر.

تحقق الصدّ عن الحج بالمنع عن الموقفین

المسألة الثانیة: لا خلاف و لا إشکال فی أنّه إنّما یتحقق الصد عن العمرة بالمنع عن الوصول الی مکة، کما لا خلاف فی أنه یتحقق الصدّ عن الحج بالمنع عن الموقفین، و انما الخلاف فی موارد منها: أنّه هل یتحقق الصد عن الحج بالمنع عن مکة أیضاً کما هو ظاهر الکتاب؟ حیث قال: و إنّما یتحقق الصدّ بالمنع عن مکة أو عن الموقفین.

و منها: غیر ذلک ممّا سیمرّ علیک، و تفصیل القول فی المقام بالبحث فی فروع:

۱- تحقق الصد عن الحج بالمنع عن الموقفین متفق علیه.

و یشهد به: موثق الفضل عن أبی الحسن علیه السلام عن رجل عرض له سلطان فأخذه ظالماً له یوم عرفة قبل أن یعرف فبعث الی مکة فحبسه فلمّا کان یوم النحر خلّی سبیله کیف یصنع؟ فقال علیه السلام: یلحق فیقف بجمع ثمّ ینصرف الی منی فیرمی و یذبح و یحلق و لا شیء علیه قلت: فان خلّی عنه یوم النفر کیف یصنع؟ قال علیه السلام: هذا مصدود عن الحج «۲». الحدیث.

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۷۱

]...[

بل یتحقق الصدّ بالمنع عن أحد الموقفین إن کان ممّا یفوت بفواته الحج- و قد تقدّم بیان ما یفوت بفواته الحج فی الفصل الثالث- فانّ المستفاد من الموثق أنّ موضوع الحکم هو عنوان المصدود من الحج، و لازم ذلک صدقه اذا بقی من أفعال الحج ما لا یتم بدونه. و هل یجب علیه الصبر حینئذٍ حتی یفوت الحج نظراً الی أنّ الصدّ عن الوقوف إنّما یکون بالصد عنه الی فوات وقته إذ لا صد عن الشیء قبل وقته، و لا عن الجمیع بالصد عن بعضه، أم لا یجب؛ لإطلاق النصوص، و الفتاوی؟ الأظهر هو: الثانی؛ إذ الأول یشبه الاجتهاد فی مقابل النص.

و المحکی عن المسالک: أنّ من هذا الباب ما لو وقف العامة الموقفین قبل وقتهما لثبوت الهلال عنهم لا عندنا، و لم یمکن التأخیر عنهم لخوف العدو منهم أو من غیرهم، بدعوی: أنّ التقیة هنا لم تثبت.

و لکن قد عرفت فی الوقوف بعرفات فی الفصل الثانی- أنّ الأظهر إجزاء الوقوف مع العامة فراجع، و علیه فلا یهمنا البحث فی أنّه علی فرض عدم الاجزاء هل المورد من قبیل من فاته الحج أو المصدود؟.

۲- لو صد بعد إدراک الموقفین عن نزول منی خاصة و إتیان مناسکها دون مکة، فان أمکنه الاستنابة استناب فی الرمی و الذبح کما فی المریض ثمّ حلق و تحلل و أتی ببقیة مناسکها، و الظاهر أنّه لا خلاف فیه.

و یشهد به: بعد عدم صدق الصد عن الحج و لا الرد المذکور فی صحیح ابن عمار عن الامام الصادق علیه السلام فی حدیث و المصدود هو الذی یرده المشرکون «۱».

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۷۲

]...[

- ما دلّ علی جواز الاستنابة فیهما.

و إن لم یمکن الاستنابة فعن الشیخ و فی الجواهر و غیرها أنه یتحلل، و استدل له بصدق الصدّ، و بقاعدة نفی الحرج، و بأولویة البعض بالاحلال من الجمیع.

و لکن یرد علی الأخیر: منع الأولویة، لاحتمال خصوصیة فی الصد عن الجمیع.

و یرد علی ما قبله: أنّ غایة ما یمکن استفادته منها هو جواز الاحلال اذا استلزم الحرج، و أما قبله فلا.

و یرد ما قبله: أنّ مطلق الصد لم یؤخذ فی دلیل موضوعاً؛ بل الصد عن الحج غیر الصادق علی الصد عن أبعاضه، فالأظهر: أنّه لا وجه

لإجراء حکم المصدود علیه.

و لو صد بعد إدراک الموقفین من منی و مکة فان أمکن الاستنابة تعینت بناءً علی جواز الاستنابة فی الطواف و السعی لمثله و قد مرّ، و إلا ففی المنتهی: أنّه یتحلل بالهدی فی مکانه، و حکاه عن الشیخ أیضاً، و تبعهما جماعة.

و استدل له مضافاً الی ما تقدم- الذی عرفت ما فیه بانّه یستلزم ترک الطواف و السعی الموجب لفوات الحج، و لکنه یتوقف علی القول بالبطلان مع الاضطرار الی الترک، و فیه کلام قد تقدم.

و بما ذکرناه یظهر حکم الصدّ عن العود الی منی بعد قضاء مناسک مکة، و قد ادّعی الاجماع علی عدم تحقق الصد به.

۳- المعتمر اذا منع من دخول مکة فتحقق الصد مورد وفاق، و النصوص تدل علیه، و إن منع من أفعالها بعد الدخول، فإن قلنا بعدم جواز الاستنابة فی تلک الأفعال لمثله صدق الصد، و إلّا فلا.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۷۳

و لا یسقط الواجب و یسقط المندوب

المصدود یجب علیه الحج فی القابل إن کان واجباً

المسألة الثالثة: اذا تحلل المصدود یجب علیه الحج فی القابل إن کان الحج واجباً علیه سابقاً وجوباً مستقراً أو کان مستطیعاً فی السنة القابلة.

و لا یسقط الواجب لعموم دلیل وجوبه بعد عدم جعل الشارع ما أتی به بدلًا عنه مسقطاً لوجوبه و هو واضح.

و ألحق به الشهید الثانی من قصر فی السفر بحیث لولاه لما فاته الحج، کما لو ترک السفر مع القافلة الاولی فصدّ.

و یرد علیه: ما أورده سید المدارک بأنّه إنّما یتم لو أوجبنا الخروج مع الاولی، و إن جوزنا التأخیر سقط وجوب القضاء؛ لعدم ثبوت الاستقرار و انتفاء التقصیر، و قد تقدم الکلام فی المبنی فی محلّه.

و یسقط المندوب بمعنی أنه لا یجب إتمامه کما أوجبه أبو حنیفة؛ للأصل و الاجماع.

[لو کان هناک طریق آخر غیر ما سلکه فلا صد]

الرابعة: لو کان هناک طریق آخر غیر ما سلکه و فیه الصد و لو کان أطول و أمکن الوصول الیه فلا صد قطعاً فانّ الموضوع هو الصد عن الحج لا عن طریق خاص فلا یجوز له التحلل، و إن کان ذلک الطریق یحتاج الی نفقة لا یتمکن منها جاز له التحلل لصدق المصدود علیه، و کذا لو علم بانّه لو سلکه یفوته، الحج فانّ هذا الشخص ینحصر حجه فی هذا العام من هذا الطریق فیصدق الصد عن الحج.

فما عن قواعد المصنف من الترديد فيه فی غیر محله.

و إن خشی الفوت فیشک فی صدق المصدود فلیس له أن یتحلل و هو واضح.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۷۴

و لا یصح التحلل إلّا بالهدی ونیة التحلل و یجزی هدی السیاق عنه

[عدم وجوب التحلل بالهدی علی المصدود]

الخامسة: المعروف بین الأصحاب أنّه لا یجب علی المصدود التحلل بالهدی، بل له أن یبقی علی إحرامه الی أن یتحقق الفوات فیتحلل بالعمرة، و الوجه فی ذلک: أنّه فی النصوص و إن امر بالاحلال إلّا أنّه لوروده مورد توهم الحظر لا یستفاد منه اللزوم.

کفایة الهدی الذی ساقه المصدود عن هدی آخر

السادسة: و قد عرفت أنّه لا یصح التحلل إلا بالهدی و عرفت أنّه لا یعتبر نیة التحلّل، و الکلام هنا إنّما هو فی أنه هل یجزی هدی السیاق عنه کما هو المشهور، بل عن الغنیة دعوی الاجماع علیه، أم لا یجزی، بل یحتاج مع سیاق الهدی الی هدی التحلل کما عن الصدوقین، و ابن الجنید و المصنف فی المختلف و الشهید الثانی و غیرهم؟.

وجه الأول: أصل البراءة فانّه یشک فی لزوم هدی آخر غیر ما ساقه، و الأصل یقتضی عدمه.

و إطلاق دلیل لزوم الهدی بتقریب: أنه لم یدل دلیل علی إیجاب الصد هدیاً مستقلًا و إنّما المستفاد من الأدلة لزوم ذبح هدیة أو نحره و هو یصدق علی ما ساقه.

و خبر رفاعة عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی حدیث، قلت: رجل ساق الهدی ثمّ احصر، قال علیه السلام: یبعث بهدیه، قلت: هل یتمتع من قابل؟ فقال علیه السلام: لا، و لکن یدخل فی مثل ما خرج منه «۱».

و صحیحه عنه أیضاً «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۲- ۱.

(۲) الوسائل باب ۴ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۲- ۱.

]...[

و صحیح محمد بن مسلم عن ابی جعفر علیه السلام إنّهما قالا: القارن یحصر.

و قد قال و اشترط فحلنی حیث حبستنی، قال: یبعث بهدیه. قلنا: هل یتمتع فی قابل؟ قال علیه السلام: لا، و لکن یدخل فی مثل ما خرج منه «۱».

و تقریب الاستدلال بالخبرین هو: أنّ المتبادر من هدیه فی الخبرین هو هدی السیاق، و الاضافة کاللام العهدیة فی إفادة الهدی کما صرّحوا به فی محلّه، فالمعنی هدیه الذی ساقه، و قد استدل بالخبرین صاحب الحدائق و إن استشکل بعده فیه، و بما قبلهما سید المدارک.

أقول: أمّا الخبران فیرد علی الاستدلال بهما: أولًا: أنهما فی المحصور دون المصدود، و الاتفاق ظاهراً علی عدم الفرق بینهما فی هذا الحکم غیر ثابت، و علی فرض الثبوت یحتمل أن یکون مدرکهم فی المقام ما تقدم، فلا یکون اتفاقاً تعبدیاً.

و ثانیاً: أنه یحتمل أن یکون الاکتفاء لما فیهما من الاشتراط أی قوله: فحلّنی الی آخره.

ثمّ لو صح الاستدلال بالخبرین کان الأولی الاستدلال أیضاً بصحیح آخر لرفاعة عن الامام الصادق علیه السلام: خرج الحسین علیه السلام معتمراً و قد ساق بدنة حتی انتهی الی السقیا فبرسم فحلق شعر رأسه و نحرها مکانه، ثمّ أقبل حتی جاء فضرب «۲» الی آخره.

و المناقشة فیه باحتمال عدم إحرامه علیه السلام، یدفعه: قوله: حتی انتهی الی السقیا- و هی علی ما قیل علی یومین من المدینة من طریق مکة فتکون بعد المیقات

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب الاحصار و الصدّ حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶ من ابواب الاحصار و الصدّ حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۷۶

]...[

– و قوله: فحلق شعر رأسه.

هذا، مضافاً الی النصوص الاخر المتضمنة للقضیة المصرّحة بأنّه مرض بعد ما أحرم– و أما أصل البراءة فإنّما یرجع الیه مع فقد الدلیل العام و الخاص.

نعم الاستدلال باطلاق الأدلة لا بأس به؛ فانّه لیس فی شیء من النصوص ما یدل علی أن الصد یقتضی لزوم الهدی، بل هی متضمنة لأنّه یذبح هدیه فیحل من کل شیء.

و بذلک یظهر الجواب عن الاستدلال للقول الآخر بأصالة تعدد المسبب بتعدد السبب، مضافاً الی ما حقق فی محله من أنّ مقتضی الأصل هو التداخل لا التعدد.

و أما المحکی من فقه الرضا علیه السلام: و إن صد رجل عن الحج و قد أحرم فعلیه الحج من قابل و لا بأس بمواقعة النساء لأنّ هذا مصدود و لیس کالمحصور «۱».

الذی استدل به لذلک القول؛ فحیث لم یثبت لنا کونه کتاب روایة فضلًا عن اعتباره فلا یصح الاستناد الیه، فما هو المشهور أظهر.

و عن الشهید فی الدروس قول بعدم التداخل إن وجب بنذر أو کفارة أو شبههما یعنی دون ما وجب بالاشعار أو التقلید.

و استدل له: بانّ ما وجب بالاشعار أو التقلید واجب بالاحرام فیتحد السبب، بخلاف ما وجب بغیره.

و بظهور فتاوی الأصحاب ببعث هدیه أو ذبحه فیه، و فیما یجب للصد لا الواجب بکفارة و نحوها.

و لکن یرد علیه: أنّه بعد صدق اسم الهدی علیه المستلزم لشمول الأدلة له کما

(۱) المستدرک باب ۱ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۷۷

]...[

عرفت لا مجال لذلک، مضافاً الی أصالة التداخل.

و أما ما عن المصنف من احتمال الاکتفاء بهدی السیاق، و لکن یستحب هدی آخر للتحلل، فیردّه: أنّه إن حصل الاحلال بما ساقه فلا مورد لذبح هدی آخر. للتحلل، و إلّا وجب، مع أنّه لا دلیل علی الاستحباب.

حکم المصدود الذی لم یسق هدیاً

السابعة: المعروف بین الأصحاب أنه لو لم یکن للمصدود هدی و عجز عن ثمنه لیشتری به الهدی بقی علی إحرامه و لم یتحلل.

و عن الاسکافی: أنه یتحلل بالنیة، و عن المصنف فی المختلف و القواعد احتماله.

و قیل: یتحلل ببدله و هو الصوم.

یشهد للأول: الأصل، و الاجماع، و إطلاق ما دل على أنه لا یخرج عن الاحرام إلّا بمحلل.

و استدل للقول الآخر: بالآیة الکریمة فَمَا اسْتَیْسَرَ مِنَ الْهَدْیِ «۱» بتقریب: أنه ممن لم یتیسر له الهدی، و بقاعدة نفی الحرج.

و بجملة من النصوص کصحیح ابن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی المحصور و لم یسق الهدی قال علیه السلام: ینسک و یرجع. قیل: فانّ لم یجد هدیاً؟ قال علیه السلام: یصوم «۲». و نحوه غیره.

---

(۱) البقرة آیة ۱۹۶.

(۲) الوسائل باب ۷ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۱.

و المعتمر المصدود کالحاج

و لکن یرد على الأول: أنّ الآیة لا تدل على أنّ من لم یتیسر له الهدی یحل بغیره، و قاعدة نفی الحرج لا تصلح لاثبات الاحلال سیما ما لم یصل الى حد الحرج.

و أما النصوص فهی مختصة بالمحصور، و التعدی یحتاج الى دلیل مفقود.

و أما ما عن المسالک من أنه روی أنّ له بدلًا و هو صوم ثمانیة عشر یوماً؛ فهو مرسل غیر حجة، مع أنّ الأصحاب لم یعملوا بها فی موردها، فهی ساقطة عن الحجیة بالاعراض.

و ما فی الحدائق من أنّ الظاهر أنّهم لم یقفوا على الروایات المذکورة و إلّا فإطراحها مع صراحتها و لا معارض لها لیس من قواعدهم؛ فیه: أنّ احتمال عدم الوقوف علیها بعید جدّاً، مع کونها فی کتب الأحادیث و هی بمرئی منهم، و حیث إنّ دلالتها واضحة. و لا معارض لها و اسنادها صحیحة، یعنی فیها ما هو صحیح السند، فهذا الاعراض موهن قطعاً، و قد اشتهر بینهم أنّه کلما ازداد الخبر صحة ازداد بالاعراض ضعفاً.

و الغریب أن صاحب الجواهر- ره- تبعه فی ذلک قال: مع احتمال عدم عثور الأصحاب على مجموع هذه الروایات کما یظهر من بعضهم، فلم یتحقق إعراض عنها حینئذٍ؛ انتهی.

فالأظهر أنّه یبقى حینئذٍ على إحرامه الى أن یتحقق الفوات فیتحلل حینئذٍ بعمرة ان أمکن، و إلّا بقی على إحرامه الى أن یجد الهدی أو یقدر على العمرة لانحصار التحلل فیهما.

ثمّ لو اشترط فی إحرامه بأن یحله حیث حبسه، فهل یسقط عنه الدم و یحل بدونه أم لا؟ وجهان، و قد تقدم الکلام فیه مفصّلًا.

الثامنة: و

المعتمر المصدود کالحاج

اذا صدّ کما مر، و لا یخفى أنه- قده- لم

]...[

یذکر فی ابتداء البحث ما یظهر منه اختصاص الأحکام السابقة بإحرام الحج حتى یلحق به العمرة.

تحقق الصد بالحبس ظلماً

التاسعة من صد عن الحج بالحبس، فتارة يكون محبوساً بالدَّين و ما شاكل، و اخرى يكون محبوساً ظلماً.

أما الأول فان كان قادراً على أداء الدَّين أو غيره ممّا حبس لأجله لم يتحلل بهدى، بل عليه أن يدفع دينه بلا خلاف و لا إشكال؛ لعدم صدق المصدود عن الحج عليه، و إن لم يكن قادراً عليه، فقد يقال: إنّه أيضاً لا يصدق عليه المصدود من جهة ما ذكروه فى تعريف المصدود من أنه مَن مَنَعه العدو، و ذكر ذلك فى بعض الأخبار.

و لكن يرده: أنّه لا يعتبر فى صدقه العداوة، كما يشهد به موثق الفضل المتقدم المتضمن لإطلاق المصدود على من حبسه السلطان من غير استفصال، بل المصدود و هو من منعه الغير عن الحج، و لو كان المانع هو أبوه فى مقابل المحصور الذى منعه المرض، و عليه فيصدق المصدود عليه، فله أن يتحلل بالهدى.

و أما الثانى- و هو المحبوس ظلماً- فانّ لم يتمكن من دفع ما يراد منه لا إشكال فى صدق المصدود عليه كما مر فيتحلل بالهدى، و إن تمكن منه فهل يجب عليه الدفع أم لا؟ فيه كلام قد مر فى شرائط وجوب الحج، و الكلام فى المقام إنّما هو فى صدق المصدود عليه و عدمه، و الظاهر عدم الصدق؛ لأنّه يتمكن من دفع ما يراد و يحج، و عدم وجوب الدفع لا يصلح قرينة لصدقه كما لا يخفى.

و قد عد الشهيد الثانى- ره- من أسباب الصد فناء النفقة و فوات الوقت،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۸۰

]...[

و ضيقه، و الضلال عن الطريق مع الشرط قطعاً و لا معه فى وجه، ثمّ قال: و فى إلحاق أحكام هؤلاء بالمصدود أو المحصر أو استقلالهم نظر من مشابهة كل منهما، و الشك فى حصر السبب فيها، و عدم التعرض لحكم غيرهما.

و يمكن ترجيح جانب الحصر؛ لأنه أشق و به يتيقن البراءة انتهى.

و فيه: ما عرفت من عدم صدق الصد و الاحصار على شىء منها، و الأصحاب تعرضوا لحكم من فات وقته و ضاق عن الحج، و دلت عليه النصوص، فالحق ما أفاده فى الجواهر: أنّ ذلك من غرائب الكلام.

حكم من أفسد حجّه فصدّ

العاشرة: لو أفسد حجّه فصد يجب عليه الاتيان بوظيفة المفسد و هو أن يحج من قابل و ينحر بدنة، و أما إتمام حجّه الواجب عليه فيرفع وجوبه بدليل الصد، فانّ مقتضى إطلاق دليله حينئذٍ عدم وجوب الاتمام و التحلل بالهدى، و احتمال اختصاص الصد بالحج الصحيح مرفوع بالاطلاق، و على هذا فان كانت الحجة حجّه الاسلام.

و كان استقر عليه وجوبها أو استمر الى قابل، فان قلنا بانّه فى صورة الافساد الاولى حجّة الاسلام؛ و الثانية عقوبة يجب عليه فى الفرض حجّتان: إحداهما عقوبةً لما أفسده غير الساقط وجوبها بالصد بعد ذلك.

و احتمال عدم شمول القضاء لمثل هذا الفاسد كما عن المحقق الأردبيلى ره- مدفوع بإطلاق الدليل و عمومه.

ثانيتهما: حجّة الاسلام و يقدم الثانية لا لتقدم وجوبها؛ فانّه لا يصلح دليلًا للتقديم، بل لما عن الايضاح من الاجماع عليه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۸۱

]...[

و إن قلنا بأن الاولی عقوبة و الثانیة حجّة الاسلام لم یجب علیه إلّا حجّة الاسلام، و ذلک لان وجوب إتمام الاولی یرتفع بدلیل الصدّ، و لا یجب قضاء مثل ذلک إذ لا دلیل علی وجوب قضاء الحج العقوبی سیّما مع إذن الشارع فی التحلل.

الحادیة عشرة لو تحلل المصدود قبل الفوات و انکشف العدو فی وقت یتسع لاستئناف القضاء، فهل یجب علیه القضاء فی عامه إن کان واجباً من أصله کما لعله المشهور أم لا کما عن القواعد و کشف اللثام احتماله.

أقول: قبل بیان حکم المسألة ینبغی التنبیه علی أمر و هو: أنّ المصدود إن علم بانکشاف العدو قبل فوات الحج لا یجوز له التحلل، و ذلک لأنّ الظاهر من أدلته کسائر موارد الأعذار- أنّ الموضوع هو الصد عن الحج فی جمیع وقته المضروب له، فکما أنّ الصد عن طریق خاص لا یکون مشمولًا للأدلة کذلک الصد فی زمان مخصوص، و علیه فان علم بعدم الانکشاف أو احتمله و استصحب بقاء المنع الی آخر الوقت بناءً علی ما هو الحق من جریانه فی الامور الاستقبالیة و إن جاز له التحلل لکنّه لو انکشف الخلاف یظهر أنّه لم یکن یجوز له واقعاً التحلل- فهو علی إحرامه الأول.

اذا عرفت هذا تعرف سقوط کثیر ممّا قیل فی المقام، فإنه حینئذٍ یجری حکم الافساد فی حقه من وجوب إتمام ما بیده، و الحج من قابل.

نعم إن قلنا بشمول ادلة الصدّ له واقعاً فتحلله فی محله، و حیث إن الوقت باقٍ فله ان یأتی بحجة الاسلام.

و دعوی: أنّ العام بمقتضی أدلة الافساد صار عام العقوبة لا عام حجة الاسلام بل عامها العام القابل مندفعة: بأنّ کونه عام العقوبة لیس إلّا بمعنی لزوم إتمام ما بیده المرتفع ذلک بالصد، و کان هو مانعاً عن الاتیان بحجة الاسلام، و لم یدل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۸۲

و المحصر هو الممنوع بالمرض

دلیل علی عدم صلاحیة العام لوقوع حجة الاسلام فیه، فیأتی بها و یأتی بالحج العقوبی فی العام القابل إن قلنا بان الثانیة عقوبة، و أما إن قلنا بان الاولی عقوبة فلا شیء علیه فی العام القابل؛ لأن حجته الاسلامیة قد أتی بها، و حجته العقوبیة سقط وجوبها بالصد، و لم یدل دلیل علی وجوب قضائها.

المحصر

و المقام الثانی: فی المحصر

اشارة

و هو کما عرفت الممنوع بالمرض و فیه أیضاً مسائل:

[عدم الخلاف فی وجوب الهدی علی المحصر]

اشارة

الاولی: لا خلاف بینهم فی وجوب الهدی علی المحصر، و توقف تحلله علیه کما فی المصدود، و عن جماعة دعوی الاجماع علیه.

و یشهد لوجوبه: الآیة الکریمة فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَیْسَرَ مِنَ الْهَدْیِ «۱». بمعنی یسر و تیسر مثل استصعب بمعنی صعب و تصعب، إما بدنة أو بقرة أو شاة، و موضع ما استیسر إمّا رفع، أی: فعلیکم، أو نصب، أی: فاهدوا، أو فاذبحوا و ما شاکل، و علی التقدیرین یدل

علی الوجوب.

و مضمر زرعة عن رجل احصر فی الحج، قال علیه السلام: فلیبعث بهدیه اذا کان مع أصحابه، و محلّه أن یبلغ الهدی محلّه، و محلّه منی یوم النحر اذا کان فی الحج، و إن کان فی عمرة نحر بمکة فإنّما علیه أن یعدهم لذلک یوماً فإذا کان ذلک الیوم فقد و فی و إن اختلفوا فی المیعاد لم یضره إن شاء اللّه تعالی «۲» و رواه الصدوق فی محکی المقنع

---

(۱) البقرة آیة ۱۹۶.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۲.

فیبعث هدیه إن لم یکن قد ساق و إلّا اقتصر علی هدی السیاق، فإذا بلغ محلّه

عن سماعة.

و یشهد لتوقف الحلیة علیه: موثق زرارة عن أبی جعفر علیه السلام فی حدیث: و المحصور یبعث بهدیه فیعدهم یوماً، فإذا بلغ الهدی أحل هذا فی مکانة، قلت: أ رأیت إن ردّوا علیه دراهمه و لم یذبحوا عنه و قد أحل فأتی النساء قال علیه السلام: فلیعد و لیس علیه شیء و لیمسک الآن عن النساء اذا بعث «۱».

و صحیح ابن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن رجل احصر فبعث بالهدی، فقال علیه السلام: یواعد اصحابه میعاداً فان کان فی حج فمحل الهدی یوم النحر، و إذا کان یوم النحر فلیقصر من رأسه، و لا یجب علیه الحلق حتی یقضی مناسکه، و إن کان فی عمرة فلینتظر مقدار دخول أصحابه مکة و الساعة التی بعدهم فیها، فاذا کان تلک الساعة قصّر و أحلّ «۲». الحدیث.

ثمّ إنّ الکلام فی أنه هل تتوقف الحلیة علی نیة التحلل؟ هو الکلام فیه فی المصدود، و قد عرفت عدم اعتبارها، کما أنّ البحث فی الاجتزاء فی التحلل بالهدی المسوق فی المصدود یجری هنا.

وجوب بعث الهدی علی المحصر

إنّما الکلام فی المقام فی البعث، ف عن ابن بابویه و الشیخ و أبی الصلاح و بنی حمزة و البراج و إدریس، و المحقق، و فی المتن: أنّ علیه أن یبعث هدیه إن لم یکن قد ساق و إلّا اقتصر علی هدی السیاق و لا یحل حتی یبلغ الهدی محله فاذا بلغ محلّه

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۱.

]...[

تحلّل.

و فی الجواهر: بل حکی غیر واحد علیه الشهرة و هو کذلک، نعم عن الأکثر تقیید مکة بفناء الکعبة، و ابن حمزة بالخرورة، و عن الراوندی فی فقه القرآن تخصیص مکة بالعمرة المفردة، و جعل منی محل المتمتع بها کالحج. انتهی.

و عن المقنع: أنّ المحصور ینحر بدنته فی المکان الذی یضطر فیه أی مکان الحصر.

و عن الاسکافی: التخییر بین البعث و الذبح حیث احصر، مع أولویة الأول، و قواه سید المدارک، و استقر به فی محکی الذخیرة.

و عن المفید و الدیلمی: التفصیل فیبعث فی الحج الواجب و یذبح فی محل الحصر فی التطوع.

و عن الجعفی: التفصیل بین سائق الهدی فیبعث، و غیره فیذبح مکانه.

و قیل: یذبح مکانه اذا أضربه التأخیر، هذه تمام الأقوال.

و أما المدرک فالکلام تارة فیما یستفاد من الآیة الشریفة، و اخری فیما یستفاد من النصوص.

أما الآیة، فقد قال اللّه عز و جل: وَ لا تَحْلِقُوا رُؤُسَکُمْ حَتّی یَبْلُغَ الْهَدْیُ مَحِلَّهُ «۱» أی: لا- تحلّوا. کنّی بالحلق عنه لکونه من لوازمه: و المحلّ بالکسر من الحل.

أی: لا- تحلوا حتی یذبح حیث یحل ذبحه فیه و لو کان من الحلول لقال: محله- بفتح الحاء- نعم قد فسرت الآیة فی النصوص بانّ محل الهدی مکة أن کان معتمراً، و منی أن کان حاجّاً، فهی بضمیمة النصوص المفسرة دلیل المشهور.

---

(۱) سورة البقرة آیة ۱۹۲.

]...[

و أما الأخبار، فمنها: ما یدل علی القول المشهور کموثق زرارة و مضمر زرعة و صحیح ابن عمار المتقدمة آنفاً.

و صحیح زرارة عن الامام الباقر علیه السلام: اذا احصر الرجل بعث بهدیه الحدیث «۱».

و منها: ما استدل به لما ذهب الیه فی المقنع، لاحِظ: صحیح معاویة بن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی حدیث: إنّ الحسین بن علی علیهما السلام خرج معتمراً فمرض فی الطریق فبلغ علیاً ذلک و هو بالمدینة فخرج فی طلبه فأدرکه فی السقیا و هو مریض بها فقال علیه السلام: یا بنی ما تشتکی؟ فقال: اشتکی رأسی. فدعا علی ببدنة فنحرها و حلق رأسه و رده الی المدینة فلما برأ من وجعه اعتمر فقلت: أ رأیت حین برأ من وجعه أحل له النساء؟ فقال علیه السلام: لا تحل له النساء حتی یطوف بالبیت و یسعی بین الصفا و المروة. فقلت: فما بال النبی صلّی اللّه علیه و آله حین رجع الی المدینة حل له النساء و لم یطف بالبیت؟ فقال علیه السلام: لیس هذا مثل هذا، النبی صلّی اللّه علیه و آله کان مصدوداً و الحسین علیه السلام محصوراً «۲».

و مرسل الفقیه، قال الصادق علیه السلام: المحصور و المضطر ینحران بدنتهما فی المکان الذی یضطران فیه «۳».

و صحیح رفاعة عن الامام الصادق علیه السلام خرج الحسین علیه السلام معتمراً و قد ساق بدنة حتی انتهی الی السقیا فبرسم فحلق شعر رأسه و نحرها مکانه،

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۶ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۳- ۲.

]...[

ثمّ أقبل حتی جاء فضرب الباب فقال علی علیه السلام ابنی و رب الکعبة افتحوا له الباب «۱». الحدیث.

و منها: ما استدل به لما ذهب الیه الجعفی و هو: صحیح ابن عمار عن الصادق علیه السلام فی المحصور و لم یسق الهدی، قال علیه السلام: ینسک و یرجع، فان لم یجد ثمن هدی صام «۲»، بتقریب: أنّ منطوقه: تعین الذبح فی مکانه اذا لم یسق الهدی، و مفهومه: عدم جوازه إذا ساقه.

و منها: ما استدل به للقول الأخیر و هو خبر زرارة عن أبی جعفر علیه السلام: اذا احصر الرجل فبعث بهدیه ثمّ آذاه رأسه قبل أن ینحر فحلق رأسه فانّه یذبح فی المکان الذی احصر فیه أو یصوم أو یطعم ستّة مساکین «۳». و نحوه خبر الآخر عن أبی عبد الله علیه السلام «۴». هذه نصوص الباب.

و قد استدل المشهور بالطائفة الاولی، و الصدوق بالثانیة، و الاسکافی و من تبعه بانّه مقتضی الجمع بین الطائفتین، و المفید و الدیلمی بأنّ أکثر نصوص الذبح فی مکانه فی التطوع فیجمع بذلک بین الطائفتین، و الجعفی استدل بالطائفة الثالثة، و القائل بالقول الأخیر بالطائفة الأخیرة.

أقول: أمّا نصوص المشهور فدلالتها علیه واضحة لا تنکر.

و أما الطائفة الثانیة فهی روایات ثلاث، ثنتان منها مشتملتان لقضیة الحسین علیه السلام، و هی غیر معلومة لنا، فلعله کان یتضرر بالتأخیر کما هو ظاهر شکایته

---

(۱) الوسائل باب ۶ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۷ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۵ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۵ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۲.

]...[

عن رأسه المقدسة، أو لم یمکن البعث، أو غیر ذلک، فلا یصح الاستدلال بهما.

و أما ما فی الجواهر: بل قد یحتملان عدم إحرام الحسین علیه السلام و إنّما نحر هو أو علیّ تطوعاً و خصوصاً إذا کان قد ساق، فمضافا الی ما تقدم فی المصدود من القرائن التی ذکرناها لإحرامه علیه السلام- ذیل الصحیح الأول صریح فی ذلک: فقلت: أ رأیت حین برأ من وجعه أحل له النساء؟ فقال علیه السلام: لا تحل له النساء الی آخره.

و أما مرسل الصدوق فهو و إن کان لا إشکال فیه من حیث السند، و لکن قد تقدم فی أول هذا المبحث أنّ الاحصار غیر الحصر، و الثانی مطلق المنع الشامل للمنع بالعدو، و الأول مختص بالمنع بالمرض، و حیث إنّ الخبر متضمن للمحصور فهو عام قابل للتقیید بغیر المحصر، فیقید بالأخبار الأول بغیره، و علی هذا فالقول الثانی و الثالث یسقطان.

و أما مدرک الجعفی فیرد علیه أولًا: أنّ قوله: ینسک و یرجع؛ لیس صریحاً و لا ظاهراً فی الذبح مکانه؛ لجواز إرادة البعث منه.

و بعبارة اخری: أنه یدل علی أنه یعمل بوظیفته المجعولة و یرجع، و أمّا کون الوظیفة هو البعث أو الذبح فی المکان فهو لا یدل علیه.

و ثانیاً: أنه لا مفهوم له؛ فان القید مذکور فی السؤال لا الجواب.

و أمّا الطائفة الأخیرة فقد حملها الشهید- ره- علی أنه یبعث هدیه، و إذا آذاه رأسه قبل النحر یذبح هدیاً آخر و یحل من خصوص حلق الرأس لا من کلّ شیء، و المصنف- ره- فی محکی المنتهی حملها علی إرادة أنّ المحصر قبل بلوغ الهدی محله اذا احتاج الی

حلق رأسه لأذًى به ساغ له ذلک، و وجب علیه الفداء، فیکون الذبح کفارة لا للتحلل؛ و کلّ محتمل، و علی التقدیرین لا تنافی القول المشهور، فما هو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۸۸

و هو منی و إن کان حاجّاً و مکة إن کان معتمراً قصّر

المشهور بین الأصحاب من توقف الحلیة علی بعث الهدی هو الأظهر.

و أما مکان الذبح فقد صرح به فی موثق زرعة و هو ما ذکره المشهور من أنه منی إن کان حاجّاً، و مکة إن کان معتمراً.

و أما زمانه فظاهر النصوص المتقدمة و فتاوی الأصحاب أنّ فی الحج هو: یوم النحر.

و عن القواعد: أنّه أیام التشریق، و قواه صاحب الجواهر نظراً الی أنّ ایام التشریق أیام ذبح الهدی، بل یمکن إرادة ذلک من یوم النحر.

و ما أفاداه خلاف ظاهر النص، فالأظهر الأحوط الاقتصار علی یوم النحر.

و أما فی العمرة فکل یوم قابل له، و لذا صرح فی النصوص بانّه یواعد مع المبعوث معه یوماً للنحر أو الذبح، لاحظ: النصوص المتقدمة.

لا یحل المحصر من النساء حتی یحج

اشارة

. المسألة الثانیة: اذا بعث المحصر الهدی و بلغ الهدی محله و عرفت أنّ المراد به حضور الوقت الذی واعد أصحابه للذبح أو النحر فی المکان المعین قصّر لصحیح ابن عمار المتقدم عن الامام الصادق علیه السلام: و اذا کان یوم النحر فلیقصر من رأسه، و لا یجب علیه الحلق «۱».

و خبر حمران المتقدم عن الامام الباقر علیه السلام فی المصدود: فأمّا

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۸۹

و أحلّ إلّا من النساء حتی یحج فی القابل إن کان واجباً أو یطاف طواف النساء عنه إن کان ندباً

المحصور فإنّما یکون علیه التقصیر «۱».

و أحلّ من کل شیء احرم منه إلّا من النساء بلا خلاف، بل عن المنتهی نسبته الی علمائنا.

أما المستثنی منه فلا إشکال فیه و قد دلت النصوص المتقدمة علیه.

و فی توقف الحلیة من کل شیء علی التقصیر أو أنّه واجب و إن لم یتوقف الحلیة علیه کلام قد مرّ فی المصدود، نعم لا إشکال فی تعینه و لیس علیه الحلق.

إنّما الکلام فی المستثنی، فالمشهور بین الأصحاب أنّه لا یحلّ من النساء حتی یحج فی القابل إن کان واجباً أو یطاف طواف النساء عنه إن کان ندباً.

و ما ذکروه ینحل الی أحکام.

أحدها: توقف حلیة النساء للمحصر علی الحج من قابل أو أن یطوف عنه مطلقاً، و خالفهم فی ذلک المفید- ره- و الشهید فی محکی الدروس، فذهب الأول إلی عدم توقف الحلیة فی المندوب علی شیء حتی الاستنابة، و الثانی الی أنّ المحصر فی عمرة التمتع لا یتوقف حلیتهن له علی الطواف، و تبع کلًا منهما جمع.

ثانیها: أنّ المحصور فیه إن کان حجّاً واجباً لا- تحل له النساء حتی یحج من قابل، و خالفهم فی ذلک جماعة؛ فانّ المحکی عن الخلاف و الغنیة و غیرهما أنّه تحل النساء للمحصر بانّ یطوف بنفسه فی القابل أو یطاف عنه.

و عن الجامع: ذلک مع عدم التقیید بالقابل، و تقیید الطواف بالنساء.

و عن الکافی: لا یحل له حتی یحج أو یحج عنه.

---

(۱) الوسائل باب ۶ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۱.

]...[

و عن السرائر: لا تحل له النساء حتی یحج فی القابل أو یأمر من یطوف عنه النساء.

ثالثها: أنّ المحصر فیه إن کان مندوباً تحللن له لو طیف عنه طواف النساء، و خالفهم فی ذلک جماعة و ذهبوا الی توقف الحلیة علی أن یطوف بنفسه، و منهم: الفاضل النراقی، و قواه سید الریاض لو لا الإجماع علی خلافه.

أقول: یشهد لعدم حصول الحلیة من النساء بمجرد ذبح الهدی أو نحره: قوله علیه السلام فی صحیح ابن عمار المتقدم المشتمل علی إحصار الحسین علیه السلام: لا تحل له النساء حتی یطوف بالبیت و یسعی بین الصفا و المروة «۱».

و قوله علیه السلام فی صحیحه: الآخر المتقدم أیضاً: و المصدود تحل له النساء و المحصور لا تحل له النساء «۲».

و یشهد لحلیتهن له اذا حج فی القابل و عدمها قبله: صحیح معاویة بن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی حدیث بعد ما نقل قضیة إحصار الحسین بن علی علیهما السلام، فقلت: أ رأیت حین برأ من وجعه أحلّ له النساء؟ فقال علیه السلام: لا تحل له النساء حتی یطوف بالبیت و یسعی بین الصفا و المروة «۳» فإنّ الطواف و السعی کنایة عن الحج کما هو واضح.

و مرسل المفید قال علیه السلام: المحصور بالمرض- الی أن قال- و لا یقرب النساء حتی یقضی المناسک من قابل «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۱ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۶.

]...[

و استدل لما ذهب إلیه المفید: بالمرسل الذی ذکره فی المقنعة، و فی ذیله: فأمّا حجة التطوع فانّه ینحر هدیه و قد أحلّ ممّا کان أحرم فان شاء حج من قابل، و إن شاء لا یجب علیه الحج.

و الإیراد علیه بضعفه، للارسال؛ فی غیر محله؛ لما مر من أنّ المرسل إن کان ثقة و کان إرساله بالاستناد الی المعصوم جزماً یکون حجّة.

و لکن یرد علیه: أنّه یدل علی عدم وجوب الحج علیه من قابل، و هذا لا کلام فیه کما سیأتی، و لا یدل علی حلیة النساء له بنحر الهدی، إلا بإطلاق قوله: و قد أحلّ ممّا کان أحرم؛ فیقید بما یأتی.

و استدل لما ذهب إلیه الشهید بأنّه لا طواف لأجل النساء فیها: بصحیح البزنطی عن أبی الحسن علیه السلام عن محرم انکسرت ساقه أیّ شیء یکون حاله؟ و أیّ شیء علیه؟ قال علیه السلام: هو حلال من کل شیء قلت: من النساء و الثیاب و الطیب؟ فقال: نعم من جمیع ما یحرم علی المحرم «۱». بتقریب: أنّ غیر عمرة التمتع یخرج عنه بالاجماع و هی باقیة تحته.

و لکن یرد علی الأول منهما: أنّه لیس فی الروایات تقیید الطواف بالنساء، و علی الثانی: أنّه مخالف للاجماع، و معارض مع الآیة و النصوص؛ فانّه یدل علی حلیته من کل شیء من دون توقفها علی شیء.

و أما الحکم الثانی فصحیح ابن عمار و مرسل المفید شاهدان بما هو المشهور، و لم نظفر بما یمکن أن یستشهد للمخالفین، و لذلک حمل صاحب الجواهر- ره- إطلاق کلماتهم علی إرادة التنویع- بانّ القادر لا یحل منهن إلّا أن یحج من قابل، و العاجز عن الحج یحصل له الحلیة بالاستنابة.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۴.

]...[

بیان ما به تحلّ النساء للمحصر إن کان حجّه تطوّعاً

و أما الحکم الثالث فقد استدل لما هو المعروف بین الأصحاب بالاجماع، و بأنّ الحج المندوب لا یجب العود لتدارکه و البقاء علی تحریم النساء ضرر عظیم منفی فاکتفی فی الحل بالاستنابة، و الأول لیس بحجة، و الثانی یرده: إطلاق صحیح ابن عمار الشامل للواجب و المندوب لو لم نقل بظهوره فی المندوب؛ لأنّ الظاهر کون إحرام الحسین علیه السلام تطوعاً.

و قد ذکر سید الریاض تأییداً للمشهور و رداً علی ما ذکرناه: أنّ دلالة الصحیح علی حکم الحج المندوب ضعیفة؛ لو روده لبیان حکم آخر.

و أفاد فی الجواهر فی تأییدهم أنّ مقتضی الجمع بین إطلاق الصحیح و ما دلّ علی جواز الاستنابة فی الطواف مطلقاً هو ما أفادوه.

أقول: یرد علی السید- قده- أنه لو أنکرنا دلالة الصحیح علی حکم المحصر إذا کان إحرامه للمندوب لزم منه البناء علی توقف حلیتهن له علی طواف النائب أیضا، للأصل و مرسل المفید المتقدم، کما التزم صاحب الحدائق- ره- به لذلک، مع أنَّه لا وجه لإنکار الدلالة، بل قد عرفت أنه لا یبعد القول بوروده فی المندوب.

و یرد علی صاحب الجواهر ره: أنّ الطواف فی الصحیح کما مرّ ارید به مناسک الحج بأجمعها، و قلنا: إنّه کنایة عن وجوب الحج فی القابل و توقف حلیتهن له علیه، و جواز الاستنابة فی الطواف غیر مربوط بالمقام، و لا مانع من الالتزام بانّه لو احصر فی المندوب بعد ما أحرم لا تحل له النساء حتی یحج أو یعتمر فی القابل.

]...[

و یشهد لوجوبه علیه فی القابل، و یؤید توقف حلیتهن له علیه: صحیح آخر لمعاویة بن عمار عن أبی عبد اللّه علیه السلام- علی ما عن التهذیب- فی حدیث: و إن کان مرض فی الطریق بعد ما أحرم فأراد الرجوع الی أهله رجع و نحر بدنة إن أقام مکانه، و إن کان فی عمرة فاذا برأ فعلیه العمرة واجبة، و إن کان علیه الحج فرجع الی أهله و أقام ففاته الحج کان علیه الحج من قابل «۱». الحدیث.

و إن کان بناءً علی ما رواه الصدوق بدل بعد ما أحرم: بعد ما یخرج خارجاً عن محل الکلام.

و مقتضی إطلاق قوله: و إن کان فی عمرة إرادة الأعم من الواجبة و المندوبة. إلّا أن یقال: إنّ قوله: و إن کان علیه الحج، قرینة علی الاختصاص بالواجبة.

و لکن فی الریاض الظاهر عدم قائل به؛ فانّ الأصحاب ما بین مفصل بین الواجب و غیره بما مر فیه جواز الاستنابة فی الندب، و مطلق لجوازها فیه، و فی الفرض کما مر عن الخلاف و غیره، و قائل بالتحلل فی الندب من غیر توقف علی شیء حتی الاستنابة کما عن المفید و غیره- الی أن قال- فالقول فی الندب بمساواته مع الواجب فی عدم الإحلال من النساء إلّا بأداء المناسک خلاف ما اتفقت علیه الأقوال. انتهی.

فان تم ذلک و احرز أنّ اجماعهم علیه لیس من جهة الجمع بین الروایات یقید به إطلاق ما دل علی توقف حلیتهن له علی الحج من قابل، و یختص بالواجب، ففی المندوب یرجع الی ما أرسله المفید الموافق لأصالة البراءة عن حرمة النساء له بعد خروجه عن الاحرام.

و أما استصحاب حرمتهن له الی أن یطوف بنفسه أو یطوف عنه نائبه- الذی

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۱.

]...[

استدل به سید الریاض لتوقف حلهن له علیه، ففیه محاذیر:

۱- أنّ مرسل المفید حجّة کما مرّ، و معه لا تصل النوبة الی الأصل.

۲- ما ذکرناه غیر مرة من عدم جریان الاستصحاب فی الأحکام الکلّیة؛ لکونه محکوماً لاستصحاب عدم الجعل.

۳- أنّ المقام داخل فی کبری کلّیة ذکروها و هی: أنه اذا ورد عام أو مطلق زمانی و خرج عنه فرد فی زمان شک بعده فی کونه محکوماً بحکم الخاص، أو العام، و قد اخترنا فی محلّه أنه محکوم بحکم العام، ففی المقام دلّت النصوص و الکتاب علی حلّیة النساء لکل فرد فی جمیع الأزمنة، خرج عنه المحرم، فبعد ما خرج عن إحرامه یشک فی أنّه محکوم بالحکم الخاص أو العام فیرجع الی العمومات، فالأظهر علی ذلک حلّیة النساء له ببعث الهدی و بلوغه محلّه.

فرع: هل توقف حل النساء علی حجّه من قابل مطلق فی صورة العجز عنه و لا یکفی الاستنابة عنه کما عن ظاهر النهایة و المبسوط و المهذب و الوسیلة و المراسم و الاصباح، و المصنف فی جملة من کتبه و المحقق کذلک، أم یختص بصورة الامکان و بدونه تحل له بالاتیان نیابةً عنه کما عن ظاهر الخلاف و الغنیة و الکافی و الجامع و صریح القواعد؟ وجهان.

یشهد للأول: إطلاق صحیح ابن عمار المتقدم، و مرسل المفید، و المراد من إطلاق الصحیح عدم استفصال الامام بین التمکن و عدمه، فلا ینافی مع تمکن الحسین علیه السلام خارجاً.

و استدل للثانی بوجوه:

الأول: ما فی الجواهر و هو ضعف دلالة الصحیح المزبور علی شمول الحکم لحال العجز، لعدم کونه فی مقام البیان من هذه الجهة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۹۵

]...[

و فیه: أنه فی مقام بیان توقف حلّیة النساء علی الحج من قابل من دون نظر الی صورة الامکان أو العجز فاطلاقه بمعنی رفض القیود ظاهر، و لو لا ذلک أمکن المناقشة فی ثبوت الحکم لکثیر من الموارد.

الثانی: ما فی المستند و هو ظهور التمکن للحسین علیه السلام، و قد مرّ جوابه، مضافاً الی إطلاق المرسل.

الثالث: أنّه لا معنی لإطلاق النص لصورة العجز فهل هو إلّا التکلیف بما لا یطاق؟.

و فیه: أن مقتضی إطلاقه عدم حلّیة النساء ما لم یحج، لا وجوب الحج.

الرابع: أصالة البراءة.

و فیه: أنّه لا یرجع الیها مع الاطلاق.

الخامس: لزوم الحرج لولاه بضمیمة عدم قائل بالاحلال بدون الحج أو الطواف بنفسه أو نائبة.

و فیه أولًا: النقض بما لو لزم الحرج فی صورة الامکان أیضاً من عدم حلیتهن له الی العام القابل.

و ثانیاً بالحل، و هو: أنّ المنفی بالقاعدة الحرج الشخصی لا النوعی، فلا یصح الحکم بالحلیة مطلقاً من جهة لزوم الحرج فی بعض الموارد لبعض الاشخاص، فالأظهر عموم الحکم لصورة العجز.

نعم اذا کان العجز بنحو یسوغ الاستنابة فی الحج فی نفسه یمکن أن یقال بالحلیة بعد حج النائب، لعموم دلیل النیابة، و اللّه العالم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۹۶

و لو زال الحصر التحق فان أدرک أحد الموقفین صحّ حجّه و إلّا فلا

حکم ما لو بعث المحصر هدیه ثمّ زال المانع

المسألة الثالثة: و لو احصر فبعث بهدیه ثمّ زال الحصر التحق بأصحابه فی العمرة المفردة مطلقاً، و فی الحج اذا لم یَفت بلا خلاف؛ لأنّ ظاهر الأدلة کسائر أدلة الأعذار: أنّ وظیفته منحصرة بصورة عدم التمکن من الوظیفة الأصلیة، و الفرض تمکنه منها فی المقام، و لأنّه محرم و زال العذر فینحصر جهة الاحلال بالاتیان بالمناسک.

و لصحیح زرارة عن الامام الباقر علیه السلام: اذا احصر الرجل بعث بهدیه فإذا أفاق و وجد فی نفسه خفّة فلیمض إن ظنّ أنّه یدرک الناس، فإن قدم مکة قبل أن ینحر الهدی فلیقم علی إحرامه حتی یفرغ من جمیع المناسک و لینحر هدیه و لا شیء علیه، و إن قدم مکة و قد نحر هدیه فانّ علیه الحج من قابل و العمرة قلت: فان مات و هو محرم قبل أن ینتهی الی مکة، قال علیه السلام: یحج عنه إن کان حجة الاسلام، و یعتمر إنّما هو شیء علیه «۱».

فإن کان حاجّاً و أدرک أحد الموقفین فی وقته علی وجه یصح حجّه کما عرفته سابقاً صح حجه و إلّا فلا بل یجب علیه القضاء إن کان واجباً بلا خلاف، و لا إشکال فی شیء من ذلک.

و یشهد بها: القواعد، و صحیح زرارة المتقدم آنفاً.

إنّما الکلام فی أنّه اذا لم یدرک الحج وفاته فهل یتحلل بالعمرة مطلقاً کما هو المشهور، أو أنّه إذا تبین وقوع الذبح عنه یحصل التحلل به، و لا یحتاج الی التحلل

(۱) الوسائل باب ۳ من بواب الحصار و الصد حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۹۷

]...[

بالعمرة کما احتمله الشهیدان و غیرهما.

و استدل للأول بوجهین: أحدهما: أنّ أدلّة وجوب التحلل بالعمرة لمن أحرم و لم یدرک الحج تدل علی تعین التحلل بالعمرة، و ادلة حصول التحلل ببلوغ الهدی محله تدل علی حصوله ببلوغ الهدی، و النسبة بین الطائفتین عموم من وجه فیرجح الطائفة الاولی؛ للشهرة بین الأصحاب.

و لکن الحق أنّه لا تعارض بین الطائفتین؛ فانّ الاولی تدل علی أنّ المحرم یتحلل بالعمرة، و الثانیة تدل علی خروجه عن کونه محرماً ببلوغ الهدی محلّه.

و ما فی الریاض و الجواهر من أنّ أدلّة التحلل ببلوغ الهدی محلّه لا تشمل الفرض؛ إذ غایته الاطلاق المنساق بحکم التبادر الی غیره، فیبقی حینئذٍ عموم حکم من فاته الحج و هو التحلل بالعمرة بحاله.

یرد علیه: أولًا: أنّ ذلک بعینه یجری فی أدلة التحلل بالعمرة.

و ثانیاً: أنّ التبادر و الانصراف ممنوعان.

الثانی: صحیح زرارة المتقدم بناءً علی أنّه فی بعض النسخ بعد قوله: فانّ علیه الحج من قابل؛ بدل قوله: و العمرة: أو العمرة بدعوی: أنّ المراد بها حینئذٍ هو عمرة التحلل، بعد جعل فی القابل قیداً لخصوص الحج.

و فیه: نظر واضح، مضافاً الی اختلاف النسخ و عدم ثبوت الثانیة، فما احتمله الشهیدان- ره- و اختاره غیرهما من انه لا یجب التحلل بالعمرة اذا تبین وقوع الذبح عنه، بل یحصل التحلل به هو الأظهر.

و بما ذکرناه یظهر أنّه لو علم الفوات أو فات بعد البعث و زوال العذر قبل التقصیر لا یجب المضی الی مکة للتحلل بعمرة کما عن القواعد؛ هذا حکم الحج.

و أمّا العمرة فلا خلاف و لا إشکال فی مساواتها للحج فی الاحکام المتقدمة، بل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۲۹۸

]...[

مر النص، المشتمل علی العمرة.

إنّما الکلام فی أنّه إذا أراد أن یقضی العمرة المفردة الواجبة علیه أو المستحبة هل یجب علیه التربّص الی أن یدخل الشهر اللاحق کما عن الشیخ فی النهایة و المبسوط و بنی حمزة و البراج و إدریس، أم له الاتیان بها لو زال العذر من غیر تربص زمان کما عن جماعة؟ أظهرهما: الثانی؛ لوجهین:

أحدهما: ما تقدم من جواز توالی العمرتین، و أنه لا یعتبر الفصل بینهما بشهر أو أقلّ أو أکثر.

ثانیهما: أنه علی فرض اعتبار الفصل بزمان خاص، إنّما هو فی الفصل بین العمرتین لا الإحرامین، و المفروض رفع الید عن، الاولی، فالأظهر عدم لزوم التربّص.

حکم ما لو بان أنّ هدی المحصر لم یذبح

المسألة الرابعة: اذا بعث هدیه أو ثمنه و تحلل فی یوم الوعد ثمّ بان أنّ هدیه لم یذبح، لا خلاف بینهم فی أنّ تحلله لم یبطل بمعنی أنّه لا- إثم علیه و لا- کفارة فیما فعله من منافیات الاحرام، و علیه ذبح هدی فی القابل؛ لقوله علیه السلام فی صحیح ابن عمار المتقدم: یواعد أصحابه میعاداً- الی أن قال- فإذا کان تلک الساعة قصّر و أحلّ- الی أن قال- فان ردوا الدراهم علیه و لم یجدوا هدیاً ینحرونه و قد أحلّ لم یکن علیه شیء و لکن یبعث من قابل و یمسک أیضاً «۱».

و موثق زرارة عن الامام الباقر علیه السلام فی حدیث: قلت: أ رأیت إن ردوا

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۱.

]...[

علیه دراهمه و لم یذبحوا عنه و قد أحلّ فأتی النساء، قال علیه السلام: فلیعد و لیس علیه شیء و لیمسک الآن عن النساء اذا بعث «۱».

و موثق زرعة عن رجل احصر فی الحج، قال علیه السلام: فلیبعث بهدیه اذا کان مع أصحابه و محله أن یبلغ الهدی محلّه- الی أن قال- فإنّما علیه أن یعدهم لذلک یوماً فاذا کان ذلک الیوم فقد و فی، و إن اختلفوا فی المیعاد لم یضره إن شاء اللّه تعالی «۲».

و هل یجب علیه الامساک ثانیاً الی یوم الوعد الثانی کما هو المشهور، أم لا کما عن الحلّی و ظاهر الشرائع و النافع و المختلف و غیرها؟ وجهان، أظهرهما: الأول؛ لوجهین:

أحدهما: أنّه مقتضی القاعدة، فانّ الظاهر من النصوص سیما بعد ضم الآیة الکریمة وَ لٰا تَحْلِقُوا رُؤُسَکُمْ حَتّٰی یَبْلُغَ الْهَدْیُ مَحِلَّهُ «۳» کونها فی مقام جعل طریق الی ما هو الموضوع للحکم، و إلّا فالموضوع هو ذبح الهدی فی المکان المخصوص و هو الموجب للتقصیر و الإحلال، و الخروج عن الاحرام، و علیه، فاذا انکشف الخلاف و أنّه لم یذبح تبین بقاؤه علی إحرامه، غایة الأمر لا إثم علیه و لا کفارة؛ لکون الإحلال بإذن الشارع.

ثانیهما: الأمر به فی صحیح ابن عمار و موثق زرارة.

و استدل للقول الآخر بأنه لیس بمحرم و لا فی حرم، و لا وجه للزومه، و الأصل یقتضی عدم اللزوم، و لذلک یحمل الأمر بالإمساک فی الخبرین علی الندب، مضافاً إلی

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۲.

(۳) البقرة آیة ۱۹۶.

]...[

عموم قوله علیه السلام فی الموثق الأخیر: لم یضره.

و یرد علیه أولًا: ما تقدم من أنه محرم.

و ثانیاً: ما المانع من عدم کونه محرماً و مع ذلک یجب علیه الامساک، للنص؟ و یؤیده ما یدل علی بعث الهدی من الآفاق و الامساک کما سیجیء.

و أما قوله: فلم یضره؛ فی الموثق فلا عموم له یشمل الامساک أولًا؛ فانّه یدل علی أنّ ما فعله من عدم اجتناب المحرمات لا یکون مستلزماً لتوابع و أنّ الخلف لم یضرّه، و أما الامساک فهو ناش من الامساک السابق لا من الخلف، فتدبر و یقید إطلاقه علی فرض ثبوته بما تقدم ثانیاً.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۱۲، ص: ۳۰۰

ثمّ أنه هل یجب الإمساک عن کل شیء أو عن خصوص النساء؟ الأظهر هو: الأول؛ لبقاء إحرامه، و لإطلاق الصحیح؛ فانّ حذف المتعلق یفید العموم، و موثق زرارة و إن اختص بالامساک عن النساء لکنه لا مفهوم له، کی یقید به إطلاق الصحیح، و منطوقه لا ینافیه.

و هل یجب الامساک من حین الانکشاف، أو من حین البعث؟ مقتضی القاعدة و إطلاق الصحیح هو الأول، کما أفتی به جمع منهم المحقق الأردبیلی ره، و لکن موثق زرارة بمفهومه یدل علی عدم وجوب الامساک قبل البعث، إلّا أنّه مختص بالامساک عن النساء، و لا مانع من الالتزام به بخصوصه من جهة لزوم الحرج من عدم حلهن له الی العام القابل، و اللّه العالم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۳۰۱

]...[

حکم القارن اذا احصر

الخامسة: لا إشکال و لا خلاف فی أنه اذا احصر القارن و کان یجب علیه حج القران تعییناً لنذر أو شبهه، لم یحج فی القابل إلا قارناً، فانّ القاعدة تقتضی ذلک، مضافاً الی نصوص خاصة کصحیح رفاعة عن الامام الصادق علیه السلام و ابن مسلم عن الباقر علیه السلام: القارن یحصر و قد قال و اشترط فحلنی حیث حبستنی، قال- علیه السلام-: یبعث بهدیه، قلنا: هل یتمتع فی قابل؟ قال علیه السلام: لا، و لکن یدخل فی مثل ما خرج منه «۱».

و خبر رفاعة عن أبی عبد اللّه علیه السلام عن رجل ساق الهدی ثمّ احصر، قال: یبعث بهدیه. قلت: هل یتمتع من قابل؟ فقال علیه السلام: لا، و لکن یدخل فی مثل ما خرج منه «۲».

إنّما الخلاف فی موردین: الأول: فیما اذا لم یکن القران متعیناً علیه، الثانی: فیما اذا احصر المتمتع.

أما الأول فالمشهور بین الأصحاب أنّه یجب علیه أن یحج قارناً.

و عن المصنف فی جملة من کتبه و المحقق فی بعضها و کشف اللثام و غیرها، أنّ الأفضل حینئذٍ القران، و یجوز أن یتمتع.

یشهد للأول: إطلاق الأخبار المتقدمة.

و استدل للثانی باحتمال أن یکون فرضه القران، و بأنّه یتعین حمل الأخبار علی

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۳۰۲

]...[

إرادة الاستحباب، إذ مع عدم وجوب قضاء الأصل کیف تجب الکیفیة.

و لکن الأول خلاف الاطلاق و لا قرینة علیه، و الثانی استبعاد فی غیر محلّه؛ إذ ما المانع من عدم وجوب الأصل نفساً و وجوب الکیفیة شرطاً؟ و کم له من نظیر، مثلًا: صلاة اللیل مستحبة، و وقوعها مع الطهارة لازم، و کذا غیرها من الموارد، مع أنّه لا یتم فی الواجب التخییری.

و أما المورد الثانی فان کان الذی احصر فیه واجباً معیّناً لزم قضاؤه فی القابل کذلک و هو واضح، و إن کان غیر معین فمقتضی القاعدة عدم تعین التمتع علیه فی القابل، و لکن قد یدّعی الاجماع علیه، فان تم و إلّا فالأظهر عدم التعین.

یستحب بعث الهدی الی منی

السادسة: من أراد أن یدرک ثواب الحج فی کلّ سنة فلیعمل بما تضمنه مرسل الشیخ، قال الصادق علیه السلام: ما یمنع أحدکم من أن یحج کلّ سنة؟ فقیل له: لا یبلغ ذلک أموالنا. فقال علیه السلام: أما یقدر أحدکم اذا خرج أخوه أن یبعث معه بثمن أضحیة و یأمره أن یطوف عنه اسبوعاً بالبیت و یذبح عنه فإذا کان یوم عرفة لبس ثیابه و تهیأ و أتی المسجد فلا یزال فی الدعاء حتی تغرب الشمس «۱».

و الظاهر أنّ المراد بثیابه ثیاب الزینة کما اریدت بها فی الخروج یوم الجمعة و العید، و لا یضرّ إرساله؛ لکونه حجة فی نفسه من جهة إسناد الشیخ ذلک الی الامام علیه السلام جزماً، و لأخبار من بلغ «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۹ من ابواب الاحصار و الصد حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من ابواب مقدمة العبادات.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۱۲، ص: ۳۰۳

]...[

و قد ورد ذلک بطریق آخر، لاحظ: صحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد الله علیه السلام أنّ ابن عباس و علیاً کانا یبعثان هدیهما من المدینة ثمّ یتجردان و إن بعثا بهما من افق من الآفاق واعدا أصحابهما بتقلیدهما و إشعارهما یوما معلوماً ثمّ یمسکان یومئذ الی یوم النحر عن کل ما یمسک عنه المحرم، و یجتنبان کلّ ما یجتنب عنه المحرم إلّا أنّه لا یلبی إلّا من کان حاجّاً أو معتمراً «۱».

و خبر سلمة عنه علیه السلام أنّ علیاً علیه السلام کان یبعث بهدیه ثمّ یمسک عمّا یمسک عنه المحرم غیر أنّه لا یلبی و یواعد هم یوم ینحر بدنة فیحل «۲».

و صحیح ابن عمار عنه علیه السلام عن الرجل یرسل بالهدی تطوعاً، قال علیه السلام: یواعد أصحابه یوماً یقلدون فیه فاذا کان تلک الساعة من ذلک الیوم اجتنب ما تجتنبه المحرم الی یوم النحر، فاذا کان یوم النحر أجزأ عنه «۳».

و صحیح هارون بن خارجة: أن أبا مراد بعث بدنة و أمر الذی بعثها معه أن یقلد و یشعر فی یوم کذا و کذا، فقلت له: إنّه لا ینبغی لک أن تلبس الثیاب، فبعثنی الی أبی عبد اللّه علیه السلام و هو بالحیرة، فقلت له: إنّ أبا مراد فعل کذا و کذا و أنّه لا یستطیع أن یدع الثیاب لمکان أبی جعفر، فقال علیه السلام: مره فلیلبس الثیاب و لینحره بقرة یوم النحر عن لبسه الثیاب «۴». و نحوها غیرها.

و المناقشة فيها: بأنّها أخبار آحاد لا يلتفت اليها و الامور الشرعية يحتاج مثبتها و مدعيها الى أدلة شرعية كما عن الحلّى؛ مندفعة: بحجية الخبر الواحد أولًا؛ و هذه

---

(۱) الوسائل باب ۹ من ابواب الاحصار و الصد حديث ۳.

(۲) الوسائل باب ۹ من ابواب الاحصار و الصد حديث ۲.

(۳) الوسائل باب ۹ من ابواب الاحصار و الصد حديث ۵.

(۴) الوسائل باب ۱۰ من ابواب الاحصار و الصد حديث ۱.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۱۲، ص: ۳۰۴

]...[

النصوص كثيرة بالغةً حدّ الاستفاضة بل التواتر ثانياً و الحكم الذى يراد إثباته استحبابى يكفى فيه خبر ضعيف ثالثاً.

و الايراد عليها: بأنّها فى المصدود و المحصور و لا تدل على استحباب بعث الهدى؛ بين الضعف كما يظهر لمن تأمّلها سيما صحيح ابن سنان و خبر ابن خارجة.

ثمّ ان الكيفيتين مختلفتان و أحكامهما أيضاً مختلفة، فلا وجه للتسوية بينهما فى الأحكام كما عن الشهيد.

و ظاهر هذه النصوص لزوم اجتناب الباعث للهدى من اليوم الذى يواعد أصحابه للتقليد و الاشعار الى يوم النحر عن كل ما يحرم على المحرم و لبس ثياب الإحرام، و لا مانع من الالتزام به بمعنى أنّ من يريد العمل بهذا المستحب يجب عليه ذلك.

و هل تجب عليه الكفارة لو فعل ما يحرم على المحرم فعله كما عن الشيخ و القاضى، أم تستحب كما عن المصنف و فى الشرائع، أم لا كفارة عليه؟ وجوه مقتضى القاعدة هو الأخير؛ لعدم كونه محرماً حقيقة؛ كى تشمله نصوص الكفارة، و خبر هارون مختص باللبس و متضمن للتكفير ببقرة و لا يقولون به كما صرح به غير واحد، فلا وجه للوجوب، و قاعدة التسامح فى أدلّة السنن لا تصلح لإثبات الاستحباب؛ لأنها مختصة بما اذا ورد خبر ضعيف دالّ على حكم استحبابى و لا تشمل فتوى الفقيه، فالأظهر عدم الاستحباب.

هذا تمام الكلام فيما يتعلق بمهمات مسائل الحج، و قد وقع الفراغ منه فى السادس و العشرين من شهر محرم الحرام سنة ۱۳۸۸ الهجرية فى بلدة يزد، و هذا هو الشهر الخامس عشر من زمان إخراجى من ديارى بغير حق...

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۱۲، ص: ۳۰۵

]...[

حفظ اللّه المسلمين من يد الأجانب و من عبثهم فى عقول المسلمين، و أهلك اللّه كلّ من تسوّل له نفسه العبث فى بلاد المسلمين، و لنختم الكلام قائلين: رَبَّنا وَ لا تُحَمِّلْنا ما لا طاقَةَ لَنا بِهِ وَ اعْفُ عَنّا وَ اغْفِرْ لَنا وَ ارْحَمْنا أَنْتَ مَوْلانا فَانْصُرْنا عَلَى الْقَوْمِ الْكافِرِينَ.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علىّ بْنُ موسَى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فى تلخيص بحار الأنوار، للعلّامة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة "الثّقافيّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذى – "رَحِمَهُ اللهُ – كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَغفِهِ بأهل بَيت النبيّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام عليّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة "للتحرِّى الحاسوبيّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإماميّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلى التّحَرِّى الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة فى الجامعة، و...

– مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التى يُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنّه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِق و التسهيلاتِ – فى آكناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلاميّة و الإيرانيّة – فى أنحاء العالَم – مِن جِهةٍ اُخرَى.

– من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبة، نشرة شهريّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقيقيّة و مكتبية، قابلة للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثّلاثيّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتى "القائميّة "www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِع اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضيّة، الخَطابات و... للعرض فى القنوات القمريّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمىّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسيم النظام التلقائىّ و اليدوىّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرىّ مع عشراتِ مراكزَ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العِظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفيذ مشروع "ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِكين فى الجلسة

ى) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة

المكتب الرّئيسىّ: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيّد/ "ما بينَ شارع "پنج رَمَضان "ومُفترَق "وفائى/"بناية "القائميّة"

تاريخ التأسيس: ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجرية القمريّة)

رقم التسجيل: ۲۳۷۳

الهويّة الوطنيّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاكس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مكتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التِّجاريّة و المَبيعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمين ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شَعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنِيَت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا تُوافِي الحجمَ المتزايد و المتّسِعَ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثّقافيّة؛ لهذا فقد ترجَّى هذا المركزُ صاحِبَ هذا البيتِ (المُسمَّى بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو مِن جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرَجَهُ الشَّريفَ) أن يُوفِّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم - فى حدّ التّمكّن لكلّ احدٍ منهم – إيّانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللهُ تعالى؛ و اللهُ وليّ التوفيق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹